

جامعة عمار ثليجي بالأغواط  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية  
ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية



أطروحة دكتوراه الطور الثالث  
تخصص: محاسبة  
الموضوع

الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ودوره  
في تفعيل نظرية الوكالة- دراسة حالة-

إشراف الأستاذ الدكتور:  
مقدم عبيرات

إعداد الطالبة:  
سمية العبدى

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب           | الرتبة             | الجامعة       | الصفة  |
|------------------------|--------------------|---------------|--------|
| د. لعلا رمضاني         | أستاذ محاضر _ أ_   | جامعة الأغواط | رئيسا  |
| أ.د. مقدم عبيرات       | أستاذ              | جامعة الأغواط | مقررا  |
| د. سارة بودريالة       | أستاذة محاضرة _ أ_ | جامعة الأغواط | ممتحنا |
| د. أحمد بـساس          | أستاذ محاضر _ أ_   | جامعة الأغواط | ممتحنا |
| أ.د. مداح عرايبي الحاج | أستاذ              | جامعة الشلف   | ممتحنا |
| أ.د. محمد عجيـلة       | أستاذ              | جامعة غرداية  | ممتحنا |

السنة الجامعية 2017/2018

# الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

ومن علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف.. أمي الغالية أمد الله عمرها في رضاه

إلى من رافقوني منذ أن حملت حقيبة صغيرة ومعهم سرت الدرب خطوة بخطوة

إخوتي (أحمد، عبد القادر، يونس) وأخواتي (فاطمة، مليكة، حليلة، عائشة، أميرة، عفاف)

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى من يملؤون علينا الدنيا اليوم فرحا .. أبناء إخوتي وأبناء أخواتي جميعا

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيق دربي.. زوجي

وإلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل خاصة صديقتي نعيمة خالدي

سمية العبدى

## الشكر

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

و بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكملت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله تعالى الذي تتم بنعمه الصالحات، كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور "مقدم عبيرات" لما قدمه لنا من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف طيلة مدة إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "ابراهيم بورنان" المسؤول عن دفعة الدكتوراه، تخصص محاسبة، ، آمليين أن نكون قد وفينا له قدرا من تعبته، وإلى جميع أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين الدفعة.

ونتقدم أيضا بالشكر الخالص والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور "خالد الجعارات" لما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات في وضع اللمسات الأولى لهذا البحث. وإلى كل الأساتذة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، نشكرهم جزيل الشكر وخالص التقدير.

كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى السيد "سليم عثمانى" رئيس مجلس إدارة شركة "NCA روية"، وكل العمال بالشركة.

أما الشكر الذي تقدمه من النوع الخاص، فهو إلى كل الذين وقفوا إلى جانبنا طيلة مسيرة بحثنا، فلولا وجودهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فلهم هذا الشكر.

## ملخص:

تعرضت العديد من الشركات المساهمة في العالم إلى مشاكل مالية وإدارية حادة، كان سببها استخدام المدراء لطرق محاسبية معقدة ومغشوشة في ظل بعد أصحاب رأس المال عن رقابة هؤلاء المدراء، وهذا ما تم تفسيره من خلال نظرية الوكالة.

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أهمية المعايير المحاسبية الدولية - محل الدراسة - في تنظيم المحاسبة وكذا دورها في التخفيف من السلوك الانتهازي للمدراء في الاستحواذ على المعلومات في إطار نظرية الوكالة، وذلك عن طريق إلزامهم بالإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بالشركة من خلال إعداد قوائم وتقارير مالية تفيد المساهمين بالشركات المساهمة في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بأموالهم المستثمرة بهذه الشركات.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة حالة على الشركة المساهمة "NCA روية" الناشطة في قطاع المشروعات والعصائر، بغرض معرفة واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بالشركة ( مجلس الإدارة والمساهمين فقط)، وكذا معرفة واقع تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية منها ما تعلق بالإفصاح عن القوائم المالية للشركة، ومحاولة معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح المحاسبي الحالي بالشركة في حل مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين.

وعليه تم استخدام العديد من الوسائل والأساليب للوصول إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة وبدراسة الحالة، منها الاطلاع على بعض المراجع العربية وغير العربية، بالإضافة إلى جمع المعلومات المتعلقة بشركة "NCA روية" وكذا استخدام أسلوب المقابلة في بعض الحالات مع العديد من الأطراف التي لها علاقة بالشركة، وذلك لتوضيح ما تم قراءته في القوائم المالية للشركة محل الدراسة وكذا التقرير المالي المرحلي التي تقوم بإصداره.

وقد تم التوصل إلى أنه للمعايير المحاسبية الدولية - محل الدراسة - دور كبير في تهذيب سلوك المدراء الانتهازي الناتج عن بعدهم عن رقابة المساهمين، وذلك من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي، ويظهر ذلك من خلال تضمين في كل المعايير فقرة مستقلة تبين الإفصاحات الواردة في كل معيار، بالإضافة إلى وجود معايير خاصة فقط بالإفصاح عن القوائم المالية، هذه الأخيرة التي تعتبر محل اهتمام المساهمين بالشركة، نظرا لكمية ونوع المعلومات التي تتضمنها والتي تلبي احتياجاتهم من المعلومات.

كما تبين أنه تلتزم شركة "NCA روية" بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية - محل الدراسة - مستخدمة في ذلك عدة وسائل وأساليب للإفصاح، وعليه فإن هذا كان له الأثر الكبير في تحسين علاقة مجلس الإدارة بالمساهمين بالشركة كطرفين من أطراف نظرية الوكالة.

- **الكلمات المفتاحية:** معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المحاسبي، نظرية الوكالة، الشركات المساهمة، حوكمة الشركات، شركة "NCA روية".

**Summary:**

Many shareholding companies in the world have been exposed to severe financial and administrative problems, which have been caused by the use of complex and fraudulent accounting methods by managers who were not controlled the owners of those companies, and this has been explained by the Theory of Agency. The present study aims at understanding the importance of international accounting standards, in the organization of accounting, as well as their role in reducing the opportunistic behaviour of managers in acquiring information within the theory of agency, by requiring them to disclose all information related to the company by preparing financial lists and reports that benefit the shareholders of the companies contributing to the decision-making process related to their funds invested in these companies. In order to achieve this objective, a case study was conducted on the NCA company, Rouiba, which is active in the beverage and juice sector, in order to know the reality of the relationship between the two parties of the company's agency contract (the board of directors and the shareholders only), as well as to of the reality of the application of some international accounting standards, including the disclosure of the financial statements of the company, and to know the role that the company's current accounting disclosure can play in solving the problem of asymmetry between the board of directors and the shareholders. A number of methods have been used to reach the results related to the subject of the study and the case study, including access to some Arabic and non-Arabic references, as well as the collection of information about NCA Rouiba, and the use of the interview method in some cases with many parties related to the company, in order to clarify what was read in the financial statements of the company under study and the interim financial report it issues. It has been concluded that the International Accounting Standards (IAS) have a significant role in rationalizing the behaviour of opportunistic managers resulting from the control of shareholders by enhancing accounting disclosure. This is reflected in the inclusion in each of the standards of a separate paragraph indicating the disclosures in each standard, in addition to the existence of special criteria only for the disclosure of

financial statements, the latter are considered the focus of the shareholders of the company, given the amount and type of information they contain and that meet their information needs. NCA Rouiba is committed to applying the requirements of the International Accounting Standards (IAS) - the study area - using several methods and methods of disclosure. This has had a significant impact on improving the Board's relationship with the shareholders of the company as parties of the Agency's theory.

- **key words:** International Accounting Standards, Accounting Disclosure, the Theory of Agency, shareholding companies, Corporate governance, NCA Rouiba.

| الصفحة | المحتويات                                                                          |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------|
|        | الإهداء                                                                            |
|        | الشكر                                                                              |
| III-II | الملخص                                                                             |
| VII-V  | فهرس المحتويات                                                                     |
| XI     | فهرس الجداول                                                                       |
| XIII   | فهرس الأشكال البيانية                                                              |
| XV     | فهرس الملاحق                                                                       |
| XVII   | قائمة المختصرات                                                                    |
| أ-ل    | مقدمة                                                                              |
| 58-02  | الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي                    |
| 02     | تمهيد                                                                              |
| 03     | المبحث الأول: تقديم معايير المحاسبة الدولية                                        |
| 03     | المطلب الأول: مفهوم وتطور معايير المحاسبة الدولية                                  |
| 07     | المطلب الثاني: أهمية، أهداف وخصائص معايير المحاسبة الدولية                         |
| 09     | المطلب الثالث: الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية                        |
| 17     | المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الإفصاح المحاسبي               |
| 17     | المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي                                               |
| 23     | المطلب الثاني: أهداف، أهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي                               |
| 25     | المطلب الثالث: الأساليب العامة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية                      |
| 28     | المطلب الرابع: الحاجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي |
| 34     | المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح لتلبية احتياجات المساهم   |
| 34     | المطلب الأول: تقديم معايير الإفصاح عن القوائم المالية                              |
| 50     | المطلب الثاني: عرض معيار المحاسبة الدولي (IAS34) "التقرير المالي المرحلي"          |
| 54     | المطلب الثالث: عرض معايير أخرى متعلقة بالإفصاح الموجه للمساهمين                    |
| 58     | خلاصة الفصل الأول                                                                  |
| 127-60 | الفصل الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة  |
| 60     | تمهيد                                                                              |
| 61     | المبحث الأول: مفهوم نظرية الوكالة في الشركات المساهمة                              |
| 61     | المطلب الأول: تعريف نظرية الوكالة والشركة المساهمة                                 |

|         |                                                                                                                           |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 69      | المطلب الثاني: فروض نظرية الوكالة والمشاكل المترتبة عنها                                                                  |
| 74      | المطلب الثالث: العلاقات المسببة لتعارض المصالح في إطار نظرية الوكالة                                                      |
| 78      | المطلب الرابع: علاقة نظرية الوكالة بحوكمة الشركات                                                                         |
| 87      | المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي كضرورة لسد الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين                                      |
| 87      | المطلب الأول: مسببات الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين                                                            |
| 97      | المطلب الثاني: مجهودات الهيئات الدولية والمحلية للقضاء على السلوك الانتهازي للإدارة                                       |
| 104     | المطلب الثالث: مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية للحد من الممارسات الإبداعية                                           |
| 107     | المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي بين طرفي نظرية الوكالة            |
| 107     | المطلب الأول: دور معايير الإفصاح عن القوائم المالية في القضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي                               |
| 113     | المطلب الثاني: أهمية معيار المحاسبة الدولي "التقرير المالي المرحلي" بالنسبة للمساهمين والإدارة                            |
| 115     | المطلب الثالث: الالتزام بتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية الأخرى لتقليل تأثير طبيعة هيكل الملكية على مستوى الإفصاح       |
| 120     | المطلب الرابع: دور لجان المراجعة في دعم فاعلية تطبيق معايير الإفصاح بالقوائم المالية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي |
| 127     | خلاصة الفصل الثاني                                                                                                        |
| 196-129 | الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية"                                                  |
| 129     | تمهيد                                                                                                                     |
| 130     | المبحث الأول: تقديم شركة " NCA روية"                                                                                      |
| 130     | المطلب الأول: التطور التاريخي لشركة " NCA روية"                                                                           |
| 134     | المطلب الثاني: تنظيم شركة " NCA روية"                                                                                     |
| 139     | المطلب الثالث: نشاط شركة " NCA روية"، أهدافها، مهمتها، سياساتها، تطلعاتها في المستقبل                                     |
| 144     | المبحث الثاني: منهجية دراسة الحالة في شركة " NCA روية"                                                                    |
| 144     | المطلب الأول: معايير اختيار شركة " NCA روية" لإجراء دراسة الحالة                                                          |
| 146     | المطلب الثاني: واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بشركة " NCA روية"                                                        |
| 161     | المطلب الثالث: أهمية وسائل الإفصاح المعتمدة من طرف شركة " NCA روية" بالنسبة لمجلس الإدارة والمساهمين                      |
| 167     | المبحث الثالث: أهمية التزام شركة " NCA روية" بالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات  |
| 168     | المطلب الأول: واقع الإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية بشركة " NCA روية"                               |

## فهرس المحتويات

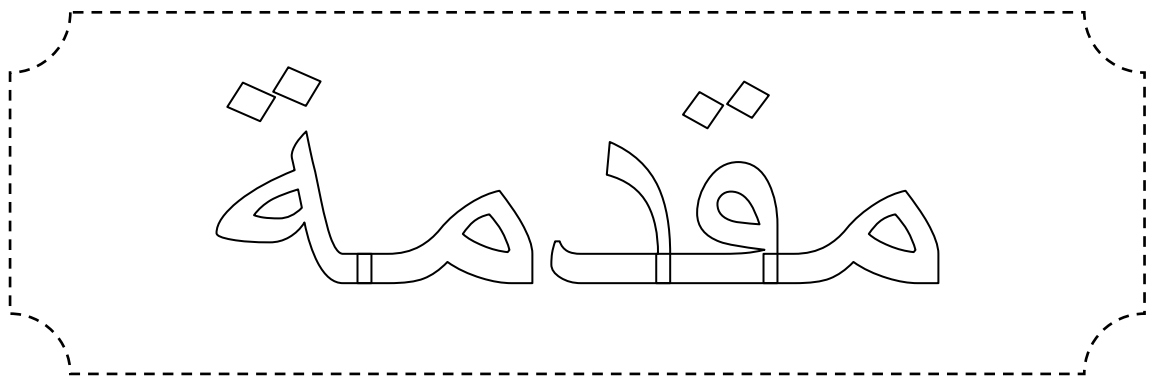
|         |                                                                                                                          |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 173     | المطلب الثاني: واقع احترام تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية، وواقع الإفصاح وفق(IAS34) و(IAS24) و(IAS10) بشركة "NCA" روية" |
| 183     | المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي الحالي بشركة "NCA" روية" في تقليص الفجوة المعلوماتية بين مجلس الإدارة والمساهمين     |
| 197-196 | خلاصة الفصل الثالث                                                                                                       |
| 207-199 | الخاتمة                                                                                                                  |
| 216-209 | المراجع                                                                                                                  |
|         | الملاحق                                                                                                                  |

| رقم الصفحة | عنوان الجدول                                                                        | رقم الجدول |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| 40         | قائمة المركز المالي                                                                 | (01-01)    |
| 43         | قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف                                                       | (02-01)    |
| 44         | قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف                                                       | (03-01)    |
| 45         | قائمة التغيرات في حقوق الملكية                                                      | (04-01)    |
| 130        | توزيع رأس المال الابتدائي الناشئ                                                    | (01-03)    |
| 131        | توزيع رأس المال الاجتماعي لشركة "NCA" روية                                          | (02-03)    |
| 133        | تطور الشركة في العامين 2014 و 2015                                                  | (03-03)    |
| 137        | مرتبات أفضل 10 موظفين بالشركة خلال سنة 2014                                         | (04-03)    |
| 138        | العلامات التجارية الجديدة للشركة                                                    | (05-03)    |
| 140        | الآفاق المستقبلية لشركة "NCA" روية ( بملايين الدينارات)                             | (06-03)    |
| 141        | خصائص عملية العرض العمومي                                                           | (07-03)    |
| 142        | تطور سعر سهم "NCA" روية ما بين 2013 و 2015                                          | (08-03)    |
| 147        | أعضاء مجلس إدارة شركة "NCA" روية                                                    | (09-03)    |
| 155        | مهام أعضاء مجلس إدارة شركة "NCA" روية خارج الشركة                                   | (10-03)    |
| 169        | العمر الانتاجي للتشبيات                                                             | (11-03)    |
| 171        | عرض مفصل لحساب النواتج المالية بتاريخ 2014-12-31                                    | (12-03)    |
| 172        | عرض مفصل لحساب التشبيات المعنوية بتاريخ 2014-12-31                                  | (13-03)    |
| 172        | عرض مفصل لرقم الأعمال بتاريخ 2014-12-31                                             | (14-03)    |
| 174        | تطور سعر سهم "NCA" روية ما بين سنة 2013 و 2015، وتطور قيم توزيعات الأرباح حسب السهم | (15-03)    |
| 175        | التشبيات المُشكّلة لحساب التشبيات العينية الأخرى بتاريخ 2014-12-31                  | (16-03)    |

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                                                             | رقم الصفحة |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| (01-02)   | مخطط هيكل شركات المساهمة حسب ممارسة السلطات                                             | 66         |
| (02-02)   | واجبات وحقوق أطراف الوكالة                                                              | 68         |
| (03-02)   | المشاكل المترتبة عن عقد الوكالة (إدارة- مساهمين) في الشركات المساهمة                    | 72         |
| (04-02)   | الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في ضوء نظرية الوكالة                         | 86         |
| (05-02)   | علاقة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بنظرية الوكالة في الشركات المساهمة | 125        |
| (01-03)   | الهيكل التنظيمي لشركة "NCA" روية                                                        | 135        |
| (02-03)   | أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى شركة "NCA" روية                                          | 152        |

## قائمة المختصرات

| المختصر      | المعنى باللغة الأجنبية                                                | المعنى باللغة العربية                        |
|--------------|-----------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| <b>AICPA</b> | American Institute of Certified public Accounting                     | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين         |
| <b>ASB</b>   | Accounting Standard Board                                             | مجلس المعايير المحاسبية                      |
| <b>COSOB</b> | Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse | لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة            |
| <b>FASB</b>  | Financial Accounting Standard Board                                   | مجلس معايير المحاسبة المالية                 |
| <b>GAAP</b>  | Generally accepted accounting principle                               | المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً            |
| <b>IAS</b>   | International Accounting Standards                                    | معايير المحاسبة الدولية                      |
| <b>IASB</b>  | International Accounting Standards Board                              | مجلس المعايير الدولية للمحاسبة               |
| <b>IASC</b>  | International Accounting Standard Committee                           | لجنة المعايير الدولية للمحاسبة               |
| <b>IFAC</b>  | International Federation of Accountants                               | الاتحاد الدولي للمحاسبين                     |
| <b>IFC</b>   | International Finance Corporation                                     | مؤسسة التمويل الدولية                        |
| <b>IFRIC</b> | International Financial Reporting Interpretations Committee           | لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي |
| <b>IFRS</b>  | International Financial Reporting Standards                           | المعايير الدولية للإبلاغ المالي              |
| <b>NCA</b>   | La Nouvelle Conserverie Algérienne                                    | المعمل الجزائري الجديد للمصبرات              |
| <b>OECD</b>  | The Organisation for Economic Co-operation and Development            | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية             |
| <b>SIC</b>   | Standing Interpretations Committee                                    | اللجنة الدائمة للتفسيرات                     |
| <b>SPA</b>   | Société Par Actions                                                   | شركة ذات أسهم                                |



## I-مدخل الدراسة:

واجهت العديد من الشركات المساهمة في العالم مشاكل وأزمات إدارية ومالية حادة وقضايا فساد أدت بها إلى الإفلاس وضياع سمعتها المحلية والعالمية، والتي كان سببها سوء تصرف المدراء في تقاريرها المالية المعلن عنها في نهاية السنة المالية، وذلك من خلال استخدام مسيري هاته الشركات لطرق محاسبية معقدة أحيانا ومغشوشة أحيانا أخرى، ومثال ذلك شركة إنرون للطاقة سنة 2001 وشركة وورلدكوم "عملاق الاتصالات الأمريكية سنة 2002، والتي لم تكن تقاريرهما السنوية تعبر عن الوضع الحقيقي لكل منهما، محاولة منهما إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين كالدائنين وجهات الإقراض والموردين وحتى المجتمع المدني. حيث تتجسد علاقة الوكالة بمعناها الحقيقي في الشركات المساهمة أين يلتقي كل من أصحاب رأس المال وهم الأصلاء بصفتهم ملاك للشركة ومن يدير أموالهم وهم الوكلاء بصفتهم مسيري الشركة، إلا أن الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الوكلاء "المدراء" بالشركات المساهمة يدفعهم دائما إلى عدم التزامهم بواجباتهم تجاه الأصلاء "ملاك الشركة" من حيث مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بشركتهم بطرق غير قانونية أو تحايلية لتحقيق أهدافهم على حساب ملاك الشركة. لهذا الغرض ظهرت نظرية الوكالة لتركز بشدة على ضرورة تنظيم العلاقة بين طرفيها "الأصلاء والوكلاء" والحفاظ عليها، حيث لا يكون ذلك سوى بإتاحة الوكلاء كافة المعلومات للأصلاء وذلك بالقدر الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة بالرغم من بعدهم عن إدارة أموالهم والرقابة عليها.

من هذا وذاك تنطلق فكرة ضرورة إيجاد معايير محاسبية دولية تنظم العمل المحاسبي وتخفف من شدة انتهازية المسيرين بالشركات المساهمة فيما يخص حجب بعض أو أهم المعلومات عن أصحاب رأس المال حيث يساعد تطبيق هذه المعايير أصحاب رأس المال على الإطلاع الكافي على المعلومات المتعلقة بأموالهم الموجودة بالشركة والاطمئنان عليها من خلال حصولهم على تقارير مالية توضح الوضع الحقيقي للشركة، وذلك في إطار ما يعرف بالإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات، والذي من شأنه الحفاظ على علاقة الوكالة وتنظيمها بين الإدارة والمساهمين في الشركات المساهمة وبالتالي ترشيد قرارات المساهمين في ظل كمية ونوعية المعلومات المتاحة لهم وفقا لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، بخصوص ما يتعلق بشركتهم من عقود وعلاقات وتكوين رأس المال وقروض بنكية وفوائدها وغير ذلك من تعاملات الشركة.

## II -مشكلة الدراسة:

إن التطورات الحاصلة فرضت على المدراء والمسيرين بشركات المساهمة مسؤوليات تطرح بعض التساؤلات حول الإقرار بأهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والذي من شأنه تنظيم وتحسين العلاقة بين المديرين وملاك الشركة (وهما الطرفين المعنيين بالدراسة). لذلك اعتبر الإفصاح المحاسبي منذ ظهور مفهومه محددًا رئيسيًا في نظرية المحاسبة المعاصرة.

ومن خلال هذه الدراسة واستشعارا منا لدور الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية سنحاول ملامسة مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية لإحدى الشركات المساهمة الجزائرية في تفعيل نظرية

الوكالة وتحسين العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بالشركة، وهي شركة "NCA" روية" الناشطة في قطاع المشروبات والعصائر وذلك بعد إدراجها في بورصة الجزائر منذ سنة 2013 والتزامها بنشر قوائم وتقارير مالية معدة وفقا لمتطلبات الإفصاح التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في إطار تطبيق نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية.

وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

**ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية من أجل تفعيل نظرية الوكالة بشركة "NCA" روية؟**

وتنبثق من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو مستوى الإفصاح الأمثل الذي تتضمنه القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؟
- 2- كيف تساهم معايير المحاسبة الدولية في الحد من استحواذ الإدارة على المعلومات في الشركات المساهمة؟
- 3- ما هو واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من أجل تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات المساهمين بشركة "NCA" روية"؟.

### III-فرضيات الدراسة:

تتطلب الإجابة على اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها على النحو التالي:

- 1- يتمثل مستوى الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في كل المعلومات التي تلخص كل تعاملات الشركة مع الأطراف الأخرى.
- 2- تساهم معايير الإفصاح عن القوائم المالية وكل من المعيار (IAS34) والمعيار (IAS10) والمعيار (IAS24) في الحد من استحواذ الإدارة على المعلومات في الشركات المساهمة، وذلك من خلال نوع ومقدار المعلومات التي تتضمنها تلك المعايير.
- 3- تقوم شركة "NCA" روية" بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ومعايير أخرى تُمكنها من الوصول إلى مستوى إفصاح أمثل يلي احتياجات المساهمين من المعلومات بما أنها شركة ذات أسهم.

### VI-أهداف الدراسة:

انطلاقا من الهدف الأساسي للدراسة والمتمثل في تحديد ومعرفة دور الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية في تحسين وتنظيم العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بشركة "NCA" روية" وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمين بها، تهدف الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- محاولة صياغة إطار نظري من خلال الاطلاع على الأدبيات المعاصرة المتعلقة بكل من الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالإضافة إلى نظرية الوكالة والدور الذي تساهم به معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية في تحسين العلاقة بين طرفي عقد الوكالة (مجلس الإدارة والمساهمين) في الشركات المساهمة.
- 2- إبراز مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
- 3- إبراز أهمية التزام إدارة الشركات بأخلاقيات مهنتي المحاسبة والمراجعة لتحسين تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.
- 4- الوقوف على العلاقة التأثيرية لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية على العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بشركة "NCA" رويية
- 5- معرفة المشاكل المرتبطة بعقود الوكالة في الشركات المساهمة وإبراز أهمية وجود إفصاح محاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بشركة "NCA" رويية ومدى مساهمته في سد الفجوة المعلوماتية بين مجلس الإدارة والمساهمين بالشركة.
- 6- إدراك أهمية التزام مجالس إدارة الشركات المساهمة الجزائرية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية لتقديم معلومات صادقة عن الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركات.

## V-أهمية الدراسة:

### 1- من الناحية العلمية:

- تأتي أهمية الدراسة في التأكيد على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بالنسبة للشركات المساهمة خاصة وأن القوائم المالية تعتبر وسيلة اتصال فعالة بين الإدارة وأصحاب رأس المال بهذا النوع من الشركات، كونها تبين نوع و مقدار المعلومات التي تحتوي عليها قوائمها المالية ومختلف المبادئ التي تحكم إعدادها، وذلك لأن توفير المعلومات للمساهمين وفق مرجع دولي من شأنه أن يكون عاملا مساعدا في عملية صنع واتخاذ قراراتهم في ضوء تلك المعلومات المتاحة لهم.
- كما تزامنت أهمية الدراسة أيضا مع بعض الجهود التي تبذل في كل الدول لمحاربة مختلف أنواع الفساد في إدارات شركات المساهمة خاصة الفساد المحاسبي والإداري الذي ينتج عنه إعداد وعرض قوائم مالية مضللة يعتمد عليها كافة المساهمين في اتخاذ قراراتهم التي سوف تكون بصورة حتمية غير رشيدة.
- إن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ودوره في تنظيم علاقة الإدارة بالمساهمين في شركات المساهمة يساهم في خلو القوائم المالية لهاته الشركات من المعلومات المحاسبية المضللة، خاصة وأن نمو هذه الشركات وخلق وظائف جديدة وتوليد المزيد من الدخل يعتمد بشكل كبير على مدى مصداقية المعلومات التي تعلن عنها في قوائمها المالية.

## 2- من الناحية العملية:

- تكمن أهمية الدراسة في توضيح الحاجة إلى تطبيق شركة " NCA "رؤية "شركة ذات أسهم، لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية ودورها في القضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين وبالتالي الحد من انتهازية مجلس الإدارة في الاستحواذ على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة، وذلك من خلال تقديم صورة حقيقية عن كل ما يقع بالشركة، ومدى تأثير تطبيق تلك المعايير على تحسين العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين بالشركة والحفاظ عليها.
- إضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى عرض نتائج وبلورة توصيات علمية يمكن لشركات المساهمة الاستفادة منها بغرض الحفاظ على وجودها ومحاولة دعم نموها.

## VI-مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

تتلخص مبررات اختيار الطالبة لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- 1- معرفة الإفصاح بالقوائم المالية الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية.
- 2- باعتبار المساهمين هم أساس قيام شركات المساهمة واستمراريتها فإنه يستوجب دراسة كل ما يتعلق بالأساليب والوسائل التي تمنحهم الرضا عن أعمال الإدارة، من خلال قيام هذه الأخير بالإفصاح الكافي عن المعلومات المتعلقة بأموالهم الموجودة بالشركة وذلك من أجل رفع قيمة هذه الأخيرة واستمرارها من جهة وتنمية الإقتصاد من جهة أخرى.
- 3- توعية وطمأننة المساهمين عن أموالهم الموجودة بشركات المساهمة من خلال وجود معايير محاسبية دولية تضمن لهم مستوى افصاح أمثل بالقوائم المالية باعتبار هاته الأخيرة وسيلة فعالة تضمن التواصل الدائم بين هؤلاء المساهمين وإدارة شركاتهم.
- 4- تعريف المساهمين الحاليين والمرتقبين بأهمية ومزايا تطبيق إدارات هاته الشركات لمعايير المحاسبة الدولية وخاصة ما يتعلق منها بالإفصاح في القوائم المالية التي تقوم بإعدادها وعرضها لهم.
- 5- الدراسات الأكاديمية التي تربط بين الإفصاح المحاسبي ونظرية الوكالة قليلة إن لم تكن معدومة خاصة على المستوى المحلي، مما يجعل البحث في هذا الموضوع متميزا.
- 6- الرغبة الشخصية في معرفة العلاقة الموجودة بين معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ونظرية الوكالة ومدى تأثير تطبيق تلك المعايير في هاته النظرية. إضافة إلى ارتباط الموضوع بمجال اختصاصنا وتكويننا في طور الدكتوراه، والذي يعد من المواضيع التي نطمح في التعمق فيها على المستوى الوطني.

## VII- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في كل من الحدود النظرية والحدود المكانية والحدود الزمنية على التوالي:

- 1- الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كمتغير مستقل وكل ما يتعلق به، ونظرية الوكالة كمتغير تابع، وعليه فإن عنوان الدراسة ألزم على الطالبة دراسة دور الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين وتنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة في الشركات المساهمة بإحدى الشركات المساهمة الجزائرية.
- 2- الحدود المكانية: أجريت الدراسة على مستوى شركة "NCA" روية "شركة ذات أسهم، بالجزائر العاصمة والناشطة في قطاع المشروبات والعصائر، وهي شركة مدرجة في بورصة الجزائر منذ سنة 2013.
- 3- الحدود الزمنية: تم إجراء دراسة الحالة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2015.

## VIII- المنهج المتبع في الدراسة:

- تحقيقاً لأهداف الدراسة والوصول إلى أفضل النتائج فيما يخص دور الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظرية الوكالة، ومن أجل معالجة مشكلة الدراسة اعتمدنا على المناهج العلمية التالية:
- 1- المنهج الإستقرائي: يعود اعتماد المنهج الاستقرائي باستخدام أداة الوصف إلى دراسة واستقراء بعض المراجع العربية وغير العربية بأنواعها كافة (كتب، بحوث ودراسات منشورة ومقالات) والموجودة في المكتبات وعلى شبكة الأنترنت، والتعليمات القانونية والمحاسبية الصادرة وكذلك إصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تتعلق بمحاور الدراسة، باعتبارها مصدراً لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة.
  - 2- منهج دراسة الحالة: يعود اعتماد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من الدراسة، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة في بعض الأحيان من خلال إجراء مجموعة من اللقاءات المباشرة مع بعض المعنيين بموضوع الدراسة في شركة "NCA" روية" والممثلين في: مدير مصلحة المالية والمحاسبة باعتباره الطرف المعني بإعداد القوائم المالية، ومحافظ حسابات الشركة باعتباره الطرف المعني بالتدقيق في القوائم المالية للشركة وممثل صغار حملة الأسهم باعتباره الطرف الممثل عن صغار حملة الأسهم في مجلس الإدارة "وهو طرف من الأطراف المؤكّلين" ورئيس مجلس الإدارة باعتباره يرأس مجلس الإدارة وكذا باعتباره المالك الأكبر حصة من رأس مال الشركة، وذلك بغرض معرفة واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية وحقيقة مساهمتها في تفعيل نظرية الوكالة من خلال القضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات بين طرفي عقد الوكالة بالشركة ذاتها.
  - 3- المنهج الاستنباطي: تم اعتماد هذا المنهج من أجل محاولة استنتاج طريقة منظمة للربط المنطقي بين الجوانب المختلفة لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية وعلاقتها بنظرية الوكالة.

## IX-الدراسات السابقة:

يعتبر كل من موضوع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ونظرية الوكالة كلٌّ على حدا من بين المواضيع البحثية التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين، وفيما يلي نتناول عرضاً موجزاً لأهم ما تناولته الدراسات السابقة، والتي تم الحصول عليها وجمعها والاطلاع عليها للاستفادة منها والتي منحت الطالبة تصورات واسعة عن الموضوع، حيث تم استخلاص أهم ما تناولته الدراسات بشكل مختصر وعرضها وفقاً لتسلسلها الزمني، كما يلي:

## 1- الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولي

- دراسة Mustapha BOUBAKEUR بعنوان **L'impact des internationales de divulgation financière sur le renforcement des principes de la "normes de gouvernance d'entreprise"** (أثر معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي على دعم مبادئ حوكمة المؤسسة) الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، 2016، وهدفت الدراسة إلى:

- معرفة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المالي.
- إيجاد علاقة بين معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي وحوكمة الشركات
- معرفة درجة تأثير معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي على دعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المعاملة العادلة والشفافية في الكشف عن المعلومات في الوقت المناسب للأطراف ذات المصلحة بالشركة، من خلال توفير المعلومات بما في ذلك المعلومات الحقيقية التي تعكس الواقع الإقتصادي، وهي العوامل المشتركة بين مبادئ حوكمة الشركات والمحاسبة، مما يتطلب التكامل بينهما لتعزيز قيمة الشركة. كما يجب تحديد أهداف كل طرف والتي من شأنها أن تكون متباعدة بين الأطراف داخل الشركة. ولذلك، يجب على الشركة أن تكشف عن تضارب المصالح لتوفير معلومات دقيقة لمختلف المستخدمين.
- إنشاء إطار للإفصاح المالي الدولي والذي تشير الممارسات المحاسبية إلى أنه يمثل ميثاق المحاسبة، ويسهم في تعزيز وحماية حقوق أصحاب المصالح وحقوق المساهمين والمساواة بينهم. هذا يتيح للمستثمرين والأطراف المختلفة لمعرفة حقوقهم والحماية القانونية، وذلك في سياق الحكم الراشد. يجب تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لأنها تمكن من تطبيق القواعد والإجراءات التي توفر المعلومات اللازمة لمختلف العمليات، هذا ما يشير إلى وجود ترابط بين أهداف المحاسبة ومبادئ حوكمة الشركات .
- المساهمة الفعالة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) فيما يخص نوعية المعلومات الواردة في الكشوف المالية، ووجود الخصائص المحددة في الإطار المفاهيمي، وتشجيع الممارسات الأخلاقية لحوكمة الشركات في الشركة، وهو ما يعزز الشفافية في الأسواق المالية. كما يسمح أيضاً توزيع المسؤوليات

وتحديد العقوبات في حالة انتهاك هذه المسؤوليات، وتعزيز جودة واستقلالية الإشراف والرقابة على النتائج المنشورة من حيث الصدق والموضوعية لأصحاب المصلحة.

- دراسة ناصر دادي عدون، هواري معراج بعنوان "دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أبريل 2011، بحث منشور على الموقع الإلكتروني [www.Kantakji.com/figh](http://www.Kantakji.com/figh)، وهدفت الدراسة إلى:

- معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي.
  - بيان مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم "5" ومن ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات والقوانين الجزائرية لتطبيق متطلبات هذا المعيار.
- وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب على الدولة الجزائرية بذل الكثير من الجهد فيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال إتاحة فرص لتدريب المحاسبين الجزائريين وتكثيف التربصات بالخارج في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى زيادة الاهتمام والوعي لدى المحاسبين والموظفين بالقوانين والتشريعات المالية الجديدة وضمان اطلاعهم الكافي عليها، وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة المالية بالجزائر وضمان التطبيق الجيد لها.

- دراسة غازي عبد العزيز سليمان البياتي بعنوان "الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، 2007، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، وهدفت الدراسة إلى:

- التطرق إلى مفاهيم الإفصاح المحاسبي والأنواع التي يمكن أن تكون للإفصاح المحاسبي، ومعرفة الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي.
- التطرق إلى أهم المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.
- معرفة مقدار المعلومات الواجب على الشركات الإفصاح عنها، بالإضافة إلى توقيت الإفصاح والأساليب التي يمكن للشركة استخدامها بغرض الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمثل مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من المبادئ المحاسبية المهمة، إذ نشأت هذه الأهمية من حقيقة كون أن الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وتسجيلات الشركة.
- هناك أكثر من معيار محاسبي دولي خاص بالإفصاح المحاسبي مما يؤكد أهميته أيضا.
- ضرورة استخدام الشركات لأساليب إفصاح معتمدة كالقوائم والتقارير المالية التي تنقل بها المعلومات بطريقة سليمة وصادقة.
- المطالبة بضرورة احتواء القوائم المالية عن المحاسبة عن الموارد البشرية وتقديم معلومات توضح أداء الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية.

- الثبات في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية على مدى الفترات المحاسبية.
- وتوصل الباحث في الأخير أن كل ما سبق يجب أن يتم من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وإصدار معايير محلية مماثلة تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية.
- دراسة لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار 2007"، الدراسة عبارة عن مقال منشور، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، وهدفت الدراسة إلى:
- التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار.
- التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية من خلال القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالي.
- تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة.
- وقد توصلت الدراسة إلى:
- كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية للشركات زادت فعاليتها في ترشيد قرارات المستثمرين.
- كلما اشتملت التقارير المالية على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً.
- إن الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات تعتبر أهم أجزاء التقارير السنوية وأكثر قبولا لدى المستثمر ومع ذلك فهو يرى ضرورة توفير معلومات إضافية لأغراض اتخاذ القرار بشأن تداول الأسهم.
- رغم أن القانون قد كفل للمساهمين كافة الحقوق فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات إلا أن التقرير السنوية لإدارات الشركات المدرجة (المساهمة) يحجب عن الكثير من المساهمين وهذا ناتج عن انخفاض الوعي الاستثماري وانعدام ثقافة الكثير من المساهمين خاصة في المجال المالي والاقتصادي.

## 2- الدراسات المتعلقة بنظرية الوكالة:

- دراسة صبيحة برزان العبيدي بعنوان "دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007"، الدراسة عبارة عن أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، 2008، وهدفت إلى:

- البحث في الممارسات التي يقوم بها المحاسب في الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة في ظل نظرية الوكالة المتمثلة بأساليب المحاسبة الإبداعية لجعل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية تظهر نتائج أعمال الشركة لصالح طرف الوكيل (المتمثل بالإدارة).
- الوصول إلى الأساليب والإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض ممارسات الإبداعية في ظل نظرية الوكالة لتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة في ظل التحكم المؤسسي في الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- تزداد تكاليف الوكالة بسبب ما تواجهه نظرية الوكالة من مشاكل ناجمة عن فصل الإدارة عن الملكية، مما أدى إلى ضرورة متابعة الأصيل لتصرفات الوكيل والتقييم الدائم لأدائه سواء من قبل الأصيل ذاته أو من قبل أشخاص ينوبون عنه، وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف الوكالة الناتجة عن الإشراف والمتابعة.
- تعد المعلومات المحاسبية ذات تأثير كبير في سلوك متخذي القرارات خاصة المساهمين، لأن امتلاك أحد أطراف الوكالة لهذه المعلومات (الطرف الوكيل - الإدارة-) تجعل له القدرة على التأثير فيها وإظهارها بشكل يعكس مصالحه دون مصالح الأطراف الأخرى (الطرف الأيل - المساهمين-)، والتي تمثل إحدى أهم مشاكل نظرية الوكالة وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أطراف نظرية الوكالة، والتي يتم من خلالها اتخاذ قرارات من قبل الأصيل (المساهمين) تكون مبنية على معلومات غير عادلة ولا تعكس الواقع الفعلي لأداء الوحدة الاقتصادية.
- تعد المعايير الأخلاقية عاملاً حاسماً في أداء الوحدة الاقتصادية ومهما لأنه في ظل غياب هذه المعايير أو عدم الالتزام سيؤدي بالمحاسب إلى اتباع أساليب المحاسبة الإبداعية، إذ ليس الخلل في المرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية وإنما المشكلة في أخلاقيات المحاسب.
- يستند التحكم المؤسسي على ركائز أساسية تشمل الإفصاح والشفافية ويحكمهما القوانين والتشريعات الخاصة بالمحاسبة ومنها معايير المحاسبة الدولية، وتشمل المسؤولية والمساءلة والمعاملة العادلة للمساهمين والاستقلالية والقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية.
- ضعف أنظمة الرقابة بالشركات عينة الدراسة مما أدى إلى حصول العديد من الحالات التي أدت إلى ظهور قوائم مالية غير صادقة.
- إن عدم التزام المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد والإجراءات المحلية والدولية له تأثير كبير في المعلومات التي تظهرها القوائم المالية، وهذا ما لوحظ في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.

- دراسة Jensen and Meckling بعنوان Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency costs and ownership structure, 1976، الدراسة عبارة عن مقال

منشور.

وهدفت هذه الدراسة (نظرية الشركة-السلوك الإداري، كلف الوكالة وهيكل الملكية) إلى:

- بيان أثر السلوك الإداري على تكاليف الوكالة وهيكل الملكية، إذ دججت الدراسة متغيرات عدة تتعلق بنظرية الوكالة (نظرية الشركة)، مثل نظرية حقوق الملكية، نظرية التمويل لتطوير نظرية هيكل الملكية للوحدة الاقتصادية وبحثت الدراسة في طبيعة نظرية الوكالة ومفاهيمها وتكاليفها، وقسمت التكاليف على نوعين، النوع الأول يتعلق بتكاليف الملكية الخارجية، والنوع الثاني بالتكاليف المتعلقة بالافتراض (الدّين) .

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة بين المشاكل التي تواجهها نظرية الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة وتكاليف الوكالة، وحددت الدراسة من يتحمل الكلف الناتجة عن الوكالة، واعترفت الدراسة بأهمية التعويض للتنفيذين والمدراء الخارجيين في تحفيز وتعظيم مصالح الأطراف كافة والتي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية، فضلا عن انه كلما كان هناك تنظيم للمصالح بين أطراف الوكالة من شأنه أن يخفض من مشاكل الوكالة وعده الباحثان أساسا ومهما لان كلف الوكالة ذات طبيعة غير قابلة للقياس، إذ توجد علاقة سلبية بين تكاليف الوكالة ومستوى تعويض المدراء التنفيذيين.

#### مميزات الدراسة الحالية:

- 1- فيما يخص متغير الدراسة المستقل "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية": تتميز الدراسة الحالية بأنها سلطت الضوء على الإفصاح المحاسبي بمفهومه وأنواعه والتطرق إلى أهم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة به والتي تساهم بشكل كبير في معالجة مشكلة الدراسة من خلال التعرف على أهم ما جاء في معايير المحاسبة الدولية التي تنص على أهم المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية السنوية والمرحلية للشركات حتى تساعد على تهذيب السلوك الانتهازي لإدارات الشركات المساهمة فيما يخص مقدار ونوع المعلومات التي يمكن لها الإفصاح عنها وطرق عرضها لمستخدمي القوائم المالية وخاصة أصحاب رأس المال بالشركات حتى يستطيع هؤلاء اتخاذ القرارات المتصلة بأموالهم الموجودة بالشركة في ضوء ما أتيح لهم من معلومات معدة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- 2- فيما يخص المتغير التابع "نظرية الوكالة": فإن الدراسة الحالية سلطت الضوء على نظرية الوكالة والمشاكل المترتبة عنها والمتمثلة أساسا بوجود تضارب في المصالح الناتج عن فصل الإدارة عن الملكية، والذي ينتج عنه ظهور فجوة عدم تماثل المعلومات بين الطرف الأصيل والوكيل في ظل الموقع الهام الذي يحتله هذه الأخير في الشركة إضافة إلى غياب فرض معايير المحاسبة الدولية خاصة بإعداد وعرض القوائم المالية للأصلاء بغرض تقييم نواتج استثماراتهم بالشركة.

### 3- الإسهام العلمي للدراسة الحالية

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بالنقاط التالية:

- الربط بين الإفصاح المحاسبي الذي تناولته معايير المحاسبة الدولية فيما يخص معايير القوائم والتقارير المالية ونظرية الوكالة وهذا ما نعتبره جديد إلى حد إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث تم الربط في الكثير من الدراسات بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات باعتباره مبدأً أساسياً في تطبيق حوكمة الشركات.

• التركيز على أهم متطلبات المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بتنظيم عملية الإفصاح للأطراف المستخدمة للقوائم المالية للشركات خاصة مجموعة المساهمين في إطار ظهور نظرية الوكالة في الشركات المساهمة.

• دراسة الدور الذي يمكن للإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية من الحد من المشكل الأساسي بين طرفي نظرية الوكالة والمتمثل في وجود فجوة الالتماثل المعلوماتي بين الطرفين في الشركات المساهمة.

• محاولة إسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على إحدى الشركات المساهمة الجزائرية.

• اختيار شركة مدرجة في بورصة الجزائر حتى يتم التعرف بصفة دقيقة وحقيقية على ما هو موجود فعلاً فيما يخص الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر، كون أن هذه الأخيرة تفرض شروطاً واضحة فيما يخص الإفصاح على الشركات التي تنوي الدخول إليها.

### X- هيكل الدراسة

على ضوء ما تم الإشارة إليه ولاختبار صحة الفرضيات وقصد التمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة الحالية إلى مقدمة وثلاثة فصول (تم تخصيص فصلين للجانب النظري وفصل ثالث متعلق بدراسة الحالة) وخاتمة، والتي كانت على النحو التالي:

1- مقدمة: تناولنا فيها مدخل للدراسة تضمن توطئة عن الدراسة الحالية، ومشكلة الدراسة التي تضمنت طرح التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، بالإضافة إلى جملة الفرضيات المقترحة للإجابة عنها، وكذا كل من أهداف وأهمية الدراسة، بالإضافة إلى مبررات ودوافع اختيار الطالبة للموضوع محل الدراسة، مع تفصيل لحدود الدراسة النظرية والمكانية والحدود الزمنية، وبعد هذا تم الإشارة إلى المنهج المتبع في دراسة الموضوع، وفي الأخير تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت كل من موضوع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وموضوع نظرية الوكالة كل على حدا.

2- الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية، من منطلق أنها أدوات قياس محاسبية أعدت أساساً لمستخدمي القوائم المالية وهي تصدر حالياً عن منظمات مهنية عالمية تحظى بقوة الإلزام في العديد من الدول .

كما تمت الإشارة إلى علاقة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي وصولاً إلى الدور الذي تلعبه هذه المعايير لتحقيق الإفصاح المحاسبي. ومن خلال المباحث الذي تضمنها هذا الفصل تمت الإشارة إلى بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح الموجه للمساهمين.

2- الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل حاولنا ربط متغير الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بنظرية الوكالة حيث بدأنا هذا التحليل بالتطرق إلى المفاهيم والأطر النظرية لنظرية الوكالة بتقديم مجموعة من التعاريف لرواد الفكر المحاسبي في مجال دراسة نظرية الوكالة والمشاكل المترتبة عنها. والجهود الدولية والمحلية للحد من مشاكل نظرية الوكالة . لنعرج في آخر مبحث على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي بين طرفي نظرية الوكالة، بدءاً بدور معايير الإفصاح عن القوائم المالية في القضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي بين طرفي نظرية الوكالة وصولاً إلى دور لجان المراجعة بالشركات في دعم فاعلية تطبيق معايير الإفصاح بالقوائم المالية للحد من مشكل اللاتماثل المعلومات.

3- الفصل الثالث: وهو الفصل الذي من خلاله تم توضيح التصميم المنهجي والعملي لدراسة الحالة بعد التعريف بالشركة محل الدراسة، وتوضيح واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة (مجلس الإدارة - المساهمين) بشركة "NCA" روية " كما تمت الإشارة إلى أهمية وسائل الإفصاح المعتمدة من طرف شركة "NCA" روية" بالنسبة لمجلس الإدارة والمساهمين، ومعرفة واقع تطبيق معايير الإفصاح عن القوائم المالية بالشركة محل الدراسة ، بالإضافة إلى معرفة واقع احترامها لتطبيق المبادئ والفروض المحاسبية التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية وواقع تطبيق بعض المعايير الأخرى التي تلبي احتياجات المساهمين بالشركة، كما تمت الإشارة إلى الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي الحالي بشركة "NCA" روية" في تقليص الفجوة المعلوماتية بين مجلس الإدارة والمساهمين.

4- خاتمة: وهي عبارة عن جملة من العناصر تضمنت في أولها نتائج لاختبار الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة، وكذا النتائج النظرية والنتائج المتعلقة بدراسة الحالة والتي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات بناء على هذه النتائج، وفي الأخير تم التطرق إلى آفاق الدراسة لأغراض البحث العلمي.

# الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

### تمهيد:

يعتبر منتصف القرن 19 منطلقاً لفكرة تنظيم العمل المحاسبي عالمياً بظهور المنظمات المهنية المحاسبية في بريطانيا، لتستفيد بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الفكرة، وبعد أزمة الكساد العالمي عام 1929 التي كشفت حالات التلاعب والغش في الإفصاح المحاسبي ظهرت هيئات محاسبية دولية اهتمت بمحاولة توحيد العمل المحاسبي في كل الدول، وعقدت مؤتمرات دولية عديدة لتنفيذ الفكرة، ليتجسد في الأخير وضع معايير محاسبية دولية سنة 1973 اتفقت العديد من الدول على تطبيقها.

حيث تلعب المعايير المحاسبية الدولية دوراً كبيراً في زيادة وتفعيل الإفصاح المحاسبي، والذي يظهر من خلال إيجاد معايير متعلقة به وكذا احتواء جميع المعايير على فقرة مستقلة تبين الإفصاحات الواردة في كل معيار. وعلى هذا الأساس فإنه من أجل تلبية احتياجات المساهمين من المعلومات المتعلقة بشركاتهم ( المساهمون الذين نعتبرهم طرف رئيسي من أطراف نظرية الوكالة التي يتم الإشارة إليها لاحقاً)، تم اختيار جملة من المعايير المحاسبية التي تساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي لهؤلاء، منها معايير إعداد وعرض القوائم المالية ومعيار التقرير المالي المرحلي ومعيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ومعيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي من خلال المباحث التالية:

### المبحث الأول: تقديم معايير المحاسبة الدولية.

#### المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

#### المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح لتلبية احتياجات المساهم

## المبحث الأول: تقديم معايير المحاسبة الدولية

لم تنشأ معايير المحاسبة الدولية من العدم، بل كانت نتيجة للعديد من المشاكل المحاسبية على الصعيد العالمي، لهذا فقبل التعرف على نشأة وسيرورة معايير المحاسبة الدولية ينبغي التعرف على مفهومها، ومن ثمة أهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا البند.

### المطلب الأول: مفهوم وتطور معايير المحاسبة الدولية

نحاول في هذا البند التطرق إلى تعريف كل من المعيار المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية، لنتطرق في الأخير إلى تطورها.

#### أولا/ تعريف المعيار المحاسبي

إن الحديث عن المعيار المحاسبي يتطلب منا أولا التعرف على مفهوم المعيار في حد ذاته، والذي يعتبر ترجمة لكلمة Standard بمعنى الأساس، وهو عبارة عن " نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام، فإذا كان محاسبيا فسيحظى بهذا القبول من طرف المحاسبين"، أما Littelton وهو محاسب فيرى بأن المعيار هو "أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة"<sup>1</sup>. أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين.

كما يمكن تعريف المعايير من جانب محاسبي بأنها نماذج عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات<sup>2</sup>.

أما المعايير المحاسبية الدولية فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، القياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية<sup>3</sup>، كما تعد " بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في القوائم المالية والملاحق المرفقة بها"<sup>4</sup>

من هنا يمكن القول بأن معايير المحاسبة الدولية أعدت أساسا للأطراف المستخدمة للقوائم المالية الصادرة عن الشركات، وعلى رأسهم المستثمرون وحملة الأسهم والمقرضون وأصحاب المال، وهي تصدر حاليا عن منظمات مهنية تحظى بقوة الإلزام في كثير من الدول مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا)، معايير المحاسبة الأمريكية FASB، معايير المملكة المتحدة.

<sup>1</sup> أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996 ص13.

<sup>2</sup> هشام سفيان صلوآشي ويوسف بودلة، مداخله بعنوان "آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) (الوادي)، 17، 18، 19 جانفي 2010. ص12.

<sup>3</sup> محمد محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس، القاهرة، ص48.

<sup>4</sup> بن بلغيت مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004. ص53.

## ثانيا/ تطور معايير المحاسبة الدولية

لقد كان لكل من مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني ASB دور هام في تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية ووضع المعايير المحاسبية الدولية، فبعد انتهاء الاستعمار في هذين البلدين توجه الفكر المحاسبي في وضع معايير لا تخص محاسبة هذين البلدين بل يتعدى إلى دول أخرى، وكان مبررهم في ذلك اختلاف بيئات الأعمال، ما تمخض عنه تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، وكان ذلك عام 1973.

### وقفات عند تاريخ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):<sup>1</sup>

-1973: الاتفاق على انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية، وقعه ممثلو الهيئات المحاسبية المهنية للدول العشرة، وقد كان "Sir. Henry Benson" أول رئيس لها (IASC).

-1975: نشر المعيارين IAS1, IAS2.

-1982: زيادة عدد أعضاء مجلس اللجنة، وأصبح يضم 17 عضواً، منهم 13 عضواً يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، وبقية الأعضاء يمثلون المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية.

-1989: نشر الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، كما تم اعتماد IFAC للمبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع العام وحث الشركات الحكومية على اتباع IAS.

-1990: وجود المفوضية الأوروبية كمراقب وسط مجلس (IASC).

-1995: بادرت المنظمة الدولية لهيئات القيم المتداولة بتوصية هيئات الأسواق المالية الوطنية، وفي ظل شروط معينة بقبول القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، للولوج إلى الأسواق المالية العالمية دون الحاجة إلى إعادة معالجتها، وقد لقي هذا الاتفاق الدعم من قبل المفوضية الأوروبية.

-1997: تأسيس اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) وتمثلت مهمتها في إعداد تفسيرات ل (IAS).

-1999: بدء المفوضية الأوروبية في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كمرجع أساسي أوروبي في غضون سنة 2005، وفي نفس السنة تمت الموافقة بالإجماع مع مجلس اللجنة على إعادة هيكلة اللجنة وتشكيل مجلس جديد يتألف من 14 عضو وله مجلس إدارة مستقل.

-2000: المنظمة الدولية لهيئات القيم المتداولة توصي أعضائها بالسماح للمصدرين متعددي الجنسيات الذين يطبقون معايير المحاسبة الدولية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية.

-2001: تغيير اسم اللجنة (IASC) إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتولي المجلس مسؤولية التوحيد المحاسبي الدولي، كما تبني المجلس (IASB) المعايير والتفسيرات الصادرة سابقاً عن اللجنة، ويحافظ

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-12/19 //www.focusifrs.com-2 http://www.ifrs.org

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

المجلس على تسمية المعايير المحاسبية الصادرة لغاية 01 أبريل 2001 على تسمية (IAS)، أما المعايير الصادرة ابتداء من هذا التاريخ فتسمى بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

وفي العام نفسه اجتمع المجلس مع رؤساء هيئات التوحيد المحاسبي الوطنية لمباشرة مبادرات التنسيق والتقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والدولية.

-2002: تغيير اسم اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) إلى تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)،

الاتحاد الأوروبي يفرض على الشركات الأوروبية التي تلجأ للإدخار علانية أن تقوم بتطبيق (IFRS) ابتداء من 2005،

اتفاق مشترك بين FASB و IASB من أجل التقارب بينهما.

-2003: نشر أول نسخة نهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) وأول نشرة تفسيرية (IFRIC)، الإنتهاء من مراجعة 14 معيار محاسبي.

-2004: نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS2 إلى IFRS6) ونشر التفسيرات (IFRIC1 إلى IFRIC5).

-2005: نشر IFRS7 والتفسيرات (IFRIC6 و IFRIC7) وسحب (IFRIC3).

-2006: تسوية (mise à jour) الاتفاق الخاص بالتقارب بين FASB و IASB الموقع عام 2002، والهادف إلى تطوير معايير محاسبية مشتركة عالية الجودة.

- نشر (IFRS8) والتفسيرات (IFRIC8 حتى IFRIC12).

-2007: نشر مسودة عرض حول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) غير المسعرة في البورصة.

- نشر (IFRIC13 و IFRIC14).

-2009: في 09 جويلية 2009 تم نشر النسخة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، كما تم نشر الجزء الأول من (IFRS9) الخاص بالأدوات المالية في نوفمبر 2009؛

- 2010 : قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعادة هيكلة (IFRS9)؛

- 2011: فرض مجلس معايير المحاسبة الدولية تاريخ السريان الإلزامي ل (IFRS9)، كما أصدر المجلس

(IFRS10)، الخاص بالقوائم المالية الموحدة الذي حل محل (IAS27)، وأصدر (IFRS11) الترتيبات المشتركة ليحل محل (IAS31)؛ كما أصدر (IFRS12) المتعلق بالإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى، بالإضافة إلى إصدار (IFRS13) المتعلق بقياس القيمة العادلة؛

-2012: تم تعديل (IFRS12) من خلال القوائم المالية الموحدة (IFRS10)؛

- 2013: ألزم مجلس معايير المحاسبة جميع الشركات بتطبيق (IFRS11) وذلك بدلا من (IAS 31)؛  
- 2014: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS14) الحسابات المؤجلة؛ كما أصدر (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء، الذي حل محل كل من IAS11، IAS18، IFRIC11، IFRIC15، IFRIC18، SIC- 31، كما تم تعديل (IFRS10) القوائم المالية الموحدة من قبل المؤسسات الإستثمارية.

- 2015: قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإضافة التحسينات السنوية على دورة IFRS 2015-2017 إلى برنامج عمله. وقد قرر المجلس في اجتماعه المعقود بين 20 و 22 أكتوبر 2015 اعتماد توصية لجنة التفسيرات لتوضيح صياغة معيار المحاسبة الدولي 23، تكاليف الاقتراض كجزء من عملية التحسينات السنوية.

- 2016: قام فريق مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث برنامج العمل لمشروع التحسينات السنوية (2015-2017) ليشير إلى أنه يعزم على إصدار مسودة تعرض للتعليق في جانفي سنة 2017.  
- 2017: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في جانفي 2017، مشروع تحسينات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2015-2017)، والذي يحتوي على تعديلات مقترحة لثلاث معايير IFRS كجزء من عملية التحسين السنوية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، وحدد تاريخ 12 جانفي 2017 كتاريخ نهائي للتعليقات على المشروع النهائي. وفي شهر ماي من نفس السنة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث برنامج العمل ليشير إلى تعديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28، فيما يخص قضية الفائدة طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك. وفي ديسمبر 2017، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، تحسينات IFRS السنوية (2015-2017)، والتي تتضمن تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية 11 و معيار المحاسبة الدولي 12 ومعيار المحاسبة الدولي 23 كجزء من عملية إعداد التقارير المالية الدولية.

لقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسه على توحيد الممارسات المحاسبية وتوفير المعايير المحاسبية على المستوى الدولي والمحلي، وذلك بغرض تجنب الاختلافات المحاسبية عبر ومن دولة لأخرى، لتسهيل عملية المقارنة والاندماج في الاقتصاد العالمي، كما عمل المجلس (وحتى اللجنة سابقا) على زيادة مستوى الإفصاح ومساعدة مستخدمي القوائم المالية للحصول على معلومات ذات مصداقية تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وذلك من خلال إصدار معايير محاسبية تتضمن في فقرة مستقلة الإفصاحات الواردة في كل معيار على حدى فضلا عن إصدار معايير خاصة بموضوع الإفصاح فقط.

## المطلب الثاني: أهمية، أهداف وخصائص معايير المحاسبة الدولية

إن المتطلع على المعايير المحاسبية الدولية يطمح إلى التطلع على أهميتها وأهدافها وخصائصها التي تتميز بها، وهذا ما سوف يتضمنه هذا الجزء.

### أولا/ أهمية معايير المحاسبة الدولية

إن تغير الاهتمام بالمحاسبة من مجرد أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات الشركة وأحداثها إلى اعتبارها نظام معلومات متكامل تصل مخرجاته إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين الذين لهم علاقة بالشركة، ويهتمون بمعلومات متنوعة عنها، كل حسب احتياجاته منها لأغراض اتخاذ القرار، اقتضى بالضرورة وجود معايير محاسبية عالمية موحدة من أجل تفادي الاختلافات والتباين في القوائم المالية للشركات، حيث أن الانهيارات المتوالية لشركتي إنرون وورلدكوم والشركات الأخرى أدى إلى زيادة الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال مطالبة المستثمرين الشركات بتقارير مالية أكثر شفافية ووضوح من أجل ضمان الاطلاع على كافة عمليات الشركة، والتي من شأنها التأثير في قراراتهم، فالحاجة إلى هذا المرجع الدولي تنبع من خلال النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب .
- إن إعداد تقارير مالية ذات شفافية ونزاهة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية من شأنه توفير التناسق وقابلية المقارنة وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل مصالح المساهمين والملاك في الشركة، ففي الو.م.أ تجرى الاتصالات بطريقة ملائمة مع المراجعين لضمان أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية إلى توفير الشفافية في التقارير التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة،<sup>2</sup> وقد ازدادت أهمية اتباع معايير المحاسبة الدولية لسلامة النظم المالية، خاصة عند توجه الاقتصاديات المعاصرة نحو اقتصاد السوق، إذ أنه ودون هذه المعايير تقل قدرة الشركات المملوكة ملكية خاصة على جذب رؤوس الأموال، نظرا لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات، وتقييم مخاطرها باعتبارها وظيفة ليست سهلة.<sup>3</sup>
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج عنه توفير معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم، بما يهيئ لهم القيام باستثمارات آمنة ومربحة، والمستثمرون هم الذين يقدمون رأس المال المخاطر المطلوب بشدة،

<sup>1</sup> حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008 ص60.

<sup>2</sup> الشريف عليان، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص49.

<sup>3</sup> مصطفى حسن بسويي السعدي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 4 و5 ديسمبر 2007، ص32.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

ويهمهم معرفة المخاطر التي تتضمنها استثماراتهم، والعائد الذي توفره لهم، وهم بحاجة إلى المعلومات التي تساعدكم على أن يقرروا ما إذا كان ينبغي لهم أن يشتروا أو يحتفظوا باستثمار معين أو يقوموا ببيعه، أما المقرضون فإن ما يهمهم هو المعلومات التي تتيح لهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيحصلون على ما قدموه من قروض وعلى الفوائد المستحقة عليها في مواعيدها المحددة.<sup>1</sup>

- إن الشركات التي تستخدم معايير محاسبية ليست مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية سوف تواجه تكاليف باهظة في الحصول على رأس المال والتمويل من تلك الأسواق، لأنها لا تحتوي على الأداة الضامنة لشفافية ونزاهة المعلومات التي تعبر بصدق عن عملياتها وأنشطتها ومختلف الأحداث التي تقع بها خلال السنة المالية.

بالرغم من الأهمية البالغة التي نلمسها عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية، إلا أن القيام باختيار المعايير المحاسبية أمر يخص الدولة لوحدها، كما يمكنها الحصول على مجموعة المعايير ذات القبول الواسع، والتي نعني بها معايير المحاسبة الدولية، وذلك للاستفادة من تطبيقها،

حيث أن غياب تطبيق معايير المحاسبة الدولية سوف يؤدي حتما إلى :

- عشوائية العمل المحاسبي واختلاف الطرق المحاسبية من دولة لأخرى، الأمر الذي يتنافى مع متطلبات أسواق المال؛

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة من دون الانتباه لأخطار تطبيقها؛

- صعوبة اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية.

### ثانيا/ أهداف معايير المحاسبة الدولية

من أهداف اصدار معايير المحاسبة الدولية نجد:<sup>2</sup>

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها عند إعداد القوائم المالية وتعزيز قبولها وتطبيقها في جميع أنحاء العالم؛

- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية،

وعلى العموم تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق المساواة في تلبية احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، فبما أن المحاسبة تعتبر نظام معلومات، فإنه يجب أن يكون هذا النظام مصمم لخدمة كافة الأطراف المستخدمة له، دون تفضيل أو إعطاء الأولوية لطرف على حساب طرف آخر في الحصول على

<sup>1</sup> الشريف عليان، مرجع سبق ذكره، ص43.

<sup>2</sup> حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العالمية الدولية، الأردن، 2000، ص19.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

المعلومات، وبهذا يكون الهدف الأساسي للمحاسبة هو ترشيد قرارات كافة المستفيدين بناء على المعلومات المعروضة ضمن القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.

### ثالثاً/ خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:<sup>1</sup>

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير ليشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
  - قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة؛
  - مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستخدميها، إذ أن أهم ما يميز معايير IASB، ليس ما تسمح به، لكن ما تمنعه مثل الإبداع المحاسبي الخاطئ الذي من شأنه تضليل متخذي القرار؛
  - غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.
- كما يمكن القول بأنها أداة لقياس وتقييم أداء العمل المحاسبي، لهذا بإمكان الدول الراغبة في تطبيقها اتباع ما جاء فيها، لأن المحاسبة علم ينبغي تطبيقه. واتباعها على نطاق واسع من طرف الدول في جميع أنحاء العالم مبرره الجهود الدولية للجنة معايير المحاسبة الدولية الرامية إلى تحقيق هذا القبول الواسع.

### المطلب الثالث: الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية

إن أي مرجع دولي ينبغي أن يعتمد على أسس ومبادئ تحكمه، ولا يختلف الأمر في معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى تأخذ نصيبها من الثقة والمصادقية من طرف الدول الراغبة في عرض المعلومات المحاسبية على أسس موحدة وسليمة، لهذا فقد تمخض عن أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية صدور الإطار التصوري للمحاسبة الدولية سنة 1989، وكانت تهدف من خلاله إلى تأطير عملية إعداد معايير محاسبية دولية، والعمل على ضمان قبولها وتطبيقها على المستوى الدولي.

### أولاً/ مفهوم الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية

إن الغاية الأساسية من إعداد وعرض القوائم المالية تكمن في تزويد مستخدميها بمعلومات تفيدهم في عملية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، والإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، هو "المرشد في عملية تحديد

<sup>1</sup> بن بلغيت مداني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 135، 134.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها وكيفية قياسها وتوصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدم القوائم المالية"<sup>1</sup>.

لذا يمكن القول أن "الإطار التصوري لا يعتبر معياراً وليس له نفس قوة المعيار ولكن أوجدته اللجنة بغرض الاعتماد عليه في إعداد معايير جديدة أو مراجعة القديمة المنشورة والمطبقة، كما يساعد معدي القوائم المالية في التعامل مع المواضيع التي لم ترد في المعايير"<sup>2</sup>، أي استلهم الأحداث المشابهة من محتواه في حالة عدم وجودها في معايير مستقلة خاصة بها.

وما يمكن استخلاصه هو أن الإطار التصوري:

- ليس معياراً مستقلاً ضمن المعايير المحاسبية الدولية؛
  - تكمن وظيفته في مساعدة اللجنة في إعداد معايير جديدة أو مراجعة القديمة منها؛
  - يعتبر دليلاً أو أداة لإعداد المعايير.
- وهو يهدف إلى<sup>3</sup>:

- المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية؛
  - مساعدة هيئات التوحيد الدولية على تطوير المعايير الوطنية؛
  - مساعدة المراجعين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية؛
  - توضيح طريقة إعداد المعايير المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- ويتضمن نطاق الإطار التصوري ما يلي:

**1/ تحديد مستعملي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:** توجه المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعة من المستخدمين وذلك لترشيد قراراتهم، وقد حددها الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال المادة (09)، بالإضافة إلى تحديد طبيعة المعلومات التي يحتاجها كل مستخدم كما يلي:<sup>4</sup>

**أ. المستثمرين الحاليين والمحتملين:** وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة أو الاحتفاظ بها؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة؛

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2013، ص2. (بالتصرف).

<sup>2</sup> Abbas Ali Mirza, Mangues Orrell, Graham J.Holt, IFRS Practical Implementation Guide and Workbook, 2nd edition, John Wiley and sons INC, New Jersey, USA, 2008, p08. (بالتصرف).

<sup>3</sup> مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، مداخلة بعنوان الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12، 13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب-البليدة-ص9.

<sup>4</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص4.

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهمها بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.

**ب- الموظفون:** يعتبر الموظف مورد الشركة الهام، إذ تبنى عليه استمرارية الشركة وأدائها لأعمالها بصورة منتظمة، بما يشعره بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهو معني بكفاءة الشركة وزيادة أرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، بالإضافة إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها له.<sup>1</sup>

**ت- المقرضين:** يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعد في معرفة مدى قدرة الشركة المقترضة على سداد قيمة القرض والفوائد المستحقة في الوقت المتفق عليه.

**ث- الموردين والدائنين الآخرين:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تتعلق بمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها المترتبة على التمويل قصير الأجل، وذلك من خلال نسب السيولة والتداول، ومعدلات دوران البضاعة أو الخدمة للتأكد من استمرارية وربحية الشركة.

**ج- العملاء:** العميل من خلال ولائه للشركة يحتاج بين الحين والآخر إلى معرفة مدى قدرة المنظمة على الاستمرار في نشاطها وقدرتها على تلبية حاجياته من السلع والخدمات ذاتها أو سلع وخدمات متطورة.

**ح- الدولة والهيئات العمومية والجهات المنظمة لأعمال الشركات:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في معرفة مدى التزام الشركة بالقوانين المطبقة في الدولة كقانون الشركات، وقانون الضرائب، لمعرفة الوعاء الضريبي ومدى مساهمة الشركة في الدخل الوطني، وقوانين حماية البيئة ومكافحة التلوث بكل أنواعه.

**خ- الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى معلومات عديدة منها معرفة مدى قدرة الشركة على خلق مناصب عمل جديدة للإقبال عليها في إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، وقد تكون معرفة معلومات حول جودة السلع والخدمات التي تقدمها الشركة.

لقد ورد في الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية مجموعة المستخدمين التي تربطها علاقة أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة، إلا أنه لم يورد بعض المستخدمين كإدارة الشركة، المحللون الماليون، السوق المالي، المنافسون... .

لكن هذا لا يعني أنه يتم الحكم على الإطار بعدم مراعاته لكافة المستخدمين للقوائم المالية، فقد تضمن الإطار في المادة (10) أن تزويد المستثمرين وأصحاب رأس المال بالمعلومات التي يحتاجونها باعتبارهم الفئة التي تزود الشركة برأس المال وهو الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر، سيلبي معظم ما يحتاجه بقية المستخدمين من معلومات مالية.

<sup>1</sup> خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS and IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص43.

2/ تحديد أهداف القوائم المالية: القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن أدائها وعن التغيرات في هذه الوضعية والأداء في نهاية كل دوره، حيث تشمل:

أ- الميزانية: وهي القائمة التي تعرض حالة رأس مال الشركة وأصولها، بما فيها الملموسة وغير الملموسة، بالإضافة إلى الخصوم المتمثلة في الالتزامات والديون في تاريخ معين، أي تعرض الوضعية المالية الكلية للشركة.<sup>1</sup>

ب- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل): هي قائمة تجمع التكاليف والإيرادات (الناتج) المحققة من طرف المؤسسة في إطاره نشاطها خلال السنة المالية، وتظهر من خلال الفرق بين هذين العنصرين نتيجة الدورة (إما ربح أو خسارة).<sup>2</sup>

ت- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة: تمثل تحليل للتحركات والتغيرات التي تمس كل عناصر الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدور المالية، وتتعلق هذه التغيرات ب<sup>3</sup>:

- النتيجة الصافية للمؤسسة وتوزيعاتها؛

- تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي يكون لها تأثير مباشر على الأموال الخاصة؛

- التكاليف والإيرادات الأخرى التي تسجل مباشرة في الأموال الخاصة؛

- العمليات على رأس المال (رفع، خفض).

ث- قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة تبين دخول وخروج التدفقات النقدية الخاصة بالشركة خلال السنة المالية، وتعتبر مهمة بالنسبة للمسيرين والمساهمين، حيث تساعد على تقييم مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات إلى الخزينة وكيفية تسييرها.

ج- ملحق القوائم المالية: يوضح السياسات المحاسبية المطبقة ويزود بإفصاحات إضافية، وأي أحداث تعذر إدراجها ضمن إحدى تلك القوائم، لاستحالة التعبير عنها بالأرقام.

وتهدف هذه القوائم المالية إلى توفير معلومات ضرورية لمستخدميها، حيث تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية كتوفير معلومات حول أداء الشركة، وضعيتها المالية، قدرتها على التسديد، تغيير الوضعية المالية للشركة من خلال الاستفادة مما تقدمه قائمة التدفقات النقدية حول الوضعية المالية للشركة خلال السنة المالية.

3/ الفرضيات الأساسية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية: هي الفرضيات التي يتم إعداد القوائم المالية بموجبها، حيث يجب أن تعد تلك القوائم وفق ما يلي:

أ- أساس الاستحقاق: من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية المتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها عن كل فترة معينة، تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، والذي يقضي

<sup>1</sup>H.Devasse et Autres, Manuel de comptabilité conforme au scf et aux normes IAS/IFRS, édition Berti ,Algerie,2010, ,p15.

<sup>2</sup>J.FRobert et Autres, Normes IFRS et PME, Dunod/Expert comptable média, France,2004,P108.

<sup>3</sup>H .Devasse et Autre,op-cit,p,p 257,263.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

بالاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى أثناء حدوثها وليس عند القبض الحقيقي للنقدية وما يعادها أو دفعها<sup>1</sup>، أي في نهاية الفترة تكون الشركة قد اعترفت بكافة المصاريف الخاصة بتلك الفترة بغض النظر عن واقعها (دفعت أم لا)، وكافة الإيرادات سواء تم قبضها أم ليس بعد، وهذا ما يحقق استقلالية الدورات المحاسبية، وإبراز الوضعية الحقيقية للشركة.

**ب- فرض الاستمرارية:** أي افتراض أن الشركة المعدة للقوائم المالية مستمرة في نشاطها إلى أجل غير محدد، أما في حالة إثبات العكس من خلال وجود أي شكوك حول استمرارية الشركة، أو لدى إدارة الشركة ومؤسسيها نية التصفية أو تقليص الأعمال بشكل يؤثر على استمرارية الشركة، فإنه لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة، لأن لفرض الاستمرارية نتائج محاسبية هامة منها:<sup>2</sup>

- إن الالتزامات المستحقة على الشركة تمثل ديونا تستحق الدفع في المستقبل، أي في التاريخ المحدد لسدادها، وفي هذا الأمر ينبغي إدراك أصحابها لفكرة استمرار الشركة في أعمالها.

- إن فكرة استمرار الشركة في أعمالها، يؤكد مفهوم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل، لذلك فإنه عند الرغبة في تقييم عناصر ذمة الشركة في نهاية السنة تكون أمام حلين هما:

- إما أن تكون الشركة في وضعية عسر مالي خطير وفي هذه الحالة يتم تقييم استثماراتها ومخزوناتا بالقيمة المحتملة للتصفية (التي عادة ما تكون منخفضة)؛

- أو اعتبار الشركة في حالة استمرار في نشاطها في هذه الحالة تقيم استثماراتها ومخزوناتا بقيمة منفعتها للشركة (Valeur d'utilité).

إن إعداد القوائم المالية على أساس فرض استمرار الشركة في نشاطها ينبغي أن يتحقق، لأن مستخدمي تلك القوائم وأهمهم المساهمون يسعون إلى إنماء ثروتهم وأموالهم الموضوعة في الشركة، وهو ما يتحقق بنشاط الشركة المستمر، وتجنب الوقوع في مشكلة الفرصة الضائعة لأنه إذا كانت الشركة لا تنوي الاستمرارية فإن قراراتهم سوف تبني على هذا الأساس كأن يتم سحب تلك الأموال أو زيادة دعم الشركة من أجل استعادة مكانتها، وغيرها من القرارات التي قد يتخذونها في ظل غياب فرض الاستمرارية.

### 4/ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هي مجموعة الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، حتى يتم اعتبارها أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، وقد حددها الإطار التصوري في ما يلي:<sup>3</sup>

**أ- القابلية للفهم (الوضوح) Intelligibilité:** ويجب أن تكون المعلومات مفهومة من طرف المستخدمين، حيث من المفروض أن يكون لديهم حد أدنى ومعقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية

<sup>1</sup> محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة في شركات الأموال من الناحيتين العلمية والعملية، دار الوراق للخدمات الحديثة، مصر، 1999، ص 53

<sup>2</sup> Walfang Dick et Franck Missoniepiers, Comptabilité Financière en IFRS, 2ème édition, Pearson, Avril 2009, p15.

<sup>3</sup> Robert Obert, Pratique des normes IFRS, Dunod 4ème édition, France, 2008, p19 (بتصرف).

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

والأعمال التجارية والمحاسبية، وأن يكون لديهم الاستعداد لبذل الجهد الكافي والاجتهاد لدراسة هذه المعلومات المالية المتاحة.

**ب- الملائمة Pertinence:** يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة وذات صلة باتخاذ القرار من طرف مستخدمي القوائم المالية، وحتى تكون تكتسب هذه المعلومات صفة الملائمة، يجب أن تكون مؤثرة على عملية اتخاذ القرار (أي في وجود هذه المعلومات كيف كان القرار وفي غيابها كيف سيكون، بمعنى ماهي القيمة المضافة التي أوجدتها تلك المعلومات بالنسبة لمتخذي القرار)، حيث تساعد المستخدمين على تقييم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة.

**ت- الموثوقية (المصدقية) Fiabilité:** حتى تكسب المعلومات المالية صفة الموثوقية يجب ان تكون خالية من الأخطاء والانحياز (التحيز)، ويمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية، وحسب الإطار التصوري حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:<sup>1</sup>

**- التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى عن الشركة وعن وضعيتها المالية ومختلف تغيراتها وكذا الأداء المالي لها، وتأتي هذه الصورة الصادقة من خلال تطبيق واحترام المبادئ والفرضيات الأساسية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

**- تسبيق المضمون على الشكل (تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني):** وتعني أن تكون المعلومات المالية المعروضة ضمن القوائم المالية تخضع للجوهر والحقيقة الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط، لأن جوهر العمليات المالية أحيانا لا يتوافق مع شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال: عند بيع شركة (أ) لشركة (ب) آلة إنتاجية وهي لا تزال في الحقيقة تحت تصرف الشركة (أ) وتقوم بالإنتاج بشكل عادي، في هذه الحالة يجب على هذه الأخيرة (الشركة أ) أن تظهر في قوائمها المالية إنتاجية هذه الآلة، لأنها تساهم في إنتاج ونشاط الشركة، وفي حالة ما إذا لم يتم الإفصاح عن هذه الحقيقة فإن المعلومات المعروضة حول إنتاجية الآلات باستبعاد الآلة المباعة سوف يضلل أصحاب القرار خاصة المساهمين وأصحاب رأس المال بالشركة فيما يخص الربحية المتحصل عليها، وهو ما يوهمهم بزيادة الإنتاج والربحية عند تحلي الشركة عن آلة معينة (أصل معين).

**- الحياد:** وتعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو فئة معينة من مستخدميها على حساب فئات أو أطراف أخرى، أو تحقيق غرض أو هدف محدد من وراء إعداد وعرض تلك القوائم، وإنما يجب مراعاة الاستخدام العام ودون تحيز لفئة معينة، كإخفاء نسبة الديون عن البنوك لخدمة مصالح الشركة وتحيزا لها، بغرض الحصول على قروض منها.

**- الحيطة والحذر:** وتعني التقدير المعقول للأحداث والعمليات في ظل ظروف عدم التأكد لتجنب تحويل أثر هذه الظروف إلى المستقبل (لأنه يتنافى مع مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية)، وبالتالي احتمال تأثيرها على

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

الوضعية للشركة، بحيث يتجنب أن لا ترفع من تقييم الأصول والمداخل ولا تخفض في تقييم الخصوم والتكاليف، وهذا لتجنب إنشاء مؤونات ضخمة وغير ضرورية<sup>1</sup>.

- **الشمولية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

- **القابلية للمقارنة :** يجب أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة من شركة لأخرى عبر فترة زمنية معينة، وداخلا لشركة نفسها من فترة زمنية لأخرى، وهذا ما يتطلب الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك خدمة لمستخدمي القوائم المالية، بحيث يتمكن هؤلاء المستخدمين من إجراء المقارنة، لاتخاذ قرارات متعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع الأداء المالي للشركة.

### 5/ مفاهيم المحافظة على رأس المال<sup>2</sup>:

يبين الإطار التصوري وجود مفهومين لرأس المال هما المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لرأس المال، وتتبع معظم الشركات المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية، وبموجب المفهوم المالي لرأس المال فإن رأس المال يمثل صافي الأصول أو حقوق الملكية في الشركة، أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل(الطاقة التشغيلية)، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للشركة المتمثلة بوحدة الإنتاج اليومية أو ساعات تشغيل الآلات.

حيث يعتبر المفهوم المالي لرأس المال هو الأقرب للواقع العملي وحتى المنطقي، لأن التعبير عن نتائج أعمال الشركات والأحداث الواقعة بها أثناء الدورة المالية بهذا المفهوم يعني تقديم معلومات معبرة بصدق عن الأداء المالي ونشاط الشركة، ما يمكن لمستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمون وأصحاب رأس المال من فهم كل ما يطرأ على أموالهم من تغيرات أو تنميتها من خلال الأرباح الحقيقية المتحصل عليها، كما يسمح المفهوم المالي بمساءلة الأطراف المعنية بإدارة أموال الشركة خاصة في الشركات المساهمة، وذلك من خلال نتيجة السنة المالية، وهو ما يستحيل عند استخدام المفهوم المادي لرأس المال.

### 6/ تحديد عناصر القوائم المالية وطرق الاعتراف بها وكيفية قياسها

أ. **عناصر القوائم المالية:** يصف الإطار التصوري الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية على أنها فئات متعددة تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى الشركة، أو التي ينجم عنها أحداث مستقبلية، نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية وتشمل الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية، والمصاريف، والدخل، وبشكل عام فإن أي عنصر أو بند يتم الاعتراف به في القوائم المالية، يجب أن يتوفر به الشرطين التاليين<sup>3</sup>:

- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية من وإلى الشركة والمرتبطة بذلك البند؛

<sup>1</sup> Système Comptable Finance, Institut Spécialisé en Gestion et Finance-INTEC, Paris, France, 2008, p14

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع نفسه، ص12.

- للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

وسوف يتم التطرق إلى تعريف عناصر القوائم المالية لاحقا.

ب. أسس قياس عناصر القوائم المالية: يتضمن الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية، أساليب وطرق متعددة لقياس وتقييم العناصر الظاهرة في القوائم المالية، وتشمل أسس القياس للأصول والالتزامات حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) كل من التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية. إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فيما بعد اعتبر طريقة التكلفة التاريخية هي الطريقة الأكثر استعمالا وشيوعا في التقييم الأولي للأصول والالتزامات.

وفقا لطريقة التكلفة التاريخية تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة مقابل اقتنائها في نفس التاريخ، في حين تسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة مقابل التعهد بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في الوقت المحدد وأثناء الدورة العادية للنشاط.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن المبالغ المسجلة وفقا لطريقة التكلفة التاريخية، تبقى مستمرة لسنوات لاحقة، إلا في حالة حدوث بعض الحالات الاستثنائية، والتي يجب فيها إعادة التقييم، وذلك باستخدام إحدى الطرق التالية:

✓ **قيمة الاستبدال:** يقصد بها وفق المعايير المحاسبية تكلفة استبدال أصل محل أصل آخر من نفس النوع ونفس المواصفات مخصوصا منه مجموع أقساط الاهتلاك عن المدة التي انقضت من وقت ملكيته.

✓ **القيمة المنفعة:** هي القيمة المتبقية للأصل بالشركة مضافا إليها التدفقات المالية الصافية المستقبلية المنتظرة من تشغيله، ومن أجل إعادة تقييمه تقوم الشركة بمقارنتها بقيمة البيع ويتم اختيار القيمة الأكبر من بينهما، والتي تسمى بالقيمة القابلة للتحصيل، ثم تتم مقارنة هذه الأخيرة بالقيمة المحاسبية الصافية، فإذا فاقت القيمة القابلة للتحصيل القيمة المحاسبية يعتبر الفرق ربح، وفي حالة العكس يعتبر الفرق خسارة.

✓ **القيمة العادلة:** عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IAS القيمة العادلة في العديد من المعايير الدولية نذكر منها التعريف الوارد في المعيار الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" بأن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بها استبدال أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة على الأسعار السوقية، وراغبة في معاملات تتم بإرادة حرة<sup>1</sup> (أي في الظروف العادية للمنافسة الحرة)، ولإعادة التقييم يتم مقارنة القيمة العادلة بالقيمة التاريخية، والفرق بينهما يسجل إما ربح في الأموال الخاصة، أو خسارة في حسابات التسيير، ويمكن تحديد القيمة العادلة كما يلي:<sup>2</sup>

- السعر المتفق عليه في العقد بين الطرفين؛

<sup>1</sup>تاريخ الاطلاع: 2014-05-12 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>2</sup>Michel Javet. *Les normes IFRS, Introduction au concepts de base*, Séminaire 4,5 Février 2006, Al-aurassi, Alger, p91.

- السعر المتداول في السوق للأصول أو الالتزامات المعنية بإعادة التقييم؛
  - السعر المتداول في السوق لأصول أو التزامات مشابهة للأصول أو الالتزامات المعنية بإعادة التقييم.
- وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأسعار فإنه يسمح ب:
- استعمال تقديرات السوق فيما يخص أسعار الأصول أو الالتزامات المعنية بإعادة التقييم إذا أمكن ذلك؛
  - وفي حالة ما تعذر ذلك يمكن لإدارة المؤسسة استخدام تقديرات بشأن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعني؛
  - إذا تعذر كل من استخدام تقديرات السوق وتقديرات الإدارة، تلجأ المؤسسة إلى القيمة التاريخية(الأساس الأولي) لتقييم العناصر المعنية بإعادة التقييم.

### المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الإفصاح المحاسبي

تعتبر المحاسبة نظاماً للقياس والإفصاح، وذلك من خلال قياسها لأعمال الوحدات الاقتصادية، كما يفصح عن نتائج ذلك القياس في القوائم المالية، وتقديمها لكافة الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، لذلك ينصب اهتمام هذه الأطراف على الحصول على المعلومات الملائمة وفي الوقت الملائم، لتصبح ذات فائدة عند قيامها بعملية اتخاذ أي نوع من القرارات.

### المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يتضمن هذا الجزء مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهم أنواعه بمختلف التقسيمات كما يراها عدد من الباحثين.

#### أولاً/ مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تنوعت واختلفت وجهات النظر والآراء حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فنجد أن مفهوم الإفصاح يختلف لدى معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مراجعي الحسابات والمستثمرين والمساهمين، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، واستناداً لعدة مؤلفات نبين تعريف الإفصاح كما يلي:

الإفصاح لغة: من الفصاحة وتعني البيان، ويشير الإفصاح بشكل عام إلى "إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً، ويهدف إلى توفير المعلومات التي تفيد مختلف الطوائف عند اتخاذ القرارات"<sup>1</sup>

والإفصاح محاسبياً: فيقصد به "أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وسام نعمة حسين، مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، 2011، ص 166.

<sup>2</sup> مجدي أحمد الجعيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمارك، ص 6.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

وقد جاء مصطلح الإفصاح بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تهدف إلى قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه.<sup>1</sup>

وينظر إلى الإفصاح أيضاً على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها.

فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة، والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وأن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.<sup>2</sup>

والمقصود بالإفصاح هو تصوير المعلومات المالية بأمانة وصدق وعدم إخفاء أي جزء منها أو عدم اظهارها بصورة لا تمثلها أو بصورة توحي بأكثر من معنى لها. ومعظم أسواق الأوراق المالية، تطلب استيفاء متطلبات الإفصاح للشركات المدرجة فيها أو الرغبة في الإدراج، لكي تتأكد هذه الأسواق من أن مستثمريها يحصلون على المعلومات الكافية التي تسمح لهم بتقييم الأداء السابق والتوقعات المستقبلية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشدداً في معايير الإفصاح.<sup>3</sup>

والإفصاح أيضاً هو عبارة عن تقديم وعرض كافة المعلومات المفيدة في القوائم المالية المعبرة عن طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي والتي سيكون لها تأثير محايد على صنع القرارات الاقتصادية لفئات المستخدمين المختلفة.<sup>4</sup> ويعرفه (Hendrickson) بأنه عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعالة.

أما (Most) فقد ذكر أن ما هو متفق عليه عموماً هو أن التقارير المالية يجب أن تفصح عما هو ضروري لجعلها غير مضللة<sup>5</sup>، كما يجب أن تفصح الشركة عن السياسات والطرائق المحاسبية التي استخدمت في إعداد بياناتها المالية والتغيرات الجارية عليها، وأن هذا الإفصاح يمكن أن يكون في متن البيانات المالية ذاتها بين الأقواس، أو الهوامش، أو بكشف ملحق بالبيانات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص35.

<sup>2</sup> مجدي أحمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>3</sup> عوض خلف دلف العيساوي وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد11، 2008، صص133،134.

<sup>4</sup> م. منذر جبار داغر، المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات، حالة العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد2012، 21، ص124.

<sup>5</sup> غازي عبد العزيز سليمان البياتي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2007، ص3.

<sup>6</sup> ناظم شعلان جبار التميمي وصالح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات (دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد3، الإصدار9، جامعة بغداد، 2009، ص9.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، أي شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميه هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه اظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل.<sup>1</sup>

والإفصاح يعني عرض للمعلومات الهامة للفئات المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها.<sup>2</sup> وقد أشارت بعض الدراسات إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات.<sup>3</sup>

مما سبق يمكن استخلاص المفهوم التالي للإفصاح " هو إعلام وإيصال المعلومات والحقائق الاقتصادية المالية التي تخص الشركة إلى الأطراف ذات العلاقة بها والتي تساعد في الحكم على أداء الشركة، مع مراعاة أن المعلومات المفصحة عنها تكون ضرورية، وتظهر ضرورتها في مدى تأثيرها على القرار المتخذ من طرف مستخدميها.

والإفصاح بهذا المفهوم يواجه مشكلة أن المستخدمين يختلفون عن بعضهم البعض في نوعية المعلومات التي يرون أنها ضرورية، فجدد مثلاً مستثمر حصيفاً له الدراية الكاملة والخبرة لفهم القوائم المالية، ونجد مستثمراً عادياً ليس له الدراية والخبرة في فهم معلومات القوائم المالية، وهنا تبرز علاقة الإدارة بأصحاب المال وببقية الأطراف الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة.

فالحاجة إلى الإفصاح ازدادت بسبب تزايد حجم المشروعات وتعقد بيئة الأعمال وظهور أهميته وحاجة المستخدمين إلى المعلومات الوقتية، ومثالاً على ذلك شركة Dell التي أعلنت عن وجود مخزون بالشركة يبلغ 100 مليون دولار في أحد تقاريرها، وهذا ما أدى في بداية الأمر إلى انخفاض سعر سهم الشركة من 8,5 دولار إلى 6 دولار إلا أنه سرعان ما انتشر الخبر وارتفع بمقدار 28 ضعفاً من مقدار إصداره الأولي، بسبب حصول الشركة على ثقة مساهميها، مما زاد من تمسكهم بها ودخول مساهمين جدد<sup>4</sup>، وهذا ما يبين أهمية الإفصاح المحاسبي في الشركات خاصة المساهمة، والتي يكون رأسمالها الأساسي عن طريق مجموعة من المساهمين

<sup>1</sup> لطيف زبود وآخرون ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص 179

<sup>2</sup> مصطفى حسن بسبوي السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون وهواري معراج، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أبريل 2011، بحث منشور على الموقع: [www.Kantakji.com/figh](http://www.Kantakji.com/figh) ، تاريخ الاطلاع 2015/04/07.

<sup>4</sup> علي دقاق، الإفصاح والشفافية وعدالة الفرض ومتطلبات ضرورة لنجاح سوق المال السعودية، بحث منشور على الموقع <http://www.tdwl.net> اريخ الاطلاع: 2015/05/27.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

الذين يكون على عاتق الشركة كسب ثقتهم، والإفصاح يختلف باختلاف كمية المعلومات الملائمة والمفيدة للمستخدمين.

### ثانيا/ أنواع الإفصاح المحاسبي

انبثقت أنواع الإفصاح من اختلاف وأنواع مستخدمي المعلومات، حيث تختلف وجهات نظر هؤلاء المستخدمين ، إذ أنه ما يمكن أن يكون ملائما وضروريا لفئة معينة قد لا تكون بقدر ذلك بالنسبة لفئة أخرى، كما يمكن أن تكون المعلومات المفصّل عنها ضرورية بالنسبة لشخص ذي خبرة تامة في الوقت الذي لا تعتبر كذلك بالنسبة لشخص آخر ذي خبرة محدودة، فضلا عن رغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الاقتصادية اليوم، كل هذا وسابقه أدى إلى ظهور مفاهيم وأنواع متعددة ومتشعبة من الإفصاح، حيث تقسم من حيث كمية المعلومات الملائمة والجوهرية والمفيدة للمستخدمين إلى إفصاح كامل

( شامل) وإفصاح كاف وإفصاح عادل، وهناك من يضيف إلى ذلك أيضا الإفصاح الاختياري والإفصاح القطاعي أما من حيث المجالات فيقسم إلى إفصاح تقليدي(إفصاح وقائي) وإفصاح اعلامي(إفصاح تثقيفي)، وفيما يلي تفصيل لكل نوع من هذه الأنواع:

1- الإفصاح الشامل: ويعني ضرورة إظهار كافة المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة وصحيحة عن الشركة لمعرفة الربح والمركز المالي لها، ويكون ذلك إما في صلب القوائم المالية أو باستخدام أحد الأساليب التالية:<sup>1</sup>

أ. الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية، وتعد جزءا مكملا للبيانات المالية وتشمل الملاحظات الهامشية والبيانات الاضافية والكشوف الملحقه؛

ب. تقرير الإدارة ويشمل غالبا خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل؛

ت. تقرير المدقق الخارجي(محافظ الحسابات).

إن الإفصاح الشامل لا يعني سرد كل المعلومات مفصلة وإنما ينبغي التمييز بين:

- ✓ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل لتكون واضحة ومفيدة لمستخدميها؛
- ✓ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بطريقة مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة لأن سرد التفاصيل غير المهمة سوف يشتت تفكير مستخدمي القوائم المالية في إدراك جوهر الأمور الهامة (أي يخفي معرفة المعلومات الجوهرية)، فضلا عن تكلفة اعداد وعرض هذه المعلومات لدى الشركات ( عند مراعاة تكلفة اعداد المعلومات) أو لدى الأطراف التي ترغب في هذا النوع من الإفصاح.

<sup>1</sup> ناظم شعلان جبار التميمي وصالح صاحب شاكر، مرجع سبق ذكره، ص10.

2- الإفصاح العادل: انطلاقاً من مصطلح العادل فإنه يعني العدل والإنصاف والتساوي في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك بين جميع الفئات المستخدمة، وهدفه أخلاقي بالدرجة الأولى من خلال المعاملة المتساوية لمستخدمي التقارير المالية، إذ يتوجب إعداد القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم مراعاة مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى كمراعاة مصلحة الدائنين (البنوك وجهات الاقتراض) على مصلحة المساهمين.

3- الإفصاح الكافي: يعتبر من أكثر الأنواع شيوعاً في الاستخدام، ويتضمن الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير المضللة.<sup>1</sup> وهناك من يضيف أيضاً إلى ذلك، كل من :

4- الإفصاح الاختياري: يعد محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، حتى لا تلجأ فئة المستخدمين إلى مصادر أخرى للمعلومات، مثل الجرائد والمجلات والتي قد تكون مضللة.<sup>2</sup>

5- الإفصاح القطاعي: ويكون عندما تزايد حاجة المستثمرين والمحللين إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات الشركة الصناعية أو الجغرافية أو بحسب نوعية المنتج.<sup>3</sup> أما من حيث المجالات فكما سبق فإن الإفصاح يقسم إلى:

أ. الإفصاح التقليدي (الوقائي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة إعداد التقارير، بحيث تكون غير مضللة للمجتمع المالي، فهو يهدف أساساً إلى حمايته وبصفة خاصة المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، لذا يتطلب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لو تم استثناء بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة ولكنها من المحتمل أن تكون مربكة ويساء استخدامها، ويتضمن الإفصاح الوقائي السياسات والتطبيقات المحاسبية وتغييراتها، كما يشمل الإفصاح عن طبيعة الوحدة المحاسبية والتغيرات التي تجري عليها، كالاندماج بين شركتين الذي يتطلب إعداد قوائم مالية إضافية للوحدة الجديدة، والإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية الكبيرة (وصف الارتباط، شروطه، قيمة الارتباط) والإفصاح عن الأحداث التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها ويرفق الإفصاح عن تلك الأحداث بالقوائم المالية من

<sup>1</sup> جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح كمدخل لحوكمة الشركات، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 6 و7 ماي 2012، ص 11.

<sup>2</sup> محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات الحوكمة وأسواق المال العربية، شرم الشيخ 2007، ص 16.

<sup>3</sup> عوض خلف دلف العيساوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 135

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

دون أحداث أي تعديل فيها<sup>1</sup>، وما يمكن قوله أن هذا النوع من الإفصاح يقي بالدرجة الأولى المستثمر وذلك من خلال ما يتطلبه هذا النوع من الكشف عن:<sup>2</sup>

- **السياسة المحاسبية:** وتشمل هذه السياسات المعايير والأسس التي اتبعتها إدارة الشركة وكيفية اعتماد تلك الأسس والمعايير في إعداد وعرض القوائم المالية.

- **التغيرات في السياسات المحاسبية:** وتشمل كل من التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية (تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مثلاً) ، والتغيرات الناتجة عن تصحيح الأخطاء التي تكشف في القوائم المالية للمدد السابقة، كما تشمل التغيرات في أجزاء الوحدة نفسها.

- **المكاسب والخسائر المحتملة:** يعد الإفصاح عن الخسائر المحتملة التي لم تثبت محاسبياً والتي هي محتملة التحقيق أمراً ضرورياً حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة، كما يجب الإفصاح عن المكاسب إذا وقع الحدث أو الأحداث التي تؤكد أنها أمراً مرجحاً، ويتفق الإفصاح عن تلك المكاسب والخسائر المحتملة مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

- **الارتباطات المالية:** يكون من المعتاد للوحدة المحاسبية عدد من الارتباطات الناتجة عن أعمالها العادية ومن ثم لا يعد الإفصاح عنها ضرورياً، ولكن هناك ارتباطات أخرى يتعين إيضاحها إما بحكم طبيعتها، أو على أساس أنها تمثل اتفاقيات أو قيود غير عادية على نشاط الوحدة، وأنها ذات قيمة كبيرة ومن أمثلتها شراء أصول ثابتة كبيرة، تخفيض القرض بمبلغ معين، اقتناء شركة أخرى أو حدوث عملية اندماج...، وغيرها.

- **الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:** من المعروف أن هناك فترة زمنية تفصل بين تاريخ الميزانية أي إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها للتداول، وهذه الفترة قد تحدث فيها أحداثاً تصنف حسب معايير المحاسبة الدولية إلى أحداثاً معدلة لمبالغ القوائم المالية، وأحداثاً غير معدلة لمبالغ القوائم المالية.

وفي كلا النوعين تجبر الشركة على الإفصاح عنهما، ويعتبر عدم إفصاح الشركة عن مثل هذه الأحداث في إيضاحات القوائم المالية أمراً مضللاً، ويظهر ذلك في التأثير على مقدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء الحقيقي للشركة.

ب. **الإفصاح الاعلامي أو الشقيفي:** وظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص

الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات كإفصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم

<sup>1</sup> نادية سامي خضر، دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية، دراسة نظرية، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الهدباء الجامعة، العدد الرابع والعشرون 2008، ص 173.

<sup>2</sup> غازي عبد العزيز سليمان البياني، مرجع سبق ذكره، ص 5. 6.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

المالية، والإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المرحلية، الإفصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.<sup>1</sup>

ويلاحظ على هذا النوع من الإفصاح أنه من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها بالضرورة مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى، كما يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويكون مرغوبا من قبل متخذ القرارات.<sup>2</sup>

تعد القوائم المالية لأغراض متعددة، الأمر الذي يلزم الشركات إعلان وعرض كافة المعلومات التي تعد ضرورية وتفي بالأغراض العامة أي عامة المستفيدين، دون ترجيح فئة على حساب فئة أخرى أو إعداد الشركة لقوائمها المالية، فبالنظر إلى أنواع الإفصاح يمكن استبعاد تطبيق الإفصاح الكامل لإظهاره للمعلومات الكثيرة، وقد تخفى معرفة المعلومات الجوهرية بالنسبة للمستفيد، لذا نجد الإفصاح الكافي هو الإفصاح الملائم لكافة المستفيدين نظرا لإظهاره الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تلي احتياجات كافة الفئات ودون تمييز.

### المطلب الثاني: أهداف، أهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي

إن التطرق إلى موضوع الإفصاح المحاسبي من حيث المفاهيم التي يمكن أن يتخذها ومختلف أنواعه، يجبر على معرفة أهداف هذا الأخير وأهميته وأهم المقومات التي يقوم عليها، وكل هذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

#### أولا/ أهداف الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي:<sup>3</sup>

- 1- حماية الاستثمارات سواء كانت من الأموال العامة أو الخاصة؛
- 2- تنمية الاستثمارات من خلال الثقة المكتسبة للشركات من طرف المستثمرين؛
- 3- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني المحلية منها أو الخارجية؛
- 4- الاحتفاظ بالعمال الحاليين وخلق المزيد من الوظائف من خلال زيادة الاستثمارات؛
- 5- اطلاع المقرضين الحاليين والمستقبلين على الأوضاع المالية لهذه الشركات؛
- 6- تخفيف الاقتصاد الوطني والعالمي مخاطر الهزات المالية المفاجئة؛

والإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على أسلوب الشركات وحماية المستثمرين ويساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق المال، كما يساعد أيضا في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات الشركات مع المجتمعات التي تعمل

<sup>1</sup> عوض خلف دلف العيساوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص135.

<sup>2</sup> جودي محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>3</sup> نادية سامي خضر، مرجع سبق ذكره، ص173، 174.

فيها<sup>1</sup>، كما يمكن القول بأن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين للحصول على المعلومات، وهذا ما يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة وإنصاف.

### ثانياً/ أهمية الإفصاح

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة، والمتعلقة بنشاط الشركات وذلك لصالح المستفيدين ومتخذي القرار، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.<sup>2</sup>

وتنبع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية من أهمية توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، من خلال النقاط التالية:<sup>3</sup>

1. أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف
2. تساعد المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في استغلال وتوظيف أموالهم المستثمرة بالشركة؛
3. تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، والتي تعتبر المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة المتعلقة بالشركة، لذا يجب أن تكون موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة مستخدميها وتلبي احتياجاتهم، وهذا يتطلب إعداد وعرض هذه القوائم والتقارير المالية بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة.<sup>4</sup> كما أنه من الضروري قراءة الإيضاحات المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية هي الأصل فإن الإيضاحات هي الفرع ولا يمكننا التخلي عن الفرع حين تواجده، وذلك لأن إيضاحات القوائم المالية

<sup>1</sup> ناظم شعلان جبار التميمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> لطيف زبود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية" سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد 2006، ص 2.

<sup>3</sup> زويونة بن فرج، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، الملتقى الوطني الأول: مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار 21 و 22 نوفمبر 2007، ص 5.

<sup>4</sup> أحمد زغدار ومحمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 84.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

عادة ما تكون مليئة بالمعلومات التي يحتاج إليها المستثمر، قد لا يوجد لها أي ذكر في القوائم المالية، وما يمكن قوله هو أن إتاحة كافة المعلومات والبيانات للمستخدمين بطريقة مقبولة ومنظمة غير كافية فلا بد من إضفاء قدر من الثقة في القوائم المالية وذلك من خلال مراجعتها من طرف المدقق الخارجي المستقل عن الشركة، من هنا تنبع ضرورة الإفصاح وزيادة أهميته.

### ثالثا/ مقومات الإفصاح المحاسبي

مثلا انطلقت الحاجة إلى الإفصاح من حاجة المستخدمين للمعلومات، فإن لعملية الإفصاح مجموعة من المقومات أو العناصر التي بإمكانها التأثير على نوع وحجم الإفصاح وتنظيمه، وذلك حتى تكون تلك المعلومات موثوقة ومفيدة بالنسبة لهؤلاء المستخدمين وتساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، ويمكن اجمال مقومات الإفصاح المحاسبي فيما يلي:<sup>1</sup>

1- **تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقهما، فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

2- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعدته في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن القوائم المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذي يتحملون مخاطر رأس المال تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، وتقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية للشركة بصفة أساسية على عاتق إدارتها.

وسوف يتم التطرق إلى أساليب الإفصاح عن المعلومات، والتي تمكن من التقرير عن المعلومات الإضافية لزيادة مستوى الإفصاح ومساعدة متخذي القرار في الحصول على معلومات إضافية وكافية لأغراض اتخاذ القرار.

<sup>1</sup> مجدي أحمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

**3- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:** يتم الإفصاح عموماً بواسطة القوائم المالية التقليدية الخمسة ( قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة الملحق)، وهذه القوائم يجب أن تتوفر على معلومات ذات جودة لطالبيها، ولا تقاس الجودة بكمية المعلومات التي تحتويها وإنما بمنفعتيها بالنسبة لهؤلاء.

### المطلب الثالث: الأساليب العامة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

نصت قوانين معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية للشركات خاصة بعد ظهور شركات المساهمة، مما أدى إلى تحديد نماذج يلزم اتباعها في عرض المعلومات وذلك بحجة أن المساهمين (الطرف الخارجي) ليس لهم في الكثير من الأحيان سلطة لإلزام شركات المساهمة على تقديم ما يحتاجونه من معلومات، حيث توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث تعتبر هذه الأساليب مكملات لبعضها البعض وليس إحلال بعضها محل بعض، إذ يتوقف استخدام أسلوب ما حسب طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات فهناك معلومات أساسية يجب عرضها في القوائم المالية أو في الهوامش، وفيما يلي مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح:

**أولاً/ القوائم المالية:** ان جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وأن ترتيب معلوماتها ذات الطبيعة الرقمية وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.<sup>1</sup>

والقوائم المالية الرئيسية هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث أن أكثر المعلومات أهمية ذات الصلة بنشاط الشركة، يجب أن تظهر في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية، فما تملكه المؤسسة وما تلزم به اتجاه الغير وحقوق الملكية لحملة الأسهم يجب أن يظهر ويتم الإفصاح عنه في تلك القوائم بصورة موثوقة وبدرجة من العقلانية والدقة في الإفصاح. وقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص الرئيسية للقوائم المالية وحدود استخدامها كالآتي:<sup>2</sup>

1. تعرض القوائم المالية بمقاييس كمية باستخدام الوحدات النقدية كوحدات قياس؛
2. تقدم البيانات المالية في هذه القوائم بناءً على استخدام بعض التقديرات والاجتهاد الشخصي المهني، وبالتالي فإن الأرقام المحاسبية ليست بالضرورة تعبر عن أرقام بالغة الدقة؛
3. البيانات الواردة في القوائم المالية مصممة لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من القراء الذين تتفاوت احتياجاتهم وعلى وجه الخصوص المستثمرين، ولذلك فالقوائم المالية التي تقدمها التقارير المالية هي قوائم ذات غرض عام؛

<sup>1</sup> محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية، أثيرك للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص584.

<sup>2</sup> غازي عبد العزيز سليمان البياتي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 148-167.

4. انتاج القوائم المالية لا يتم بدون كلفة، ويجب أن تخضع تلك القوائم إلى قيد الكلفة- المنفعة؛
5. القوائم المالية هي كشف تاريخية إذ أنها تعكس الآثار المالية للعمليات التبادلية، والأحداث التي تمت بالفعل.

وتعتبر قائمة الملحق(الإيضاحات) قائمة مالية رئيسية بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية، فهي تحتوي على معلومات إضافية تعطي أكثر تفصيلاً عن بعض العناصر الواردة بالقوائم المالية، والتي لا يمكن إظهارها في القوائم المالية أو حتى في الملاحظات الهامشية.

**ثانياً/ الملاحظات الهامشية:** يتمثل الهدف الأساسي من استخدام الملاحظات الهامشية في نشر معلومات لها علاقة وطيدة بالقوائم المالية وتفيد في توضيح بعض الأرقام الواردة بعناصرها، والتي يتعذر إظهارها في صلب تلك القوائم المالية، إذ أنه لا يمكن الاستغناء عن إظهار عناصر القوائم المالية إن أمكن قياسها، وتستخدم عادة الملاحظات الهامشية من أجل وصف أو التعبير عن أمور لها علاقة بنشاط الشركة، أو التفصيل في بنود معينة تم إظهارها في تلك القوائم بغية زيادة الفهم لدى مستخدميها عامة، أو معلومات إضافية لكن قليلة الأهمية، وقد تشمل تلك الملاحظات معلومات مثل:

1. الإفصاح عن الالتزامات المحتملة؛
  2. المعلومات الضرورية لتفسير بعض عناصر القوائم المالية؛
  3. الإفصاح عن السياسات والطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد عنصر معين من القوائم المالية.
- يجب أن تكون هذه الملاحظات مختصرة، وسهلة الفهم من قبل المستفيدين، ولأنها عبارة عن إيضاحات فقط يجب أن لا تكون متناقضة مع المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

**ثالثاً/ الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية:** ويتم الإفصاح بموجب هذه الطريقة من خلال إضافة أو إدراج عمود أو أكثر في القوائم المالية، تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلاً عن السنة الحالية، بحيث يتمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة والاستفادة من ذلك في تقييم أداء الشركة وفي اتخاذ القرارات<sup>1</sup>.

**رابعاً/ تقرير مدقق الحسابات:** يعد تقرير مدقق الحسابات من المصادر الهامة للمعلومات، والتي غالباً ما يغض المستخدم للمعلومات النظر عنها، حيث يمكن الاستفادة من الملاحظات الواردة بتقريره وما قد يتضمن من تحفظات، ويهدف هذا التقرير إلى إبداء الرأي الفني المحاييد لمدقق الحسابات حول مدى صدق وعدالة وانتظامية معلومات القوائم المالية في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومركزها المالي، إذ لا يتدخل مدقق الحسابات في تسيير الشركة، ولا يشتمل تقريره على معلومات مالية جوهرية عن المؤسسة.

<sup>1</sup> غازي عبد العزيز سليمان البياتي، المرجع نفسه، ص8.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

**خامسا/ تقرير مجلس الإدارة:** ترد عادة معلومات في تقرير مجلس الإدارة بالنسبة لشركات المساهمة عن مستوى نمو الشركة والنسب المالية وبعض الأحداث أو الأنشطة التي أثرت على النشاط الإجمالي للشركة والخطط والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المستقبلية.

يظهر مما سبق أن الإفصاح المحاسبي جاء لخدمة حاجات شريحة عريضة من المستخدمين، لهذا أتيحت أمام إدارة الشركة طرق عديدة يمكنها من خلالها أن تفصح وتعلن عن الوضع الحقيقي لها، وذلك بغرض عدم تضليل هؤلاء المستخدمين في التعرف والاطلاع على الوضعية الحالية للشركة أو التنبؤ بمستقبلها، كما يمكن للمؤسسة استخدام كافة الطرق السابقة للإفصاح، وخصوصا في يومنا هذا أين كثرت الشركات المساهمة وتزايدت معها المطالبة بالتوسع في الإفصاح، والطلب على المعلومات المتعلقة بهذه الشركات، سواء لما قامت به فعلا خلال الدورة المالية، أو التنبؤات المستقبلية بغرض حماية مستخدم المعلومات المحاسبية بصفة عامة والمستثمر بصفة خاصة لما قد يتعرض له من مخاطر عند الاستثمار.

وحتى تكون أساليب وطرق الإفصاح مجدية النفع يجب أن يكون طرحها وإنتاجها في الوقت المناسب، وقد تطرقت إلى ذلك كل الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالمحاسبة الدولية، وذلك حتى يتم توصيلها إلى المستخدمين بشكل مبكر لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

### المطلب الرابع: الحاجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي

إن الحوصلة النهائية للمحاسبة كنظام للمعلومات كما يسمونها اليوم هو انتاج المعلومات ذات الاستخدامات العامة والمتعددة من الأطراف بمختلف علاقاتها مع الشركة، والتي تمكن من المحافظة على حقوق ومصالح هؤلاء الأطراف.

ولم تترك هذه المعلومات بدون اهتمام، إذ أن العديد من الدول والهيئات والمنظمات العالمية أولت لها اهتماما تمخض في الأخير في شكل إصدار معايير محاسبية تبين نوع وكمية وطبيعة وطرق أنواع المعلومات الواجب عرضها، وذلك بغرض تحقيق الهدف منها والمتمثل في حماية مستخدميها من التضليل والغش والخداع فيما يخص الوضعية المالية الحقيقية للشركة في فترة مالية معينة، وعبر فترات عمل الشركة.

وقد كانت معايير المحاسبة الدولية أهم هذه المعايير، كيف لا وقد أحرزت عدد من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر من طرف العديد من الدول، وفيما يلي نبرز موقف بعض الدول من هذه المعايير.

### أولا/ تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي:

1. **موقف الاتحاد الأوروبي من المعايير المحاسبية الدولية:** في الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد، المعايير المحاسبية الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002، والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصات التي كان يبلغ عددها آنذاك 8000 شركة تقريبا باتباع المعايير

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

المحاسبة الدولية ابتداء من عام 2005، وبهذا أصبحت 27 دولة تطبق شركاتها تلك المعايير، هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى.<sup>1</sup>

2. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المعايير المحاسبية الدولية: بالرغم من أن الو، م، أ كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة (1+4).

ولكن مع تزايد فكر العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية، وذلك عن طريق اتباع استراتيجية مزدوجة: أ. تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية؛ ب. تتمثل الثانية في تغيير بعض المعايير الدولية لتوافق المعايير الأمريكية، ففي عام 2002 توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط التالية:

✓ العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق؛

✓ التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

وبالتالي يمكن القول أن:

- أن المعايير الأمريكية لازالت قائمة ويتم تطبيقها من قبل الشركات الأمريكية؛
- يتم إصدار معايير المحاسبة الأمريكية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية إلى يومنا هذا؛
- هناك تنسيق بين مجلس المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، ويظهر ذلك في عدم إصدار أي معايير دون تحقيق التوافق بينهما.

### 3- موقف اليابان من المعايير المحاسبية الدولية:

تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:<sup>2</sup>

أ. الإبقاء على المعايير الوطنية؛

ب. التأكيد على ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية واليابانية؛

ت. ينصب التنسيق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة (أي حيث ما اختلفت الأوضاع الاقتصادية لا يكون هناك تنسيق بين المعايير اليابانية والدولية)؛

<sup>1</sup>منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية، دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر، المؤتمر العلمي الثالث حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص، ص7، 6.

<sup>2</sup>تاريخ الاطلاع: 11/02/2016. <http://www.almohasben.com>

ث. أن الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.

#### 4- موقف المملكة المتحدة (بريطانيا) من المعايير المحاسبية الدولية:

رغم أن المملكة المتحدة من الدول الشركة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية. كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيساً للمجلس البريطاني للمحاسبة، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية<sup>1</sup>.

بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002. وأصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية.

لذلك فإن استراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية وإن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني. ويفهم من ذلك أنه لا تلتزم الشركات البريطانية بمعايير المحاسبة الدولية إلا بعد إصدارها من طرف المجلس البريطاني.

5- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بعض الدول العربية: تولدت الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية عند العرب من حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، لأنه ما يلاحظ على العديد من الدول العربية افتقارها لعنصر الخبرة والكفاءة في صناعة معايير محاسبية خاصة ببيئتها الخاصة، كما أن المحاسبة لديها لازالت في طور بدائي وحتى من تمتلك منها معايير محاسبية وطنية نجدها أنها لا تتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، وقد زاد الطلب على هذه المعايير في بعض الدول العربية من زيادة نمو الشركات وتطور أسواق المال.

أ. موقف جمهورية مصر العربية من معايير المحاسبة الدولية: في مصر تم اصدار معايير محاسبية توابك التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997، وبالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها في مضمونها عبارة عن ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية، وفي ذلك تكريس لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل غير مباشر<sup>2</sup>.

ب. موقف المملكة العربية السعودية من معايير المحاسبة الدولية: في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وقد

تاريخ الاطلاع <http://www.accdiscussion.com/t8372015/06/07>

<sup>2</sup> مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، جمعية القانونيين السوريين، سوريا، ص 7. بحث منشور على الموقع: <http://shatharat.net> تاريخ الاطلاع 2015/05/30.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

تم ترجمتها إلى اللغة العربية قبل الاصدار واعتمدت هذه المعايير من قبل الشركات العاملة في الاقتصاد السعودي.

**ثانيا/ تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الوطني(الجزائر):** لقد قامت الجزائر منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه، وتبنيها لاقتصاد السوق بعدة اصلاحات اقتصادية، وهذا بغرض مواكبة تحديات الاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة، والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقد مست هذه الإصلاحات جوانب عديدة، كان من بينها اصلاح النظام المحاسبي، وتم ذلك بإعادة هيكلة المخطط الوطني للمحاسبة واعتماد مشروع النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، حيث استلهم هذا النظام نصوصه من هذه المعايير، وقد بدأ العمل به رسميا في مطلع سنة 2010، وقامت بذلك العديد من الشركات خاصة الشركات الكبرى وشركات المساهمة الجزائرية بإعداد قوائمها وتقاريرها المالية وفقا لهذا النظام المحاسبي المالي بأمر من الدولة الجزائرية، وهذا من أجل تطبيق معايير مفهومة ومقبولة كتلك الموجودة في مختلف دول العالم، قادرة على توفير معلومات نوعية وصادقة، وموجهة لمستعملي القوائم المالية، لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وتسهيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وأهم ما جاء في النظام المحاسبي المالي النقاط التالية<sup>1</sup>:

طبقا للمادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فإن المحاسبة المالية هي<sup>2</sup> " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية تراعى فيها المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند غياب المعالجة المحاسبية لبعض المعاملات أو الأحداث الأخرى بموجب معيار أو تفسير، ويتطرق الاطار التصوري إلى ما يلي<sup>3</sup>:

- مجال التطبيق، - المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، - الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، كما يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

حيث تحدد المعايير المحاسبية ما يلي:

✓ قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء،

✓ محتوى الكشوف المالية وكيفية إعدادها وعرضها.

<sup>1</sup> هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 4، 3.

<sup>2</sup> المادة رقم 3 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادر في 25 نوفمبر 2007، ص 4.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، المرجع نفسه، المادة 7، ص 4.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

كما تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم والكشوف المالية السنوية التي تقوم بإعدادها الكيانات ما عدا الكيانات الصغيرة هي: - الميزانية، جدول حسابات النتائج، - جدول سيولة الخزينة، - جدول تغيرات الأموال الخاصة، - ملحق القوائم المالية.

ووفقا للمادة 04 من نفس القانون، فإنه تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية، وإعداد قوائم مالية كل سنة:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
  - التعاونيات؛
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات مبتكرة؛
  - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- أما بالنسبة للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين فإنه بإمكانها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.<sup>1</sup>
- وفيه تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات إنتاج قوائم مالية تلائم شريحة عريضة من مستخدميها، كما يدعم هذا النظام الشفافية في المعلومات المعروضة.
- مما سبق ذكره حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي فإننا نرى بأن معايير المحاسبة الدولية شاع استخدامها سواء في الدول الأجنبية أو في الدول العربية على حد سواء، لأن هذه المعايير عبارة عن جهود ترمي إلى حماية الأطراف المستخدمة للمعلومات، كما ترمي إلى الحد من الأزمات والوقاية منها، حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تطبق في معايير المحاسبة الدولية بالموازاة والتناسق والتوافق مع معايير المحاسبة الأمريكية وذلك منذ حدوث الانهيارات المتوالية لكبرى الشركات الأمريكية، لأنها أدركت مدى أهمية تطبيق تلك المعايير، ناهيك عن تطبيقها في الدول العربية، ففي الجزائر ومن أجل الحصول على تسهيلات للدخول إلى منظمة التجارة العالمية وجذب رؤوس الأموال وإعادة الاعتبار لفائدة المعلومة وخاصة في وقتنا الحالي (العولمة وعصر التكنولوجيا والانفتاح العالمي) أخذت تصيغ في نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، الذي بدأ تطبيقه الفعلي بداية من سنة 2010، وذلك لما توفره تلك المعايير من معلومات صادقة ومعبرة بصدق عن الوضعية الحقيقية للشركة، كما تساعد تلك المعلومات إلى حد كبير مستخدميها من عارضيه (إدارة الشركة) وطالبيها (المستخدمين الخارجيين) في اتخاذ قرارات رشيدة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، المادة 5، ص 4.

### ثالثا/ نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي

سوف يتبين في هذا البند أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال المعلومة المقدمة عند تطبيقها وذلك بالنسبة للمساهم كمستخدم رئيسي لتلك المعلومة، كما تظهر أهمية تطبيق تلك المعايير من أجل تحقيق ما تهدف إليه القوائم المالية.

#### 1- تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أولوية أصحاب رأس المال كمستخدمين رئيسيين للقوائم المالية:

إن أحد الأسباب المهمة التي دفعت معظم الدول إلى التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هي التطورات الهامة التي شهدتها أسواق المال في العقدين الأخيرين، وأن كلا من الشركات وأصحاب رأس المال قد خرجا إلى خارج الحدود الإقليمية، فالشركات التي تبحث عن مصدر لرأس المال ذهبت للقيود في أسواق المال خارج حدود أوطانها إلى حيث كثافة المدخرات والاستثمارات، كما أن المستثمرين من الأفراد والمؤسسات خرجوا إلى خارج حدود أوطانهم بحثا عن فرص استثمارية أفضل، من هنا بدأت الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية بهدف:<sup>1</sup>

أ. حماية أصحاب رأس المال المحليين من الممارسات المحاسبية غير السليمة والتي تنتهجها الشركات المساهمة.

ب. حماية أصحاب رأس المال الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات المساهمة الوطنية. وقد اعتبرت لجنة معايير المحاسبة الدولية أصحاب رأس المال (المساهمين والمستثمرين والمراقبين على حد سواء) هم أولى مستخدمي القوائم المالية ، وأن تكون لهم الأولوية عند إعداد ونشر هذه القوائم من حيث خصائص المعلومات التي تتضمنها، كما اعترفت اللجنة بأن فئات المستخدمين عديدة إلا أن مقدمي رأس المال هم الأكثر الفئات تعرضا للمخاطر لذلك فمن الأولى تلبية احتياجاتهم قبل غيرهم، وحسب الإطار التصوري فإن تفضيل صاحب رأس المال ناشئ كذلك عن كثرة احتياجاته من المعلومات وعن شمولها لاحتياجات باقي الفئات، فبينما لا يمكن إعداد قوائم مالية خاصة فإن إعداد قوائم مالية لتلبية احتياجات المساهمين سوف تفي أيضا باحتياجات باقي الأطراف المستخدمة للمعلومات، أي إعداد قوائم مالية ذات الغرض العام كما وردت تسميتها في الإطار التصوري معايير المحاسبة الدولية.

#### 2- تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف القوائم المالية: إن القوائم المالية المعدة للأغراض العامة تهدف أساسا إلى جعل المعلومات متكافئة لدى كل من الإدارة والمالكين، ففي ظل انفصال ملكية الشركة عن إدارتها تكون لهذه الأخيرة السلطة في الحصول على المعلومات بحكم عدم استطاعة جماعة الملاك المتابعة الآنية

<sup>1</sup>مضى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي- دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم(41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم(11)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 36، سنة 2013، ص344.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

لأعمال الشركة، والإدارة بتصرفها العقلاني تختار تحقيق مصلحتها على حساب مصلحة هؤلاء في ظل تعارض مصالح الطرفين واختلاف دالة كل منهما، ويتم ذلك بإخفاء حقائق من شأنها التأثير على قرارات الملاك. من هنا تنبع أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أهداف القوائم المالية في جعل فرصة حصول المساهمين على المعلومات متكافئة مع فرصة حصول الإدارة عليها وفي الوقت المناسب والمطلوب، لأن هذه المعايير تهدف إلى ضبط المعالجة المحاسبية، وضبط أسلوب وشكل عرض محتوى القوائم المالية، والحد الأدنى من المعلومات التي توجب إظهارها والإفصاح عنها في تلك القوائم المالية، والتي قد تحد أو تقلل إلى حد ما من مشاكل عدم التماثل المعلوماتي، وهذا ما سوف يتم التفصيل فيه لاحقاً.

### المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح لتلبية احتياجات المساهم

أدى ظهور الشركات العالمية الضخمة ذات الجنسيات المتعددة إلى تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973، لتقوم بإصدار معايير محاسبية تلقى قبولا عاما على المستوى العالمي، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والأحداث والظروف المشابهة التي تؤثر على نتيجة الشركة، وكذا طريقة عرض قوائمها المالية، فالحاجة إلى هاته المعايير المحاسبية الدولية تنبع من هدف المحاسبة المالية المتمثل في تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، فغياب هذه المعايير يعني عدم وجود معالجة محاسبية صحيحة، ما يصعب عملية فهم تلك القوائم من طرف مستخدميها وبالتالي تضليل عملية اتخاذ القرار. وسنتطرق فيما يلي إلى بعض معايير المحاسبة الدولية وهي المعايير المتعلقة بالإفصاح، والتي تسمح بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشركة وبأموال الملاك الموضوعة بيد الإدارة في الوقت المناسب وذلك في ظل ما تتيحه هاته المعايير من إفصاح وشفافية. وما نعينه هو التطرق فقط إلى معايير المحاسبة الدولية التي تبين الإفصاح عن القوائم المالية ومعايير أخرى متعلقة بالإفصاح عن المعلومات لتلبية احتياجات المساهمين، لأنه يستحيل أن يتم التطرق إلى كل معايير المحاسبة الدولية، خاصة وأنها تفوق الأربعين معياراً اليوم بالإضافة إلى معايير التقارير المالية والإبلاغ المالي.

### المطلب الأول: تقديم معايير الإفصاح عن القوائم المالية

في هذا البند سوف نستعرض المعايير التي تتناول الإفصاح عن القوائم المالية متمثلة في معيار إعداد وعرض القوائم المالية (IAS1)، ومعيار قائمة التدفقات النقدية (IAS7)

### أولاً/ معيار عرض القوائم المالية (IAS1)

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المقرضون والمحللون الماليون والمساهمون وغيرهم من الأطراف التي تربطها علاقة بالشركة، وهذا ما يؤكد اختلاف الحاجة إلى نوع المعلومات من طرف إلى آخر، فقد يحتاج المقرضون إلى معلومات تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المساهمون أو التي تحتاجها الجهات الحكومية، وذلك تبعاً للهدف المرجو تحقيقه من طرف مستخدم المعلومة وطالبتها، إلا أن اختلاف

هذه الحاجة لا يعني إعداد قوائم مالية خاصة بكل طرف وإنما يتم من خلال معايير المحاسبة الدولية إعداد قوائم مالية ذات غرض عام أي تلبي احتياجات جميع الأطراف المهتمة بأمور الشركة. ويعرض معيار عرض القوائم المالية (IAS1) القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة نوعية تهدف إلى تلبية احتياجات كافة الأطراف، وفيما يلي أهم ما جاء في المعيار<sup>1</sup>:

## 1- اعتبارات عامة لسلامة وعدالة القوائم المالية

أورد المعيار سبعة اعتبارات لعرض القوائم المالية، وتشمل ما يلي:

أ. **العرض العادل والامتنال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:** يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والإنجاز المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للشركة بشكل عادل، وذلك من خلال عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها الشركة بصدق، بهدف إظهار صورة صادقة وملائمة للمركز المالي للشركة، كما يجب أن تعكس القوائم المالية الجانب الاقتصادي للأحداث وليس الشكل القانوني فقط.

ب. **فرضية استمرارية الشركة:** إن إعداد القوائم المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يتم بموجب فرض استمرارية الشركة في النشاط، أما إذا كانت الإدارة على دراية بعد تقييمها لقدرة الشركة على الاستمرار بعدم الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة أيضاً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية في هذه الحالة وكذا السبب الذي من أجله تم اعتبار الشركة غير مستمرة.<sup>2</sup>

عند تقييم الإدارة لفرض الاستمرارية، يتوجب عليها الأخذ في الحسبان كافة المعلومات والحقائق المتوفرة لفترة قادمة لا تقل عن 12 شهراً من تاريخ الميزانية.

ت. **أساس الاستحقاق المحاسبي:** يوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد القوائم المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء قائمة التدفقات النقدية، والذي يقضي بالاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة، والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقع الدفع أو القبض النقدي (وما يعادل النقدية).

ث. **الثبات في العرض:** يتوجب على الشركة تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ويمكن الخروج عن الثبات في أحد الحالتين:

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص 97.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

- حدوث تغيير ملموس في الظروف الخاصة بالشركة، مما يتطلب ضرورة تغيير في تصنيف أو عرض البند المعني، أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب يسفر عنه عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.<sup>1</sup>
  - أو حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية يتطلب تغيير العرض أو التصنيف لبند معين.
  - ج. **الأهمية النسبية والتجميع:** يجب عرض العناصر المعتمدة غير المتشابهة في طبيعتها بصورة مستقلة (منفردة) عن كل العناصر المتشابهة في طبيعتها والتي تعرض بصورة مجمعة، حيث يمكن التفصيل في عرض البنود المختلفة إما في صلب القوائم المالية عن طريق الهوامش وغيرها من أساليب الإفصاح في القوائم المالية، أو في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية (قائمة الملحق).
  - د. **عدم المقاصة:** وتعني عملية المقاصة عرض بند معين بقيمته الصافية (أي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين)، حيث يجب عرض الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية لأن إجراء مقاصة في قائمة الدخل أو في الميزانية يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات وتقييم التدفقات النقدية للشركة. لذلك فقد منع المعيار إجراء التقاص ما لم يسمح أو يطلب ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية.
  - هـ. **المعلومات المقارنة:** يتطلب المعيار عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، ما لم يتطلب معيار محاسبي خلاف ذلك، كما يوجب المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات (معلومات رقمية) والملاحظات الوصفية (باتباع أسلوب السرد) عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية،<sup>2</sup> ويتطلب المعيار عند تعديل عرض بند معين إعادة عرض المبالغ المقارنة للبند نفسه، إلا إذا استحال ذلك. ويستفيد مستخدمي القوائم المالية من المقارنة في تقييم أداء الشركة من فترة لأخرى ومن شركة لأخرى مما يرشد قراراتهم الاقتصادية المختلفة ويساعدهم في عملية التنبؤ.
- كما يجب أن تتضمن القوائم المالية المعلومات التالية:<sup>3</sup>**
- اسم المؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
  - ما إذا كانت القوائم المالية تخص شركة فردية أو مجموعة من الشركات؛
  - تاريخ الدورة التي تغطيها القوائم المالية؛
  - عملة النقد المستعملة؛
  - مستوى التقريب الرقمي لغرض عرض القوائم المالية.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، دروس وتطبيقات محلولة، دار الصفحات الزرقاء العالمية للنشر، البويرة، الجزائر، 2012، ص 66.

وحدد المعيار عرض المجموعة الكاملة من القوائم المالية سنويا على الأقل، وفي حال تغيير الشركة تاريخ عرض القوائم المالية، فإنه على الشركة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب في تغيير الفترة، مع ذكر عدم قابلية مقارنة الأرقام المتضمنة في هاتاه القوائم مع أرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة، لعدم تماثل الفترة الزمنية، ويجب على الشركة الإسراع في نشر القوائم وعدم التأخير حتى تكون مفيدة لمستخدميها، وقد ألزم المعيار الشركات نشر قوائمها المالية خلال ستة شهور من انتهاء السنة المالية، وعلى الشركة أن تقوم بتقديم فترة صريحة تبين من خلالها التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية عند إعدادها للقوائم المالية، وليس من الواجب عليها الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقرير السنوي أو غيرها من التقارير عدا الواردة في (IAS1).<sup>1</sup>

## 2- هيكل القوائم المالية ومحتواها:

يتطلب المعيار رقم "1" إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية وكذلك الإفصاح المستقل عن بعض البنود في صلب هذه القوائم أو في قائمة الإيضاحات، وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب المعيار:

أ. قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية (الميزانية العمومية)

ب. قائمة الدخل الشامل عن الفترة

ت. قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة

ث. قائمة التدفقات النقدية عن الفترة

ج. الملاحظات والإيضاحات وملخص للسياسات المحاسبية الهامة

ح. قائمة المركز المالي كما كانت في بداية أقدم فترة للمقارنة (المقارنة الأولى) عندما تقوم الشركة بتطبيق

سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو عند قيامها بإعادة عرض/ تبويب بعض البنود في القوائم المالية.

وقد سمح المعيار للشركة باستخدامها لعناوين للقوائم المالية مغايرة لتلك الواردة في القوائم المالية. وتقدم بعض الشركات تقارير وقوائم أخرى مثل التقارير البيئية وكذلك قائمة للقيمة المضافة، وذلك عندما يمثل العاملون وأجورهم جوانب هامة في التقرير المالي، إلا أن هذه القوائم المقدمة خارج نطاق القوائم المالية الأساسية هي أيضا خارج نطاق معايير المحاسبة الدولية.<sup>2</sup>

وتحتوي القوائم المالية على المعلومات التالية، وفقا لمتطلبات المعيار:

- عرض قائمة المركز المالي:

✓ الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها في قائمة المركز المالي:

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات مرجع سبق ذكره، ص28.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2010، صص، 159، 160.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

يحدد المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها في قائمة المركز المالي، كما يلزم إظهار البنود التالية بشكل منفصل (إن وجدت) وهي:

- الأصول الثابتة المادية (مثل الممتلكات وتجهيزات الإنتاج)
- الأصول غير الملموسة
- الاستثمارات العقارية
- الأصول المالية
- المساهمات المسجلة حسب هدفها
- الأصول البيولوجية (إن وجدت)
- المخزونات
- حسابات القبض التجارية (المدينون وأوراق القبض)
- النقدية وما في حكمها
- الموردون وحسابات الحقوق الدائنة الأخرى
- المخصصات والمؤونات
- الالتزامات المالية
- الالتزامات أو الأصول للضرائب الجارية
- الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة
- حصة الأقلية المعروضة في حقوق الملكية
- رأس المال المصدر والاحتياطات المنسوبة لحملة حقوق الملكية للشركة القابضة، بالإضافة إلى متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم "5".
- وتجدر الإشارة إلى أنه لا تصنف الأصول (أو الالتزامات) الضريبية المؤجلة كأصول (أو التزامات) متداولة، وأي إيضاحات أخرى يتم الإفصاح عنها فقط إذا كانت لها منفعة أكبر لمستخدمي القوائم المالية.
- يجب الإفصاح عن التبويبات الفرعية للبنود وذلك إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المتممة، وتشمل مثل هذه الإفصاحات ما يلي:<sup>1</sup>
- معلومات حول أنواع الأسهم (عدد الأسهم الصادرة المسموح به، المسددة مبالغها، المسددة جزئياً، قيمتها الإسمية، تسوية الأسهم المتداولة بين بداية ونهاية الفترة...)
- وصف الحقوق والامتيازات والقيود.
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي في حقوق الملكية.
- المبالغ الواجبة الدفع أو القبض تجاه الشركة الأم، الشركات التابعة والشركات الشريكة والحليفة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص 169.

- ✓ **تبويب الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة:** يتم تبويب قائمة المركز المالي إلى أصول وخصوم متداولة وغير متداولة مع الأخذ في الاعتبار درجة السيولة، فتقدم الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها هو الأكثر ملائمة وموثوقية في حالة البنوك والمؤسسات المالية المشابهة. ويصنف الأصل على أنه متداول (جاري):
- عندما يتوقع أن يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية (خلال دورة الاستغلال)؛
  - عندما يحتفظ بالأصل بشكل أساسي لغرض المتاجرة؛
  - عندما يحتفظ به بشكل رئيسي من أجل استغلاله خلال المدى القصير، وأن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية؛
  - عندما يكون نقداً أو أصلاً نقدياً مماثلاً وليس هناك قيد على استخدامه لمدة سنة على الأقل؛
- وبقية الأصول الأخرى تعتبر أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي بطبيعتها طويلة الأجل.
- ويصنف الخصم على أنه متداول (جاري):
- عندما يستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ إعداد الميزانية؛
  - عندما يتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال)؛
  - عندما يتحمل الخصم (الالتزام) بصفة أساسية لغرض المتاجرة.
- وبقية الخصوم الأخرى تعتبر خصوم غير متداولة وعلى الشركة إظهار ديونها طويلة الأجل مع الخصوم غير الجارية، ولو أن هذه الديون أصبحت واجبة الدفع خلال 12 شهراً، إذا توفر الشرطان التاليان:<sup>2</sup>
- المدة الأصلية أكبر من 12 شهراً؛
  - إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام، وتجسيد هذه النية من خلال اتفاق تم في أو قبل تاريخ الميزانية (تاريخ الاقفال).
- **شكل قائمة المركز المالي (الميزانية):** يمكن عرض قائمة الميزانية بأحد الشكلين التاليين:
- شكل حرف T: وقد استبعد هذا الشكل لأنه لم يكن مفهوماً من طرف مستخدمي القائمة؛
  - شكل القائمة الحالي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم "1"، لكن لا يعني إلزام الشركات به، فقد تختار الشركة شكلاً يوافق طريقة عرض معينة للبيانات المالية في القائمة.

<sup>1</sup>الحضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup>طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الجدول رقم (01-01): قائمة المركز المالي

| الخصوم Passifs                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | الاصول Actifs                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>Fonds propres</b>  رؤوس الاموال<br><b>Capital émis</b>  رأس المال الصادر<br><b>réserves</b>  احتياطات<br><b>résultat</b>  النتيجة<br><b>Intérêts minoritaires</b>  فوائد الاقلية<br><b>Passifs non courants</b>  خصوم غير جارية<br><b>Emprunts portants</b>  قروض بفوائد<br><b>intérêt</b><br><b>Impôts différés</b>  ضرائب مؤجلة<br> مؤونات مخصصات التقاعد<br><b>Provision pour engagement de retrait</b><br> خصوم مالية أخرى<br><b>Autres passifs financiers courants</b><br><b>Passifs courants</b>  خصوم جارية<br> قروض جارية بفوائد<br><b>Partie courants des emprunts portants</b><br><b>intérêts</b><br> ضرائب جارية واجبة الدفع<br><b>Impôts courants a payer</b><br> موردون ودائنون آخرون<br><b>Fournisseurs et autres créditeurs</b><br><b>Provisions pour garanti</b>  مؤونات الضمان | <b>Actifs non courants</b>  الاصول غير الجارية<br> الاصول الثابتة غير المادية (المعنوية، غير الملموسة)<br><b>(Immobilisation incorporelles)</b><br> عقارات التوظيف<br><b>Immeubles de placement</b><br> أصول ثابتة مادية (الملموسة)<br><b>Immobilisation corporelles</b><br><b>Actifs biologique</b>  الاصول البيولوجية<br> مساهمات في شركات شريكة<br><b>Participations dans des entreprises associées</b><br><b>Autres actifs financiers</b>  أصول مالية أخرى<br><b>Actifs courants</b>  الاصول الجارية<br> مخزونات Stocks<br> زبائن ومدينون آخرون<br><b>Clients et autres débiteurs</b><br> الخزينة وأشباه الخزينة<br><b>Trésorerie et équivalents</b> |

المصدر: لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة كقائمة الأرباح والخسائر (statement profit and loss) أو قائمة العمليات (statement of operation).

حيث يعرف الإطار العام لمجلس معايير المحاسبة الدولية الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، وتكون هذه الزيادة على شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض الالتزامات. أما المصاريف فتعرف وفق الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات

خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات، وتؤدي المصاريف إلى نقصان حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات للمالكين.<sup>1</sup>

وقد أخذت المعايير الأمريكية بمفهوم الدخل الشامل أي الذي يشمل:<sup>2</sup>

- الأرباح أو الخسائر الناتجة من قائمة الدخل بمفهومها العادي؛
- المكاسب أو الخسائر غير المحققة والتي تقضي بعض معايير المحاسبة بترحيلها إلى أحد حسابات حقوق الملكية.

وهذا ما أخذت به أيضا معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عام 2008 عند تعديل (IAS1).

وحسب معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فإن المكاسب التي ترحل مباشرة إلى أحد حسابات حقوق الملكية دون المرور على قائمة الدخل هي:

1. المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) الخاص بالأصول الثابتة والذي يتيح للمؤسسة عند القياس اللاحق أن تختار بين نموذجين هما: نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم (ففي حالة وجود فائض إعادة التقييم يتم ترحيله إلى أحد حسابات حقوق الملكية وليس إلى قائمة الدخل).
2. معيار آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (IAS21)، حيث ترحل فروق الصرف في بعض الحالات إلى قائمة الدخل وفي حالات أخرى إلى أحد حسابات حقوق الملكية.
3. معيار منافع الموظفين (IAS19) حيث يتم ترحيل المكاسب (خسائر) الإكتوارية الناتجة عن خطط منافع الموظفين إلى أحد حسابات حقوق الملكية.
4. معيار الأدوات المالية: الاعتراف والقياس والذي تضمن عدة بنود ترحل فيها المكاسب الناتجة عن الأخذ بالقيمة العادلة إلى أحد حسابات حقوق الملكية وليس إلى قائمة الدخل مثل: الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

#### ✓ محتوى قائمة الدخل:

كحد أدنى، فإن قائمة الدخل الشامل سوف تتضمن البنود السطرية عن المبالغ التالية عن الفترة، كما يلي:

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- النصيب في الشركات الشقيقة (الزميلة) والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- مصروف الضرائب
- مبلغ واحد يشمل:

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص44، ص45.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص174.

- صافي الربح أو الخسارة بعد الضرائب للأنشطة المتوقعة
- المكاسب أو الخسائر بعد الضرائب المعترف بها نتيجة القياس بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع على التصرف في الأصول أو مجموعة الأصول للعمليات المتوقعة.

- الربح أو الخسارة
- كل مكون من الدخل الشامل الآخر مبوب حسب طبيعته (ماعد المبالغ الواردة في البند "د" الموالي)
- الحصة في الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة (الزميلة) والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية

- إجمالي الدخل الشامل

- أي شركة تفصح عن البنود التالية في قائمة الدخل الشامل كتخصيص للربح أو الخسارة عن الفترة:

- أرباح أو خسائر العام موزعة إلى:

- حقوق الأقلية

- حملة أسهم الشركة القابضة

- إجمالي الدخل الشامل عن الفترة موزعة إلى:

- حقوق الأقلية

- حملة أسهم الشركة القابضة

- يجب على الشركة عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصروفات كبنود غير عادية سواء في صلب قائمة

الدخل أو في الإيضاحات

✓ **شكل قائمة الدخل:** يجب على الشركة أن تعرض مختلف مصروفاتها باستخدام تصنيف يعتمد إما على

طبيعة المصروف (سلع، مواد أولية، نفقات المستخدمين...) أو حسب وظيفة المصروف (مصاريف البيع،

مصاريف إدارية، مصاريف تمويل...)، ويتم اختيار العرض المناسب الذي يقدم من خلاله معلومات

صادقة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة وأكثر ملائمة لتحقيق ذلك.

وفيما يلي نعرض جدول قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف:

الجدول رقم (01 - 02): قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف

| المبالغ | الحسابات                                                                                                                             |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| X       | Produits des activités ordinaires إيرادات النشاطات العادية                                                                           |
| X       | Couts de ventes تكلفة المبيعات                                                                                                       |
| X       | Marge brute الهامش الاجمالي                                                                                                          |
| X       | Autres produits إيرادات أخرى                                                                                                         |
| X       | Couts commerciaux تكاليف التوزيع                                                                                                     |
| X       | charges administratives مصاريف إدارية                                                                                                |
| X       | Autres charges مصاريف أخرى                                                                                                           |
| X       | حصة المؤسسات في الحسابات حسب طريقة المعادلة في النتيجة                                                                               |
|         | Quote-part dans le résultat net des entités associées et des coentreprises comptabilisées selon la méthode de la mise en équivalence |
| X       | Résultat avant impôt النتيجة قبل الضرائب                                                                                             |
| X       | impôts الضرائب                                                                                                                       |
| X       | <b>Bénéfice de la période</b> نتيجة الدورة                                                                                           |
| X       | <b>Aux groupe</b> المخصصة للمجموعة                                                                                                   |
| X       | <b>Aux minoritaires</b> للأقلية                                                                                                      |

المصدر: لخضر علاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

وفيما يلي نبين جدول قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف:

الجدول رقم (01- 03): قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف

| المبالغ | الحسابات                                                                                                                             |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| X       | Produits des activités ordinaires إيرادات النشاطات العادية                                                                           |
| X       | Autres produits إيرادات أخرى                                                                                                         |
| X       | Variation des stocks et produits en cours تغير المخزونات والمنتجات قيد التصنيع                                                       |
| X       | Production immobilisée إنتاج مثبت                                                                                                    |
| X       | Marchandises et matières consommées بضائع ومواد مستهلكة                                                                              |
| X       | Frais de personnel نفقات المستخدمين                                                                                                  |
| X       | Dotations aux immobilisations corporelles مخصصات الاهتلاك والمؤونات                                                                  |
| X       | Dotations des immobilisation corporelles تدني قيمة التثبيتات المادية                                                                 |
| X       | Autres charges أعباء أخرى                                                                                                            |
| X       | Résultat d'exploitations النتيجة العملياتية                                                                                          |
| X       | Frais financiers الاعباء المالية                                                                                                     |
| X       | حصة المؤسسات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة في النتيجة                                                                       |
| X       | Quote-part dans le résultat net des entités associées et des coentreprises comptabilisées selon la méthode de la mise en équivalence |
| X       | Résultat avant impôt النتيجة قبل الضرائب                                                                                             |
| X       | Impôts الضرائب                                                                                                                       |
| X       | <b>Bénéfice de la période</b> نتيجة الدورة                                                                                           |
| X       | المخصص:                                                                                                                              |
| X       | <b>Aux groupe</b> للمجموعة                                                                                                           |
| X       | <b>Aux minoritaires</b> للأقلية                                                                                                      |

المصدر: لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

حيث تؤدي الطريقتان إلى نفس النتيجة إلا أنه يتم ترشيد تطبيق طريقة تصنيف المصروف حسب طبيعته وذلك لتبيان سبب حدوث المصروف.

- عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية

وتسمى هذه القائمة أيضا بقائمة حركة رؤوس الأموال الخاصة، حيث تقدم معلومات على الحقيقة الاقتصادية(التمويلية...) للنتيجة المحددة مسبقا للدورة وذلك من خلال عرضها للتغيرات في حقوق الملكية بتاريخ تحديد نتيجة نشاط الشركة.

■ محتوى قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعرض الشركة من خلالها نوعين من المعاملات:<sup>1</sup>

- 1- حركة أسهم الشركة (المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، زيادة رأس المال لاسيما حصص الأرباح غير الموزعة)؛

<sup>1</sup> لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

### 2- إجمالي النتائج المولدة خلال السنة المالية.

ويبين المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) العناصر الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما يلي:<sup>1</sup>

- إيرادات وأعباء الدورة مع تبيان بشكل منفصل المبالغ المخصصة للمساهمين ؛
- لكل عنصر من حقوق الملكية يجب بيان الأثر التراكمي لإعادة العرض المعترف به وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS8)؛
- تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها،
- عرض في القائمة ذاتها أو في الإيضاحات المتممة حسب اختيار المؤسسة مبلغ التوزيعات المعترف به لحملة الأسهم خلال الفترة والبلغ المتعلق بكل سهم.

### ✓ شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يبين الجدول الموالي عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

#### الجدول رقم (01- 04): قائمة التغيرات في حقوق الملكية

| المجموع | النتائج المجمعة غير الموزعة | فارق التحويل | فارق إعادة التقييم | علاوات الاصدار | رأس المال | البيان                                                     |
|---------|-----------------------------|--------------|--------------------|----------------|-----------|------------------------------------------------------------|
| X       | X                           | (X)          | X                  | X              | X         | الارصدة في 12/31 / ن - 2                                   |
| (X)     |                             |              |                    |                |           | أثر تغيرات الطرق المحاسبية                                 |
| X       | X                           | (X)          | X                  | X              | X         | الارصدة المعاد معالجتها                                    |
| X       |                             |              | X                  |                |           | زيادة متعلقة بإعادة تقييم الاموال الثابتة                  |
| (X)     |                             |              | (X)                |                |           | نقص متعلق بإعادة تقييم التوظيفات                           |
|         |                             | (X)          |                    |                |           | فارق التحويل                                               |
|         | X                           | (X)          | X                  |                |           | المبلغ الصافي للأرباح والخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة |
| X       | X                           |              |                    |                |           | النتيجة الصافية للسنة المالية                              |
| (X)     | (X)                         |              |                    |                |           | حصة الارباح                                                |
| X       |                             |              |                    | X              | X         | زيادة رأس مال الشركة                                       |
| X       | X                           | (X)          | X                  | X              | X         | الارصدة في 12/31 / ن - 1                                   |
| (X)     |                             |              | (X)                |                |           | نقص متعلق بإعادة تقييم الاموال الثابتة                     |
| X       |                             |              | X                  |                |           | زيادة متعلقة بإعادة تقييم التوظيفات                        |
| (X)     |                             |              | (X)                |                |           | فوارق التحويلات                                            |
| (X)     |                             | (X)          | (X)                |                |           | المبلغ الصافي للأرباح والخسائر غير المدرجة في              |

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص183.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

|     |     |   |   |   |   |                               |
|-----|-----|---|---|---|---|-------------------------------|
|     |     |   |   |   |   | حساب النتيجة                  |
| X   | X   |   |   |   |   | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| (X) | (X) |   |   |   |   | حصة الارباح                   |
| X   |     |   |   | X | X | زيادة رأس المال               |
| X   | X   | X | X | X | X | الارصدة في 12/31 ن            |

المصدر: بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية، دار الاوراق الزرقاء العالمية للنشر، الجزائر، 2010، ص 43

المدفوعات النقدية للعاملين.

لم يحدد المعيار طريقة عرض المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولم يبين شكلا لها، لكن نجد عموما جدولا يسمح بإعادة تشكيل مصادر التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة عنصرا بعنصر.

■ **قائمة التدفقات النقدية:** يتم من خلال هذه القائمة عرض مصادر التدفقات النقدية حيث ستطرق لها في معيار المحاسبة الدولي (IAS7) والمعنون بمعيار قائمة التدفقات النقدية (بيان التدفق النقدي)

■ **قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (الملاحق):** تعتبر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأربعة السابقة ضرورية، فهي تساعد بشكل كبير مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال اشتغالها على معلومات وبيانات يصعب إدراجها في تلك القوائم، وحتى تفي هذه القائمة بغرضها لا بد من تقديمها بأسلوب منتظم بقدر ما أمكن من طرف المؤسسة، مع ربط كل بند في القوائم المالية السابقة مع أية معلومات مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة، وذلك لتسهيل شرح وتفسير أو زيادة توضيح البند المعني في القوائم المالية الأربعة، والإيضاحات تعتبر مرجع رسمي لكشف حقائق مبالغ البنود الواردة في القوائم المالية والتي يصعب تفسيرها وطريقة الحصول عليها بالنسبة للمطلع على القوائم المالية الأربعة، وحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS1)، فإن طبيعة المعلومات المعروضة في قائمة الإيضاحات تكون إما:

- معلومات مفصلة عن مبالغ واردة بالقوائم المالية؛

- معلومات إضافية لم ترد أية بنود عنها في القوائم المالية.

✓ **محتوى قائمة الإيضاحات:** يتطلب المعيار (IAS1) عرض تلك المعلومات في قائمة الإيضاحات كما يلي:

1. يلي:

■ **الإفصاح عن السياسات المحاسبية:**

ويشتمل على ما يلي:

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

- كل سياسة محاسبية استخدمت حتى لو لم يتم تناولها في معايير التقارير المالية الحديثة (IFRS)؛

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

- الحكم أو الرأي الشخصي الذي تم استخدامه في تطبيق السياسات المحاسبية والتي أدت إلى تأثيرها على المبالغ المسجلة في القوائم المالية الأربعة.

### ■ الإفصاح عن التقديرات في حالة عدم التأكد:

- الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد.

### ■ إفصاحات أخرى، تشمل معلومات على ما يلي:

- مبلغ توزيعات أرباح الأسهم المقترح توزيعها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية خلال الفترة وحصة السهم من تلك التوزيعات

- مبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية لم يتم الاعتراف بها

- تفصح الشركة إذا لم يتم الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات التالية:

أ- بلد إقامة الشركة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المسجل

ب- وصف لطبيعة عمليات الشركة وعملياتها الرئيسية

ج- اسم الشركة القابضة والشركة القابضة النهائية للمجموعة

كما سبق تناوله في معيار المحاسبة الدولي (IAS1) وكتقييم للمعيار ذاته يمكن استنتاج النقاط التالية:

1. الالتزام بتطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS1)؛

2. توفير الإفصاحات الضرورية في القوائم المالية تحقق العرض السليم لهته القوائم؛

3. ضرورة توفير إفصاحات إضافية كما هو منصوص عليها في المعيار ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية لجعل معلومات تلك القوائم سلسلة وسهلة الفهم، وبالتالي مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات رشيدة؛

4. إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) ينجم عنه قوائم مالية تعبر بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وحقيقة نتيجة الشركة.

### ثانيا: معيار المحاسبة الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية

تعرض كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة، ولكن لا تعرض كلا من القائمتين كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو حتى مصادرها واستخداماتها خلال الفترة، ومن أجل سد هذا القصور أوجدت قائمة التدفقات النقدية ودعت الحاجة إلى إعدادها لجعل القوائم المالية كافية لتوصيل كل المعلومات عن التغيرات التاريخية الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة لها، بغرض مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية بالشركة خلال الفترة، فكل من مصدر النقدية بالشركة واستخداماتها ومقدار التغيرات في أرصدها تساهم بشكل كبير في ترشيد قرارات مستخدمي هذه القائمة من مستثمرين ودائنين وغيرهم.

وقد تناول معيار المحاسبة الدولي (IAS7) كل ما قد يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، حيث نستعرض بصورة ملخصة أهم ما جاء فيه.

### 1/ تصنيف التدفقات النقدية:

يصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية، ويعرف كل من تلك الأنشطة كما يلي:<sup>1</sup>

أ. **الأنشطة التشغيلية:** هي الأنشطة الرئيسية المدرة لإيرادات المؤسسة، وبالتالي فإن التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية تدخل ضمن تحديد صافي الربح أو الخسارة. والإيرادات هي إجمالي التدفقات الاقتصادية خلال الفترة الناتجة لسير الأنشطة العادية للمؤسسة.

ب. **الأنشطة الاستثمارية:** وهي الشراء والتصرف بالأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات غير المدرجة في النقد، وتتضمن أيضا تقديم القروض للغير وتحصيلها.

ت. **الأنشطة التمويلية :** هي الأنشطة التي ينتج عنها التغييرات في حجم وتكوين الأسهم والقروض المشتركة في الشركة (عمليات الاقتراض وتسديد القروض).

حيث يفيد تصنيف التدفقات النقدية على أساس الأنشطة (استثمارية، تشغيلية وتمويلية) لمستخدمي قائمة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة من خلال قدرتها على تشغيل النقد والنقد المعادل وتوقيت وحتمية توليده لأجل مواجهة الأزمات المالية واستغلال الفرص المتاحة، حيث تفيد التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من عملياتها الأساسية ودرجة دوران النقد لديها ومدى كفايته لسداد قروضها والمحافظة على استمرار القدرة التشغيلية لديها، في حين تظهر أهمية إظهار التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية بالنسبة لمستخدم القائمة في مدى قدرة المؤسسة على التحكم في البرامج الاستثمارية لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية، أما عرض التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية فهو يفيد المالكين والبنوك ومختلف المؤسسات المالية المشابهة التي تتعامل معها المؤسسة (مقدمي الأموال) في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2/ **طرق عرض قائمة التدفقات النقدية:** يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS7) من الشركات اختيار إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة لعرض التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، أما كل من عرض التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية فهو متشابه، ولا يتأثر بطريقة عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وفيما يلي توضيح كيفية عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> . تاريخ الاطلاع: 2014-07-11 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>2</sup> لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 84، 85.

## الفصل الأول..... معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

أ. **الطريقة المباشرة:** وتقضي بالإفصاح بشكل مباشر عن العناصر الرئيسية المختلفة لإجمالي المقبوضات من النقدية وإجمالي المدفوعات من النقدية. تعتبر هذه الطريقة مفيدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، إذ بمقتضاها يحصل هؤلاء على معلومات تخص النقدية وحركتها وما يتعلق بها مستقبلاً، وهو ما تتضمنه كل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ب- **الطريقة غير المباشرة:** بمقتضى هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي والمستقبل.

إلا أن معيار المحاسبة الدولي (IAS7) يشجع على استخدام الطريقة المباشرة عند الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لأنها تقدم معلومات تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي لا تقدمها الطريقة غير المباشرة، في حين يشير المعيار إلى جواز وقبول استخدام الطريقة غير المباشرة أيضاً. وبالنسبة لشكل قائمة التدفقات النقدية فإن المعيار (IAS7) لم يحدد شكلاً لها، وإنما تطرق فقط إلى العناصر التي يجب دمجها وفق الطريقتين.

### 3/ الشروط التي تحكم عرض قائمة التدفقات النقدية:<sup>1</sup>

أ. **التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:** يتطلب المعيار تسجيل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات العملة الأجنبية بعملة المؤسسة عن طريق التحويل باستخدام سعر الصرف عند تاريخ التدفقات النقدية.

ب. **تصنيف الفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة وتوزيعات الأرباح المدفوعة:** يتطلب المعيار الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم وتصنيفها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

ت. **الضرائب على الدخل:** تصنف ضريبة الدخل المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من النشاط التشغيلي إلا إذا كانت مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

ث. **شراء وبيع فروع ووحدات استغلال أخرى:** يشترط المعيار عرض الإفصاح عن مجموعة التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء فروع ووحدات استغلال أخرى بشكل منفصل في الأنشطة الاستثمارية، وذلك من خلال العناصر التالية:

- المبلغ الإجمالي للشراء أو البيع؛
- نسبة قيمة الشراء أو البيع (المدفوعة/المقبوضة) بالنقدية أو النقدية المعادلة؛
- قيمة الأصول أو الخصوم بالإضافة إلى النقدية وما يعادلها في الشركة التابعة وغيرهم من وحدات الأعمال التي تستثمر بها الشركة والتي تم شراؤها أو بيعها ملخصة في مجموعات رئيسية أ.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص، 106 (بالتصرف)

ج. العمليات غير النقدية: يقضي المعيار باستبعاد العمليات غير النقدية الاستثمارية والتمويلية من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عنها في موضع آخر من القوائم المالية، ومن أمثلة هذه العمليات نجد:

- مبادلة أصل بأصل آخر ( عملية غير نقدية)؛
- شراء أصول مقابل إصدار أسهم ( عملية غير نقدية )؛
- شراء شركة مقابل إصدار أسهم ( عملية غير نقدية ).

#### ح. افصاحات أخرى:

-على المؤسسة الإفصاح عن مبالغ الأرصدة المهمة للنقدية والنقدية المعادلة التي تحتفظ بها الشركة ومقيدة الاستعمال، ومن أمثلتها أرصدة النقدية وما يعادلها التي تحتفظ بها الشركة التابعة والتي تعمل في دولة أخرى يوجد بها رقابة أو قيود قانونية تجعل هذه الأرصدة غير متاحة للاستعمال من قبل الشركة الأم أو فروعها.

- كما يشجع المعيار على تقديم معلومات تكميلية والتي من شأنها أن تساهم في عملية تحليل الوضعية المالية للشركة وفهم قوائمها المالية من طرف مجموعة المستخدمين، ومن أمثلة تلك المعلومات نجد: <sup>1</sup>

✓ المبالغ الاجمالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والمتعلقة بالمشاركات في شركات شريكة

✓ مبالغ تسهيلات القروض غير المستعملة والمخصصة للأنشطة التشغيلية المستقبلية، مع الإفصاح عن طبيعة وحدود هاته التسهيلات.

مما سبق تناوله في معيار المحاسبة الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية نستنتج النقاط التالية:

- ضرورة الالتزام بتطبيق كل متطلبات المعيار بغرض عرض قائمة تدفقات نقدية تلائم جميع مستخدميها؛
- ضرورة تصنيف التدفقات النقدية على أساس الأنشطة ( تشغيلية، استثمارية، تمويلية) حتى تظهر أرصدة ومردودية كل نشاط على حدى والعلاقة بين تلك الأنشطة.
- يمكن المعيار من إعداد قائمة تدفقات نقدية قابلة للمقارنة بين تقارير الأداء لعدة مؤسسات لأنها تستبعد آثار استخدام المعالجة المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.

#### المطلب الثاني: عرض معيار المحاسبة الدولي (IAS34) "التقرير المالي المرحلي"

تعتبر القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وسيلة الاتصال الرئيسية التي تعتمد عليها الإدارة في الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها، إلا أنه ولكبر حجم الشركات اليوم وتسارع وتيرة التغيرات والأحداث بها، تولدت الحاجة إلى ضرورة وجود معلومات عن فترة أقصر من السنة المالية المتعارف عليها.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 107.

لهذا أوجدت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS34) التقرير المالي المرحلي، والذي يساعد مستخدم القوائم المالية وخاصة المساهم في تتبع أنشطة الشركة والاطلاع المستمر على نتائجها ومركزها المالي في صورة ربع سنوية أو نصف سنوية أو حتى شهرية حسب قدرة الشركة على توفيره.

والتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للشركة<sup>1</sup>.

وفيما يلي نوجز أهم النقاط الواردة في المعيار:

#### أولاً/ اعتبارات تحكم تقديم تقرير مالي مرحلي

يشجع المعيار الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة على تقديم تقارير مالية مرحلية وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

1. تقديم تقارير مالية مرحلية نصف سنوية (النصف الأول من السنة على الأقل)؛
2. نشر هذه التقارير خلال فترة لا تزيد عن 60 يوماً من نهاية الفترة المالية المرحلية المقررة؛
3. التزام الشركة بمتطلبات المعيار في حال ما تم الطلب منها بموجب تشريع محلي أو في حال اختيارها إعداد ونشر تقارير مالية مرحلية؛
4. عدم قيام الشركة بإعداد ونشر تقارير مالية مرحلية بموجب المعيار (IAS34) لا يعني أو يمنع من امتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند إعدادها التقارير المالية السنوية.

#### ثانياً/ متطلبات المعيار

##### 1. شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:

- إذا قامت الشركة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المالي المرحلي، فإن عليها الامتثال لمتطلبات المعيار (IAS1) معيار إعداد وعرض القوائم المالية، أما إذا قامت بنشر مجموعة مختصرة من القوائم المالية في التقرير المالي المرحلي، فيجب أن تشمل كحد أدنى على:<sup>3</sup>
- العناوين والجوامع الفرعية الواردة في آخر قوائم مالية سنوية؛
  - الايضاحات التفسيرية المختارة حسب متطلبات هذا المعيار؛
  - يجب إدخال أية بنود أو إيضاحات إضافية، إذا كان حذفها يجعل القوائم المالية المرحلية مضللة؛
  - يجب عرض الأرباح (حصة السهم من الأرباح) في صلب قائمة الدخل أو مختصرة لفترة مرحلية؛
  - في حالة ما تم إعداد القوائم المالية السنوية للشركة على أساس قوائم موحدة، يجب عندها أيضاً إعداد التقرير المالي المرحلي يتضمن قوائم مالية مرحلية موحدة.

<sup>1</sup>ألاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،

2013، ص269. أنظر الموقع [www.isaj.net](http://www.isaj.net)

<sup>2</sup>محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص491(بالتصرف)

<sup>3</sup> تاريخ الإطلاع 2015-03-21 [www.aazs.net](http://www.aazs.net)

## 2. العمليات والأحداث الهامة

أ- يجب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية توضيح و تفسير للأحداث و العمليات الهامة لفهم التغيرات في المركز المالي و أداء الشركة منذ آخر قوائم مالية سنوية معلنة.<sup>1</sup>

ب- لا يتطلب عرض العمليات غير المهمة في ملاحظات التقرير المالي المرحلي والمتعلقة بمعلومات عرضت في آخر تقرير مالي سنوي،<sup>2</sup>

وفيما يلي أمثلة عن الأحداث والعمليات المطلوب الإفصاح عنها إذا كانت مهمة:

- تصحيحات لأخطاء جوهرية رئيسية في القوائم المالية لسنوات سابقة؛

- مختلف العمليات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة؛

- قيام الشركة بعمليات أو تعهدات لشراء وبيع بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.

## 3. افصاحات أخرى

يجب على الشركات أن تفصح عن المعلومات التالية كحد أدنى في ملاحظات التقرير المالي المرحلي، ما لم يتم الإفصاح عنها في تقرير سنوي لفترة سابقة، التي تشمل على:<sup>3</sup>

- عبارة تفيد باتباع نفس السياسات المحاسبية الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي سابق، وأي تغيرات في السياسة المحاسبية إن وجدت؛

- ملاحظات تفسيرية تبين العمليات الموسمية أو المتكررة المتعلقة بالفترة المرحلية؛

- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير السابقة (السنوية أو المرحلية)؛

- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية (الأسهم)؛

- أرباح الأسهم المدفوعة (الإجمالية أو للسهم الواحد)، ولكل من الأسهم العادية والأخرى؛

- الأحداث المادية (الهامة) لنهاية الفترة المرحلية (الفترة اللاحقة للفترة المرحلية الحالية) والتي لم يتم إظهارها في القوائم المالية للفترة الحالية؛

- افصاحات حول قطاعات الشركة وتشمل إيراد القطاع ونتيجة القطاع لقطاع العمل أو القطاعات الجغرافية وأيهما اعتبر الأساس الرئيسي لتقديم التقارير حول القطاعات (الإفصاح عن معلومات القطاع مطلوب في التقرير المالي المرحلي للشركة فقط إذا تطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS14) - التقارير حول القطاعات - أن تقوم تلك الشركة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية)؛

- أثر التغير في تكوين الشركة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الشركة وامتلاك (شراء) أو بيع شركات تابعة والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة؛

<sup>1</sup> تاريخ الإطلاع 2015-03-21 [www.aazs.net](http://www.aazs.net)

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 493.

<sup>3</sup> تاريخ الاطلاع 2015-03-22 [www.acc4arab.com](http://www.acc4arab.com)

- التغيرات في الموجودات الطارئة أو المطلوبات الطارئة منذ تاريخ آخر ميزانية.

#### 4. الإفصاح عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية (معايير الإبلاغ الدولية)

إذا امتثلت الشركة لكل متطلبات معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34) والتفسيرات المتعلقة به فإنه يجب عليها الإفصاح عن هذه الحقيقة.

#### 5. المادية (الأهمية النسبية)

عند تقرير كيفية الاعتراف ببند أو قياسه أو تصنيفه أو الإفصاح عنه لأغراض تقديم التقارير المرحلية يجب تقييم المادية فيما يتعلق بالبند التي ستظهر في القوائم المالية المرحلية<sup>1</sup>.

#### 6. الاعتراف والقياس

أ- السياسة المحاسبية: يجب على الشركة تطبيق نفس السياسات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية والتي تم تطبيقها في القوائم المالية السنوية، وفي حالة ما تم تغيير السياسة المحاسبية في القوائم المالية المرحلية فإنه يجب إعادة عرض القوائم المالية المرحلية المقارنة امتثالاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم "8".

ب- القياس: يجب أن تتم عملية قياس بنود القوائم المالية المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه. بعد دراسة أهم العناصر الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم "34" (التقارير المالية المرحلية) تم استخلاص النقاط التالية:

- ضرورة وجود المعيار تولدت من الحاجة الملحة للمعلومات الدورية عن الشركات، خاصة وأننا نرى اليوم أغلبها شركات مساهمة أين يحتاج المساهمون معلومات بصفة دورية عن أموالهم وذلك بغرض ضمان تدفق تلك المعلومات بصورة مستمرة؛

- لا يلزم المعيار الشركات بإعداد تقارير مالية مرحلية؛

- إذا اختارت الشركة إعداد تقارير مالية مرحلية أو أوجب عليها تشريع محلي إعدادها فإنها ملزمة بالامتثال لمعيار التقارير المالية المرحلية الدولي؛

- تكون الفترة التي تغطيها التقارير المالية المرحلية أقل من سنة؛

- ألزم المعيار الشركات التي تقوم بإعداد تقارير مالية مرحلية بالعديد من المتطلبات والإفصاحات والحد الأدنى من المعلومات الواجب تضمينها في القوائم المالية المرحلية إذا قامت بإصدارها في مجموعة مختصرة، أما إذا قامت بإصدارها في مجموعة كاملة فإنه يجب عليها عندها الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي "إعداد وعرض القوائم المالية".

تاريخ الإطلاع 21-03-2015 [www.aazs.net](http://www.aazs.net)<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عرض معايير أخرى متعلقة بالإفصاح الموجه للمساهمين

في هذا البند ارتأينا إلى عرض معايير متعلقة بموضوع الإفصاح بخلاف المذكورة أعلاه، والتي التمسنا فيها بعض من الإفصاح الواجب على الشركات-خاصة المساهمة منها- القيام به، من أجل تبيان أهميتها بالنسبة للأطراف المستخدمة والطالبة للقوائم المالية خاصة أصحاب رأس المال (المساهمين).

#### أولاً/ معيار الأحداث بعد فترة إعداد التقرير (IAS10)

يطبق معيار الأحداث بعد فترة إعداد التقرير في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث الواقعة بعد فترة إعداد التقرير، حيث يهدف إلى تعديل القوائم المالية وفقاً لتلك الأحداث. والأحداث اللاحقة لفترة إعداد التقرير هي تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تحدث بين نهاية فترة التقرير وتاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار.

#### 1- متطلبات المعيار

##### أ. تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية

يختلف تاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار تبعاً لهيكل الإدارة والمتطلبات القانونية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية وإخراجها في شكلها النهائي.<sup>1</sup> فمثلاً نجد في شركات المساهمة العامة والتي تعرض فيها القوائم المالية على الهيئة العامة للمساهمين للمصادقة عليها، يعتبر تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية وفق ما يتطلب المعيار (IAS10) هو تاريخ إقرار مجلس الإدارة بإصدار تلك القوائم، وليس تاريخ موافقة الهيئة العامة أو تاريخ انتهاء إدارة الشركة من إعداد تلك القوائم.<sup>2</sup>

وفي بعض الحالات تطالب إدارة الشركة بأن تصدر قوائمها المالية لمجلس إشرافي (يتكون فقط من مديري غير تنفيذيين ويمكن أن يشمل ممثلين عن الموظفين وأصحاب المصالح من خارج الشركة) في مثل هذه الحالات فإنه تعتمد القوائم المالية للإصدار عندما تعتمد الإدارة لإصدارها للمجلس الإشرافي وليس عند إقرار كل طرف من المكونين له.<sup>3</sup>

##### ب. الاعتراف والقياس<sup>4</sup>

يتعلق الاعتراف والقياس في المعيار (IAS10) بالأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد التقرير، وفيما يلي تصنيف تلك الأحداث وشروط الاعتراف والقياس لكل نوع منها:

أ- الأحداث المعدلة بعد تاريخ فترة التقرير: وهي الأحداث التي توفر معلومات تتعلق بفترة التقرير ولأسباب معينة لم تتعرف عليها الإدارة ولم تضمنها في القوائم المالية، وهذه الأحداث تتطلب تعديلات في القوائم المالية لتعكس الأحداث بعد فترة التقرير وقبل إقرار إصداره.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2014/07/28 [www.socpa.org](http://www.socpa.org)

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>3</sup> تاريخ الاطلاع 2014/07/28 [www.socpa.org](http://www.socpa.org)

<sup>4</sup> تاريخ الاطلاع: 2014-09-01 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

ومن أمثلة تلك الأحداث نجد:

- إفلاس أحد العملاء يبين وجود خسارة مؤكدة بتاريخ الميزانية في الذمم المدينة ما يوجب تعديل مبلغ الذمم المدينة؛

- اكتشاف أي غش متعمد أو خطأ يظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة (يتم اكتشاف الغش أو الخطأ عادة من طرف مدقق الحسابات).

ب- الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ التقرير: وهي الأحداث بعد تاريخ التقرير ولكنها لا توفر معلومات تعبر عن ارتباطها بفترة إعداد التقرير، وهذا النوع من الأحداث لا يعتبر معدلاً للمبالغ المعترف بها في القوائم المالية للشركة.

ومن أمثلة الأحداث غير المعدلة، نجد مثلاً:

- الانخفاض في القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ الميزانية (التقرير) وقبل الإصدار، لأن هذا الانخفاض لا يتعلق بظروف الاستثمار في فترة إعداد القوائم المالية وبذلك لا يعتبر حدثاً معدلاً.

- تلف خط إنتاجي رئيسي بعد تاريخ التقرير.

بالرغم من وجود أحداث غير معدلة لمبالغ القوائم المالية إلا أن إدارة الشركة تقوم بالإفصاح عنها، لأنها ترى مدى تأثيرها على مستخدمي القوائم المالية، ففي الكثير من الأحيان تجد الشركة نفسها في وضعية حرجة من خلال النتيجة المحصل عليها في آخر الفترة المالية، هنا احتمال لجوء العديد من المساهمين إلى سحب أموالهم وارد عن طريق بيع أسهمهم (عند زيادة عرض الأسهم للبيع تنخفض قيمتها مقابل انخفاض الطلب عليها بسبب نتيجة الخسارة التي حققتها الشركة وهو ما يؤثر على الشركة في الأمد القصي والطويل)، فبغرض مواجهة الشركة لهذا الوضع تقوم بالاندماج مع شركة أخرى مثلاً أو تعقد صفقات مربحة بالنسبة لها في الفترة ما بعد إعداد التقرير وقبل إصدار القوائم المالية، وهو الفعل الذي يطمئن أصحاب رأس المال ويتراجع هؤلاء عن بيع أسهمهم، فالإفصاح عن مثل هذه الأحداث غير المعدلة يؤثر على قرارات المساهمين خاصة ومستخدمي القوائم المالية عامة.

ويتطلب المعيار الإفصاح في هذه الحالة عن المعلومات التالية لكل مجموعة مهمة من تلك الأحداث:<sup>1</sup>

- طبيعة وماهية الحدث؛

- تقدير الأثر المالي لذلك الحدث إذا كان ذلك ممكناً، وإذا كان غير ممكناً فإنه يجب الإفصاح عن ذلك أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا اتضح للإدارة شك في استمرارية الشركة أو كانت لديها نية تصفية الشركة بعد فترة إعداد التقرير، فإنه يمنع عليها إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع: 2015-04-09 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

## ثانيا/ معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)

يهدف المعيار إلى ضمان احتواء القوائم المالية للشركة على الإفصاحات اللازمة التي تبين تأثير الأطراف ذات العلاقة بالشركة من خلال معاملاتها والأرصدة القائمة لدى هذه الأطراف، ويتم الإفصاح عن هذه الأطراف بغية توجيه اهتمام مستخدمي القوائم المالية إلى احتمال أن يكون المركز المالي للشركة قد تأثر بوجود هذه الأطراف (ربح أو خسارة).<sup>1</sup>

### 1/ بعض التعريفات الواردة في المعيار: تستخدم المصطلحات التالية في المعيار بالمعنى المحدد لها:<sup>2</sup>

أ. **الطرف ذو العلاقة:** الطرف الذي تكون له القدرة على السيطرة على الشركة أو ممارسة تأثير فعال على اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب. **السيطرة:** هي الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأكثر من 50% من الأسهم التي لها حق التصويت بالشركة، أو يكون لها حقوق جوهرية مميزة في التصويت والقدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية لإدارة الشركة، سواء كان ذلك بموجب القانون أو بموجب اتفاقيات.

ت. **السيطرة المشتركة:**<sup>3</sup> هي اتفاق تعاقدى للمشاركة في السيطرة على نشاط اقتصادي، وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة الملائمة (التشغيلية، المالية والاستراتيجية) المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من قبل الأطراف المشاركة في السيطرة.

وقد تطرق المعيار إلى تحديد الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل، وطلب الإفصاح في جميع الشركات عما يلي:<sup>4</sup>

- الإفصاح عن العلاقات بين الشركة الأم وشركاتها التابعة بغض النظر عن ما إذا كانت هناك معاملات بينهما، ويجب أن تقوم أي شركة بالإفصاح عن اسم الشركة التي تعد أما لها، والإفصاح عن الطرف الذي تنتهي عنده السيطرة، إذا كان مختلفا عن الشركة الأم، وإذا كان لا الشركة ولا الطرف الذي تنتهي عنده السيطرة، يعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، فإنه يجب الإفصاح عن اسم ثاني شركة (أم) تقوم بإعداد تلك القوائم.

- يجب على الشركة الإفصاح عن تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين في شكل إجمالي لكل فئة من الفئات التالية:<sup>5</sup>

■ منافع الموظفين قصيرة الأجل؛

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع: 09-04-2015 www.socpa.com

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع: 10-04-2015 www.iasplus.com

<sup>3</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات ، مرجع سبق ذكره، ص388.

<sup>4</sup> تاريخ الاطلاع: 11-04-2015 www.socpa.com

<sup>5</sup> تاريخ الاطلاع: 20-04-2015 www.iasplus.com

- منافع ما بعد انتهاء الخدمة؛
- المنافع طويلة الأجل؛
- منافع إنهاء الخدمة؛
- المدفوعات على أساس الأسهم.

- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة، يجب على الشركة الإفصاح عن طبيعة العلاقة إلى جانب المعلومات حول المعاملات والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين تلك الأطراف على القوائم المالية.

ويعني هذا المعيار الشركة معدة التقرير من الإفصاحات الواردة في الفقرة (3) السابقة وذلك إذا كانت تتم مع كل من:

- الجهات الحكومية التي لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام على الشركة معدة التقرير.
- أية شركة أخرى تعتبر ذات علاقة كون نفس الحكومة لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام على الشركتان.

- يسمح المعيار بالإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المشابهة بشكل إجمالي إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروري لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للشركة.<sup>1</sup>

وكتقييم لمعيار المحاسبة الدولي (IAS24) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة يمكن القول أن:

- الطرف ذو العلاقة تكون له القدرة على التأثير والسيطرة على الشركة من خلال القرارات المالية أو التشغيلية؛
- وجود معيار محاسبة دولي خاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة يؤدي إلى تبيان احتمالية تأثير هذه الأطراف على المركز المالي وربح أو خسارة الشركة؛
- توجه الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة في القوائم المالية قرارات مستخدمي تلك القوائم من خلال فهم تأثيرات هؤلاء ومدى سيطرتهم وتوجيههم لقرارات وأنشطة الشركة واستراتيجياتها؛
- يجب تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار من أجل عدم تضليل مستخدمي القوائم المالية وترشيد قراراتهم من خلال إظهار طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة والأرصدة القائمة، لفهم ومعرفة درجة تأثيره على ربح وخسارة الشركة ومركزها المالي.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص، 390، 391.

## خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بمعايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، نستخلص أنه هناك اهتمام عالمي بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك نابع من الأهمية التي تكتسبها والدور الكبير لهاته المعايير في تنظيم العمل المحاسبي على الصعيد الدولي وليس في الدول التي تصدر هذه المعايير فقط، وقد تم إظهار موقف العديد من الدول من هذه المعايير التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة سابقا ومجلس معايير المحاسبة حاليا، ومنها الجزائر كغيرها من الدول عند تبنيها لنظام محاسبي مالي منذ سنة 2010 ، يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يتم تفادي الاختلافات والتباين في القوائم المالية للشركات، خاصة وقد تبين أن أصحاب رأس المال بالشركات المساهمة بحاجة إلى تقارير مالية تعبر بشفافية ووضوح أكثر عن كافة أعمال شركاتهم، حتى يتسنى لهم الإطلاع الكافي على المعلومات المتعلقة بأموالهم، والتي من شأنها التأثير في قراراتهم.

كما قد تبين أن معايير المحاسبة الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الإفصاح المحاسبي، وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال القوائم والتقارير المالية الصادرة التي تصدرها الشركات، وهذا الذي لا يتحقق إلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الوصول إلى المعلومة الصادقة والموثوقة المقدمة لكافة مستخدميها، وبهذا تظهر الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية في دعم أهمية وجود الإفصاح المحاسبي، وخاصة بالنسبة للأصحاب رأس المال كمستخدمين رئيسيين لتلك المعلومة، كما تظهر أهمية تطبيق تلك المعايير من أجل تحقيق ما تهدف إليه القوائم المالية.

العمل الذي هو من أجل مصلحة الدولة في تنظيم العلاقات بين طرفي نظرية الوكالة

**تمهيد:**

في ظل انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة تكون الإدارة مسؤولة عن اتخاذ القرارات المهمة في حياة الشركة، وأنها تعمل على تحقيق مصالحها الشخصية فضلا عن عدم تماثل المعلومات لدى كل من المالكين والمدراء، وقد نتج عن ذلك العديد من المشاكل، يمكن تجنبها والتقليل منها باتباع أساليب وآليات عديدة، ولعل إلزام الإدارة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعايير المتعلقة بالإفصاح عن القوائم المالية له الأثر المجدي في إنتاج إدارة الشركة لقوائم مالية صادقة وتعبر عن حقيقة وضعية الشركة في الفترة المالية المقصودة، وهو ما يضمن حصول المساهمين على معلومات تفيدهم في اتخاذ قرارات رشيدة وتُجنّبهم الوقوع في الفرص الضائعة ، لهذا تطلب منا التطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم نظرية الوكالة في الشركات المساهمة**

**المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي كضرورة لسد الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين**

**المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي بين الإدارة والمساهمين**

### المبحث الأول: مفهوم نظرية الوكالة في الشركات المساهمة

من أجل إبراز الخلفية التاريخية لانفصال الإدارة عن الملكية في إطار ما يسمى بنظرية الوكالة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم هذه الأخيرة، والفروض التي تقوم عليها، ومختلف المشاكل الناتجة عن وجودها، فضلاً عن العلاقات التي تسبب تعارض المصالح، وما علاقة نظرية الوكالة بحوكمة الشركات.

### المطلب الأول: تعريف نظرية الوكالة والشركة المساهمة

نحاول من خلال هذا البند تقديم تعريف لنظرية الوكالة، وكذا التعرف على طبيعة ونوع الشركات التي تنشأ فيها، بالإضافة إلى أنواع هياكل الملكية من منظور نظرية الوكالة.

### أولاً/ تعريف نظرية الوكالة

لتعريف نظرية الوكالة يجب تعريف عقد الوكالة أولاً وذلك من أجل معرفة خصوصيات العقد وفهمها،

### 1- تعريف عقد الوكالة

- **الوكالة لغة:** تعني التفويض على الشخص واسناد الأمور إليه فيما يراه الموكل له، في إصلاح مزرعته، في تربية أولاده، في أي شيء من الأمور التي يحتاج إليها الانسان.<sup>1</sup>

والوكالة اسم من التوكيل وهو الاعتماد والتفويض ومنه قوله عز وجل في سورة الطلاق "ومن يتوكل على الله فهو حسبه" (الطلاق 3)، أي من اعتمد عليه، وفوض أمره إليه كفاه.

والوكالة معناها إقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم.<sup>2</sup>

- **الوكالة اصطلاحاً:** عرفت بعدة تعاريف، منها أنها: عقد يتم فيه تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته.

**وعقد الوكالة** من العقود الجائزة بمعنى أنه يجوز لكل واحد من المتعاقدين فسخه بدون رضا صاحبه، وذلك على خلاف العقود المبرمة كالبيع والإجارة، حيث لا يملك أحد المتعاقدين فيهما فسخ العقد بدون رضا الآخر.<sup>3</sup>

وكأي عقد فإن عقد الوكالة له أركان، وهي ثلاثة: الموكل والوكيل وهما العاقدان، وموضوع الوكالة وهو المعقود عليه، والصيغة (الإيجاب والقبول).

### 2 -تعريف نظرية الوكالة

يعود ظهور نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي إلى الأمريكيين (Berls and means) سنة 1932، اللذان لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأس مال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثار على مستوى أداء الشركة. ثم بعد ذلك جاء دور أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 27-05-2015. <http://www.binbaz.org.sa>

<sup>2</sup> عبد الحسيب سند عطية، كتاب الوكالة، أنظر الموقع <http://www.alukah.net>

<sup>3</sup> تاريخ الاطلاع 18-05-2015 <http://ar.islamway.net>

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الأمريكيين (Jensen and Meckling) سنة 1976، حينما قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة " نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة يلجأ بموجبها شخص "الرئيس (principal) صاحب رأس المال لخدمات شخص آخر "العامل (Agent)" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة"<sup>1</sup>، وعرفوها على أنها "تعاقد بين عدة أطراف فيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ مهام معينة، وبالتفويض تصبح لهم سلطة اتخاذ القرار.<sup>2</sup> فهي " عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.<sup>3</sup> ويعرفها طارق عبد العال حماد بأنها " مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك الشركة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها".<sup>4</sup>

لقد أثارت نظرية الوكالة مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير التي هي موكلة للمسيرين من خلال إبرام عقود تفرض عليهم العمل في إطار يسمح بزيادة ثروة المساهمين وخلق قيمة مضافة لأموالهم بالشركة وذلك مقابل أجور محددة يتقاضونها هؤلاء المسيرين. لا ينتهي الأمر عند عقد وعاقدان للعقد فقط بل يفوق إلى طبيعة الفرد غير المراقب والذي يعتبر هنا هو المسير، لأن سلوكيات الانسان تهدف دائما إلى تحقيق ما يراه مناسبا، وذلك عند غياب الرقابة على أعماله في إطار علاقة الوكالة، وهذا ما يخلق نوع من صراعات تحقيق المنفعة الذاتية بين الطرفين، لتتعداها فيما بعد إلى باقي الأطراف الأخرى في الشركة.

حيث تهتم نظرية الوكالة بدراسة مدى ارتباط وتعيين المديرين (المسيرين) بعقود في الشركات وصفات تلك العقود، وربحية الشركات ونتائج أعمالها، فالمبدأ الرئيسي لتحليل فرضية الوكيل هو أن الوكيل عندما يكون راشدا اقتصاديا بحيث يتصرف خارج مصلحته الذاتية ويتصرف وفق المصلحة العامة وما يحمي المؤسسة من الفوضى والانحراف في انتفاء النظام، وذلك يتحقق عن طريق إبرام عقود بين المديرين والمالكين للعمل، وفي هذه

<sup>1</sup>خاسف جمال الدين، مداخلة فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، ص 7.

<sup>2</sup> Michael C. Jensen and William H. Meckling «Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency costs and ownership structur», Journal of Financial Economics, October, 1976, version N=4, p 05, Available at <http://www.sFu.ca> 03-06-2015.

<sup>3</sup>Michael C. Jensen and Clifford W. Smith, Jr « Stock holder, Manager, And Creditor Interests : Applications of Agency Theory » 1985, Available at <http://papers.ssm.com> 04-06-2015 .

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ والتجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 67.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

العقود تحدد بدقة الأنشطة التي على المدير أن يمارسها وكذلك تشكيل وتحديد العائد النقدي والمكافآت مقابل ممارسة تلك الأنشطة.

وهنا تواجه نظرية الوكالة، مشكلة الوكالة التي عرفت على أنها مشكلة إيجاد طريقة لمحاسبة المدير حول خبرته التي يتمتع بها، وكذلك قياس فاعلية أنشطته، من أجل تقدير المكافأة والعائد النقدي المتوقع له، لذا فقد اهتمت نظرية الوكالة بمناقشة أهم العوامل المؤثرة في أداء المديرين، لأن ذلك الأداء من العوامل الرئيسية المؤثرة في القرارات المتعلقة بمستقبل الشركة ومدى استمراريته ونجاحها في بيئة أعمالها.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن وصف نظرية الوكالة في الشركة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين مسير ومساهم، وبين مسير والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، حيث تعتبر العلاقة الأولى من أولى اهتمامات نظرية الوكالة كونها تصف العقد المبرم بين صاحب المال (الأصيل) والمسير لذاك المالك (الوكيل) والذي بموجبه تنشأ الشركة، فضلا عن كون أن الأصيل يرى بأن موكله يتصف بالرشادة في اتخاذ قرارات من شأنها الحفاظ على الشركة المنشأة ومصلحتها أولا من أجل البقاء والاستمرارية في بيئة الأعمال، والحفاظ على مصلحة الأصيل (المساهم) لتعظيم منفعة والحصول على أرباح عن أمواله المستثمرة بالشركة، وبالتالي زيادة ثقة المساهم في موكله. هذه الثقة التي تفقد في حال تصرف الوكيل تصرف غير عقلاني ولا يتصف بالرشادة، وذلك نابع من خلال موقعه الذي يسمح له بالاستحواذ على المعلومات الهامة المتعلقة بتسيير الشركة، الأمر الذي يفتقر إليه الأصيل بحكم بعده عن التسيير، وهذا ما يؤكد ضرورة صياغة عقود تبين بدقة وتحدد ما يجب على الوكيل فعله وما لا يجب عليه فعله مع ضرورة وجود رقابة على مدى التزامه بشروط هذه العقود.

### ثانيا/ تعريف الشركة المساهمة

تعتبر كل شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، ولا يسأل فيها الشركاء إلا بالمبالغ التي يملكونها في تلك الشركة، شركة مساهمة.<sup>2</sup>

وللشركة المساهمة الجزائية خصوصيات تظهر من خلال العناصر التالية:

أ- إنشاء الشركة المساهمة وتسميتها: يتم إنشاء الشركة المساهمة بموجب عقد تأسيسي يعبر عن إرادة حملة الأسهم ورغبتهم في تكوين الشركة، وبهذا تكتسب الشركة الشخصية المعنوية، ما يعني استقلال حملة الأسهم عن الشركة فيما يخص القيام بأعمالها والمسؤولية عن الديون التي قد تترتب عليها طيلة مدة حياة الشركة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مروان محمد أبو فضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، برنامج العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، الضفة الغربية، فلسطين، ص794.

<sup>2</sup> الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي - المحاسبة في الشركات المساهمة، أنظر الموقع الإلكتروني : [www.abahe.co.uk](http://www.abahe.co.uk)، ص2.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري الجزائري، 2007، المواد من 592 إلى 716.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

أما فيما يخص اسم الشركة فتتص المادة 593 من القانون التجاري الجزائري على أنه يطلق على شركة المساهمة تسمية الشركة، ويجب أن تكون مسبقة أو متبوعة بذكر شكل الشركة ومبلغ رأسمالها ويجوز إدراج اسم شريك واحد أو أكثر في تسمية الشركة.

وعن رأسمال الشركة المساهمة فتتص المادة 594 من نفس القانون على أنه يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بمقدار خمسة ملايين دينار جزائري على الأقل، إذا ما لجأت الشركة علنية للادخار، ومليون دينار على الأقل في الحالة المخالفة لذلك

### ب- هيكلية شركة المساهمة حسب القانون التجاري الجزائري

- **مجلس الإدارة:** تنص المادة 610 من القانون التجاري الجزائري على أن يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة 3 أعضاء على الأقل ومن اثني عشر (12) عضواً على الأكثر، حيث تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة، وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك ست (06) سنوات، ولا تصح مداولة مجلس الإدارة إلا إذا حضر نصف عدد أعضائه على الأقل، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات الحاضرة مالم ينص القانون الأساسي على أغلبية أكثر، وفي حال تعادل الأصوات يرجح صوت رئيس الجلسة مالم ينص القانون الأساسي خلاف ذلك. إذ يتعين على الحاضرين كتم المعلومات ذات الطابع السري، ويتقاضى مجلس الإدارة مكافآت على نشاطات وتمنحها له الجمعية العامة، بالإضافة إلى مبلغاً ثابتاً سنوياً عن بدل الحضور بموجب المادة 632 ق.ت.ج. وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً له حيث يتولى الرئيس تحت مسؤوليته الإدارة العامة للشركة ويمثل الشركة في علاقاتها مع الغير، أي يتمتع بالسلطات الواسعة للتصرف باسم الشركة في إطار القانون، وذلك لمدة لا تتجاوز مدة نيابته كقائم بالإدارة وهو قابل لإعادة انتخابه، ويجوز لمجلس الإدارة عزله في أي وقت.

### - مجلس المديرين ومجلس المراقبة:

1/ **مجلس المديرين:** لا يعتبر تعيين مجلس المديرين أمراً محتماً على الشركة بموجب القانون التجاري الجزائري، حيث يمكن أن تقرر هذا الجمعية العامة غير العادية. وفي حالة وجوده فإنه وفقاً للمادة 643 يتكون المجلس من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ويمارس وظائفه تحت رقابة مجلس مراقبة. ويتم تعيين أعضائه من طرف مجلس المراقبة ويسند الرئاسة إلى أحد أعضائه.

2/ **مجلس المراقبة:** وفقاً للمواد من 654 إلى 657 ق.ت.ج فإنه يمارس مجلس المراقبة مهمة الرقابة الدائمة للشركة، ويمكن أن يخضع القانون الأساسي إبرام العقود التي يرخّص فيها لمجلس المراقبة للقيام بها مسبقاً، ويقوم المجلس بالرقابة التي يراها ضرورية وله صلاحية الاطلاع على الوثائق التي يراها ضرورية عند قيامه بذلك. ويتكون المجلس من سبعة أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضواً على الأكثر يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة التأسيسية أو العامة.

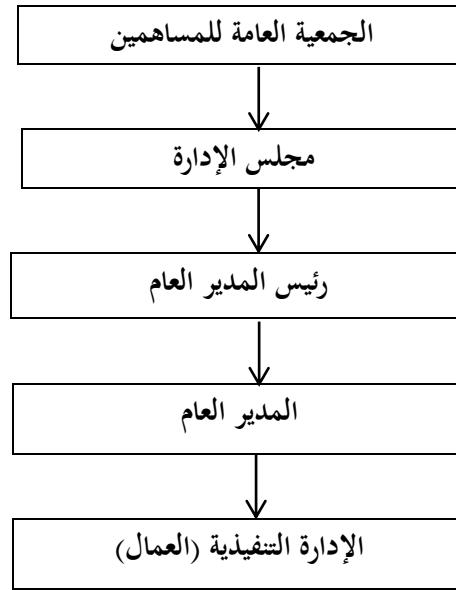
## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

يقدم مجلس المديرين مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية، تقريراً لمجلس المراقبة حول تسييره. وحسب المادة 716 من القانون التجاري الجزائري فإنه يقدم مجلس المديرين بعد قفل كل سنة مالية لمجلس المراقبة الوثائق التالية:

- جرد بمختلف عناصر الأصول والديون الموجودة في ذلك التاريخ؛
  - حساب الاستغلال العام، حساب النتاج، الميزانية؛
  - تقريراً مكتوباً عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة.
- وتوضع هذه الوثائق تحت تصرف محافظي الحسابات خلال الأربعة أشهر على الأكثر والتالية لقفل السنة المالية، وذلك قصد المراجعة والرقابة.
- يقدم مجلس المراقبة للجمعية العامة ملاحظاته على تقرير مجلس المديرين وعلى حسابات السنة المالية، وتحدد فترة وظائف أعضاء مجلس المراقبة دون تجاوز 6 سنوات في حالة التعيين بموجب القانون الأساسي.
- 3/ الجمعية العامة للمساهمين<sup>1</sup>:** تشير المادة 676 من القانون التجاري الجزائري إلى أنه تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية، فيما عدا تمديد هذا الأجل بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، بأمر من الجهة القضائية المختصة. ويقدم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين إلى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة، وفضلاً عن ذلك يشير مندوبو الحسابات في تقريرهم إلى إتمام مهمة محافظة (المصادقة على شرعية الحسابات) الحسابات المسندة إليهم.
- حيث يجب أن يبلغ مجلس الإدارة أو مجلس المديرين المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل 30 يوماً من انعقاد الجمعية العامة، الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي حول إدارة أعمال الشركة وسيرها. ويرجع حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعيات العامة العادية، ومالك الرقبة في الجمعيات العامة غير العادية، ويحق لكل مساهم أن يطلع خلال 15 يوماً السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة أو مجلس المديرين ومجلس المراقبة، بالإضافة إلى تقرير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية، وغيرها من الوثائق المحددة في المادة نفسها. ونبرز هيكلية الشركات المساهمة حسب تدرج السلطة، من خلال المخطط التالي:

<sup>1</sup> القانون التجاري الجزائري 2007، مرجع سبق ذكره، المواد من 676 إلى 679.

الشكل رقم(02-01): مخطط هيكل شركات المساهمة حسب ممارسة السلطات



المصدر: من إعداد الطالبة

بعد التطرق إلى بعض المواد التي تناولت شركات المساهمة في القانون التجاري الجزائري تبين لنا أن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر أعلى سلطة في الشركات المساهمة وليأتي بعدها مجلس الإدارة .  
وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المساهمة اليوم لا تقف ممارسة السلطة فيها عند مجلس الإدارة بل يتعدى إلى وجود رئيس المدير العام وبعده يأتي ترتيب المدير العام، (وقد يكون المدير العام في الشركات المساهمة هو نفسه رئيس المدير العام، كما هو شائع اليوم) لتنتهي عند أدنى سلطة متمثلة بالإدارة التنفيذية (العمال).

ثالثا/ نماذج هياكل الملكية في إطار عقد الوكالة بالشركات المساهمة

يعرف هيكل الملكية بأنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة.<sup>1</sup> وانطلاقاً من هذا المفهوم فإنه يمكن التمييز بين نموذجين لهياكل الملكية بالشركات المساهمة، ونتطرق إلى كلا منهما كما يلي:

**1-هيكل الملكية المركز:** يطلق عليه اسم نظام الداخليين، إذ يشير هيكل الملكية المركز إلى تركيز ملكية الشركة في يد شخص أو عدد قليل من الأشخاص المساهمين في رأس مالها، وهو ما يكسبهم حق السيطرة ويسمح لهم بتولي أو المشاركة في إدارة الشركة والتأثير على القرارات المتخذة بها، وهو ما يميز الشركات المساهمة في دول العالم الثالث، وقد تأخذ الملكية المركزة شكل من الأشكال التالية:

**أ- الملكية الإدارية:** يقصد بالملكية الإدارية مقدار أو نسبة حصة الإدارة في ملكية الشركة<sup>2</sup>، كما تشير إلى تملك الإدارة لجزء كبير من أسهم الشركة، وهو ما قد يسفر عنه إما سعي الإدارة إلى تحقيق مصالحها ومصالح

<sup>1</sup> عماد زياد رمضان، أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية - دراسة تطبيقية على السوق الأردني - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2010، ص8.

<sup>2</sup> علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية" دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ا مجلد28-العدد الأول-2012، ص250.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

بقية حملة الأسهم<sup>1</sup>، وذلك وفقا للمدخل الإيجابي لنظرية الوكالة، أو قد تمارس بحكم ضعف الرقابة عليها من طرف صغار المساهمين(الأقلية) السلوك الانتهازي وتسعى لتحقيق مصالحها فقط، ويتم ذلك عن طريق تحويل الثروة من حملة الأسهم الخارجيين إلى الإدارة<sup>2</sup>، من خلال ممارسة إدارة الأرباح(المبالغة في أرباح الفترة الحالية).

**ب- الملكية المؤسسية:** في هذه الحالة تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات مثل (صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق المعاشات)، وتستخدم هذه المؤسسات آليات رقابية عديدة(مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، مراقب الحسابات) وهو ما يحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة.

**ت- الملكية العائلية:** وتنشأ نتيجة لتملك أحد العائلات لمجموعة كبيرة من الأسهم، بما يسمح لها بتولي مهام إدارة الشركة وتوجيه سياساتها<sup>3</sup>.

وتتسم الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة بهذا النوع من الملكية.

**ث- ملكية كبار المستثمرين:** أشارت العديد من الدراسات التي تناولت تركيز ملكية أسهم الشركة في يد عدد قليل من حملة الأسهم، إلى أن ذلك يكسبهم الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة على تصرفات الإدارة والتأثير في أدائها بالشكل الذي يحسن من أداء الإدارة ومنع سيطرة أطراف خارجيين على ذلك، وهو ما يعجز عن تحقيقه صغار المساهمين، إضافة إلى ذلك فتولي كبار المساهمين مهمة الرقابة يخفض من تكاليف الوكالة.

**2- هيكل الملكية المشتت:** ويطلق عليه تسمية نظام الخارجيين، ويعني أن هناك عددا كبيرا من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عددا قليلا من أسهم الشركة، بحيث لا يمكن لأي أحد منهم منفردا التأثير على نشاطها، لذلك فإنه قلما يكون هناك حافزا لدى صغار المساهمين للمشاركة الفعالة في إدارة الشركة. وعليه فإن الملكية المشتتة غالبا ما تخلو من حالات الغش والاحتيايل لغياب المستثمرين المسيطرين، مع ضرورة الاعتماد على هيئات إدارية ورقابية مستقلة وخاضعة للقانون أكثر من تبعيتها للملاك<sup>4</sup>.

ومن هنا يمكن القول:

- بالرغم من أنه يؤخذ على هيكل الملكية المركز بأنه تكثر فيه السيطرة على إدارة أعمال الشركة وتوجيه نشاطها، إلا أنه يعتبر في الغالب هو الأنسب لأن ما تسعى إليه الإدارة من تحسين أداء الشركة وتحقيق جودة في الأرباح سوف يحقق مصالح بقية المساهمين(الأقلية) وهذا ما لا يمكنه أن يحدث إذا كانت الملكية مشتتة، لأنه لا يكون لدى أي مساهم منهم في هذه الحالة العمل والتدخل في إدارة الشركة مقارنة بمحصته والمنافع التي يحققها؛

<sup>1</sup> مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل من البيئة المصرية، ص12. على الموقع: [www.bu.edu.eg](http://www.bu.edu.eg) ، تاريخ الإطلاع 17-06-2015.

<sup>2</sup> علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص251.

<sup>3</sup> مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>4</sup> عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، دار نيور للنشر، العراق، 2011، ص93، ص94.

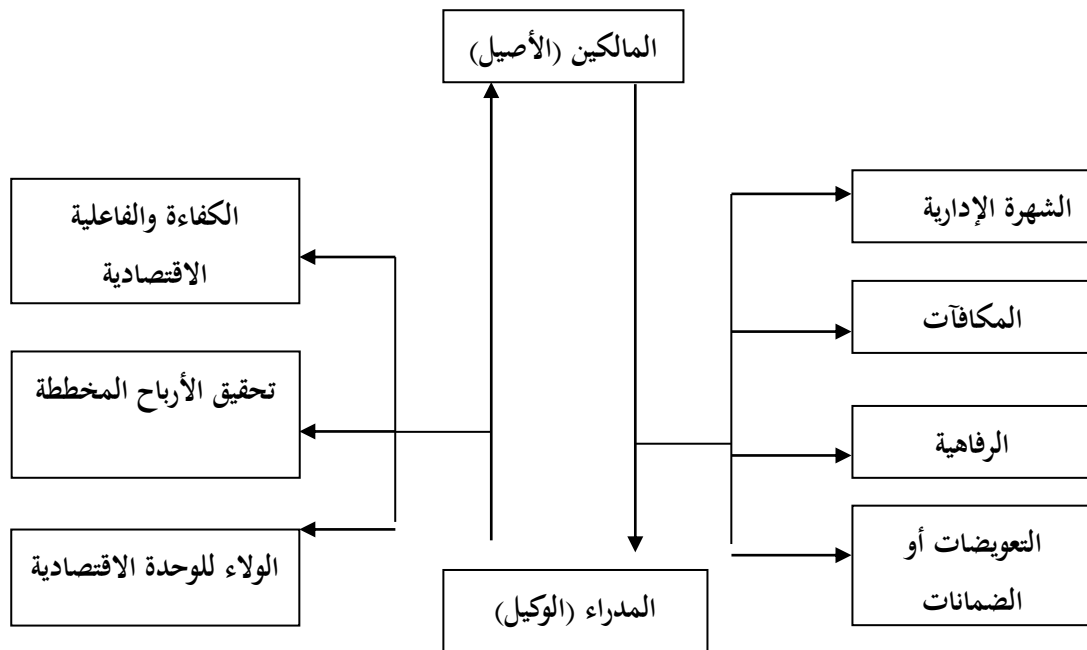
## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

- كما قد يؤثر تركيز الملكية تأثيراً سلبياً في الأداء، إذا استغلت أغلبية حملة الأسهم موقعها لاتخاذ قرارات تحقق مصالحها على حساب بقية المساهمين، وذلك عن طريق تحويل الثروة من الأقلية إلى الإدارة باستخدام الإدارة بالأرباح.

### رابعا/ واجبات وحقوق طرفي نظرية الوكالة (الأصيل والوكيل)

نبين حقوق وواجبات كل من المساهمين وهم من يملكون رأس المال بالشركة، والإدارة باعتبارها موكلاً عن هؤلاء في إدارة أعمال الشركة، وذلك كما هو في المخطط التالي:

الشكل رقم(02-02): واجبات وحقوق أطراف الوكالة



**المصدر:** صبيحة بزان العبيدي، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، 2008، ص34.

حيث تعتبر حقوق المدراء (المديرين) هي بمثابة واجبات المالكين (المساهمين) تجاههم، في حين تعتبر حقوق المالكين هي بمثابة واجبات المدراء اتجاه الملاك في إطار نظرية الوكالة. فنجد أن المدراء (الطرف الوكيل) عند إبرامهم لعقود الوكالة يسعون جاهدين في بذل جهودهم لتقديم الأفضل للمساهمين (الطرف الأصيل) من حيث الالتزام بكافة واجباتهم تجاههم، ومن بين واجبات المدراء تجاه المساهمين في الشركات المساهمة نجد:

- تحقيق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية للشركة ووضعها في وضع منافسة قوية ما بين الشركات المماثلة؛

- تحقيق الأرباح المخططة، والتي تم تقديرها أثناء إعداد خطط العمل خلال السنة؛

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

- الولاء للشركة: وتعني أن يكون هؤلاء المدراء أوفياء في العمل لصالح الشركة والمساهمين، بما في ذلك عدم إفشاء أسرار الشركة؛

ومقابل التزام المدراء بواجباتهم تجاه المساهمين، فإن هؤلاء المدراء يسعون للحصول على كافة حقوقهم والتي تتمثل في:

- الشهرة الإدارية: ينبغي على المساهمين منح المدراء الشهرة الإدارية لقاء تحقيق لأهداف وخطط الشركة وكذا مقابل مهاراتهم في إدارة أعمال الشركة؛

- المكافآت: يسعى المدراء من وراء تحقيق الأرباح للمساهمين إلى الحصول على جزء منها في صورة مكافآت، وفي الغالب تكون هذه الأخيرة محددة مسبقا عند إبرام عقد الوكالة؛

- الرفاهية: وهي أن يقدم المساهمون الدعم المعنوي والمادي لمدراءهم، كمنحهم الراحة في العمل أثناء تأدية واجباتهم، وكذا منحهم العطل السنوية والموافقة على منحهم العطل المرضية، بالإضافة إلى منحهم سيارات خاصة تساعد على الانضباط فيما يخص مواقيت الحضور للعمل؛

- التعويضات أو الضمانات: وتعني حصول المدراء على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم كتعويضهم فيما يخص عدم حصولهم على المكافآت المحددة والمتفق عليها سابقا، وكذا التعويضات في حالة حوادث العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الحقوق والواجبات تتحقق في ظل نظرية الوكالة الإيجابية، والتي تقضي بالتزام المدراء بالتفاني والصدق في العمل وتحقيق مصالح المساهمين والشركة بعيدا عن تحقيقهم لمصالحهم فقط بحكم موقعهم الذي يسمح لهم بتحقيقها، وهذا ما تفتقده عقود الوكالة والذي ينجم عنه بالضرورة مشاكل سموها العديد من الاقتصاديين بمشاكل نظرية الوكالة.

### المطلب الثاني: فروض نظرية الوكالة والمشاكل المترتبة عنها

تقوم نظرية الوكالة على عدة افتراضات، تكون قائمة بين كل من الأصيل(المالك) والوكيل(المسير) في ظل الظروف العادية للشركات المساهمة، كما ينتج عنها العديد من المشاكل الناتجة عن بعد أحد طرفي عقد الوكالة عن الطرف الثاني، وهو ما نقوم بعرضه في هذا الجزء.

#### أولا/ فروض نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض وهي:

**1 -فرض التصرف الرشيد:** تشير نظرية الوكالة إلى أن الوكلاء يتجهون إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حملة الأسهم بالشركة، إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين(الأصلاء)، بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المالكين، والدليل على

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو استهلاك بعض موارد الشركة على شكل أجر إضافي، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.

**2-فرض اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة:** يفترض أن هناك اختلافات بين أهداف وأفضليات كلا من الأصيل والوكيل، فبينما يفضل الأول(الأصيل) ساعيا إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من عمل وجهد مضاعف من قبل الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الطرف الثاني يفضل ساعيا إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والخوافز مع بذل جهد أقل<sup>1</sup>.

**3-فرض الاختلاف في خاصية تحمل المخاطرة:** يعني أن لكل من الأصيل والوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الأصيل محايدا للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة، وذلك من خلال قيام الأصيل بتصرفات تجعل الوكيل يتحمل المخاطرة أو جزء منها لكيلا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا يعني المشاركة في المخاطرة.

**4- فرض عدم تماثل المعلومات:** تفترض نظرية الوكالة بأن يمتلك الوكيل القدرة على الوصول إلى معلومات بالغة الأهمية، وبأن الأصيل غير قادر على مراقبة أعمال سلوك الوكيل، وأن هذا الأخير من الممكن أن يقوم بهذه الأعمال على عكس ما يفضل الملاك، لذلك ينشأ لدى الأصيل قلق عام بأن الوكيل سوف يقوم باستخدام مكانته في الاستحواذ على تلك المعلومات البالغة الأهمية لتعظيم مصلحته الشخصية على حساب الأصيل<sup>2</sup>.

**5- فرض بقاء العلاقة قوية بين الأصيل والوكيل لمواجهة الشركات الأخرى:** تفترض نظرية الوكالة بأنه بالرغم من وجود تضارب للمصالح بين الأصيل والوكيل وتعارض في دالة أهدافهما إلا أن هناك حاجة مشتركة حتى ولو كانت ضعيفة بين الطرفين التي تتمثل في الحفاظ على بقاء العلاقة بينهما قوية في مواجهة الشركات الأخرى<sup>3</sup>.

وفي إطار مجموعة الافتراضات الواردة بين كل من الإدارة (الوكيل) والمساهمين (الأصيل) ضمن نظرية الوكالة، فإن حسب (Shléifer and Vichny) تبحث نظرية الوكالة في اقتصاديات وسلوكيات طرفان يوصفان من أهم الأطراف التعاقدية في الشركة وهما الإدارة وحملة الأسهم<sup>4</sup>، أما دور الإدارة فيتمثل في أنها مفوضة من قبل حملة الأسهم لإدارة الموارد المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عنهم مع كل الأطراف المهتمة بالشركة، وبالطريقة التي تحقق نواتج إيجابية تفوق كلفة الفرصة البديلة التي كان ممكن استثمار تلك الموارد فيها، ونظرا لتوقع حملة الأسهم إساءة الإدارة لاستخدام هذه الموارد، فإن جزء من التوازن بين مصالح جميع الأطراف

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ والتجارب)، مرجع سبق ذكره، ص70.

<sup>2</sup> مروان محمد أبوفضة، مرجع سبق ذكره، ص 793 (بالتصرف).

<sup>3</sup> François Larmande, contribution à l'analyse économique de la rémunération des dirigeants, Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'école poly technique, paris 2003, p14.

<sup>4</sup> Andrei Shleifer and Robert W. Vishny, A survey of corporate Governance, The journal of finance. vol52, N°2, June 1997, pp 737-783.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

يتحقق بإبرام عقود مختلفة تتضمن شروط تمنع أو على الأقل تحد من التصرفات الانتهازية من جانب الإدارة والتي تعني بمصالح حملة الأسهم. أما حملة الأسهم فبوصفهم الطرف الأكثر تحملاً لمخاطر القرارات غير الرشيدة للإدارة والتي تنعكس أثرها بشكل أو بآخر على معدل العائد على الاستثمار، ومن ثم القيمة السوقية لأسهم الشركة، فإن دورهم يتمثل في ملاحظة ومراقبة التزام الإدارة بالشروط التعاقدية معها، وتقييم أداء الشركة الدوري للمحافظة على قيمة ممتلكاتهم من الأسهم، ولهذا الغرض يستخدمون العديد من الآليات لتحقيق أهداف تلك الرقابة، وقد عرفت هذه الآليات بحوكمة الشركات<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ذلك فإننا نرى بأنه على حملة الأسهم إلزام الإدارة (وكيلهم) بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات القبول العام بغرض الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة بصدق عن المركز المالي لشركتهم وخاصة المعايير المتعلقة بالإفصاح من أجل تحسين الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، كون أن هذه الأخيرة هي بمثابة وسيلة الاتصال الرسمية بين طرفي عقد الوكالة.

وتنبع أهمية تطبيق معايير الإفصاح الدولية من كون أنه إذا كان على حملة الأسهم مراقبة واكتشاف وفهم كل شيء يقوم به المدير، فسوف تزول الحاجة إلى ذلك المدير، والأصل في عقد الوكالة هو تفويض سلطة اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فإن عملية الرقابة هي عملية مكلفة سواء من جهة المال أو الوقت، لهذا يتجنب المساهمون القيام بها.

من هنا يتبين أن تطبيق معايير الإفصاح الدولية يقلل إلى حد كبير من مشاكل علاقة الوكالة بين الإدارة والمساهمين، بل قد يحد من مشكل عدم تماثل المعلومات الوارد والناجم عن بعد المساهمين عن رقابة أعمال الإدارة التي تتولى إدارة أموالهم بالشركة، وحتى تكاليف الرقابة التي يستعملها المساهمون.

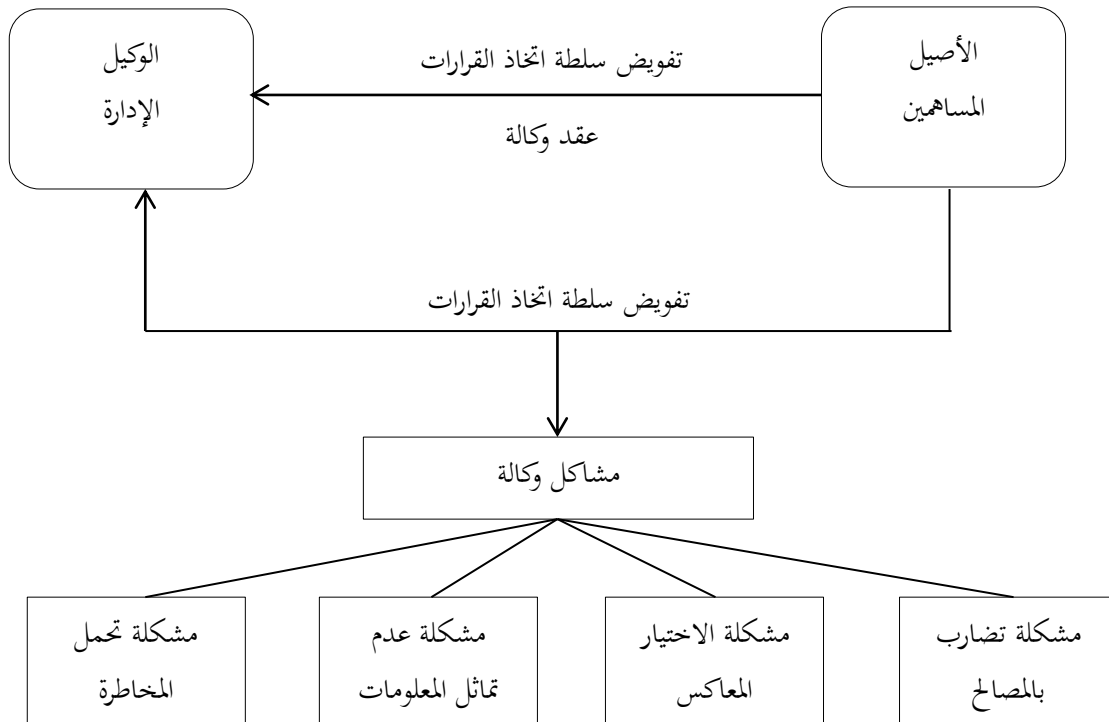
لا نعي ولا نقصد بأن معايير الإفصاح الدولية هي بديلة عن تطبيق الشركات للحوكمة، ولكنه يتبين من وجهة نظرنا أن إلزام الإدارة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعايير المتعلقة بموضوع الإفصاح له الأثر المجدي في إنتاج إدارة الشركة لقوائم مالية صادقة وتعبر عن حقيقة وضعية الشركة في الفترة المالية المقصودة، وهو ما يضمن حصول الملاك (حملة الأسهم) على معلومات تفيدهم في اتخاذ قرارات رشيدة وتجنب الوقوع في الفرص الضائعة.

### ثانياً/المشاكل المترتبة عن عقد الوكالة

تنشأ مشكلة الوكالة من خلال تعرض الأصيل (صاحب المال) إلى خسارة نتيجة عدم بذل الوكيل العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل، أو من خلال اتباع الوكيل لسلوك انتهازى لعدم توفر موكله (الأصيل) على المعلومات الهامة المتعلقة بأموالها بالإضافة إلى فقدانه أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> مؤيد محمد علي الفضل ونوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 131.

الشكل (02- 03): المشاكل المترتبة عن عقد الوكالة (إدارة- مساهمين) في الشركات المساهمة.



**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - نبيل حمادي وآخرون، التدقيق القانوني كأداة لتسيير علاقة الوكالة في الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول: حوكمة الشركات، أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 5-6 ديسمبر 2007.

**1- مشكلة الاختيار العكسي (أو المتناقض):** إذا كانت نظرية الوكالة تدرس العلاقة "مسير- مساهم"، أي المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العقد المبرم بين "المساهم والمسير" وأساليب حلها، فإن النظرة الجديدة تدرس العلاقة "مسير- مستثمر محتمل"، وفي هذه الحالة تختلف المعلومات والخبرات بين الطرفين، أي أن المعلومات الموجودة عند المسيرين تكون غير متاحة للمستثمرين المحتملين، وهذا ما يعبر عنه "بالاختيار العكسي"<sup>1</sup>، فقدرة الوكيل على الحصول على المعلومات المتعلقة بنتائج كل بديل تمكنه من القيام بعملية الاختيار العكسي لظرف الوكالة في إطار ما يراه مناسباً، وفي ظل وفرة المعلومات دائماً، في الوقت الذي لا يتوفر فيه الأصيل على هذه المعلومات لأنه من بين فروض نظرية الوكالة رأينا عدم تماثل المعلومات بين الطرفين المتعاقدين (الإدارة والمساهمين).

**2- مشكلة الخطر المعنوي:** وتظهر نتيجة عدم التأكد من أن المسير سيلتزم بالعقد الذي وقعه، حيث لا يوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل أو تحقيق الأهداف التي وضعها.<sup>2</sup> إذ يمكن أن يكون الوكيل (الإدارة) انتهازي بعد إبرام العقد ويقوم بنشاط يختلف عن ما تم الاتفاق عليه في العقد، فإذا نشأ هذا فإن الأصيل (المساهمين) لا يستطيع ملاحظة أداء الوكيل.

<sup>1</sup> نبيل حمادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ والتجارب)، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

ويرى ايزنهارت (Eisenhardt) سنة 1989 بأنه تنشأ مشكلة الخطر المعنوي والاختيار العكسي من خلال المسيرين الذين يجوزهم معلومات متدفقة ومتعددة واختيارات مختلفة.<sup>1</sup>

### 3- مشكلة عدم تماثل المعلومات: في إطار عدم تماثل المعلومات

في علاقة وكيل (مسير) -أصيل (مساهم)، يبحث الأصيل عن الطريقة المثلى حتى يقلص تكاليف الوكالة، أو كما يمكن وصفها بالخسارة الباقية، والتي تعد بالنسبة للوكيل خسارة لتكلفة فرصة بديلة، أما بالنسبة للأصيل فالخسارة الباقية كانت محل ربح محقق لو تم تجنب خطر التعاقد أو خطر ما قبل العقد بين طرفي الوكالة<sup>2</sup> (العقد في هذه الحالة لم يحتوي على مؤشرات أو دلائل تبين إمكانية استحواذ الوكيل على المعلومات الهامة)، وهنا يلجأ الأصيل لتقليص هذه الخسارة عن طريق البحث عن حلول للوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الخسارة، وتحد من استغلال الوكيل لها، كما قد تنشأ الخسارة الباقية من إفصاح الوكيل عن معلومات للأصيل، تجعل هذا الأخير يشيد بعمله ويقيم مجهوده، وفي الحقيقة هي عكس ذلك، ولا يكتشف الأمر إلا بعد مرور فترة من الزمن، وما يجب على الأصيل فعله في هذه الحالة هو الإلمام بمعلومات كافية حول مصادر المعلومات وأنظمة إنتاجها، حتى لا يسمح للوكيل بتكليفه للخسارة الباقية.

4- مشكلة تعارض المصالح: بالرغم من شيوع مصطلح تضارب المصالح بدلا من تعارض المصالح، إلا أنه يتم استخدام مصطلح التعارض بدلا من التضارب، ولعل ذلك أدق وأوضح وأقرب للمعنى، لأنه ترجمة لمصطلح (Conflict of Interest)، ويشير مصطلح تعارض المصالح إلى "الحالة التي قد يتأثر فيها حياد قرار شخص

(أو مجموعة من الأشخاص في مقام المسؤولية أو غير ذلك) بسبب مصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصا أو أحد أقربائه، أو حين يتأثر أداؤه للمسؤولية باعتبارات مباشرة أو غير مباشرة"<sup>3</sup>، ويمكن القول بأن تعارض المصالح ضمن نظرية الوكالة هي الحالة التي يضع فيها الوكيل المؤمن "الإدارة" ميزانا بكفتين من المصالح المتعارضة، تحمل الكفة الأولى مصالحه الشخصية وتحمل الكفة الثانية مصالح المؤمن "حملة الأسهم". إنه ومن المحتمل عند إبرام عقود وكالة تنشأ المشاكل السابقة الذكر، لأنه في ظل عدم وجود أطر قانونية تضبط العلاقة بين الأصيل والوكيل تتضمن مساءلة ومعاقبة وردع الوكلاء (المديرين) الذين يسعون في كل الأحوال إلى تعريض الأصلاء (الملاك) إلى خسارة وضياع أموالهم.

<sup>1</sup>Flannery, Mark J, « Asymmetric information and risky debt maturity choice », The Journal of Finance vol41, stanford university, U.S.A, 1986, Pp 19-37.

<sup>2</sup>صلواتشي هشام سفيان، حوكمة المؤسسات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص، 79، 80.

<sup>3</sup> العياشي الصادق فداد، تعارض المصالح في عمل الهيئات الشرعية، مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ص، 8، 3. أنظر الموقع: <http://www.kantakji.com>.

### المطلب الثالث: العلاقات المسببة لتعارض المصالح في إطار نظرية الوكالة

ينتج تعارض المصالح بتطبيق ما يعرف بنظرية الوكالة، حيث يقوم شخص أو مجموعة من الأشخاص (الأصلاء) في شركة ما بتوكيل شخص (الوكيل) بالقيام بإدارة أعمال الشركة وخدماتها بالنيابة عنهم، ويفوق ذلك إلى اتخاذ القرارات في غيابهم.

ويمكن تعريف "تعارض المصالح" بالوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية القرار بمصلحة شخصية مادية أو معنوية للوكيل نفسه أو أحد مقربيه، أو عندما يتأثر أدائه (الوكيل) باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.<sup>1</sup> إذ تظهر نظرية الوكالة بصفة رئيسية نوعين من العلاقات المسببة لتعارض المصالح في محيط الشركة، والتي من شأنها التأثير على نوعية المعلومات المفصح عنها والمتعلقة بنشاط الشركة ومختلف الأحداث والعمليات الواقعة بها، والتي تتمثل في:

#### أولاً/ العلاقة بين المسيرين والمساهمين (المديرين والملاك)

ينشأ بموجب عقد الوكالة بين مسيرين-مساهمين، تفويض سلطة اتخاذ القرارات للمسيرين، فحضور المسيرين الدائم بالشركة وارتباطهم الشديد بها أمر يدفعهم إلى تحقيق رغبتهم في تعظيم حاجياتهم الخاصة، وتحسين الأداء ومحاولة إظهار الشركة دائماً في وضع جيد مع إيجاد طرق للتوسع وعدم توزيع الأرباح على المساهمين، في الوقت الذي يسعى فيه أيضاً المساهمون تعظيم قيمة الشركة من أجل زيادة أموالهم الخاصة، هنا يظهر تضارب المصالح الناشئ عن تضارب أهداف الطرفين. وهذا ما وضحه Watts and Zimmerman "بأن كل طرف يقر بأن رفايته الشخصية (المادية والمعنوية) تتركز على استمرارية المؤسسة، لكن في نفس الوقت لديه الحافز للقيام بالأفعال التي تخفض من قيمة المؤسسة"، وبهدف تخفيض حدة تضارب الأهداف، فإن المساهمين عادة ما يتحملون تكاليف إضافية تدعى "تكاليف الوكالة"، وهي التكاليف التي يتحملها المالكين نتيجة أخلاق الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل، حيث أن هذا الأخير لا يتوافر على أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل، فإذا كان المسير انتهازي فإنه يبحث عن الاستراتيجيات التي تسمح بتحديد مصالح المساهمين من خلال البحث عن نقاط الضعف والثغرات في العقود المبرمة بينهما، هذا السلوك الانتهازي يحمل الأصيل "تكاليف وكالة"<sup>2</sup>، و مثلها جنسن ومكلينج ( Jensen and Meckling) بثلاث أنواع من التكاليف:

<sup>1</sup> هديل رزق، تعارض المصالح والمخاطبة، مقال منشور على الموقع <http://www.aman-palestine.org> ، تاريخ الاطلاع

2015/06/25

<sup>2</sup> نبيل حمادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص9.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

**1- تكاليف الإشراف:** وتسمى أيضا تكاليف المراقبة، والتي يدفعها المساهمون من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المسيرين لكشف وإمكانية ومنع تصرفات في غير صالحهم، مثل تكاليف مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام، وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة<sup>1</sup>.

**2- تكاليف الالتزام:** وهي تنتج عن الدعم والتحفيز الذي يتحصل عليه الوكيل من أجل بناء الثقة التي تعتبر الأساس<sup>2</sup>، أي هي متعلقة بالمسيرين، وتتجسد من خلال شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المسيرين بهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين<sup>3</sup>.

**3- الخسائر المتبقية:** وهي تكاليف تنشأ من احتمالات اتخاذ قرارات من قبل الوكيل لا تتفق مع مصالح الموكل، فالإدارة باعتبارها تملك معلومات قد لا توفرها للملاك، تستطيع من خلالها اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الذاتية حتى لو كان ذلك على حساب المالكين، وتمثل هذه التكاليف في الأثر السلبي على أسعار أسهم الشركة<sup>4</sup>.

ويتوقف حجم هذه التكاليف الناشئة عن هذه العلاقة على عاملين مهمين هما<sup>5</sup>:

- حجم المؤسسة ومستوى توزيع رأس المال (الأسهم) بين المساهمين، بحيث كلما زاد عدد المساهمين كلما يفترض أن تزيد التكاليف التي يتحملونها لأجل تقييد المسيرين، وعلى العكس من ذلك كلما قل عدد المساهمين كلما كان بإمكانهم الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقل التكاليف التي يتحملونها بهذا الشأن.

- طبيعة المساهمين (المساهمين الأساسيين) الممثلين في الدولة أو المستثمرين الدوليين، والذي يفرضون عادة شكل ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي يلزم على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المسيرين مسايرة هذا الاتجاه، استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها في مصداقية المؤسسة على الصعيد المحلي والدولي.

إن تمثيل الوكالة بعلاقة مسير-مساهم ينشأ عنه تضارب لمصالح طرفي عقد الوكالة، فبينما يسعى الطرف الأول المستحوذ على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة إلى تحسين الأداء ومحاولة التوسع لأن رفاهته مرهونة باستمرار الشركة وتوسعها، يسعى الطرف الثاني الذي يتحمل تكاليف مختلفة من أجل الحصول على تلك المعلومات (عندما يتحمل المساهم تكاليف هذا يعني انقاص لثروته) إلى زيادة أرباح عن أمواله المستثمرة بالشركة، فلا يهتم المسير لمصالح المساهم عندما يتعلق الأمر بتحقيق مصلحته الشخصية، ومن الصعب إرضاء كل منهما في هذه الحالة.

ومن الحلول المقترحة لمشكلة الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين الملاك والإدارة (علاقة مسير-مساهم)

<sup>1</sup>Jérémy Morvan , La gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables ,Thèse pour le doctorat nouveau régime en science de gestion, université de bretagne occidentale,2005,p34.

<sup>2</sup>Benoit.pige , Audit et contrôle interne ,paris :edition EMS,2<sup>ème</sup> edition,2001 ,p95.

<sup>3</sup>Jérémy Morvan, op-cit,p35.

<sup>4</sup>عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 400. (بالنصرف)

<sup>5</sup>بن بلغيت مداني، مرجع سبق ذكره، ص 107.

ما يلي:

**1- منح الإدارة لبعض الأسهم أو تخفيض قيمتها كامتياز يمنح للإدارة:** فللحد من انتهازية سلوك بعض المديرين الناتج عن انفصال الإدارة عن الملكية، يمكن إشراك الإدارة ومنحها أسهم أو تخفيض قيمتها كامتياز يمنح للإدارة فقط، فيجد المديرون أنفسهم يعملون على تحقيق المنفعة الكلية، وفي هذه الحالة تنخفض إلى حد ما تكاليف الرقابة على المسيرين.

**2- وضع هيكل حوافز ومكافآت للمسيرين:** حتى يعمل هؤلاء على تحقيق أرباح معتبرة للمساهمين ومن ثم تقليل انتهازية الإدارة في الرغبة في التوسع.

**3- الاحتكام إلى المعايير المحاسبية الدولية من أجل تنظيم عملية الإفصاح:** تهتم لجنة معايير المحاسبة الدولية كما تطرقنا سابقاً إلى تنظيم مهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، حيث هناك 41 معيار أصدر إلى غاية اليوم، وقد جاء مجلس معايير المحاسبة الدولية بعدها لينظم تلك المعايير بإلغاء البعض منها وتعديل البعض الآخر وإبقاء بعضها كما تم إصدارها لأول مرة وزيادة إصدار معايير جديدة (معايير التقارير المالية)، وقد تناول هذا العدد الهام من المعايير سير الحسابات في المؤسسات بغرض التوحيد المحاسبي في كافة الدول، ومن ضمن هذه المعايير نجد معيار المحاسبة الدولي "إعداد وعرض القوائم المالية" (IAS1)، الذي يهتم بالقوائم المالية باعتبارها الوسيلة الرئيسية للاتصال المؤسسي بالمساهمين وغيرهم ممن له علاقة بالشركة، لأنها تعد من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمالي في المؤسسات، حيث للإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية إضفاء قدر معتبر من المصداقية والثقة في المعلومات التي تفصح عنها إدارة الشركات، الأمر الذي يمكن الملاك في شركاتهم من مساءلة المسيرين عن أي غموض أو تلاعب بالحسابات في القوائم المالية، وهذا من شأنه تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات إلى حد ما، فالقوائم المالية المعدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS1) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية، تمكن فئة الملاك من الاطلاع على معلومات أو حقيقة أرقام ومبالغ لبنود معينة، وتمنحهم قدر من الاطمئنان على أموالهم الموجودة بالشركة، كما تجنبهم تضليل المسيرين وتساهم بذلك في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

لا نحصر الاحتكام إلى معايير المحاسبة الدولية في معيار "إعداد وعرض القوائم المالية" فقط بل هناك مجموعة من المعايير والتي سوف نتطرق إليها وأهمية كل منها على حدة في تنظيم علاقة الوكالة (إدارة- مساهمين).

**4- النشر والإفصاح الإرادي الطوعي للمعلومات المحاسبية والمالية:** يقع هذا الإفصاح على عاتق الوكلاء (المسيرين)، وهو عبارة عن الإفصاح عن معلومات لا تلزم معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية بالإفصاح عنها، فهي بذلك تعد معلومات زائدة عن حاجات مستعمليها (المساهمين)، لكن قد يؤدي توفيرها

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

لهم إلى تغيير قراراتهم، ويلتزم به المسيرين من أجل زيادة الإفصاح والشفافية، ويتبع المسيرين في توفيره عدة أساليب منها:<sup>1</sup>

– **لقاءات الإخبار:** وتتمثل في كل اللقاءات التي يعقدها المسير مع أطراف عديدة كالمساهمين، المستثمرين، المحللين الماليين، أو الصحافة بهدف عرض حصيلة نشاط السداسي أو الحسابات السنوية أو عرض استراتيجية المؤسسة، وقد تأخذ هذه اللقاءات عدة أشكال حسب طبيعة الفئة المعنية، وقد تعقد في أماكن مختلفة ومتفرقة، كأن تعقد في المؤسسة، البورصة، الصالونات المالية، ... .

– **الوثائق المكتوبة:** وتتمثل في كل الوثائق التي تعتمد المؤسسة لإعدادها، إضافة إلى التقرير السنوي عن النشاط، بهدف ضمان إعلام كافي ومستمر ومفهوم من قبل مختلف الأطراف المهمة بحياة المؤسسة، ومن أهمها تلك الرسائل التي تبعثها المؤسسة لمختلف المساهمين بشكل فردي، تعلمهم من خلالها بأنشطتها وتطور حصيلتها المالية، إضافة إلى إخبارهم بأهم الأحداث التي قد تشهدها المؤسسة، كما تعتمد المؤسسات إلى اللجوء إلى صفحات بعض الجرائد المتخصصة، أو تصدر دليل المساهم الذي يفترض أن يتضمن جملة من المعلومات الكفيلة بتنوير المساهمين عن طبيعة علاقتهم مع المؤسسة، زيادة على تضمنه مجموعة من المؤشرات المالية ذات الدلالة حول المؤسسة.

– **وسائل الاتصال الحديثة:** لعله من أهم هذه الوسائل، خاصة مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، اعتماد مواقع الويب (site web)، التي أثبتت في الواقع فعالية عالية في ربط المؤسسة بمحيطها باستمرار وعلى مدار الزمن، وبأقل تكلفة، لذلك عمدت الكثير من المؤسسات لبناء مواقع إلكترونية، فأصبحت تعرض فيها بشكل مستمر كل المعلومات التي تراها كفيلة بخدمة المساهمين بحكم بعدهم عن الإدارة، ولكافة المهتمين بحياة المؤسسة وأعمالها، إضافة لنشرها من خلال هذه المواقع لتقاريرها المالية (المرحلية والسنوية)، وكل المعلومات العامة، علاوة على ما تتيحه هذه المواقع من إتاحة إمكانية تواصل المؤسسة مع محيطها ومع مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة بما يخدم احتياجاتهم وقراراتهم.

يساهم الإفصاح الإرادي الطوعي للمعلومات المحاسبية والمالية إلى حد ما من مشاكل عقد الوكالة (مسير- مساهم) المتولد أساساً من احتكار المسيرين للمعلومات رغبة في تحقيق مكاسب غير شرعية، هذا الاحتكار سوف يتم تقليده إذا ما قام المسيرين بتبني طرق مختلفة ليسوا ملزمين بها بموجب معايير المحاسبة الدولية أو وفق أطر قانونية محلية، وذلك من أجل زيادة الإفصاح الإرادي الطوعي الذي يجعل الإدارة تفصح عن كل المعلومات التي بحوزتها وبالتالي تقليل مشكل اللاتماثل المعلوماتي، ما يؤدي إلى القضاء على تكاليف الوكالة ومشاكل الحسائر المتبقية، وإمكانية ترشيد قرارات الملاك لامتلاكهم وفي الوقت المناسب لنتائج كل بديل من القرارات.

<sup>1</sup> بن بلغيت مداني ، مرجع سبق ذكره، ص، 98، 97.

### ثانيا/ العلاقة بين المسيرين - المساهمين والمقرضين

للمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ في علاقة الوكالة، إذ تؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين الشركة (من خلال المساهمين والمسيرين) والمقرضين، انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:<sup>1</sup>

- يقدم المساهمون تمويلا دائما للشركة، يكفل لهم حق الحصول على أرباح إذا تحققت نتيجة إيجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الاطلاع على تسيير المؤسسة؛
- بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكفل لهم حق الحصول على فوائد، وليس لهم حق الاطلاع على تسيير المؤسسة.

وبما أن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع تكاليف الوكالة (زيادة عدد المساهمين ينجم عنه زيادة تكاليف الوكالة من أجل تقييد المسيرين كما تم ذكرها سابقا في العلاقة الأولى)، فإن المسيرين عادة ما يلجؤون إلى تفضيل الاقتراض لعدة أسباب نذكر منها:

- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة من خلال الاقتراض لتجنب مخاطر الافلاس (وبالتالي تضيق فرص عملهم) وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة وتنخفض تكاليف الوكالة وبالتالي تقل درجة تقييد حركة المسيرين؛
- تفضيل المساهمين الذين تنحصر مسؤوليتهم في حدود مساهمتهم؛
- إمكانية قيام المسيرين بتحويل الثروة من المقرضين إلى المساهمين من خلال توزيعات لأرباح ممولة أساسا من تخفيض أعباء ونفقات الاستثمار.

نظرا للأسباب السابقة فإن المقرضين يحرصون على متابعة المعلومات المتعلقة بالشركة والتي تسمح لهم بمعرفة قدرتها على تسديد مبالغ القروض وفوائدها في الأوقات المتفق عليها والمحددة مسبقا في العقد، ويتم ذلك من خلال مراقبة سلوك المسيرين في إطار عقود (عقود القروض الممنوحة لهم) موثقة تسمح لهم بالحصول على المعلومات المحاسبية والمالية لتحقيق الغرض ذاته (معرفة مدى قدرة الشركة على تسديد مبلغ القرض وفوائده).

### المطلب الرابع: علاقة نظرية الوكالة بحوكمة الشركات

نتيجة لوجود عقد وكالة بين الإدارة والمساهمين في الشركات المساهمة، ظهرت العديد من المشاكل، لعل أهمها تضارب المصالح بين الطرفين، إذ يعمل كل طرف على تحقيق مصلحته الشخصية، وقد جاءت نظرية الوكالة لتفسير ذلك التضارب ومحاولة إيجاد حلول له، عن طريق تبيان حقوق وواجبات كل طرف في العقد، إلا أن هذا كان غير مجديا بسبب بعد المساهمين عن الإدارة، وإعطائهم لهذه الأخيرة سلطة اتخاذ القرارات، ما يجعلها دائما تسعى إلى تحقيق مصلحتها الشخصية من خلال سلوكها الانتهازي واستغلال المعلومات الهامة

<sup>1</sup> بن بلغيت مداني، مرجع سبق ذكره، ص 107.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

المتعلقة بالشركة، وما ساهم في زيادة حدة هذه الانتهازية هو بعد الإدارة عن رقابة الملاك. ولمعالجة مثل المشاكل جاءت حوكمة الشركات كآلية تضمن لكل طرف من عقد الوكالة (إدارة- مساهم/ إدارة- أصحاب المصالح الأخرى) حقوقه وضمناً تأديته لواجباته.

### أولاً / نظرية الوكالة سبب لظهور حوكمة الشركات

حوكمة الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن، وإنما نشأت من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالشركات لتلافي النقائص والتصرفات السيئة التي كانت تحكم عمل المديرين وطبيعة العلاقة بين ملاك الشركة ومديروها، فبمجرد وجود عقد يبين العلاقة بين الطرفين (المالك-المدير) من جهة، و(المدير- أصحاب المصالح الأخرى) يحاول كل طرف تعظيم منفعته الشخصية (المادية والمعنوية)، وبالتالي تأتي السياسات والطرق المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بحكم موقعها وحضورها الدائم بالشركة وسلطة اتخاذ القرارات التي تم تفويضها لها بموجب عقد الوكالة.

ففي ظل هذه الظروف نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لدراسة وحل مشكلة تعارض المصالح ، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من العقود الاختيارية في محيط الشركة، والتي تتضمن اتفاقيات وشروط من الممكن لها أن تحد من سلوك الإدارة الانتهازية المتمثل في تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

لم تستطع نظرية الوكالة لوحدها ضبط انتهازية الإدارة وذلك لأن هذه الأخيرة أصبحت تبحث في ثغرات العقود المبرمة واستغلال المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة تحقيقاً لمصالحها الذاتية دائماً، هنا بدت الحاجة إلى ضرورة تطبيق أسس للإدارة الرشيدة بالشركات، والتي تمخضت في صورة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وقبل التطرق إلى هذه المبادئ ينبغي تعريف حوكمة الشركات أولاً.

### 1- مفهوم حوكمة الشركات

لقد ظهر مصطلح حوكمة الشركات (Corporate governance) في سنوات السبعينات، بعد الانخراط والكشف عن حالات التزوير والرشاوي التي تقدمها منظمات الأعمال الدولية، والتي تدخل العديد من جوانبها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية، وقد جاء هذا المفهوم لفرض الشفافية وتطبيق المساءلة في أعمال الشركات، خوفاً من حالات فساد إداري وغش وتلاعب جديدة<sup>1</sup>، وقد تعددت الدراسات حول موضوع الحوكمة إلا أنه لم يرد تعريفاً جامعاً مانعاً لها، وفيما يلي بعض وجهات النظر لتعريف الحوكمة:

- تعريف البنك الدولي: " الحوكمة هي الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة مصادر الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مزياي نورالدين، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات " مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2010.04، ص 172.

<sup>2</sup> هاشم رمضان الجزائري وحسين عبد القادر معروف، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 25، المجلد 7، تشرين الثاني، 2009، ص 5.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تعتبر الحوكمة عن ممارسة السلطات الاقتصادية الرشيدة والسياسية والادارية الفعالة لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"<sup>1</sup>

-تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC): يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الهياكل والعمليات الخاصة بتوجيه ومراقبة الشركات، كما يتعلق بالسيطرة على العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين، مساهمي الأقلية وأصحاب المصلحة الآخرين"<sup>2</sup>

- تعريف لجنة (Cadbury) في تقريرها الصادر عام 1992 "مصطلح حوكمة الشركات يمثل نظاما كليا للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية وبواسطة هذا النظام توجه وتراقب المنظمة بأكملها"<sup>3</sup>

- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD): "الحوكمة هي مجموعة المبادئ المنظمة للعلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة بالشركة، ورسم قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات وهيكل الأهداف وآليات التنفيذ والرقابة على الأداء"<sup>4</sup>

أما رأفت حسين مطر، فيعرف حوكمة الشركات "بأنها عبارة عن نظام شامل يتضمن مقياس للأداء الجيد للإدارة، وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون الإخلال للأساليب الرقابية لأي طرف ذو علاقة بالشركة"<sup>5</sup>

ويعرفها طارق عبد العال حماد "حوكمة الشركات هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين... إلخ) لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة"<sup>6</sup> ومما سبق يمكن صياغة تعريف لحوكمة الشركات "على أنها مجموعة القواعد والطرق والقوانين التي تضبط العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم من جهة و بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من جهة أخرى، وحقوق وواجبات كل طرف محدد بوجب العقد، وذلك من أجل التأكد من سيورة التسيير في إدارة الشركات وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المتمثلة أساسا في أموال المساهمين، لتحقيق أرباح معقولة لاستثماراتهم، فحوكمة الشركات تبرز الطرق التي من خلالها يتم الحفاظ على العلاقات في الشركة (إدارة- مساهم/ إدارة- أصحاب المصالح الأخرى) من أجل تعظيم أسهم الشركات واستمرارها على المدى البعيد، وبالتالي الحفاظ على الاقتصاد الوطني والدولي من الأزمات.

<sup>1</sup> عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية (المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة)، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 28.

<sup>2</sup> [http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topic\\_extContent/IFC\\_External\\_Corporate\\_Site/corporate+governance.2015-01-08](http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topic_extContent/IFC_External_Corporate_Site/corporate+governance.2015-01-08) تاريخ الاطلاع

<sup>3</sup> Report of the committee on The Financial Aspect of corporate Governance, The Financial ASPECT of corporate Governance, London, Burgess Scinece press, 1 december 1992, p14.

<sup>4</sup> OECD(2004) « Corporate Gouvernance » : <http://www.oecd.org> أنظر الموقع

<sup>5</sup> رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 2.

<sup>6</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

ونظرا لارتباط حوكمة الشركات الوثيق بالمحاسبة والعلاقة المهمة بينهما حسب ما يظهر من خلال مظاهر الحوكمة في النظرية الإيجابية للمحاسبة والتي تترجم السلوك العقلاني للمديرين فيما يخص اختياراتهم،<sup>1</sup> فإنه يمكن النظر إليها من منظور محاسبي، حيث تسعى حوكمة الشركات من الناحية المحاسبية إلى تقليص مشكلة اللاتماثل المعلوماتي ومنع تلاعب الإدارة بالأرقام والحسابات، واستعادة ثقة المساهمين والأطراف الأخرى في إدارة الشركة، من خلال التأكيد على دقة ومصداقية المعلومات التي تفصح عنها الإدارة في القوائم والتقارير المالية للشركة، وغيرها من المعلومات التي يمكن أن تفصح عنها في مواضع أخرى، وتؤدي الحوكمة من هذه الناحية إلى ضبط أخلاقيات عمل المديرين ومجالس الإدارات بالشركات، وتحسيسهم بالمسؤولية تجاه أموال المساهمين وبقية الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة، ومساءلتهم إذا ما تم عدم إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة.

### 2- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)

حرصت العديد من المنظمات الدولية على وضع ودراسة مبادئ محددة لتطبيق حوكمة الشركات و منها منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي و بورصة نيويورك ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها من الهيئات العالمية المختصة بحوكمة الشركات، وتعتبر مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الستة و المعدلة عام 2004 هي الرائدة والأكثر قبولا تركية من طرف العديد من المنظمات الدولية، حيث تناولت هذه المبادئ مبدئين يتعلقان بمجلس الإدارة وثلاث مبادئ تتعلق بأصحاب المصالح، يسبقهم مبدأ يحكم على فاعلية إطار حوكمة الشركات. والتي نذكرها كما يلي:<sup>2</sup>

#### أ. المبدأ الأول: مبدأ توافر الأسس اللازمة (القانونية والمؤسسية) لفاعلية إطار حوكمة الشركات

ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات، ويضم هذا الإطار عناصر تشريعية وتنظيمية ومعايير اختيارية، والتي تختلف من دولة لأخرى، لذا يجب أن يتوافق هيكل حوكمة الشركات مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة وإلزامهم بتطبيق القانون. ويكون تفعيل هذا الإطار من خلال:

- ضرورة تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيره في الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق؛
- وجوب توافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه؛
- إلزامية نص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة، مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛

<sup>1</sup>Mustapha BOUBAKEUR " internationales de L'impact des normes" divulgation financière sur le renforcement des principes de la gouvernance d'entreprise ", Journal Performance des institutions algériennes, Université Kasdi Merbah Ouargla, 2016.

<sup>2</sup> التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" شرح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، الجزء 2، القاهرة 2004، ص 4.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

- تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة، وتوفر الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية؛

ويكون الإطار القانوني لحوكمة الشركات يستند إلى عدد من القوانين ذات الصلة بالنشاط التجاري كقانون الشركات، قانون العمل، قانون الاستثمار وقانون سوق الأوراق المالية.

### ب. المبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة

- **مجلس الإدارة** هو من يمثل المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذي توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.<sup>1</sup>

### 1. المبدأ الخامس: مبدأ الإفصاح والشفافية

يجب أن يكفل نظام حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المعلومات المتعلقة بتأسيس الشركة، ومنها الموقف المالي، الأداء، الملكية، إدارة الشركة والرقابة، ويشمل هذا المبدأ على ما يلي:

أ- يجب أن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط، وإنما يشمل أيضاً<sup>2</sup>:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف الشركة ومختلف أعمالها وبرامجها؛
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم، وعلاقاتهم بالمديرين الآخرين، ومدى استقلالهم؛
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة؛
- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة؛
- المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح؛
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

ب- إعداد المعلومات بما يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، والإفصاح عنها ومراجعتها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

ج- إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل للقيام بذلك، وذلك بغرض تقديم ضمان خارجي ورأي موضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين مفاده أن القوائم المالية تمثل فعلاً المركز المالي للشركة وأدائها من جميع النواحي.

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصر، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2006-2007، ص20.

<sup>2</sup> التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE " شرح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص5

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

هـ- توفير قنوات لبث المعلومات وتوزيعها تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة وبطريقة عادلة.

و- يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحللين، والوسطاء وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر في القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تخلو من تعارض المصالح، الذي قد يؤثر في نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

### 2. المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات من خلال هذا المبدأ الخطوط الاستراتيجية لتوجيه الشركة والمتابعة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين، ويمكن إجمال القواعد التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتحقيق هذا المبدأ في النقاط التالية<sup>1</sup>:

أ- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الشركة والمساهمين (وأن يعمل كفريق لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين)

ب- توفير المعلومات الكافية الموثوق بها؛

ت- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين دون تمييز؛

ث- الالتزام بالقوانين السارية وتحقيق مصالح كافة الأطراف؛

ج- اتخاذ القرارات ومتابعة المهمات والوظائف الأساسية في الشركة، ومن بينها:

● وضع استراتيجية للشركة وتوجيهها؛

● وضع سياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط العمل؛

● تحديد أهداف الأداء ومتابعة التنفيذ والأداء؛

● الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛

● متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات، وإجراء تعديلات عند الحاجة؛

● توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

● التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة، بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل

والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية؛

ي- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة بسهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب، حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

### ج. المبادئ المتعلقة بأصحاب المصالح

أصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل المساهمين الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين وحتى المجتمع المدني. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون

<sup>1</sup> التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة " CIPE شرح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مرجع

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على سداد الديون، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستثمار لضمان استمرار مناصب عملهم.<sup>1</sup> وتناولت مبادئ التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) ثلاثة مبادئ في هذا الشأن وهي<sup>2</sup>:

### 1.المبدأ الثاني: مبدأ حماية حقوق المساهمين

وينبغي أن يكفل نظام حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، ويسهل ممارستهم لحقوقهم، كالآتي:  
أ- تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

- تأمين وسائل تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات المختلفة المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة؛
- حضور الجمعية العامة للمساهمين و المشاركة و التصويت و انتخاب اعضاء مجلس الادارة
- الحصول على حصص من أرباح الشركة

ب- حق المساهمين في المشاركة و اعلامهم بشكل كاف عن التغيرات الجوهرية في الشركة ومن بينها :

- التعديلات في النظام الأساسي .
- الترخيص بإصدار اسهم اضافية.
- أية معاملات مالية غير عادية قد تضر بالشركة

ج- حق المساهمين في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، و اعلامهم بالقواعد التي تحكم الاجتماعات ومن بينها:

- إعلام المساهمين بمعلومات كافية وفي التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة ومعلومات بشأن المسائل موضوع نقاش الاجتماع؛
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الادارة لإضافة موضوعات إلى جدول أعمال الاجتماعات العامة؛

- حق المساهمين في الحضور الشخصي أو بالإنابة والمعاملة المتساوية في الحالتين؛

د- وجوب الافصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن المساهمين من الحصول على قدر من التحكم والرقابة بما يتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها؛

هـ- ينبغي السماح لمنظومة الرقابة على الشركات بالقيام بوظائفها على نحو يتسم بالشفافية.

### 2.المبدأ الثالث : المعاملة العادلة للمساهمين

يجب أن يكفل نظام حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة والعادلة لجميع المعاملين وذلك من خلال:

أ- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، ويتم ذلك من خلال :

<sup>1</sup> عبدالوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص21.

تاريخ الإطلاع 2013/09/13 <http://www.oecd.org><sup>2</sup>.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

- توفير حقوق التصويت المتساوية لحقوق الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بفئات الأسهم كافة قبل شراء الأسهم، ويجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات حقوق المساهمين لموافقتهم من أجل ضمان حقوقهم؛
- حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع توفير وسائل تعويضية فعالة
- إزالة كافة المعوقات الخاصة بالتصويت.

- يجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتكافئة لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب أي صعوبات أو ارتفاع في تكاليف التصويت للمساهمين.

ب- يجب منع الإبحار أو التداول للأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية، ولحساب المطلعين على المعلومات الداخلية للشركة.

ج- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن تعاملاتهم بالصفقات أو تعاملات بالنيابة عن أطراف من ذويهم وكل الأمور التي تؤثر في الشركة.

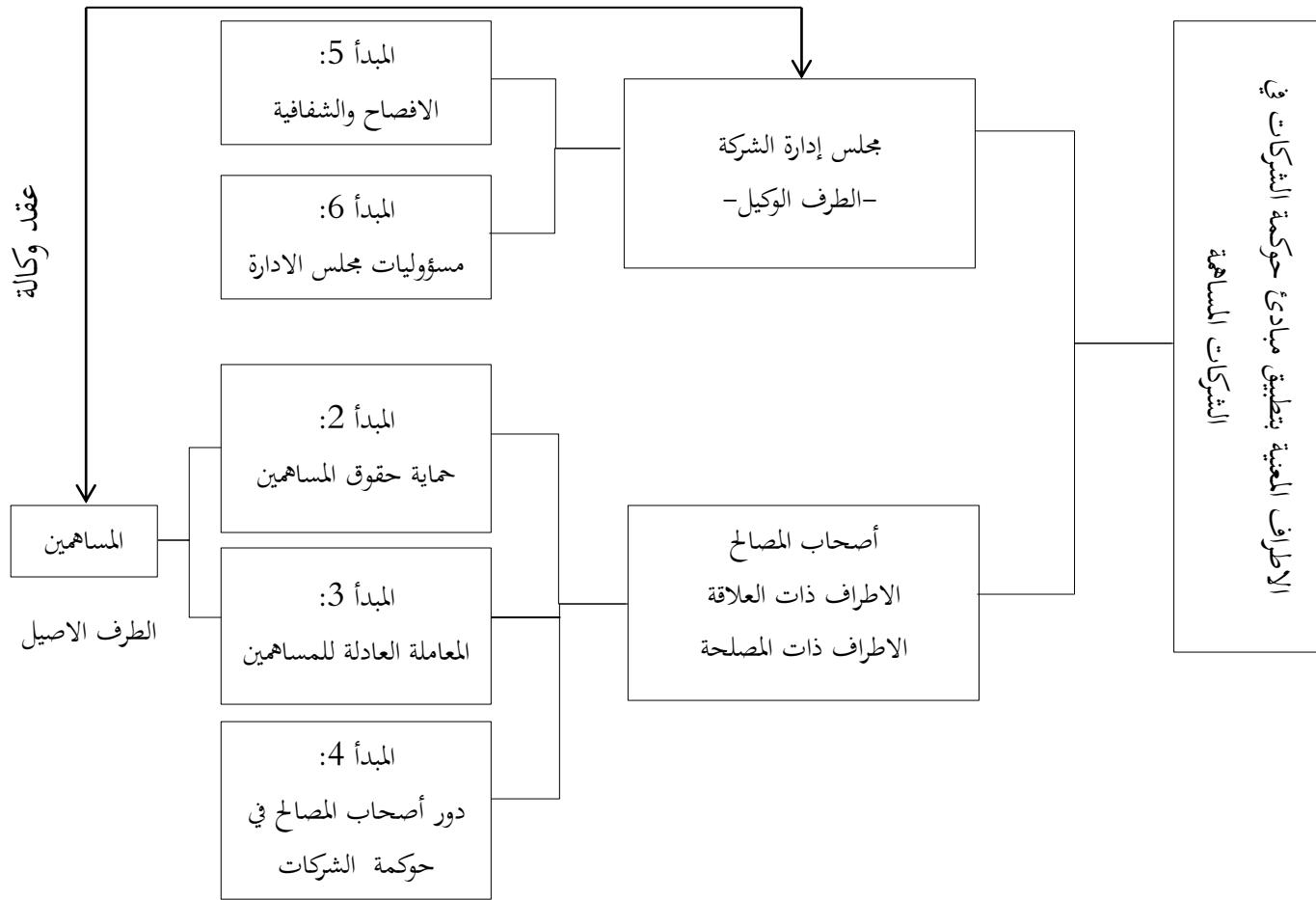
### 3. المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن يقر إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح المحددة في القانون وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين الشركة من أجل نجاح الشركة وضمان استمرارها، مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والعاملين ونقابات العاملين و المساهمين و مراقبي حسابات الشركة وعليه :

- يجب احترام حقوق أصحاب المصالح
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في الأداء.
- توفير المعلومات وفرص النفاذ لها من قبل أصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.
- \_\_ السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد و الجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم،
- \_\_ يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفء للحماية من الإغسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

ومن خلال الشكل الموالي نبين الأطراف التي تعنى بتطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (02-04): الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في ضوء نظرية الوكالة



**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 17.

تحدد العديد من الدراسات الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات انطلاقاً من المتعاملين مع الشركة سواء البيئة الداخلية (العمال، المساهمين، الإدارة) أو البيئة الخارجية (البنوك، الموردين، العملاء)، والأطراف المعنية بالحوكمة هي: المساهمين، مجلس إدارة الشركة، الإدارة، وأصحاب المصالح بالشركة. إلا أنه من خلال تصنيف المبادئ الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي كما رأينا سابقاً يتضح أن الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في ضوء نظرية الوكالة هي كل من:

- **مجلس إدارة الشركة:** وذلك من خلال تطبيق مجلس الإدارة للمبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح والشفافية، والمبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة،
- **أصحاب المصالح:** وذلك من خلال تطبيق أصحاب المصالح للمبدأ الثاني المتعلق بحماية حقوق المساهمين والمبدأ الثالث المتعلق بالمعاملة العادلة للمساهمين، والمبدأ الرابع المتعلق بدور أصحاب المصالح. حيث أن أصحاب المصالح بالشركة يتم تقسيمهم إلى المساهمين ويعتبرون أطراف ذوو علاقة بالشركة وغيرهم

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

من الأطراف التي تربطهم علاقة بالشركة، أما أصحاب المصلحة بالشركة فهم البنوك والموردين وغيرهم ممن تربطهم مصلحة بالشركة.

وبالرغم من الصدى الذي تحتله مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والتي أخذت بها العديد من الدول من أجل ممارسة أسلوب السلطة الرشيدة، إلا أن هذه المبادئ تبقى غير إلزامية، لأن كل دولة يحكمها قانونها الخاص، والغرض من هذه المبادئ هو استخدامها كمرجع أو دليل عند إعداد الأطر القانونية والتنظيمية للحكومة، وذلك بما يتفق مع الظروف المحيطة بالشركات التي تعمل في الدولة.

### المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي كضرورة لسد الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين

منذ ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة تزايد اهتمام الفكر المحاسبي بكيفية معالجة المشاكل الناتجة عن هذا الانفصال وضرورة توفير المعلومات المعبرة بصدق عن الأداء في هذه الشركات، فبعد أصحاب المال عن إدارة أموالهم أمر يوحى بوجود عدم الثقة بين الطرفين. هنا برزت الجهود الدولية لتوفير المعلومات التي على أساسها تتخذ قرارات رشيدة من طرف كافة الأطراف ذات المصلحة بالشركة وعلى رأسهم حملة الأسهم، خاصة وأن اهتمام هؤلاء ينصب على الحصول على المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب، ويعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي في هذا الشأن مثار اهتمام العديد من الجمعيات والمنظمات الدولية المختصة في مهنة المحاسبة، ودليلاً على ذلك عندما ورد عنصر الإفصاح ضمن أحد أهم المبادئ المحاسبية التي تضمنها الإطار التصوري للمحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB)، وتأتي ضرورة إفصاح محاسبي دولي من خلال معايير المحاسبة الدولية في إلزام الإدارة بتوفير المعلومات الصادقة والملائمة التي تمكن حملة الأسهم من الطلاع عليها ومن ثم تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة التي تملك سلطة الاستحواذ على كافة المعلومات المتعلقة بالشركة، وبين المساهمين الذين يحكم بعدهم عن الإدارة لا يستطيعون الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بأموالهم خاصة وبالشركة عامة، فالالتزام بتعاليم ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يفرض قيوداً على الإدارة عند توفيرها للمعلومات لكافة المستخدمين.

### المطلب الأول: مسببات الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين

يعبر مصطلح الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين (طرفي نظرية الوكالة) في شركات المساهمة عن وجود معلومات لدى الإدارة بخلاف تلك الموجودة لدى المساهمين عند إطلاعهم على القوائم المالية التي تقدمها لهم، حيث لا تلتزم الإدارة بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تتعلق بالشركة للمساهمين متبعة في ذلك طرق تحايلية أو الغش في القوائم المالية التي تقوم بالإفصاح عنها، بهدف تحقيق مصالحها على حساب مصلحة هؤلاء المساهمين، وتنشأ الفجوة المعلوماتية بين طرفي نظرية الوكالة (الأصيل والوكيل) نتيجة عدة أسباب نتطرق إليها في هذا البند.

### أولاً/ أسباب ناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة

لقد أسفر عن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة إلى ظهور ما يسمى بنظرية الوكالة، حيث تعود ملكية الشركة إلى المديرون التنفيذيون، فلا شك من حدوث تعارض في مصالح كلا الطرفين من خلال تعارض دالة الهدف التي يسعى كل طرف إلى تعظيمها، إذ يعطي المديرون بحكم موقعهم في الشركة الأولوية لتحقيق مصالحهم وتعظيم دالة هدفهم على حساب الملاك.

وهناك مجموعة من أسباب بروز الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وحملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وحملة الأسهم، وفي ظل سعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه الذاتية ولعل أهمها من وجهة نظر الطالبة هي:

**1-تعارض دالة الهدف:** تسعى الإدارة إلى زيادة صافي الربح لدى الشركة بغية الحصول على الحوافز وزيادتها، وتحقيق عنصر الثقة في أعضائها من طرف الملاك، وهذا ما يتعارض مع دالة هدف حملة الأسهم الذين يسعون إلى تحصيل أرباح معتبرة عن أموالهم المستثمرة بالشركة، فحصول الإدارة على حوافز ومكافآت يعني زيادة التدفقات النقدية الخارجة وهو ما لا يخدم هدف ومصلحة أصحاب المال ( حملة الأسهم).

**2-خطة حوافز الإدارة:** ترتبط خطة حوافز الإدارة والمكافآت الممنوحة لها عادة في الشركات المساهمة بما يتحقق من صافي الربح في الشركة أو ارتفاع سعر سهمها في السوق، وهنا تلجأ الإدارة إلى استخدام التلاعب في أرقام الدخل من خلال الممارسات المحاسبية الخاطئة والاحتياطية التي تملك سلطة تقديرها الإدارة، وذلك للوصول إلى رقم الربح الذي يمكنها من تعظيم وزيادة نصيبها من الحوافز. ومن أمثلة ارتباط خطة حوافز الإدارة بنسبة تحقيقها للأرباح الصافية المحققة نجد:

شركة Lesliefag التي كانت تقضي بأن يحصل موظفي الشركة الأساسيين على حوافز إذا تجاوز صافي الدخل 16 مليون دولار، ولا توجد أية حوافز إذا قل عن ذلك، ولذلك أصبح أمام الإدارة مهمة صعبة وهي ضرورة تجاوز 16 مليون دولار، وهو الأمر الذي دفع بها إلى ممارسة المحاسبة الاحتياطية خلال السنتين 1991، 1992 لتحقيق ذلك، والحصول على حوافز، وقد كانت خطة الحوافز هي التي شجعت على هذا السلوك اللاأخلاقي<sup>1</sup>.

**3 - سلوك الإدارة غير الأخلاقي:** تقوم الإدارة بانتهاج السلوك غير الأخلاقي بغية الوصول إلى هدفها المتمثل في الحصول على الحوافز والمكافآت والترقية في المناصب وتحقيق سمعة حسنة لأعضائها، وهذا ما يتنافى مع العديد من مطلب الهيئات الدولية والمنظمات العالمية التي ترى ضرورة تحلي الإدارة بأخلاقيات مهنة المحاسبة عند الإفصاح عن المعلومات الحقيقية والملائمة لحملة الأسهم بغية اتخاذ القرارات الرشيدة.

وفي بعض الأحيان نجد أن الإدارة تلتزم بكل الشروط والمتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأخرى المشابهة، فمن الناحية القانونية والمحاسبة يعتبر التزامها بذلك من السلوكيات الجائزة، ولكن ما يجب

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص، ص415، 416.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

على الإدارة معرفته هو هل تصنف تلك السلوكيات المشروعة قانونيا ومحاسبيا ضمن السلوكيات الأخلاقية؟، فعلى الإدارة التمييز بين التصرفات المقبولة أخلاقيا وغير المقبولة أخلاقيا بالرغم من وجود النطاق القانوني والمحاسبي الذي يسمح بسلوك هذه السلوكيات.

ومثال على ذلك نجد في غياب سياسة محاسبية عند حدوث ظرف معين، يتيح للإدارة سلطة التقدير، هنا يبرز ضرورة تحليلها بالسلوك الأخلاقي، إذ يجب أن تستخدم التقدير المعقول والمنطقي انطلاقا من ظروف مشابهة حدثت في الماضي أو باستخدام تقديرات شركات أخرى أو استشارة خبراء محاسبين.

### ثانيا/ أسباب ناتجة عن طبيعة هيكل الملكية

يعتبر تنوع واختلاف هيكل ملكية الشركات المساهمة من أحد الأسباب المؤدية إلى ظهور حالة من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

**1- في حالة هيكل الملكية المركزة:** فإن تركز ملكية الشركة في يد شخص أو عدد قليل من الأشخاص المساهمين في رأس مالها يشير إلى سعي الملاك إلى مراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب، والمشاركة في القرارات ومختلف السياسات الإدارية، وهذا يوحى بممارسة السيطرة وتوجيه الشركة إلى ما يحقق لهم منافع خاصة دون مراعاة حقوق بقية المساهمين (من يملكون عدد قليل من الأسهم في الشركة)، حيث لا يتحقق ذلك إلا بإخفاء هؤلاء الملاك (من يملكون عدد كبير من الأسهم في الشركة) للعديد من المعلومات الهامة أو بعضها والتي يرون بأن لها تأثير على قرارات وسياسات الشركة، وقرارات المساهمين البقية.

ففي بعض الأحيان يقوم شخص أو عدد قليل من المساهمين بتملك أغلبية أسهم الشركة وتمتعهم بأغلبية حقوق التصويت، وهو ما يسمح لهم بالتحكم في إدارة الشركة من خلال تولي مناصب في مجلس الإدارة، وفي بعض الأحيان قد يملك عددا قليلا من الأسهم إلا أنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت ويكون ذلك في حالة إصدار الشركة لأسهم متفاوت بعضها في حقوق التصويت، وفي هذه الحالة يتمكن هؤلاء بالتحكم والسيطرة على إدارة الشركة.

ونستخلص من ذلك أنه في حالة الملكية المركزة تكون درجة الإفصاح عن المعلومات متفاوتة حيث تحدث فجوة معلوماتية بين الإدارة المتمثلة في مجموعة المسيطرين (سواء عن طريق ملكية أغلبية الأسهم أو عن طريق أغلبية حقوق التصويت) لأن المعلومات المتاحة للإدارة هنا لا تكن متاحة لبقية المساهمين، أي يكون الإفصاح عن المعلومات غير عادل بين الإدارة والمساهمين.

**2- في حالة الملكية المشتتة:** فإن أسهم الشركة تتوزع بين عدد كبير من الملاك، حيث يملك كل منهم عددا صغيرا منها، وهذا ما لا يدفعهم إلى مراقبة نواحي نشاط الشركة وعدم المشاركة في القرارات المتخذة من طرف إدارة الشركة، ويتولى مهام إدارة الشركة مجلس إدارة يتشكل من أعضاء مستقلين يسعون إلى الإفصاح

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 24 (بتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

وبدرجة متساوية عن المعلومات، حيث ما يمكن أن يتاح لإدارة الشركة من معلومات يمكنه أن يتاح لبقية المساهمين.

ويرى العديد من الباحثين أنه يمكن اعتبار هيكل الملكية المشتت أكثر قابلية لتكوين الشركات المساهمة من خلال درجة الإفصاح عن المعلومات وقلة الفساد الإداري، وذلك راجع إلى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ويتولون عمليات الرقابة على الإدارة التنفيذية.

بالرغم من أنه ينظر إلى هيكل الملكية المشتت بأنه يتميز بوجود إفصاح وبدرجة متساوية لتولي إدارة الشركة مجلس إدارة أعضاؤه مستقلة عن الشركة، إلا أن هذا لا ينفي وجود فجوة معلوماتية بين الإدارة والمساهمين (من يتوزع عليهم رأس مال الشركة)، لأن بعد مجموعة المساهمين على إدارة الشركة أمر يوحى بوجود تواطئ بين مجلس إدارة الشركة والإدارة في حد ذاتها بالرغم من استقلالية أعضائه، ولهذا يمكن القول بأن كلا من هيكل الملكية (هيكل الملكية المركز وهيكل الملكية المشتت) تشوبه حالة من عدم تماثل المعلومات ففي هيكل الملكية المركز تكون هناك فجوة معلوماتية بين الإدارة المتمثلة في مجموعة المسيطرين والمساهمين الأقلية، أما في هيكل الملكية المشتت فتكون الفجوة المعلوماتية بين الإدارة ومجموعة المساهمين (الذين يتوزع بينهم رأس مال الشركة في صورة أسهم).

### ثالثا/ أسباب ناتجة عن المرونة الزائدة في معايير المحاسبة الدولية

تستخدم الإدارة في إعداد القوائم المالية للشركة عدة بدائل من الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة لها انطلاقا من تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهذه المرونة الزائدة وتعدد البدائل المتاحة قد تشمل السياسات المحاسبية والطرق والتقديرات التي تختارها الشركة، ومن أمثلة ذلك نجد، تحديد تكلفة المخزون التي تتم عن طريق اختيار الإدارة للطريقة التي تراها مناسبة للتأثير على المبالغ، فعلى الإدارة الاستخدام العقلاني لبدائل المتاحة من الطرق المحاسبية، وعدم اختيار منها بهدف التأثير على المبالغ المفصح عنها في القوائم المالية، وذلك لعد تضليل حملة الأسهم فيما يخص صافي الربح المحقق خلال الدورة. ولتحقيق عدم التضليل اشترطت معايير المحاسبة الدولية أنه على الإدارة بذل العناية المهنية اللازمة في التقدير.

### رابعا/ أسباب ناتجة عن الممارسات الخاطئة في الإفصاح

لا نعني بالإفصاح هنا، الإفصاح بالقوائم المالية وإنما الإفصاح المتعم لها، لأن هذه الأخيرة قد اهتمت بكيفية إعدادها وعرضها معايير المحاسبة الدولية من خلال الحد الأدنى من المعلومات المعروضة ضمنها وشكلها وغيرها مما سبق تناوله في معايير إعداد وعرض القوائم المالية، ولأن الإفصاح في القوائم المالية لوحده يعد غير كافيا فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من طرف إدارة الشركة عند إعداد القوائم المالية، وتحليل المبالغ المعروضة والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بما فيها طبيعة المعاملات والأرصدة القائمة بينهما والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وغيرها من الإفصاحات من خلال تقرير مجلس الإدارة يعد ضروريا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وخاصة مقدمي الأموال (حملة الأسهم)، لأن هذا النوع من الإفصاح يساعدهم إلى

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

حد كبير في ترشيد قراراتهم فيما يخص الاستثمار. وما يلاحظ اليوم هو عدم التزام الإدارة بمتطلبات هذا النوع من الإفصاح، وذلك ناتج إما عن نقص الخبرة عن الإفصاح الكافي لهؤلاء أو تعمد إخفاء مثل هذه المعلومات، ويشمل ذلك ما يلي:

**1- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:** تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية المدققة تقريراً عن مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، حيث أن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض الإفصاح بالقوائم المالية قد لا يكون كافياً في حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة<sup>1</sup>.

**2- عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:** تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة<sup>2</sup>.

وعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد الحوكمة. وفي بعض الحالات يقوم المسؤولون بالشركات بتنفيذ معاملات تقييم غير عادلة (مغالى فيها) بين الشركة وشركاتهم الخاصة أو شركات أقاربهم ويستولوا من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو يحققوا منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين بها، ولم يتم الإفصاح عن تلك المعاملات.

**3- التلاعب في إعلان النتائج بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية:** تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (صافي الربح)، مثل: صافي الربح قبل المصروفات غير العادية، وصافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة)، قد يترتب على ذلك التباس في سوق المال نظراً لأن الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقاً لقائمة الدخل قد يكون جوهرياً. ومثال على ذلك: في إحدى الشركات تم الإعلان في بيان صحفي لها عن صافي الربح قبل المصروفات غير العادية عن الفترة المنتهية، ولم تعلن أن الربح المعلن عنه يتضمن بنداً من بنود الإيرادات غير العادية بمبلغ كبير، وقد أوحى هذا الإعلان إلى أن الشركة قد حققت أرباحاً تفوق المحللين، وذلك على الرغم من أن صافي أرباح الفترة بقائمة الدخل كان أقل من الفترة المقارنة من العام السابق، وذلك نظراً لوجود بند مصروفات غير عادية بمبلغ كبير تم خصمه بقائمة الدخل، ولم يعلن عنه بالبيان الصحفي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد ، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 497.

<sup>2</sup> مصطفى حسن بسيوني السعدني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup> محمد طارق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

### خامساً/ أسباب ناتجة عن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية

يعد التلاعب في البيانات المالية على الرغم من عدم أخلاقياته، فن من فنون التضليل، ويحدث عادة عند تملك الإدارة لمحاسبين متمرسين ملمين بهذا الفن اللاأخلاقي، ويصعب هنا في الغالب على جهات التدقيق سواء الداخليين أو الخارجيين، وحتى الجهات الرقابية التابعة للحكومة اكتشاف هذا التضليل.<sup>1</sup> حيث تعد المحاسبة الإبداعية أحد فنون التضليل التي يلجأ إليها المحاسب في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية، وبالرغم من وجود الاسم الكامل لهذا النوع من المحاسبة، إلا أنه اختلف العديد من الكتاب والباحثين في تحديد مفهومه.

#### 1- مفهوم المحاسبة الإبداعية:

عرفها كل (Philips): "بأنها وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية"<sup>2</sup>

اما طارق عبد العال حماد فعرفها "بأنها نشاط دوافعه تضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم، يتم من خلال قيام الإدارة بعرض ماتريد رؤيته من جانب المستثمرين وتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر"<sup>3</sup>. في حين اعتبرها (Nacer) أنها عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه معدي القوائم المالية من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/أو تجاهل بعضها و/أو جميعها"<sup>4</sup>

وحسب (Mulford) فإنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية أو أي إجراء أو خطوة باتجاه تحميل الدخل"<sup>5</sup>، كما بيّن (AMAT) بأن المحاسبة الإبداعية تنطوي على تحميل الحسابات المالية باستخدام البدائل المحاسبية والتقديرات وغيرها من الممارسات المسموح بها في المحاسبة"<sup>6</sup>

و قد عرفت المحاسبة الإبداعية بأنها "العملية التي من خلالها يلجأ المحاسبون إلى استخدام معرفتهم بالمحاسبة من أجل التلاعب في الأرقام المعلن عنها بالقوائم المالية"<sup>7</sup>

<sup>1</sup> عماد الأغا- المحاسبة الإبداعية- المجلة الإلكترونية، مال وأعمال، العدد الثاني 2012، ص 16 (بالتصرف).

<sup>2</sup> Breton G, and Taffler, Creative accounting and investment Analyst Reponse, institute of chartered Accountants in England and wales, 14 November 2005, p98

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ-التحارب) مرجع سبق ذكره، ص 66

<sup>4</sup> Nacer Kamel, A note on the use of creative Accounting, British Accounting Review 24, 1992, p4.

<sup>5</sup> Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Creative Cash Flow Reporting, Uncovering Sustainable Financial Performance, 2005, p03.

<sup>6</sup> Oriol Amat, Creative accounting : Nature incidence and Ethical ISSUE, Journal of Economic literature classification, 41, 2004, p05 (working paper Economics)

<sup>7</sup> Vivek Agarwal, Relation between creative Accounting and Corporate Governance, A dissertation presented in part consideration for the Degree of MA Finance and Investment university of Nottingham, 2008, p09.

ولم تظهر المحاسبة الإبداعية بهذا المصطلح فقط بل أطلقت عليها مصطلحات عديدة منها التلاعب Deceit، الخداع manipulation، التحريف Mis representation، الخداع في يد المحاسبة Sleight of hand Accountin، العبث بالدفاتر Fidding the books، التقارير التجميلية Reporting Cosmetic، فن طبخ الدفاتر The Art of coking the books، تحميل الحسابات Makup Accounts، والمحاسبة الخلاقية.<sup>1</sup>

وما يمكن قوله عن المحاسبة الإبداعية بناء على التعاريف السابقة، هو "أن المحاسبة الإبداعية هي ممارسة المحاسب المتمرس والملم بكل أمور المحاسبة لطرق محاسبية دون أن يخرج عن النطاق القانوني أو الممارسات المحاسبية المتعارف عليها عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية".

وبهذا فقد تكون المحاسبة الإبداعية الإيجابية من خلال إيجاد الطرق والحلول المبتكرة في الشركة لتوسيع نطاق نظامها المحاسبي ودعمه بتلك الطرق المبتكرة لتوفير معلومات مفيدة لمستخدميها، وإيجاد أساليب جديدة في الطرح المحاسبي وتوصيل نتائجها إلى جماعة المستخدمين، وذلك يبقى دائما في نطاق قانوني ولا يخرج عن معايير المحاسبة الدولية أو المعايير المشابهة، كما قد تكون المحاسبة الإبداعية سلبية حين يتبع المحاسب عند إعداد القوائم المالية أساليب الغش والمغالطة والتحيز وتحميل الحسابات، بغية إظهار معلومات بتلك القوائم تخدم مصلحة طرف على حساب طرف آخر، أو مصلحة فئة على حساب فئة معينة، حسب ما تراه وتريده الإدارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بخدمة مصلحة الإدارة على حساب مصلحة أصحاب رأس المال (المساهمين)، لأن الأمر هنا سوف يتعدى إلى هدر أموال هؤلاء وعدم ترشيد قراراتهم، ما يسبب ضياع أموالهم وزوال شركتهم على المدى الطويل.

بالرغم من هذا التباين الواضح والاختلاف حول سلبية أو إيجابية ممارسة المحاسب للمحاسبة الإبداعية والتأثير على أرقام القوائم المالية، إلا أننا نرى أن علم المحاسبة يحكمه جانب أخلاقي، وبذلك لا ينبغي تعديده، لأن التعدي على الأخلاق في المحاسبة يعني التعدي على علم المحاسبة في حد ذاته، والذي يركز في نظرنا على:

- العدالة في استخدام الطرق التي تؤدي إلى خلق المساواة في نوع ومقدار المعلومات بين كل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية؛
- الصدق في التسجيلات المحاسبية مع وجود أدلة على ذلك؛
- عدم التحيز لخدمة طرف على حساب طرف آخر، من خلال التأثير على أرقام القوائم المالية.

<sup>1</sup> أمينة قداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

وعليه تعتبر ممارسة المحاسبة الابداعية مشكلة أساسية تواجه مهنة المحاسبة وتتعارض مع قواعد السلوك المهني والأخلاقي الصادرة عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية التي تضع قواعد السلوك المهني وتبحث على إظهار الحقائق كما هي، وتوخي الصدق والأمانة وهذا ما تفتقده المحاسبة الابداعية.<sup>1</sup>

### 2- أساليب المحاسبة الابداعية:

لقد اختلفت تصنيفات أساليب المحاسبة الابداعية التي قد ينتهجها المحاسب بالشركة، حيث صنفها طارق عبد العال حماد إلى 6 مجموعات رئيسية، وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

- الممارسات المحاسبية الخاصة بالإيرادات؛
- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمصروفات؛
- الممارسات المحاسبية الخاصة بعمليات الاندماج؛
- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة؛
- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمال (الرشاوي)
- الممارسات المحاسبية الخاصة بالالتزامات العرضية.

وقد تطرق إلى شرح كل صنف على حدى وتصنيفه ضمن ممارسات المحاسبة الابداعية.

كما قام كل من (Mulford and Comiskey) بتقسيم ممارسات المحاسبة الابداعية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي:<sup>3</sup>

- الإعتراف بإيرادات وهمية أو إيرادات لم تتحقق بعد؛
- سياسات الرسملة التعسفية والإطفاء المتعدي؛
- الخطأ العمدي في التقرير عن الأصول أو الخصوم.

كما يمكن إبراز أساليب المحاسبة الابداعية وتصنيفها إلى 4 مواطن للتلاعب في الأرقام، فتكون بذلك إما تلاعب في الافصاح، أو التوقيت، أو التقدير، أو التصنيف (التبويب)، ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأساليب لا تتعارض في مجملها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالضرورة، بل يقع المحاسب عند انتهاجها فيما يسمى بالمنطقة الرمادية، ويمكن توضيح بعض الأمثلة عنها، كما يلي:

<sup>1</sup> سيد عبد الرحمان بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 63.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص، ص 481، 482.

<sup>3</sup> Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices, 2002, p201.

أ- أساليب المحاسبة الابداعية في الافصاح:

ومن أمثلتها ما يلي:

- **التمويل خارج الميزانية:** ويعرف بالتمويل الخفي، وهو تمويل وإعادة تمويل عمليات الشركة دون أن يظهر ذلك في ميزانيتها وبدون الخروج عن المتطلبات النظامية، وتهدف هذه الطريقة إلى التحكم في نسب المديونية، ومن صورها نجد تسجيل عقد الإيجار طويل الأجل على أنه عقد إيجار تشغيلي، وذلك لأنه لا يستوفي الشروط اللازمة لاعتباره عقد إيجار رأسمالي<sup>1</sup>. (أنظر معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار).

- **التغييرات في الطرق المحاسبية:** يعتبر تغيير الطرق المحاسبية التي تتبعها الشركة من أشهر أساليب المحاسبة الابداعية، حيث يقوم المحاسب باستغلال البدائل المتاحة من الطرق المحاسبية في إطار قانوني (دون الخروج عن معايير المحاسبة الدولية أو المعايير المعمول بها)، ويكون التغيير إما في السياسات أو التقديرات المحاسبية أو تغيير الوحدة المحاسبية.

ب- أساليب المحاسبة الابداعية في التوقيت، ومن أمثلتها ما يلي:

- **الاعتراف بالإيراد:** يصنف الاعتراف بالإيراد ضمن ممارسات المحاسبة الابداعية إذا تم تعجيل أو تأجيل الاعتراف بإيرادات حقيقية في قائمة الدخل. حيث يعتبر التلاعب بالإيراد من الممارسات المحاسبية المخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 18، حين يلجأ المحاسب المبدع إلى الاعتراف بالإيرادات الوهمية، ويعتبر هذا احتيالا ولا يدخل ضمن حدود ممارسات المحاسبة الابداعية. وتعترف الشركة بالإيراد بين المدخل المحافظ وفيه تؤجل الشركة تسجيل الإيراد إلى حيث التأكد من تحققه، والمدخل غير المحافظ وفيه يتم تعجيل تسجيل الإيراد قبل التأكد من تحققه، وتعتبر عقود الإنشاء طويلة الأجل أكثر أدوات تعجيل الإيراد والتلاعب في المحاسبة عنها.

- **الاعتراف بالمصروف:** يعتبر الاعتراف بالمصروف من البنود التي تعتمد على الحكم الشخصي للإدارة في التقديرات والتوقعات المتعلقة بها، مما يسمح للإدارة بالتحكم في أرقامه وتوجيه أرباحها حسب المصلحة، ويعتبر تحميل المصروفات في فترات محاسبية سابقة أو لاحقة من أكثر الأساليب التي يمكن ممارستها في مجال المحاسبة الابداعية.<sup>2</sup>

ت- أساليب المحاسبة الابداعية في التقدير، ومن أمثلتها ما يلي:

- **اهتلاك الأصول الثابتة:** في هذا الإطار يلجأ المحاسب المبدع إلى استغلال تعدد طرق حساب الاهتلاك، بما يتماشى مع مصلحة الإدارة، لأنه لا يوجد مبادئ محاسبية تحدد أو تنص على قوانين تحدد العمر الانتاجي للأصول، مما يتيح للإدارة الفرصة حول زيادة أو تخفيض أعمار الأصول حسب

<sup>1</sup>Terry Smith ,Accounting for growth, Stripping the camouflage from company accounts, century business,1996, p76.

<sup>2</sup>Ignacio De la Torre, Creative Accounting Exposed, published by : palgrave Macmillan 2009, p85.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

ما تراه مناسباً وبما يحقق مصلحتها الذاتية<sup>1</sup>. وهذا يعتبر من ضمن الثغرات الموجود ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تمكن المحاسب المتمرس والملم بأمور المحاسبة من استغلالها، في سبيل تحقيق مصالح الإدارة (بما فيها المحاسب).

- **المدينون والدائنون:** في إطار ممارسة المحاسبة الابداعية فإن الشركة التي ترغب في تضخيم إيراداتها تقوم بتقليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، على العكس قد تلجأ إلى المبالغة في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في السنوات المالية التي حققت فيها أرباحاً من أجل تكوين احتياطات.<sup>2</sup>

### ث- أساليب المحاسبة الابداعية في التصنيف والعرض:

ويمكن ممارسة التلاعب من خلال التصنيف داخل كل قائمة مالية على حدى، ومن أمثلة تلك التلاعبات نذكر:

- **قائمة المركز المالي (الميزانية):** يتم التلاعب في الميزانية مثلاً بتضخيم المصاريف والحسابات المدينة، مع تقليل الالتزامات وزيادة الاحتياطات أو التلاعب في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها (كما تم ذكرها سابقاً).

- **قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة:** جميع بنود هذه القائمة المالية يمكن أن تتعرض لممارسات المحاسبة الابداعية، كالتغيرات الوهمية في زيادة أو تخفيض رأس المال.<sup>3</sup>

**3. قائمة التدفقات النقدية:** يستطيع المحاسب المبدع التلاعب في هذه القائمة المالية من خلال تسجيل النفقات التشغيلية على أساس أنها نفقات استثمارية أو تمويلية أو العكس.

لم يتم التطرق إلى جميع تصنيفات أساليب المحاسبة الابداعية، لأن الدراسات المتناولة لها كانت مختلفة في التصنيف، ولا يوجد تصنيف شامل أو متفق عليه، فبالإضافة إلى التصنيفات السابقة نجد من يصنفها حسب المجالات فهناك أساليب ترتبط بالإيرادات وأساليب ترتبط بالمصروفات وأساليب ترتبط بتبويب عناصر القوائم المالية.

### سادساً/ أسباب ناتجة عن الممارسات الخاطئة في المراجعة

المراجعة هي إبداء الرأي المهني المحايد حول صدق وعدالة عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة، ويتطلب ذلك تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً لمعايير فنية محددة (معايير المراجعة)، ويقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة مراجعون يتمتعون بحد أدنى من التأهيل العلمي والمهني ويتمتعون بالاستقلالية عن الشركة المعنية بالمراجعة.

<sup>1</sup>Mulford and E comiskey, The Financial Numbers Game, op cit, p221.

<sup>2</sup>Ignacio De la Torre, op cit, p89.

<sup>3</sup>حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصيرفي- أساليب استخدام المحاسبة الابداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، 2011، ص369.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

وهناك عدد من الممارسات الخاطئة قد يقوم بها بعض المراجعون، وهي نابعة من الخطأ في تطبيق معايير المراجعة أو من تواطؤ المراجعين مع المسؤولين بالشركات في إخفاء ممارسات محاسبية خاطئة ذات تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة، وكلاهما يحدث فجوة عدم تماثل المعلومات حيث تكون الإدارة ملمة بالمعلومات الهامة في حين لا يحصل أصحاب رأس المال على تلك المعلومات، والتي قد تحدث تغييرات في عملية اتخاذ القرار لديهم عند إتاحتها، ومن أمثلة تلك الممارسات ما يلي:<sup>1</sup>

1. إبداء رأي غير متحفظ عن القوائم المالية على الرغم من علم المراجع بممارسات الإدارة الخاطئة في المحاسبة أو الإفصاح.

2. عدم بذل العناية المهنية الواجبة في تخطيط عملية المراجعة وتقييم المخاطر وإعداد برنامج المراجعة .

3. عدم بذل العناية المهنية اللازمة في الحصول على أدلة الإثبات المناسبة والكافية لتأييد رأي المراجع حول القوائم المالية، بما في ذلك عدم الحصول على أو التحقق من إقرارات الإدارة الكتابية أو الشفهية .

4. عدم بذل العناية المهنية الواجبة في مراجعة المعاملات غير العادية والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

5. عدم تعديل نطاق المراجعة للاستجابة للمؤثرات التي تشير إلى وجود مخالفات أو ممارسات محاسبية خاطئة.

6. عدم الحفاظ على استقلالية المراجع نتيجة تملك المراجع وتعامله مع أسهم الشركة محل المراجعة.

7. عدم كفاية إجراءات المراجعة المتعلقة بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

8. عدم كفاية إجراءات الإشراف على الجرد.

9. عدم كفاية إجراءات مصادقة حسابات المدينين.

10. عدم كفاية الاتصال مع المراجع السابق وفق معايير المراجعة.

11. عدم كفاية الإشراف على مساعدي المراجع.

في ظل انفصال ملكية الشركة عن إدارتها، تبرز مجموعة من المشاكل ولعل أهمها عدم تماثل المعلومات بين من لهم السلطة في الحصول على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة ونعني بهم إدارة الشركة، ومن ليس لهم سلطة في ذلك وهم أصحاب رأس المال، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى استغلال تلك المعلومات لتحقيق مصالح شخصية للإدارة، وقد تم التطرق إلى أهم المسببات التي تؤدي إلى بروز فجوة معلوماتية بين الإدارة والمساهمين في ظل انفصال ملكية الشركة عن إدارتها وبعد المساهمين عن رقابة أعمال الإدارة.

### المطلب الثاني: مجهودات الهيئات الدولية والمحلية للقضاء على السلوك الانتهازي للإدارة

يعتبر موضوع الأخلاقيات من المواضيع التي ينبغي النظر إليها ووجوب تبنيها عند القيام بأي عمل، خاصة إذا تعلق الأمر بالعمل المحاسبي، ناهيك عن ضرورة تحلي الإدارة (بما فيها المحاسبين) في الشركات العمومية أو الخاصة، لأن تحليها بالأخلاق يعني تحلي قوائمها المالية المعدة من طرفها بتلك الأخلاق أيضاً، وفي هذا البند

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، المرجع نفسه، ص، 500، 499.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

نحاول إبراز مفهوم الأخلاق، وأبرز الجهود الدولية والمحلية التي تسعى إلى فك أزمة الثقة بين الإدارة والمساهمين وتقليص انتهازية الإدارة فيما يخص الاستحواذ على المعلومات وتحقيق مصالحها الشخصية في الشركات المساهمة.

### أولا/ مفهوم الأخلاق، الأخلاقيات

تعرف الأخلاق على أنها:<sup>1</sup> جمع خلق والخلق هو الدين، الطبع، العادة والسجية، حقيقته أنه صورة الإنسان الباطنية.

وتعرف أيضا على أنها " قانون لمجموعة المبادئ الأخلاقية والقيم التي تغطي سلوك الأفراد أو المجتمعات، والتي تتعلق بما هو صحيح أو خاطئ"<sup>2</sup>

والأخلاق هي عبارة عن سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم وقد عرفت منذ الأزل، وقد جاء نبينا الكريم ليطمئن مكارمها، لقوله صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، وهذا ما يبين وجودها من قبل. إذ يجب أن يتحلى بها كل فرد مسلم، سواء في بيته أو في عمله، أو في معاملاته مع غيره،... وغيرها من المواطن التي تقتضي التحلي بالأخلاق، وهذا ما يعني لنا أنه لا بد أن تكون لكل مهنة في المجتمع أخلاقيات تضبطها وذلك بغرض توفير الثقة في جودة الخدمات المترتبة عن تلك المهن.

فالأخلاقيات حسب كل من الدكتور عبد الوهاب نصر علي والدكتور شحاته السيد شحاته تعبر عن<sup>3</sup> "مجموعة من القيم والخصائص أو المبادئ التي يجب أن تتوافر في السلوك الأخلاقي لأي فرد مثل الأمانة والعدالة والالتزام بالقوانين والمعايير والاستقامة وبذل العناية المهنية اللازمة والإحساس بالمسؤولية".

وقد أكدت العديد من الهيئات ضرورة توفر الأخلاقيات في مهنة المحاسبة حتى يحفظ المحاسبون حقوق كل من لهم علاقة أو مصلحة بالشركة، وخاصة أصحاب رأس المال، الذين بحكم موقعهم الذي لا يسمح لهم برقابة أداء الإدارة في الشركات المساهمة، فهم ينتظرون نتائج حركة أموالهم فقط في صورة قوائم مالية، وقد برزت أخلاقيات المهنة في العديد من المجالات، منها حوكمة الشركات والمنظمات والهيئات الدولية والمحلية.

### ثانيا/ أخلاقيات مهنة المحاسبة من جانب الهيئات الدولية

تعود مشكلة الفجوة المعلوماتية التي تعاني منها الشركات المساهمة، بين كل من الإدارة(الوكيل) والمساهمين(الأصيل) أساسا إلى السلوك الانتهازي للإدارة في تحقيق مصالحها على حساب مصالح حملة الأسهم، ويعود ذلك إلى انفصال الإدارة وبعدها عن رقابة الجهات المالكة لرأس المال، وهو ما يدفع بالإدارة إلى استغلال موقعها الهام وهذا البعد الرقابي في السيطرة والاستحواذ على المعلومات الهامة التي تمكنها من تحقيق الفرص في الحصول على حوافز ومكافآت عند الوصول إلى ربح صافي معين يحدد الملاك، ودعم مراكزها

<sup>1</sup> علي بن هادية وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب - معجم عربي مدرسي ألفائي، الجزائر، 1991، ص 319

<sup>2</sup> Gibson William and Pope Kenneth : The Ethics of Counseling: A National Survey of Certified Counselors ; journal of counseling and Development(n°71) America,1993,p330.

<sup>3</sup> عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته - قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية(مدخل مصري وعربي ودولي مقارنة)، كلية التجارة - الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2009، ص 41.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الوظيفية أيضا، فمشكلة الوقوع في الفجوة المعلوماتية في مثل هذه الشركات وبعد عرض جملة من مسبباتها، تنتج أساسا من عدم التزام الإدارة بأخلاقيات مهنة المحاسبة وحتى مهنة المراجعة أيضا، ونبرز فيما يلي دور الهيئات في إلزام الإدارة بالتحلي بأخلاقيات مهنة المحاسبة لأجل تقليل انتهازية الجهة المديرة لأموال المساهمين، بالرغم من الموقع الذي تملكه، وبالرغم من وجود بعد رقابي من طرف الجهات المالكة لرأس المال:

### 1- دليل أخلاقيات المحاسبة الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

تطرق الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى قواعد وسلوك ممارسة مهنة المحاسبة، لأن في نظره تقع على عاتق مهنة المحاسبة حماية المصلحة الجماعية للجمهور والمؤسسات التي يقوم المحاسبون المهنيون بخدمتها، وذلك ما يتطلب تبني وتنفيذ قواعد لآداب المهنة. وقواعد سلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين والصادرة عن الاتحاد هي معدة أساسا لخدمة احتياجات كافة المحاسبين المهنيين، لأنها تبين المبادئ الأساسية التي يجب التقيد بها لتحقيق الأهداف المشتركة، وهي تحظى بالقبول الدولي، وفي هذا النطاق لا يمنع الاتحاد الهيئات المنطوية تحت عضويته بأن تتقارب قواعدها الوطنية مع مبادئ وقواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة عنه<sup>1</sup>. وهذه القواعد مبنية على خمسة مبادئ أساسية هي: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، السرية، السلوك المهني.

- إن أي محاسب مهني يخفق (أو يعتقد أنه أخفق) في الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية، يكون له تأثيرا سلبيا فيما يخص محافظة المهنة على سمعتها، ويكمن دور الاتحاد هنا في توفير الارشادات وضمان وجود برامج نظامية لتوفير قناعة معقولة بأن المحاسبين المهنيين يلتزمون بأعلى مستوى من المعايير.

- في حالة سوء السلوك المهني بأي شكل سواء مخالفة أو إهمال أو تقصير مهني، وغيرها من الأشكال التي تطرق إليها الاتحاد، فإنه يبين مجموعة الجزاءات التي يتم تطبيقها، إذا سمحت القوانين المحلية بذلك، كإلغاء اللوم على المحاسب المهني أو تقييد حقوق ممارسة المهنة أو الطرد من العضوية (حسب شكل المخالفة). وينص الاتحاد على أنه " بمجرد أن يتم وضع قواعد سلوك وآداب المهنة يكون من الضروري التأكد من أن الأعضاء على علم بها وملتزمون دائما بها"، حتى يتسنى له تطبيق العقوبات اللازمة عند مخالفتها، أو ممارسة أفعال لأخلاقية من طرف بعض المحاسبين المهنيين.

من خلال المبادئ التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبنية على المبادئ الخمسة المذكورة أعلاه، فإن الاتحاد يلزم أعضائه بالتحلي بما بغية الحفاظ على سمعة المهنة كأولى أولوياته والحفاظ على سمعة المحاسب في حد ذاته بعدها، حيث لا ينبغي تجاهل أنه عند توفر المحاسب على مثل هذه المبادئ أنها تخدم التقارير المالية التي تفصح عنها إدارة الشركات، لأن تحلي المحاسب بالنزاهة والموضوعية وغيرها من القواعد المنصوص عليها في إطار عمل المحاسب يعني تحلي تلك التقارير بهته القواعد أيضا، وهو ما يفقد الإدارة بعض من السيطرة على

<sup>1</sup> الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، تأسيس وتطوير هيئة محاسبية مهنية، الطبعة الثانية، نوفمبر 2007، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص-ص 90-105 (بالصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

المعلومات أو التلاعب بها من خلال ممارسة المحاسبة الابداعية، حيث يجب أن يكون المحاسب المبدع لا يسعى من وراء ابداعاته في المحاسبة إلى الإخلال بأخلاقيات المهنة في حد ذاتها، وينطوي عمل المحاسب عند تحليله بتلك القيم على ضمان عدم استحواذ الادارة على المعلومات التي تسعى من خلالها إلى تعظيم منفعتها على حساب منفعة حملة الأسهم عند تعارض المنفعتين، خاصة وأننا نرى تعدد وكثرة الشركات المساهمة اليوم وبعد أصحاب المال عن رقابة أموالهم، الأمر الذي يبرر ضرورة إصدار قواعد تضبط سلوك مهنة المحاسبة من طرف الاتحاد، وفرض الالتزام بها من طرف المحاسبين المهنيين، حتى يتضح لهؤلاء الملاك الرؤية حول وجود اهتمامات دولية واضحة تؤيد وتدعم تحقيق مصالحهم حتى في ظروف بعدهم عن الإدارة، ومحاولة توسيع الشركات المساهمة.

### 2- ميثاق السلوك المهني الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)

لقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ميثاقا يتضمن الدستور الأخلاقي لمهنة المحاسبة، وذلك إيمانا منه بضرورة ربط الأخلاق بالمحاسبة، وكان ذلك عام 1986، الذي يحتوي على ما يلي:<sup>1</sup>

1- معايير السلوك المهني:

2- قواعد السلوك

3- سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي، وهي:<sup>2</sup>

أ- **الالتزام الذاتي:** من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والضمير المهني؛

ب- **الالتزام الخارجي:** من خلال أعضاء المجمع والزلاء في المهنة والرأي العام الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقررة ورصد حالات الخروج عنها.

ت- **العقوبات:** ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

يبدو أن إصدار مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) لميثاق السلوك المهني المتضمن معايير السلوك المهني، قواعد السلوك وسبل تحقيق الالتزام بالدستور الأخلاقي، كان أمرا ضروريا ومن الجهود الرامية لربط الأخلاق بمهنة المحاسبة، ولأننا نرى أن مهنة المحاسبة أو عمل المحاسب لا يخدم الشركة المتعاقد معها فقط بل يخدم العديد من الأطراف التي لها علاقة بالشركة، فإن الميثاق من خلال ما جاء فيه من أخلاق حسنة يساعد الإدارة في التحلي بالسلوك السوي عند إعداد البيانات وتقديمها للأطراف المعنية بالشركة، وعلى رأسهم أصحاب رأس المال، فلا بد من أن تسلك الإدارة السلوك الأخلاقي لتوفير معلومات مفيدة يتوافر فيها الصدق والعدالة والأمانة والنزاهة والعناية المهنية الواجبة من أجل الحفاظ على بنية عقد الوكالة المبرم بين الإدارة

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر- الأخلاق الإسلامية والمحاسبة- ندوة "القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد" القاهرة 15-16 أبريل 2000، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ص-ص 17-19 (بالتصرف).

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 278 (بالتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

والمساهمين في الشركات المساهمة، وبالتالي زيادة ابرام هذا النوع من العقود الذي يسفر عنه زيادة ورفع عدد هذا النوع من الشركات، وحتى توسيع الشركات القائمة من هذا النوع، لأن توفر دستور أخلاقي وتحلي الإدارة به يعني خلق ثقة لدى المساهمين واطمئنانهم على أموالهم التي ضحوا بها من أجل وضع الشركة في موضع قوي ومنافس.

### 3- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمدقق الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية

من أجل الاستفادة من مزايا التحلي بالقيم الأخلاقية الواردة في الشريعة الإسلامية وتحقيقاً لرغبات المسلمين المهتمين بالمحاسبة والمستثمرين لأموالهم في شركات أو مؤسسات مالية إسلامية، فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يعتبر محتواه إسلامي بحت مستنداً لأحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية.<sup>1</sup> حيث تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم على القيم الأخلاقية مثل : الأمانة والصدق والوفاء والالتزام والقناعة والعدل والتيسير... ونحو ذلك، السبيل والسجى والضابط المعنوي للمعاملات ولمن يقومون بها.<sup>2</sup>

إن تحلي المحاسب بجملة الأخلاقيات الحسنة الواردة في ميثاق أخلاقيات المحاسب والمدقق الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية والمصاغة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ينتج عنه كضرورة حتمية توفيق ذلك المحاسب في عمله، لأن الإسلام دين شامل ولم يتحدد زمنه أو مكانه مطلقاً، ومن أجل توسيع نطاق العمل بالميثاق الصادر عن الهيئة فإنه لم يشترط الديانة الإسلامية فيمن يمارس مهنة المحاسبة، لكنه يوصي بعدم الإخلال بالواجبات المهنية وعدم اللجوء إلى الخداع والتضليل لتضييع حقوق مستخدمي خدمات مهنة المحاسبة، وذلك تحقيقاً لمبدأ السلوك المهني والمعايير المهنية. وإذا أراد المحاسب أو المدقق اتساع نطاق الاعتماد على الميثاق الصادر عن الهيئة، فإنه يجب عليه أخذ النقاط الآتية في الاعتبار:<sup>3</sup>

- حماية المهنة وكذلك الجمهور العام، على اعتبار أن ذلك يمثل الأهداف الأساسية للقواعد المهنية؛

- يجب مراعاة هذه القواعد بصفة مستمرة حتى تستجيب للمواقف والأزمات الجديدة.

إن التزام المحاسب بما جاء في الميثاق يعني بث الطمأنينة في مستخدمي خدمات مهنة المحاسبة، وخاصة أولئك الذين يحكم بعدهم عن الشركة في الشركات المساهمة عن طريق إبرام عقود وكالة بين الإدارة والمالكين لرأس المال، حيث لا يستطيعون الاطلاع على المعلومات المتعلقة بها، كم لا يستطيعون التطلع على مستقبلها، ونعي هنا أصحاب رأس المال لأنهم أساس قيام الشركات واتساع نشاطها، وفي ظل انفصال الملكية عن

<sup>1</sup> تاريخ الإطلاع: 2014/10/23 <http://www.aaofii.com>

<sup>2</sup> حسين حسين شحاته، المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي، التأهيل العلمي والإعداد المهني، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي، ص 6.

<sup>3</sup> طه أحمد حسن أردبني - التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق - دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين 85(29)، 2007، ص 159.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الإدارة، فإن التزام هذه الأخيرة بميثاق مضمونه يكون مستندا لأحكام الشريعة الإسلامية، يعني تحليها بالحفاظ على الأمانة الموكلة إليها وعدم استغلالها لفرصة بعد أصحاب رأس المال عن إدارة أموالهم في تحقيق مصالحها الخاصة، وهو ما يعني الصدق في ترجمة أعمال الشركة خلال السنة في صورة قوائم مالية صادقة، فبالرغم من المشاكل الواردة عن عقد الوكالة بين الإدارة والمساهمين إلا أن استشعار كافة أعضاء الإدارة بما فيها المحاسب لمراقبة الله عز وجل وحسابه الأخروي كما جاء في الميثاق يعتبر حلا كفيلا وأمثلا لمثل هذه المشاكل.

وكل هذا وسابقه، لم يرد فيه أي نص قانوني يحث على إلزام الشركات بإتباع ميثاق الهيئة، إلا أننا نرى في الاعتماد عليه من قبل الشركات وخاصة الشركات المساهمة مزايا عديدة يمكن الاستفادة منها، لأنه عبارة عن قراءات تذكيرية لما جاء في الكتاب والسنة، كمراقبة الله عز وجل في السر والعلن، ناهيك عن الحث على الحفاظ على الأمانة والصدق والمشروعية والموثوقية عند إعداد وعرض معلومات لمتخذي القرار بغرض ترشيد قراراتهم.

### ثالثا/ أخلاقيات المهنة ضمن مبادئ حوكمة الشركات (الدولية والمحلية) للقضاء على السلوك غير الأخلاقي للإدارة

لقد كانت حالات الهلع والإخفاق التي أصيبت بها العديد من الشركات في العالم، والتي كان سببها عدم تحلي المحاسبين والمدققين بأخلاقيات المهنة، حيث فضل بعضهم التواطؤ مع الإدارة في التستر عن الغش، في حين لم يبذل البعض الآخر العناية المهنية اللازمة لكشف الخداع والغش في التقارير المالية لهذه الشركات، مؤيدا لتحلي المحاسبين والمدققين بقواعد أخلاقيات المهنة. ليس ذلك فحسب بل كانت الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008، والتي زعزعت العالم لأكملة سبب في التنديد بتطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة، وذلك في صورة مبادئ حوكمة الشركات، وقد فهم الجميع بأن التطبيق غير الكامل وغير السليم لمبادئ حوكمة الشركات دفع بالأزمة إلى حد التفاقم والانتشار.

وقد أصبحت حوكمة الشركات ضرورية التطبيق، وذلك نظرا لوعي الإدارة والمساهمين (في الشركات المساهمة) وكل من لهم مصلحة بالشركة بالمزايا والقيمة التي تقدمها، ناهيك عن الالتزام بمبادئها وأحكامها التي في صلب موضوعها تدعو إلى التحلي بالأخلاق، وذلك بغرض زيادة الوعي لدى الأطراف الفاعلة فيها للتحلي بأخلاقيات المهنة وتجنب تضليل مستخدمي خدمات المحاسبة وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.

وفيما يلي بعض المنظمات والهيئات الدولية والمحلية الرائدة في مجال وضع مبادئ حوكمة الشركات، والتي تدعو في مجملها إلى بناء الشركات على أسس سليمة، من خلال إبراز مكانة أخلاقيات المهنة، وذلك كما يلي:

**1- أخلاقيات المهنة ضمن مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** وضعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) مبادئها التي تم التطرق إليها سابقا، لتقوية أخلاقيات الأعمال، وقد ركزت بذلك

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

على الدور الذي يجب أن تلعبه مجالس الإدارة في الشركات في إرساء قواعد أخلاقية حسنة وسليمة عن طريق حفاظها على مصلحة المساهمين ومصلحة كافة الأطراف ذات المصلحة والعلاقة بالشركة.

### 2- أخلاقيات المهنة ضمن اتفاقية مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) لمكافحة الرشوة<sup>1</sup>:

لقد تطرق كل من جون سوليفان (المدير التنفيذي للمركز) وألكسندر شكولينكوف (مسؤول البرامج بالمركز) إلى التطرق إلى أخلاقيات الأعمال بأنها المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، وأن النظام الأخلاقي السليم يشمل على القيم الجوهرية، والتي تتمثل في المسؤولية، الشفافية، الإنصاف والمحاسبة، وقد تناولوا عنصرا هاما تمثل في محاربة الرشوة بالشركات، حيث يتعين عليها وضع برنامج يصيغ السياسات والإجراءات المقرر استخدامها لمنع وقوع الرشوة في كافة أنشطتها تحت سياستها الفعالة.

### 3- أخلاقيات المهنة ضمن رابطة الكومنولث: حددت رابطة الكومنولث سنة 1999، خمسة عشر مبدأ لحوكمة شركاتها، كما يلي:<sup>2</sup>

- القيادة، - تعيين مجلس الإدارة، - الاستراتيجية والقيم، - أداء الشركة، - الالتزام، - الاتصال، - المساءلة تجاه المساهمين، - العلاقات مع أصحاب المصلحة، توازن القوى، - الإجراءات الداخلية، - تقييم أداء المجلس، - تعيين وتنمية الإدارة، - التكنولوجيا، - إدارة المخاطر، - التقرير السنوي حول القدرة على الوفاء بالديون في المستقبل.

### 4- أخلاقيات المهنة ضمن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر: بالرغم من تأخر الجزائر في

تبنى أخلاقيات الأعمال، إلا أنها قامت بمبادرة تسعى من خلالها إلى ترسيخ الممارسات الحسنة للمؤسسات، حيث قامت حلقة العمل والتفكير حول الشركة ومنتدى رؤساء الشركات بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بإعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وكان المشرف على الميثاق هو السيد سليم عثمان مديرو مجلس الإدارة بشركة روية للعصائر (شركة مدرجة في بورصة الجزائر)، وهو صاحب فكرة تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وكانت تجربته في تطبيق الحوكمة تجربة ناجحة، حيث استلهم الميثاق مضمونه من مبادئ التنمية والتعاون الاقتصادي، ووجه إلى:<sup>3</sup>

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛

- المؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر أو تلك التي تنهياً لذلك.

وقد حدد الميثاق أربع مبادئ للحكم الراشد في المؤسسة كما يلي:

أ- مبدأ الانصاف: ويعني توزيع الحقوق والواجبات، والامتيازات والالتزامات بين الأطراف الفاعلة بطريقة عادلة.

<sup>1</sup> John Sullivan and Alexander shkolinov, The Essential component of Corporate Governance, CiPE, 12 January 2006.

<sup>2</sup> Commonwealth Parliamentary Association (CPA), <https://www.agora-parl.org/pt/taxonomy/term/504> ، تاريخ الإطلاع 2015-12-28

<sup>3</sup> Code algérien de Gouvernance d'Entreprise, 2009 .

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

ب- مبدأ الشفافية: يعني هذه الحقوق والواجبات والصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجليّة للجميع.

ت- مبدأ المسؤولية: ويعني مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة (أي كل فرد مسؤول عن أي تقصير في عمله المحدد له).

ث- مبدأ التبعية: ويعني أن كل طرف فاعل هو مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة به.

وهناك معايير أساسية للحكم الراشد في المؤسسة وتتمثل في: الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقتهم المتبادلة (الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، المديرية)، علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين، النوعية ونشر المعلومات، وأخيراً انتقال ملكية المؤسسة.

وفي الأخير يجدر الإشارة إلى أنه كل دولة تسعى إلى تطبيق أخلاقيات الأعمال في الشركات، سوف يكون ذلك بوضع ميثاقاً خاصاً بها، في إطار ما يسمى بحوكمة الشركات، كما فعلت العديد من الدول ومنها الجزائر، لكن تبقى دائماً مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هي المبادئ الرائدة في هذا المجال، لهذا ينبغي على الدول الراغبة في تطبيق الحوكمة، أن تستلهم النقاط الهامة منها مع الأخذ في الاعتبار القوانين السارية في كل دولة، وبيئة العمل، ونوعية ملكية الشركات ونوع هيكل ملكيتها والقواعد التي تحكمها.

### المطلب الثالث: مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية للحد من الممارسات الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية مشكلاً خطيراً يهدد حياة الشركات المساهمة عامة وأموال المساهمين خاصة، بسبب بعد هؤلاء عن رقابة المحاسبين الذين ينتهجون أساليبها المختلفة، لهذا برزت العديد من المجهودات الدولية للحد منها، ودعم مصداقية المعلومات الموجودة بالقوائم والتقارير المالية لهذه الشركات.

#### أولاً/ مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي

اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية والتي ما يتعلق منها بالإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى تضمين كل معيار محاسبي تم إصداره البيانات أو المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك لأن اعتماد المحاسب على المعايير المحاسبية الدولية في مجال العرض والإفصاح من شأنه أن يحسن من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتدعيم الإفصاح المحاسبي<sup>1</sup>، ففي حالة احترام الإدارة لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية دور في القضاء

على انتهازية الإدارة. إضافة لذلك فإنه في ظل انفصال الملكية عن الإدارة والذي كان من نتائجها الحتمية ظهور مشاكل عديدة تعرف بمشاكل نظرية الوكالة وتعتبر مشكلة تضارب المصالح من المشاكل المؤدية إلى سعي الإدارة إلى عدم الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بأموال المساهمين وبكل ما يتعلق بالشركة، وحتى القرارات

<sup>1</sup> جودي محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

المتخذة من طرف هذه الإدارة غير الآمنة لا تفصح عنها في الحالات التي ترى فيها أنها تؤثر على قرارات المساهمين، هذا ما يبرر الحاجة إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية في إصدار معايير خاصة بالإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية، وضرورة التزام الإدارة بتطبيق تلك المعايير بغية تقليص الفارق المعلوماتي بين أصحاب رأس المال والإدارة، لأن هذه الأخيرة تعتبر المسؤول الذي له القدرة على التلاعب بالعمليات المحاسبية والتأثير على نتائج أعمال الشركات.

### ثانيا/ دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تستخدم الشركات مفهوم المحاسبة الإبداعية في وصف حالات إظهار أرقام الدخل والموجودات والالتزامات بالصورة غير الصادقة وغير الحقيقية، ويتم ذلك عن طريق استخدام المحاسبين الماهرين بالشركات، بطلب من الإدارة معرفتهم وإلمامهم ودرايتهم الفائقة بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في سجلات الشركات بما يحقق تخفيض في الأرباح أو الزيادة فيها، وفقا لما يخدم مصلحة الإدارة في إظهار ما تراه مناسبا للأطراف المستخدمة للمعلومات.

فعند النظر إلى المحاسبة الإبداعية من زاويتها الإيجابية يمكن القول بأنها طريقة لإيجاد حلول لمشاكل محاسبية لم تكن واردة من قبل أو لم تتعرض لها الشركات من قبل، وذلك في إطار قانوني أي اعتمادا على ما تنص عليه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في إطار تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أما عند النظر إلى المحاسبة الإبداعية من زاويتها السلبية فهي طريقة ينتهجها المحاسب الماهر المتمرس للتلاعب بالقيم المسجلة وذلك لتغليط وخداع الأطراف المستهدفة من وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

وبما أن المحاسب لا يخرج عن نطاق تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، فإن العديد من الدراسات ترى بأن المرونة الزائدة في معايير المحاسبة الدولية هي المسبب الرئيسي لممارسة إدارة الشركات لأساليب المحاسبة الإبداعية، إذ تظهر تلك المرونة في تعدد البدائل المحاسبية المتاحة.

وهذا ما قد لا تتوافق فيه دراستنا مع الدراسات المؤيدة والمعارضة فيما يخص ربط المحاسبة الإبداعية بمعايير المحاسبة الدولية، حيث جاءت معايير المحاسبة الدولية بجودة عالية في ممارسة العمل المحاسبي، وهذه الجودة هي التي أجبرت العديد من الدول على اتباعها، ولم يكن اتباعها بموجب قوانين ملازمة لصدور المعايير، وإنما عقلانية مضمون تلك المعايير والدقة التي جاءت بها عند ممارسة أي عمل محاسبي، ألزم الدول على اتباعها أو وضع معايير محلية توافق بيئة العمل محليا، لكنها مستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، كما فعلت كل من مصر، العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، حين وضعت معايير محاسبة محلية، والجزائر عندما قامت بتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي التي ألزمت الشركات بتطبيقه بداية من جانفي 2010، خاصة الشركات المدرجة في البورصة. لأن معايير المحاسبة الدولية هي المرشد الرئيسي لعمل المحاسب من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث والعمليات التي وقعت بالشركة خلال الفترة المالية. وتعطي في هذا الإطار معايير المحاسبة الدولية مجالا للاختيار بين البدائل المحاسبية لكثير من العناصر

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الظاهرة بالقوائم المالية، ولم يكن الغرض من هذا الاختيار وضع أساليب خداع وتحايل وتغليط لمستخدمي خدمات المحاسبة، وإنما مساعدة الإدارة على اختيار الطريقة المحاسبية التي من شأنها أن تحل مشاكل محاسبية تعرضت لها الشركة في ظروف مفاجئة، أو تغيير سياسة محاسبية يتم من خلالها عرض أفضل للمعلومات يسهل فهمها من طرف المستخدمين للمعلومات، خاصة المساهمين الذين تتفاوت درجة فهمهم للقوائم المالية، فهناك مساهما حصيفا له دراية بكل ما يتعلق بالمحاسبة والتحليل المالي وغيرها، وهذا لا يعنيه التغيير في سياسة محاسبية معينة، وهناك مساهما عاديا الذي لا يكون متمكنا من المحاسبة، وهذا ما يجب على إدارة الشركات الاهتمام به كأن تراعي ظروفه وقلة درايته، ولا نعني هنا أن الإدارة تقوم بإعداد قوائم مالية لأغراض هذا النوع من المساهمين، ولكن مراعاة هذه الفئة تعني مراعاة بقية الأطراف الأخرى المعنية بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة. والأرجح هنا أن تختار الإدارة الطريقة التي من شأنها أن توفر معلومات مفيدة وسهلة الفهم لمستخدميها، على اعتبار أنها تساعد بدرجة كبيرة في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية.

وتبقى الأزمة الحقيقية المولدة لممارسة المحاسبة الإبداعية هي أزمة الإدارة غير الأمنية على أموال المساهمين، حيث تختار إدارة الشركات في إطار ما تتيحه معايير المحاسبة الدولية من بدائل محاسبية، البديل المحاسبي الذي يساعدها على التستر وإخفاء بعض المعلومات الهامة على المساهمين، وبما يحقق الأهداف الخاصة بها في ظل تعارض دالة الأهداف بين طرفي عقد الوكالة (الإدارة-المساهمين) وتضارب مصالح كل منهما، فسعي الإدارة إلى استخدام البديل المحاسبي (من سياسات محاسبية أو طرق أو أسلوب الإفصاح عن المعلومات) الذي يحقق أهدافها الخاصة (الحصول على مكافآت وحوافز وغيرها عند الوصول إلى ربح صافي محدد من طرف الملاك مسبقا، أو ترقية في المناصب، وغيرها) يعد خيانة للطرف الثاني من العقد-المساهمين- الذي ليس بيده أي أرقام محاسبية ليتلاعب بها من أجل تحقيق أهدافه الخاصة (الحصول على أكبر حصة من الأرباح)، وتحقيق مصلحة الإدارة على حساب مصلحة الملاك ينبع من موقعها الهام بالشركة والذي يكسبها سلطة الاستحواذ على الأرقام المحاسبية والتأثير عليها وقت الحاجة لذلك، ناهيك عن سلطة الإدارة في التقديرات المحاسبية وقدرتها على رفع أو خفض قيمة التقدير كتقدير العمر الإنتاجي للأصول الذي يحسب على أساسه قسط الإهلاك، وهنا قد تكون متحيزة لوضع تقديرات تحقق من ورائها المصلحة الذاتية، وهذا ما يؤثر على نوعية وجودة المعلومات المعروضة والمفصح عنها بالشركة.

فكما يرى الدكتور عباس حميد يحي التميمي بأنه على وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي يحاول بموجبه كل طرف من أطراف عقد الوكالة (إدارة-مساهمين) تعظيم منفعته الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف المساهمين، حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات

من ناحية تقديم المعلومات.<sup>1</sup>

فكل هذا وسابقه يؤكد أن ليست المرونة المتوفرة في معايير المحاسبة الدولية هي السبب الرئيسي في ممارسة المحاسبة الإبداعية، وإنما أزمة الإدارة غير الأمانة وعدم الالتزام بأخلاقيات مهنية عالية في الجودة. ومما سبق يمكن القول أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما تتوفر عليه من بدائل محاسبية، يؤدي إلى تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال التزام إدارة الشركات المساهمة بتطبيق الطرق والبدائل المحاسبية التي تحقق عرض أفضل للمعلومات وليس تحقيقا وتوجيها لتحقيق أهدافها الخاصة.

### المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي بين الإدارة والمساهمين

لقد اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إصدار العديد من معايير المحاسبة الدولية، والتي منها ما يتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية، بالإضافة إلى تضمين كل معيار محاسبي تم إصداره البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك لأن اعتماد المحاسب على المعايير المحاسبية الدولية في مجال العرض والإفصاح من شأنه أن يحسن من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتدعيم الإفصاح المحاسبي.<sup>2</sup> إذ أن احترام الإدارة التي بيدها العملية المحاسبية والتأثير على نتائج أعمال الشركات للمعايير الصادرة عن اللجنة وخاصة ما تعلق منها بالإفصاح عن المعلومات والحد الأدنى الواجب إظهاره منها من شأنه القضاء أو التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات الوارد بين الإدارة والملاك في شركات المساهمة. ففي ظل سعي الإدارة إلى تحقيق مصالحها الشخصية من خلال الاستحواذ على المعلومات تأتي ضرورة تطبيق هذه المعايير من أجل محاولة تسوية سلوك الإدارة بشأن طريقة عرض المعلومات وفقا لمعايير عرض القوائم المالية وغيرها من المعايير التي تم تناولها سابقا، كما تبرز أهمية تطبيق هذه المعايير في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية وجودة طرق عرضها في القوائم المالية بغية تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.

#### المطلب الأول: دور معايير الإفصاح عن القوائم المالية في القضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي

في ظل انفصال ملكية الأموال عن إدارتها، انبثق ما اصطلح على تسميته "نظرية الوكالة"، التي تقضي بوجود أصيل يملك أموال يناول إدارتها للوكيل، لم ينبثق هذا الأمر فقط بل تعداه إلى وجود مشاكل تصدعت من بعد الأصلاء عن رقابة الوكلاء، فإيمان الملاك في الشركات المساهمة بأنه سوف يكون هناك حفاظ على أموالهم من طرف الإدارة بالرغم من وجود ذاك البعد الرقابي، أدى بها إلى خيانة تلك الأمانة، وذلك عن طريق عدم توفير كافة المعلومات المتعلقة بالشركة واتخاذ قرارات تعظم منفعتها فقط، لأن الإدارة وهي الوكيل في موقع

<sup>1</sup> عباس حميد يحي التميمي، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد لنيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في المحاسبة، 2008، ص 7.

<sup>2</sup> جودي محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

يسمح لها بالاستحواذ على كافة المعلومات وانتقاء البعض منها لخدمة مصالحها دون مراعاة بما يخدم مصالح الملاك، يتزامن هذا مع سعي الملاك للحصول على المعلومات الحقيقية والصادقة المتعلقة بأموالهم، هذه المعلومات التي لم تكن هناك قيود أو معايير تبين ما يجب عرضه منها وما لا يجب عرضه وحتى طريقة عرضها، هنا يقع المشكل العويص الذي طالما اجتهدت العديد من الجمعيات والهيئات الدولية للقضاء عليه، وذلك من أجل زيادة ثقة الملاك في الإدارة وهو ما ينمي الشركات المساهمة وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني يل يتعداه إلى تنمية الاقتصاد الدولي.

ولعل أبرز الجهود الدولية الساعية للقضاء على مثل هذه المشاكل - مشاكل علاقة الإدارة بالمساهمين - نبرز دور إيجاد معايير للمحاسبة الدولية، حيث أن إيجاد معايير محاسبية يتم تداولها على صعيد دولي من شأنه الحفاظ على مصالح أصحاب رؤوس الأموال (الملاك)، وذلك لأنها توفر المصدقية والثقة والشفافية في المعلومات المعروضة، حيث اهتمت هذه المعايير بالإفصاح عن المعلومات وأصدرت العديد منها في هذا النطاق، حيث نجد معايير متعلقة بكيفية عرض وإعداد القوائم المالية والتي تساهم بحد كبير في تخفيف مشكل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.

وعند ذكر المعايير المتعلقة بالقوائم المالية في خضم تطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية نخض بالذكر كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS1) المعنون ب"إعداد وعرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS7) المعنون ب"معيار التدفقات النقدية"، حيث تظهر أهمية كل منهما في ضمان عقلانية ورشادة الإدارة في تصرفاتها بالرغم من الموقع الذي تحتله بالشركة، وذلك من خلال إضفاء نوع من الثقة في المساهمين فيما يخص موكلهم، الذين يرون أنهم يتصفون بالرشادة والعقلانية في عرض المعلومات التي من شأنها الحفاظ على أموالهم.

إذ تبرز أهمية المعيار المحاسبي الدولي "إعداد وعرض القوائم المالية" في كون أن القوائم المالية تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها كل الأطراف التي لها علاقة بالشركة، من مقرضون ومحللون ماليون ومساهمون وغيرهم من الأطراف الأخرى، فحاجة المساهمين للمعلومات المتعلقة بأموالهم المستثمرة بالشركة تعد من أولويات الحفاظ على علاقة الوكالة، وفي سبيل حماية الإدارة لأموال المساهمين ومحاولة إنمائها، إذ تهدف القوائم المالية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS1) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS7) إلى توفير معلومات صادقة حول نتيجة الأداء والنشاط في الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وبهذا تكون تلك المعلومات تفيد شريحة عريضة من المستخدمين، وخاصة أصحاب رأس المال، ففي ظل إتاحة معلومات صادقة وحقيقية والافصاح عنها في الوقت المناسب يستطيع الملاك اتخاذ قرارات رشيدة. فمثلا نجد في قائمة الميزانية عرض للحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها لكافة المستخدمين دون تحريف أو تحيز شخصي في طريقة العرض، كما نجد تبويب للأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة مع وجوب الأخذ في الاعتبار درجة سيولتها لأنها تكون بذلك أكثر ملائمة وموثوقية. وبعد طرح كافة الخصوم من الأصول يتبقى حق الملكية، هنا

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

يبرز الوضع المالي للشركة (من خلال قيم الأصول، قيم الخصوم، وحقوق الملكية) لفترة زمنية معينة، وإيفاء قائمة المركز المالي بغرضها يجب على مستخدميها وخاصة أصحاب رؤوس الأموال تفهم هيكل القائمة والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر، وذلك من خلال المعادلة التالية:

### الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

-الأصول: وهي الموارد الاقتصادية مثل النقدية وما يعادلها، المخزون... .

-الخصوم وحقوق الملكية: تعبر عن مصدر تمويل الموارد الاقتصادية، إذ إن الخصوم تعبر عن أموال الدائنين، في حين تعبر حقوق الملكية عن أموال المساهمين.<sup>1</sup>

فالمساهمين عند تقييمهم لأصول الشركة مثلاً يتأكدون من مدى تملكها لموارد مناسبة متاحة للتشغيل من أجل ضمان استمرارية الشركة في نشاطها، ومدى إمكانية بيعها وتحويلها إلى نقدية في حالة تصفية الشركة، وذلك لضمان استرداد كل أموالهم بعد استيفاء جميع حقوق الدائنين بالدرجة الأولى.

كما نجد قائمة الدخل "حساب النتائج" التي تفصح من خلالها إدارة الشركة على إيرادات الشركة ومصروفاتها والفرق بينهما يمثل الدخل الصافي المحصل عليه خلال فترة محاسبية معينة، حيث تفيد نتيجة ذلك الفرق فئة المستخدمين وخاصة فئة الملاك في معرفة قدرة الشركة على بيع السلع وتأدية الخدمات في تلك الفترة، حيث يقوم الملاك بزيادة شراء أسهم في الشركة في حال الحصول على دخل صافي لأبسط به أو مرتفع، وفي حال اعتقادهم بأن تقديرهم للإيرادات المستقبلية سوف تنمو وتزيد وهذا ما يساعدهم في إنماء الشركات المساهمة.

في حين تعرض القائمة الثالثة من القوائم المالية الرئيسية للشركات والمبينة في المعيار، وهي قائمة التغيرات في حقوق الملكية "معلومات على حول الحقيقة الاقتصادية (التمويلية...) للنتيجة المحددة مسبقاً في الدورة وذلك من خلال عرضها للتغيرات في حقوق الملكية بتاريخ تحديد نتيجة نشاط الشركة، وتعرض ذلك في صورة نوعين من المعاملات، أولها حركة أسهمها (من خلال أي زيادة أو نقصان) وثانيها إجمالي النتائج المولدة، ونشير إلى أن جل الشركات الناجحة اليوم هي التي تقوم بحجز جزء من أرباحها وعدم توزيعه على المساهمين من أجل إعادة استثمارها وتحقيق هدف التوسع أو استغلال الفرص أو التحوط مما قد يحدث في المستقبل، ويهتم الملاك بقائمة التغيرات في حقوق الملكية لمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها للدائنين والمقرضون وتخطي مشاكل السداد التي قد ينجم عنها تدفقات نقدية خارجة في صورة فوائد غير محسوبة (وذلك عندما يتم تجاوز المدة المحددة للقرض وفوائده)، وهو ما قد يضيع أموال المساهمين، كما يهتم المساهمون من خلال هذه القائمة دائماً بتحديد ما إذا تم إعادة استثمار جزء من الأرباح لتوسيع الشركة في المستقبل.

أما عن قائمة التدفقات النقدية التي تناولها معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS7) قائمة التدفقات النقدية، والذي يعرض كل ما يتعلق بالتدفقات النقدية الصادرة والواردة ومصادرها وكيفية استخدام الشركة لتلك

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 21 - 59 (بتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

التدفقات ومقدار تغيرها خلال فترة محاسبية معينة، فتمثل قيمة هذه القائمة (مصنفة إلى تدفقات نقدية ناتجة من النشاطات التشغيلية، تدفقات نقدية ناتجة من النشاطات الاستثمارية، وتدفقات نقدية ناتجة من النشاطات التمويلية)<sup>1</sup> بالنسبة لجماعة المساهمين في تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها، وحاجتها في استخدام هذه النقدية، لأن القرارات الاقتصادية التي يتخذها هؤلاء المساهمين تستدعي التقييم الشامل لقدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها، فقد يكون هناك نشاط رئيسي للشركة إلا أنه لا يتم من خلاله توليد نقدية، هنا يتخذ الملاك قرارات بشأن أموالهم فقد يسحب بعضهم أموالهم ليعيد استثمارها من أجل الحصول على أرباح، في حين قد ينظر البعض الآخر إلى تغيير نشاط الشركة، كما قد تكون الشركة في ديناميكية جيدة فيما يخص توليد النقدية، ما يدفع بالملاك في زيادة الاستثمار بالشركة من خلال شراء الأسهم، إلى غيرها من القرارات التي يتخذها الملاك في ظل إتاحة معلومات عن مدى قدرة الشركة على توليد النقدية ومعرفة استخداماتها المختلفة، وهو ما يبين للمساهمين على سبيل الخصوص قدرة الشركة على تسريع وتيرة تداول النقدية وما يعادلها، كما يطمئنهم على أموالهم عند معرفة استخدامات النقدية وما يعادلها. كما يفيد تصنيف التدفقات النقدية على أساس الأنشطة الثلاث، في ما يلي:

- التدفقات النقدية الناشئة من الأنشطة التشغيلية: تساهم في معرفة قدرة الشركة على توليد النقدية من أنشطتها الرئيسية، والحفاظ على القدرة التشغيلية والقدرة على تمويل الاستثمارات ذاتيا دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، ناهيك عن أهمية توفير معلومات تاريخية بخصوص التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تفيد أصحاب رؤوس الأموال في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لأن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية تبين للملاك حركة النقدية لأغراض التمويل.

- التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية: وهي تساعد أصحاب رؤوس الأموال في معرفة ما تم تخصيصه لتوليد الأرباح حاضرا ومستقبلا.

وهذا ما يبين ضرورة وأهمية عرض قائمة التدفقات النقدية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS7) وإدراجها ضمن القوائم المالية الرئيسية للشركة، حيث بمعرفة التغيرات التاريخية الفعلية في النقد وما يعادله خلال فترة زمنية معينة يستطيع المساهمون ترشيد قراراتهم، خاصة بشأن توليد الأرباح التي تنمي أموالهم المستثمرة بالشركة.

وبعد دراسة كل من معيار "إعداد وعرض القوائم المالية"، ومعيار "التدفقات النقدية" تبين أن هناك علاقة ترابطية بين القوائم المالية الأربعة، حيث اتضح أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة لأخرى، وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-10-22 (بتصرف) [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 187 (بتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

1- مبلغ صافي الدخل الذي نحصل عليه من قائمة الدخل يظهر كأحد عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛

2- رصيد التغيرات في قائمة حقوق الملكية لآخر فترة يظهر ضمن عناصر قائمة المركز المالي؛

3- رصيد النقدية لآخر الفترة المحصل عليه في قائمة التدفقات النقدية يظهر كأحد عناصر قائمة المركز المالي (الأصول).

أما الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأربعة فهي تعتبر ضرورية لما توفره من معلومات إضافية عن الوضعية المالية للشركة لاستحالة توفيرها في تلك القوائم المالية، حيث لا بد أن توفر تلك الإيضاحات معلومات عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية كطريقة احتلاك الأصول في الشركة، وطريقة تقييمها للمخزون...، ومعلومات تفسيرية عن عناصر القوائم المالية، لأن بعض العناصر بالقوائم المالية تتطلب التفسير والشرح لتسهيل فهمها من طرف مستخدمي القوائم المالية، أيضا لا بد أن توفر الإيضاحات معلومات إضافية ترى إدارة الشركة بأنها ضرورية وذلك لإضفاء الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية، وذلك هو مطلب هذين المعيارين المحاسبين، عند إعداد وعرض القوائم المالية وفقهما، حتى يتسنى لجماعة مستخدمي القوائم المالية بما فيهم المساهمين الحصول على كافة المعلومات التي تتعلق بأموالهم وبالشركة وضمن شفافية تلك المعلومات.

فبالرغم من أن القوائم المالية تعد من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف المتعلقة بها وخاصة أصحاب رأس المال، وبالرغم من وجود معايير تحكم إعداد وعرض هذه القوائم المالية، إلا أن هناك قيود على تلك القوائم المالية، والتي تحد من فائدتها المرجوة منها، لهذا على جماعة الملاك عند قراءتهم وتحليلهم للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخذ في الحسبان القيود التالية:<sup>1</sup>

**1- الحكم والتقدير الشخصي:** يتبين أن الحكم والتقدير الشخصي من أنه ضمن القيود على فائدة القوائم المالية، وذلك من خلال المعرفة البديهية بأن "موسم الحصاد يأتي بعد موسم الزرع" فمن غير المعقول أن يزرع زرع في وقت واحد ويأتي حصاده على فصول متقطعة، إلا أنه من المعقول والعملي ذلك في المحاسبة، حيث يتم إعداد القوائم المالية لشركة معينة في فترة زمنية معينة وينتظر معرفة ربحها أو خسارتها حتى نهاية الفترة، وتؤثر تلك النتيجة على الفترات التالية لحياة الشركة، وذلك ما يستدعي المزيد من الدقة في التقدير الشخصي لأن حصاده سوف يؤثر على سنوات مستقبلية لحياة الشركة، لأن الشركة عبارة عن بداية فترة ونهاية فترة وبداية النهاية وهكذا، أي أن الشركة عبارة عن فترات زمنية متعاقبة تحددها نتائجها المحققة. فبالرغم من الموضوعية الظاهرة بالقوائم المالية عند إعداد القوائم المالية إلا أن المحاسبين في بعض الأحيان يلجؤون إلى التقدير والحكم الشخصي مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وحساب معدلات إهلاكها على أساس ذاك العمر المقدر من طرفهم، إذ نجد في بعض الأحيان تواجد أصول ثابتة بالشركة قد امتلكتها تماما محاسبيا بدفاتر الشركة، إلا أنها لازالت تعمل بها، وهذا ما يتناقض مع مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 200-203 (بتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الذي نددت به لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال إطارها المفاهيمي، فهي بالشركة تعد من الأصول التي لا يتم استعمالها، إلا أنها في الحقيقة تستعمل ويتم من خلالها توليد تدفقات نقدية، فعندما يتبين للملاك إنتاجية 3 آلات بالشركة من بينها آلة مهتلكة تماما ليست كإنتاجية آلتين فقط، وهذا يعتبر أمر مضلل بالنسبة لهم في تقدير التدفقات النقدية المولدة خلال نشاط الشركة العادي. ولأن فيه نوع من التضخيم في المبالغ الذي يظل عملية اتخاذ القرار لديهم، لأنه يتبين لهم أن الشركة في وضعية إنتاجية جيدة ورجحية لأبأس بها، وفي الأصل لم يحدث ذلك إلا عند استخدام الآلة الثالثة.

**2- العناصر التي لا يمكن تقييمها وتسجيلها محاسبيا:** تهتم القوائم المالية بالبنود التي يتم قياسها فقط، ومنه يتم الحكم على ربح أو خسارة الشركة، في حين نجد بعض العناصر الهامة في نشاط الشركة والمشاركة في تحقيق النتيجة، إلا أنه يستحيل إبرازها في القوائم المالية كالعمالة والإدارة(رأس المال الفكري)، ففي بعض الأحيان نجد الدور الفعال للإدارة والعمالة في إنجاح الشركات وخاصة الشركات المساهمة التي تلعب فيها الإدارة دور هام في تحقيق الأرباح على المدى الطويل، إلا أن رأس المال البشري هذا لا يعد من أولويات المحاسبة في الحكم على ربح أو خسارة الشركات، فليومنا هذا لم تجر أي محاولات من طرف المحاسبين لتقييم أهمية رأس المال البشري، وتسجيل نتائجه كعوامل مؤثرة على نشاط وحياة الشركة.

**3/ قدرة الإدارة في التأثير على أرقام القوائم المالية:** لا يخفى على أحد أنه في الشركات المساهمة تكون للإدارة سلطة في الحصول على كافة المعلومات، لهذا فمن المنطقي وفي ظل تصرف الإدارة الرشيد والعقلاني أنها تغير أو تعدل أو تحدث تأثيرا على بنود القوائم المالية في حدود معينة، ويحدث ذلك كثيرا قبل نهاية الفترات المحاسبية، حيث بإمكانها مثلا عقد صفقات أو الانطلاق في ممارسة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم عنها إعداد القوائم المالية، وتلك العقود والأنشطة المفاجئة التي تقوم بها إدارة الشركات تقصد من ورائها عادة إحداث تأثيرات هامة على بعض عناصر القوائم المالية، كرفع رصيد النقدية في نهاية الفترة المالية عن طريق بيع بضاعة بكميات معتبرة بأقل من تكلفتها، أو بيعها مع تيسير طريقة السداد للمشتري، لإظهار انخفاض المخزون والحصول على نقدية في تلك الفترة. أو شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، وغيرها من الممارسات التي قد تؤثر بها إدارة الشركات على عناصر القوائم المالية في نهاية الفترة.

**4- المرونة الزائدة في الطرق والسياسات المحاسبية بمعايير المحاسبة الدولية:** إن إتاحة معايير المحاسبة الدولية للعديد من البدائل المحاسبية المقبولة عموما، أدى إلى خلق آثار مختلفة على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث أصبح المحاسبون يقومون باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية حسب وضع الشركة، والدلالة على ذلك قد أمكن في بعض الحالات تغيير بعض الطرق والسياسات المحاسبية من نتيجة خسارة محققة وفعلية إلى نتيجة ربح غير فعلي وغير محقق. ومن بين تلك البدائل نجد: طرق حساب قسط الإهلاك السنوي للأصول، والتي تتعدد في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى طريقة الإهلاك الثابت، وطريقة الإهلاك المتناقص، وطريقة الإهلاك المتزايد، وطرق

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

تقييم المخزون التي تتعدد أيضا إلى طريقة الصادر أولا الوارد أولا، طريقة الصادر أولا الوارد أخيرا، طريقة الصادر أخيرا الوارد أولا، وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة، حيث تعتبر الإدارة هنا هي المسؤول الأول عن إحداث التغييرات في الطرق والسياسات نظرا للمرونة الزائدة الموجودة والمتاحة في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهذا يمكن الإدارة من اختيار الطريقة التي تمكنها من تحقيق ما تراه مناسباً.

هنا تبرز ضرورة القيام بتقييد أو تضيق تلك الطرق والبدائل المتاحة من أجل الحفاظ على علاقة الإدارة بالمساهمين، في الوقت الذي يسعى فيه الملاك إلى الحصول على أكبر قدر من المعلومات الحقيقية في ظل اختيار طرق محاسبية تعبر بصدق عن وضع الشركة وليست تعبر بصدق عن ما تراه الإدارة وما تود تحقيقه (الحصول على المكافآت والتوسع) في ظل تعارض الأهداف والمصالح بينهما.

### المطلب الثاني: أهمية معيار المحاسبة الدولي "التقرير المالي المرحلي" بالنسبة للمساهمين والإدارة

لقد بات من الضروري رؤية الحاجة الواضحة إلى معايير المحاسبة الدولية بكل محتواها، وما جاءت به، فالحاجة إلى معايير تبين عدد ونوع القوائم المالية وتضبط محتواها من المعلومات وتبين الحد الأدنى منها، لا يقل شأنًا عن وجود معيار خاص بالتقرير المالي المرحلي، فضرورة وجود المعيار تولدت من الحاجة الملحة لمن تربطهم علاقة بالشركة للمعلومات الدورية عنها، خاصة وأننا نرى أنها اليوم أغلبها شركات مساهمة، أين يوكل مجموعة من المساهمين أموالهم للإدارة في سبيل القيام بالنيابة عنهم بأعمال تخص الشركة، وهنا يحتاج المساهمون إلى معلومات مستمرة عن أموالهم وعن وضع نشاط الشركة، وهذا ما أبرزته معايير المحاسبة الدولية حين تناولها لمعيار التقرير المرحلي (IAS34).

ففي خضم الاقتصاديات المعاصرة وتوسع الشركات وكبر حجمها يعتبر إصدار إدارة هذه الشركات لمعلومات سنوية عن طريق القوائم المالية الأساسية أمراً لا يخدم المساهمين، فلا بد من إصدار معلومات دورية من خلال إصدار تقارير مالية مرحلية، حيث تسمح هذه التقارير المرحلية للمساهمين بتتبع أنشطة الشركة والاطلاع المستمر على نتائج أعمالها ومركزها المالي بين الحين والآخر، حسب قدرة الإدارة على توفير هذه التقارير، كما تسمح هذه الأخيرة بملاحظة التغيرات الحاصلة على بنود القوائم المالية وأسباب التغيرات ومحاولة تصحيح السلبية منها قبل فوات الأوان، عن طريق توجيه إدارة الشركة بوسائل عدة منها، عقد مجالس إدارة طارئة للإبلاغ عن مثل هذه التغيرات المفاجئة، هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة امتثال إدارة الشركات إلى متطلبات معيار التقارير المالية المرحلية، لأن الإبلاغ عن المعلومات بصورة سنوية لا يسهل عملية ملاحظة ومقارنة نتائج أنشطة الشركة ومردودية الأموال المستثمرة بها، فالتقرير المالي المرحلي بمفهومه كما ورد في المعيار هو تقرير يحتوي على إما مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة نصف سنوية على الأقل، فقد تكون التقارير المالية المرحلية تغطي فترة ربع سنة مالية للشركة أو نصفها أو حتى شهرية، وذلك حسب مقدرة الإدارة على إعدادها وتوفيرها. ولأن المعيار لا يلزم أي نوع من الشركات على إعداد هذا النوع من التقارير فإنه لم يحدد الشركات

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

المعنية بها، ولكن يشجع المعيار الشركات التي تتداول أسهمها بالبورصة على إعدادها، شريطة الامتثال لمتطلبات المعيار ذاتها سواء في حالة اختيار الشركة بتطبيق المعيار أو بموجب تشريع محلي في بيئة عمل الشركة.<sup>1</sup> كما تكمن أهمية إعداد التقارير الدورية في انسياب المعلومات من الشركة إلى الأطراف الأخرى خصوصا المساهمين، وذلك في فترة قصيرة، ولكن يجب أن يتم الإفصاح في هذه التقارير عن المعلومات التي تقدم كحد أدنى حتى يستفيد هؤلاء من التقارير المالية المرحلية، فبالإضافة إلى القوائم المالية الخمسة الأساسية التي يحددها معيار (IAS1) وتقارير مجلس الإدارة التي تحتوي على معلومات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية، وتقرير محافظ الحسابات الذي يحتوي على ملاحظات حول مراجعة القوائم المالية ومدى مصداقية الحسابات وشرعيتها، نجد التقارير المالية المرحلية التي تعتبر من أهم المصادر الداخلية الأساسية للمعلومات اللازمة لتحليل نتائج أي شركة بصفة دورية، حيث تتوفر هذه التقارير على معلومات دورية في صورة قوائم مالية مختصرة أو كاملة حسب اختيار الشركة عند إعدادها، فإن كانت تلك المعلومات ضمن قوائم مالية مختصرة يتوجب على الإدارة الالتزام بعرض الحد الأدنى من المعلومات وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية المرحلية الدولي (IAS34)، أما إذا كانت تلك المعلومات ضمن قوائم مالية كاملة فإنه يتوجب على الإدارة عندها الالتزام بمتطلبات معيار إعداد وعرض القوائم المالية (IAS1) وإلى حد ما يمكن اعتبار غياب إعداد التقارير المالية المرحلية أمرا يساهم في إعاقه طريق الحصول على المعلومات الدورية بالنسبة للأطراف المتعاملة مع الشركة خاصة أصحاب رؤوس الأموال، لأن هؤلاء من لهم حق الاطلاع الدوري على أموالهم بغية مراقبة حركتها والتغيرات الطارئة عليها وما تدره من تدفقات نقدية للشركة، لأن ارتفاع أرباح الشركة يعني ارتفاع ربحية السهم والأرباح الموزعة وهذا هو محل اهتمام المساهمين في الشركات المساهمة. إلا أنه وفي إطار عقد الوكالة ونتيجة لبعد فئة المساهمين عن الإدارة لا تلتزم هذه الأخيرة بتقديم كافة المعلومات التي تعنى بها هذه الفئة، وذلك حتى تبقى الإدارة بعيدة عنها في الرقابة وفي كل الأعمال التي تقوم بها في غيابها لذا على المساهمين إلزام إدارة الشركات المساهمة بالامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي "التقارير المالية المرحلية" حتى يتسنى لهم مراقبة أعمالها بصفة دورية ومستمرة، وتصحيح الأخطاء ونقاط الضعف في الوقت المناسب وتشجيع الإدارة على الرفع من نقاط القوة ودعمها، حيث لا يخفى على كل منا أن توفر المعلومات بصفة دورية له فائدة وأهمية في ترشيد قرارات المساهمين، عكس ذلك فإن توفر المعلومات لمرة واحدة فقط في السنة لا يساعد حملة الأسهم على تفهم ومعرفة كل ما يتعلق بالشركة وقد يخفى عليهم بذلك العديد من المعلومات الهامة التي تعينهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بأموالهم المستثمرة بالشركة. فإتاحة الإدارة لمعلومات دورية يخفف من إمكانية استحوادها على المعلومات واستغلالها في تحقيق مصالحها الخاصة.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص-490-499 (بتصرف).

### المطلب الثالث: الالتزام بتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية الأخرى لتقليل تأثير طبيعة هيكل الملكية على مستوى الإفصاح

تحتاج عقود الوكالة في الشركات المساهمة بين الإدارة والمساهمين إلى ضرورة توفر عنصر الثقة بين الطرفين فيما يخص الإفصاح عن كل ما يتعلق بأموال هؤلاء، فوضع المساهمين أموال بيد الإدارة وبدون رقابة أدى إلى خلق العديد من المشاكل التي أدت في بعض الأحيان إلى إبطال هذا النوع من العقود، التي هي أساس قيام شركات كان من الأجدر أن تنمي لتنمي الاقتصاد بأكمله. وبغرض الحفاظ على هذا النوع من الشركات فإننا نرى ضرورة تطبيق إدارتها لمعايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار (IAS10) الأحداث بعد فترة إعداد التقرير، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS24) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، فالالتزام بالإدارة بتطبيق هذه المعايير يعني الإفصاح عن كل ما يتعلق بالسنة المالية سواء أحداث وقعت بعد فترة إعداد التقرير أو تأثيرات الأطراف ذات العلاقة على نتيجة الشركة.

أولاً/ أهمية تطبيق معيار "الأحداث بعد فترة إعداد التقرير" ومعيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" في تقليل تأثير طبيعة هيكل الملكية على مستوى الإفصاح

قبل الحديث عن علاقة كل من معيار "الأحداث بعد فترة إعداد التقرير" ومعيار "الأطراف ذات العلاقة" بهيكل الملكية ومستوى الإفصاح ينبغي أن نوضح أولاً تأثير طبيعة هيكل الملكية على مستوى الإفصاح.

#### 1- تأثير طبيعة هيكل الملكية على مستوى الإفصاح

على خلفية ظاهرة الملكية الغائبة برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة والضمنية بين طرفين هما : حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل) يكلف على أساسها الطرف الثاني القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول ويفوض صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنه، وقد بين (Jensen and Meckling) في معرض شرحهما لسلوكيات حملة الأسهم والإدارة أن دور الإدارة في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم يتمثل في إدارة الموارد المالية المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عن كل الأطراف المهتمة بالشركة التي لها علاقة مصلحة معها، حيث ينبغي أن يكون هذا الدور بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج إيجابية تفوق تكلفة الفرص البديلة التي كان ممكن استثمار هذه الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم ، وأوضحا ان ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الإدارة بمالك الشركة الوحيد حيث تتوافق عندها منفعة الإدارة مع منفعة حملة الأسهم وتكون على نسق واحد و تختفي عندها مشكلة تعارض المصالح، ولكن عندما يتفتت رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم وتظهر الحاجة إلى الاستعانة بالخبرات الإدارية من خارج حملة الأسهم، فان ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم خاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من أدائها المتميز لموارد الشركة إلا بالقدر المتفق عليه فالتباين بين حقوق السيطرة الإدارية وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية ، ويقود إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك من خلال اتخاذ قرارات تزيد من دالة

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

منفعتهم الشخصية من جهة، وتعرض حملة الأسهم لمخاطر الأعمال الناشئة من التباين بين التدفقات النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة والتدفقات النقدية الخارجية المتفق عليها مع الإدارة من جهة ثانية<sup>1</sup>،

وعليه فإن انفصال الملكية عن الإدارة يجعل حملة الأسهم في موقف لا يمكن فهم وملاحظة جميع تصرفات وقرارات المديرين، مما يصعب عليهم معرفة الوضع الحالي والمستقبلي للشركة وبالتالي لا يستطيعون أن يحددوا ما إذا كان المديرين يسعون إلى تعظيم ثروتهم أم لا، وخاصة في ظل قدرتهم المحدودة في الحصول على المعلومات وانتقائية الإدارة لنوع المعلومات التي تقوم بالإفصاح عنها، وذلك ما يعرف في الفكر المحاسبي بعدم تماثل المعلومات<sup>2</sup>، ويرى (Kao and Wei) أن هذا يزيد من تعقيد مشكلة الوكالة في اتجاهين أساسيين : الاتجاه الأول يتمثل في صعوبة مراقبة حملة الأسهم لأنشطة وأعمال وقرارات الإدارة مما يجبرهم على الاستعانة بوسائل رقابية إضافية من شأنها أن تزيد من تكلفة الوكالة (كتوظيف أشخاص مستقلين في مجلس إدارة الشركة، أو الاستعانة بمدقق خارجي)، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في السلوك اللاأخلاقي للمديرين والذي يعبر عن عدم أداء المديرين لواجباتهم المناطة بهم وانتهاج الاختيار العكسي الذي يشير إلى التصرفات غير الرشيدة لحملة الأسهم بسبب الاختيار غير الكفء للاستثمارات مما يترتب عليه عدم استثمار الموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق نواتج ايجابية عن الأموال التي هي بيد الإدارة ويعظم ثروة حملة الأسهم.

ويظهر تأثير عدم تماثل المعلومات على حملة الأسهم بشكل جلي عندما يحاول المديرون التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي باتجاه تقييمها بأكثر من حقيقتها، وذلك إما عن طريق تدخل الإدارة بتجميع المعلومات من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح أو عن طريق تسريب بعض المعلومات وهذا التأثير – سرعان ما يكتشفه المتعاملين في السوق فتكون ردود فعلهم العكسية نحوه سلبية للغاية على أسعار أسهم الشركة، مما يؤدي إلى تكبد حملة الأسهم خسائر رأسمالية في الغالب تفوق العوائد المحققة من إجراء تلك الممارسات اللاأخلاقية للمديرين<sup>3</sup>، وقد أوضح (Brown and Hillegeist) عام 2007 في بحثهما الموسوم (كيف تؤثر جودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات) أن السبب الأساسي وراء العلاقة العكسية بين جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات يعود إلى الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من حملة الأسهم والإدارة والذي يجعل سلوك الطرفين في اتجاهين متعارضين يقودان في النهاية إلى فشل السوق ومن ثم الإضرار بمصلحة حملة الأسهم، خاصة عندما تقوم الإدارة باستخدام المعلومات المحاسبية في التأثير على حركة الأسهم في السوق المالي من خلال الأخبار السيئة أو حتى الجيدة أو التأثير على هيكل التمويل وكلفته من خلال التلاعب في الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونسبة مديونيتها ودرجة مخاطرتها الانظامية، في حين بينت دراسة (Rostam and Salehi) عام 2011، أن محدودية قدرة المتعاملين في السوق في الحصول

<sup>1</sup> مؤيد محمد علي الفضل، وآخرون، العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة-دراسة اختبارية، العراق، 2014، ص 495.

<sup>2</sup> Barzegar B . , Mahdi S . , " Re-Emerging of Agency Problem: Some Evidence from Practicing Non-Audit Services by External Auditors , " Journal Audit pract . , vol .5 Issue 2 , 2008, pp . 55-66

<sup>3</sup> مؤيد محمد علي الفضل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

على المعلومات الكافية لترشيد قراراتهم الاستثمارية يتطلب ضرورة إعادة تبويب وترتيب وتجميع بنود وعناصر التقارير المالية بالشكل الذي يساهم في تقليص فجوة عدم التماثل في المعلومات بين طرفي نظرية الوكالة.<sup>1</sup> وبناء على ما سبق يمكن القول بأنه في حالة وجود مالك وحيد للشركة فإنه يكون حالة من التوافق في الأهداف، وتختفي مشكلة تعارض المصالح وتختفي معها الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين، وتقل مشاكل الوكالة والتكاليف الناتجة عنها، أما في حالة تشتت ملكية الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم فإنه تكثر مشاكل الوكالة وتظهر الفجوة المعلوماتية بين المديرين وملاك الشركة، والتي تحدث عن طريق عدم وجود إفصاح محاسبي عادل بين طرفي الوكالة، ونوعية المعلومات التي تفصح عنها الإدارة، وذلك بغرض الاستحواذ على المعلومات الهامة في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية، إذ تزداد في هذه الحالة تكاليف الوكالة الناتجة عن الاستعانة بوسائل رقابية ترأب تصرفات الإدارة.

وما يمكن استخلاصه هو أن انفصال ملكية الشركة عن إدارتها ينتج عنه بالضرورة وجود حالة من عدم تماثل المعلومات، ففي حالة الملكية المركزة (عند وجود عدد قليل من المساهمين المسيطرين على ملكية الشركة) فإنها تنتج فجوة معلوماتية بين هؤلاء المسيطرين والمساهمين الأقلية، في حين تنتج الفجوة المعلوماتية في حالة الملكية المشتتة بين الإدارة التنفيذية ومجموعة المساهمين (وهم من يتوزع عليهم رأس مال الشركة).

ثانيا/ أهمية معيار المحاسبة الدولي "الأحداث بعد فترة إعداد التقرير" في زيادة الإفصاح عن المعلومات للمساهمين

تحتاج القوائم المالية بعد انتهاء إدارة الشركات من إعدادها وقبل عملية إصدارها إلى فترة زمنية تتم فيها عملية التدقيق والطباعة، وقد تمتد هذه الفترة الزمنية لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة، وفي هذه المدة هناك بعض الأحداث والمعلومات التي قد تظهر خلال تلك الفترة ويطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير، والتي يكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية، مما يتطلب أخذها بعين الاعتبار أو الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لما لها من تأثير على فهم ومعرفة نتيجة السنة المالية.<sup>2</sup>

إن عدم أخذ هذه الأحداث بعين الاعتبار أو عدم الإفصاح عنها يقلل من أهمية ودرجة ملائمة البيانات التي تحتويها القوائم المالية لمستخدمي تلك القوائم المالية. إذ تعمل هذه الأحداث على تأكيد أو تغيير احتمالات وقائع أو أحداث كانت قد وقعت خلال السنة المالية السابقة. ويتطلب (IAS10) - معيار الأحداث بعد فترة إعداد التقرير - إما الاعتراف بالأحداث اللاحقة وتسمي عندها الأحداث المعدلة للقوائم المالية، أو الإفصاح عن الأحداث اللاحقة فقط وتسمي عندها الأحداث غير المعدلة للقوائم المالية، وذلك اعتمادا على طبيعة الحدث اللاحق وتوقيته .

<sup>1</sup>Rostam ,Vahab and Maholi Salehi " Necessity for reengineering the qualitative characteristics of financial reporting arrangement in the reduction of information asymmetry: An evidence of Iran " . African Journal of Business management , vol . 5 Issue 8 .2011 pp.3274-3288.

<sup>2</sup>محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص158 (بتصرف).

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

ويعتمد تطبيق هذا المعيار بشكل جوهري على تحديد الفترة التي تلي تاريخ التقرير المالي، وإن كان تحديد بداية هذه الفترة واضح ومتفق عليه وهو بداية السنة، فإن تحديد نهاية الفترة قد يثير العديد من المشاكل ويتطلب التحديد الواضح، حيث أنه يعزى إلى اختلاف الإجراءات المتبعة في المصادقة على إصدار القوائم المالية على أساس البنية الهيكلية والإدارية للشركة، المتطلبات القانونية، والطرق التي اتبعت في إعداد وإتمام القوائم المالية، وقد حدد هذا المعيار الفترة اللاحقة لتاريخ التقرير بالفترة الواقعة بين تاريخ التقرير (الميزانية) وبين تاريخ إصدار القوائم المالية. وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبره المعيار أنه التاريخ الذي يمكن فيه اعتبار القوائم المالية معتمدة قانونيا للإصدار.

ويمكن القول أن هذا المعيار يبين ضرورة الإفصاح عن أي حدث يقع بعد فترة الانتهاء من إعداد التقرير، وذلك عن طريق التمييز بين الأحداث التي توفر دليلا بارتباطها بالفترة المالية المعد عنها التقرير وتدعى بالأحداث المعدلة للقوائم المالية، والأحداث التي لا توفر أي أدلة على ارتباطها بهذه الفترة وتدعى بالأحداث غير المعدلة للقوائم المالية<sup>1</sup>، ويوجب المعيار الإفصاح عن هذه الأحداث وخاصة المعدلة منها بهدف تجنب الإدارة لتضليل مستخدمي القوائم المالية وزيادة مصداقية تلك المعلومات ودرجة الاعتماد عليها، لأن تلك المعلومات المعدلة الواردة بين تاريخ التقرير وتاريخ إصدار القوائم المالية هي معلومات مرتبطة أساسا بالفترة ما بين التاريخين ولها علاقة بالنتيجة المحققة بالشركة، لذا من الضروري إدراجها وإسنادها إلى فترتها وذلك تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات المالية بغرض توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية - خاصة حملة الأسهم - تمكنهم من معرفة ربح أو خسارة كل فترة على حدا بغرض اتخاذ قرارات رشيدة على ضوء هذه المعلومات المتاحة، وبذلك تكون إدارة الشركات قد أفادت المساهمين بمعلومات صادقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، فلو حققت شركة ما خسارة، سوف يقرر المساهمون عندها بيع أسهمهم، ولكن بعد فترة إعداد التقرير قامت الشركة بالدخول في نشاطات مربحة كالاندماج مع شركة أخرى لها سمعة حسنة وتحقق أرباح معتبرة في كل سنة مالية مثلا، وقامت الشركة بالإفصاح عن هذه المعلومة، فمن المؤكد أن يعيد المساهمون النظر في قراراتهم وإعطاء فرصة أخرى للإدارة لتحقيق أرباح والحفاظ على أموالهم وتنميتها، وهنا تكمن أهمية وجود هذا المعيار ضمن معايير المحاسبة الدولية وتطبيقه من طرف إدارة الشركات المساهمة، والتي أصبح على إدارتها ضرورة الحفاظ على ثقة مالكيها وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك بغرض توسيع هذا النوع من الشركات والحفاظ على عقود الوكالة بما القائمة بين الإدارة والمساهمين وكسب ثقتهم..

### ثالثا/ أهمية معيار المحاسبة الدولي "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" بالنسبة لطرفي نظرية الوكالة

إن تطور الأعمال وتنوعها وكبر الشركات وتنوعها وزيادة الحاجة والطلب على المعلومات المتعلقة بأنشطتها من جهات مختلفة مثل المساهمين والدولة وجهات الاقراض وحتى المجتمع المدني، سبب بشكل مباشر أو غير مباشر في تعقد أساليب الإدارة والرقابة على أداء تلك الشركات خاصة في ظل فصل الإدارة عن الملكية.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 22\_10\_2014 (بتصرف) [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

وفي ظل هذا الانفصال فإن الإدارة لها الحرية في اختيار الأطراف التي تتعامل معها كاختيار مصادر الاقراض أو الموردين مثلاً، فنظراً لتنوع وتداخل العمليات التي قد تقوم بها الشركة واهتمام الجهات ذات المصلحة بالشركة- خاصة الملاك- بأمورها وبكل ما يتعلق بها، فإنه من الضروري معرفة هذه الجهات للأطراف التي تتعامل معها الشركة في إطار أنشطتها العادية وغير العادية، وطبيعة العلاقة بينها وبين الشركة، وذلك لمعرفة درجة التأثير على القرارات المتخذة في الشركة، وذلك بغرض اطلاع الجهات ذات المصلحة بالشركة على كافة العمليات وحجمها والعقود المبرمة وشروطها مع الأطراف المتعاملة مع الشركة، وحتى تتسم تلك العمليات والعقود بالصدق والنزاهة والشفافية فإن معايير المحاسبة الدولية أوجدت ضمن قائمتها معيار "الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة."

فالأساس الذي أوجد من خلاله المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية للشركة على الافصاحات اللازمة لجذب انتباه مستخدمي تلك القوائم حول احتمالية تأثر المركز المالي والأرباح المحققة أو الخسائر في الشركة بالتعاملات مع أطراف أخرى.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن الغرض من الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة يكمن فيما يلي :

- تعد العلاقات بين الأطراف ذوي العلاقة شكلاً مألوفاً في الجارة والأعمال، فعلى سبيل المثال عادة ما تقوم الشركات بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو مشروعات مشتركة أو الشركات الزميلة، في هذه الحالات يكون للشركة القدرة على التأثير على السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، من خلال وجود سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام.

- قد تكون لمعاملات الأطراف ذات العلاقة تأثير على المركز المالي وربح أو خسارة الشركة التي تعد القوائم المالية، فقد يدخل الأطراف ذوي العلاقة في معاملات لا تدخل فيها الأطراف غير ذات العلاقة، على سبيل المثال: الشركة التي تبيع بضاعة للشركة التي تعد أملاً لها بالتكلفة، قد لا تبيع بهذه الشروط نفسها لعميل آخر، أيضاً المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة قد لا تتم بالمبالغ نفسها التي تتم بها بين الأطراف الأخرى من غير ذات العلاقة.

- قد تتأثر نتائج أعمال الشركة بمجرد وجود علاقة مع الأطراف ذوي العلاقة حتى ولو لم تحدث معاملات مباشرة معها، فبمجرد وجود العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على معاملات الشركة التي تعد القوائم المالية مع الأطراف الأخرى. فعلى سبيل المثال قد تنهي شركات تابعة (الأولى) علاقتها مع شركة أخرى عند شراء الشركة القابضة لشركة تابعة أو شقيقة تعمل في نفس نشاط الشركة التابعة (الأولى).

ومن ناحية أخرى قد يمنع طرف من القيام بعمل معين بسبب وجود تأثير هام عليه لطرف آخر، فعلى سبيل المثال قد تعطي الشركة القابضة (الأم) تعليمات إلى الشركة التابعة بعدم القيام بأنشطة البحث والتطوير.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-05-01 [www.socpa.org](http://www.socpa.org)

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

لهذه الأسباب فإننا نرى بأن الإفصاح عن تلك العلاقات وتأثيراتها سيجعل وضعية الشركة أكثر وضوحاً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية خاصة أصحاب رأس المال، فالإفصاح عن مثل هذه العلاقات وتأثيراتها يبين لهم الفرص والمخاطر المحيطة بأموالهم المستثمرة بالشركات وبالتالي توجيه قراراتهم الاقتصادية. إن عدم إفصاح الإدارة عن العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وعدم سعيها إلى تطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" قد يضر بالمساهمين وذلك من خلال:

- اتخاذ قرارات مالية غير رشيدة وغير صحيحة من قبل فئة الملاك وجميع مستخدمي القوائم المالية؛
- توفير الادارة لمعلومات مالية غير صادقة ولا تتسم بالموثوقية، إذ لا يمكن أن يعتمد عليها المساهمون في عملية اتخاذ القرار؛
- توفير الادارة لمعلومات خاطئة عند عدم الإفصاح عن الأرصدة القائمة مع الأطراف ذات العلاقة وذات التأثير على قرارات الشركة ونتائجها؛
- توفير الادارة لمعلومات غير كافية عن عناصر ظاهرة بالقوائم المالية للشركة، وحتى عدم ظهور عناصر من الواجب إظهارها بأرصدها ضمن القوائم المالية؛
- توفير إفصاح غير صحيح عن مصادر أموال الشركة، وعن تأثير الأرصدة المالية مع الأطراف ذات العلاقة.

فيجب على إدارة الشركات الالتزام بتطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" الدولي من أجل توفير معلومات موثوقة ومفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين بغرض مساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة تمنح لهم فرصة الحصول على أرباح عن أموالهم، كما أن تطبيق المعيار بالنسبة لهم يعني فهم طبيعة علاقة الشركة مع هذه الأطراف ومدى قدرتها على التأثير والسيطرة على القرارات التشغيلية والمالية للشركة، وبالتالي معرفة الموجه الرئيسي للنتيجة المحصل عليها في آخر السنة المالية.

### المطلب الرابع: دور لجان المراجعة في دعم فاعلية تطبيق معايير الإفصاح بالقوائم المالية للقضاء على مشكل اللاتماثل المعلوماتي

بدأ مصطلح لجان المراجعة في الظهور في أواخر الثلاثينات (1930) عندما قامت كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية في تلك الفترة، والتي نتجت عن تلاعب الشركات في تقاريرها المالية وقد كان من أبرزها التلاعب في التقارير المالية لشركة (Mckesson and Robbins)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جميل أحمد وسفير زغدار، تجليات الحوكمة في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص 12.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

وقبل التطرق إلى اسهام لجان المراجعة في ضمان الحد الأقصى للإفصاح بالقوائم المالية ودعم فاعلية المعايير المتعلقة بها من اجل تقليص الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين لا بد من التطرق إلى تعريف المراجعة.

### أولاً/ تعريف المراجعة

تعرف المراجعة حسب لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1973 كما يلي: "المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج عملية المراجعة"<sup>1</sup>

ويعرفها الدكتور طارق عبد العال حماد بأنها "نشاط لتقليل المخاطرة في المعلومات، والمخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها شركة ما خاطئة أو مضللة، حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء جديرين بالثقة وعلى تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية وعلى اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن فريق المراجعة يقدم تقارير صحيحة عن القوائم المالية"<sup>2</sup>

حيث يمكن القول بأن المراجعة هي عملية جمع الأدلة التي تبين مدى صدق أرقام القوائم المالية ومختلف المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي تعتبر نتائج لأعمال الشركة، وايصال النتائج إلى الأطراف المعنية بعملية المراجعة، بغرض زيادة الثقة والمصادقية في تلك القوائم المعدة من طرف الشركات.

ويبرز دور لجان المراجعة في دعم صدق القوائم المالية واحتوائها على جميع المعلومات الواجب أن تحتويها انطلاقاً من تطبيق معايير المحاسبة الدولية أو المعايير المقبولة لدى دولة ما، من خلال الدور الحيوي الذي تقوم به هذه اللجان في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة.<sup>3</sup>

### ثانياً: أهمية وجود لجان المراجعة في زيادة فاعلية معايير الإفصاح عن القوائم المالية

تظهر أهمية وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة من أجل دعم فاعلية تطبيق معايير الإفصاح عن القوائم المالية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات من خلال النقاط التالية:

#### 1- دور لجان المراجعة في التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي

إن وجود مراجع داخلي بالشركات يعني عدم استقلاليتها من خلال اتصاله الدائم بإدارة الشركات، وهذا سوف يؤدي بعمله إلى مراعاة طلبيات الإدارة المتمثلة في غض البصر عن بعض الأخطاء والغش في القوائم المالية، وهذا ما يعيب المراجعة الداخلية، أما وجود مراجع خارجي بالشركات فيعني استقلاليتها نتيجة بعده التام

<sup>1</sup>كمال الدين مصطفى الدهراو ومحمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 2006، ص 156.

<sup>2</sup>طارق عبد العال حماد-الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية- مرجع سبق ذكره، ص 785.

<sup>3</sup>محمد أحمد إبراهيم خليل- دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة نظرية تطبيقية-

على الموقع <http://islamfin.go.Forum.net> تاريخ الإطلاع: 2013/10/21

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

عن إدارة الشركات، وهو ما يؤدي بعمله إلى عدم التحيز وعدم غض البصر عن الأخطاء والتحريفات والغش في القوائم المالية التي تنشرها إدارة الشركات، فمهمته بهذا تتمثل في أداء رأي في محاييد حول مدى صدق وانتظامية حسابات القوائم المالية، وإبلاغ نتائج هذا الرأي إلى المساهمين أصحاب رأس المال وكل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة.

أما عن وجود لجان مراجعة فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه بمجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة مراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، إضافة إلى ذلك فقد توصلت دراسة (Memullen) التي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الشركات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية.<sup>1</sup>

كما أن وجود لجنة المراجعة يساهم في مد خط فعال ومباشر بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، مما يساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تنتج عن الاختلاف في وجهات النظر أو التقديرات الشخصية، وكل ذلك سيلعب دورا محوريا وهاما في تطوير التقارير المالية المنشورة، فضلا عن ذلك فإن لجنة المراجعة تعمل على تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية في الشركة بالشكل الذي يدعم دور واستقلال هذا القسم بما يمكن مجلس الإدارة من الاطلاع والإحاطة بكافة المشاكل التي قد تتعرض لها المراجعة الداخلية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مرور تقارير المراجعة الداخلية بهذه اللجنة المتخصصة مهنيا سوف يضفي مزيدا من الثقة على تلك التقارير، ومن ناحية أخرى فإن التنسيق الظاهر من خلال عمل اللجنة بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يلعب دورا هاما في مساعدة كل منهم على القيام بمهامه بكفاءة ومهنية عالية، ومما لا شك فيه أن كل هذا سيمكن مجلس الإدارة في النهاية من إشراف فعال وملائم على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة. وفيما يتعلق بأثر لجنة المراجعة في المراجعة الخارجية فيرى البعض بأن لجان المراجعة تلعب دورا هاما وإيجابيا في تدعيم جودة المراجعة الخارجية من خلال تنفيذ اقتراحات مراجع الحسابات بمهنية وكفاءة عالية، وأن ذلك من شأنه أن يضفي مزيدا من الثقة والمصداقية على التقارير المالية.<sup>2</sup>

### 2- دور لجان المراجعة في ضمان سلامة عملية إعداد القوائم المالية

تلعب القوائم المالية التي تصدرها الشركات دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، حيث أن نزاهة السوق المالي للدولة يعتمد على نوعية وجودة البيانات المالية للشركات والمتاحة للمستثمرين، كما يعتبر الافصاح الواضح والسليم أمرا ضروريا لكفاءة تكوين رأس المال في الأسواق المالية، ويكمن دور لجنة المراجعة الأساسي عند إعداد القوائم المالية في القيام بالوظيفة الإشرافية والرقابية ولا يدخل في دور اللجنة إعداد القوائم المالية أو

<sup>1</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، المرجع نفسه.

<sup>2</sup> جميل أحمد وسفير زغدار، مرجع سبق ذكره، ص، 14، 13.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الاضطلاع باتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعداد هذه القوائم المالية، حيث أن الإدارة المالية وقسم المراجعة الداخلية هم المسؤولون عن القيام بذلك.<sup>1</sup>

وفي ظل قيام لجنة المراجعة بعملية الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، فإنها تقوم بما يلي:<sup>2</sup>

- استعراض نتائج المراجعة الداخلية والخارجية بما في ذلك أي ملاحظات يتضمنها رأي المراجع الخارجي، وكذلك أي إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة ويشمل ذلك تقييم التوصيات التي يقدمها المراجع الخارجي.

- دراسة واستعراض القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة، وأنه لم تحذف من هذه القوائم أي بيانات أو مبالغ أو معلومات ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها تضليل في القوائم المالية.

- استعراض التقارير التي يقدمها المراجع الخارجي ومناقشة أي خلافات جوهرية بينه وبين الإدارة والتي من الممكن أن تنشأ عند إعداد القوائم المالية.

- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة والنظر في أي تغييرات ملموسة بشأن مبادئ وممارسات المحاسبة والمراجعة عند إعداد القوائم المالية.

- تقييم أهداف الشركة من إعداد القوائم المالية ومختلف التقارير الداخلية والخارجية، وأن تقوم بتقييم مدى الالتزام بتلك الأهداف.

- أن تقيم نوعية الإيرادات وسياسة الشركة في الاعتراف بالإيراد وسياسة الرسملة.
- أن تضمن أن نظام إعداد القوائم المالية يعطي للمستفيدين فكرة واضحة عن الأداء التشغيلي والنقدي والربحي للشركة.

- أن تعمل على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط على الإدارة عند إعداد القوائم المالية، كما ينبغي على اللجنة أن تعمل على تقييم الظروف التي قد تؤثر على جودة القوائم المالية (مثل مكافأة المدير المالي).

- الإشراف على عمليات التدقيق ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء أو التحريف في البيانات المالية أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تفحصها.

ولأن مشكلات الوكالة في الشركات المساهمة تنشأ نتيجة الاختلاف الواضح في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الأصيل (الملاك) والوكيل (الإدارة)، والتي تظهر في الحالات التي لا يمكن للأصيل فيها ملاحظة أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته. وفي هذه الحالة لا يستطيع الأصيل أن يحدد فيما إذا كان الوكيل يختار الطرق والسياسات والبدائل المحاسبية المتاحة في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي تتناسب

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص33

<sup>2</sup> جميل أحمد وسفير زغدار، مرجع سبق ذكره، ص14.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

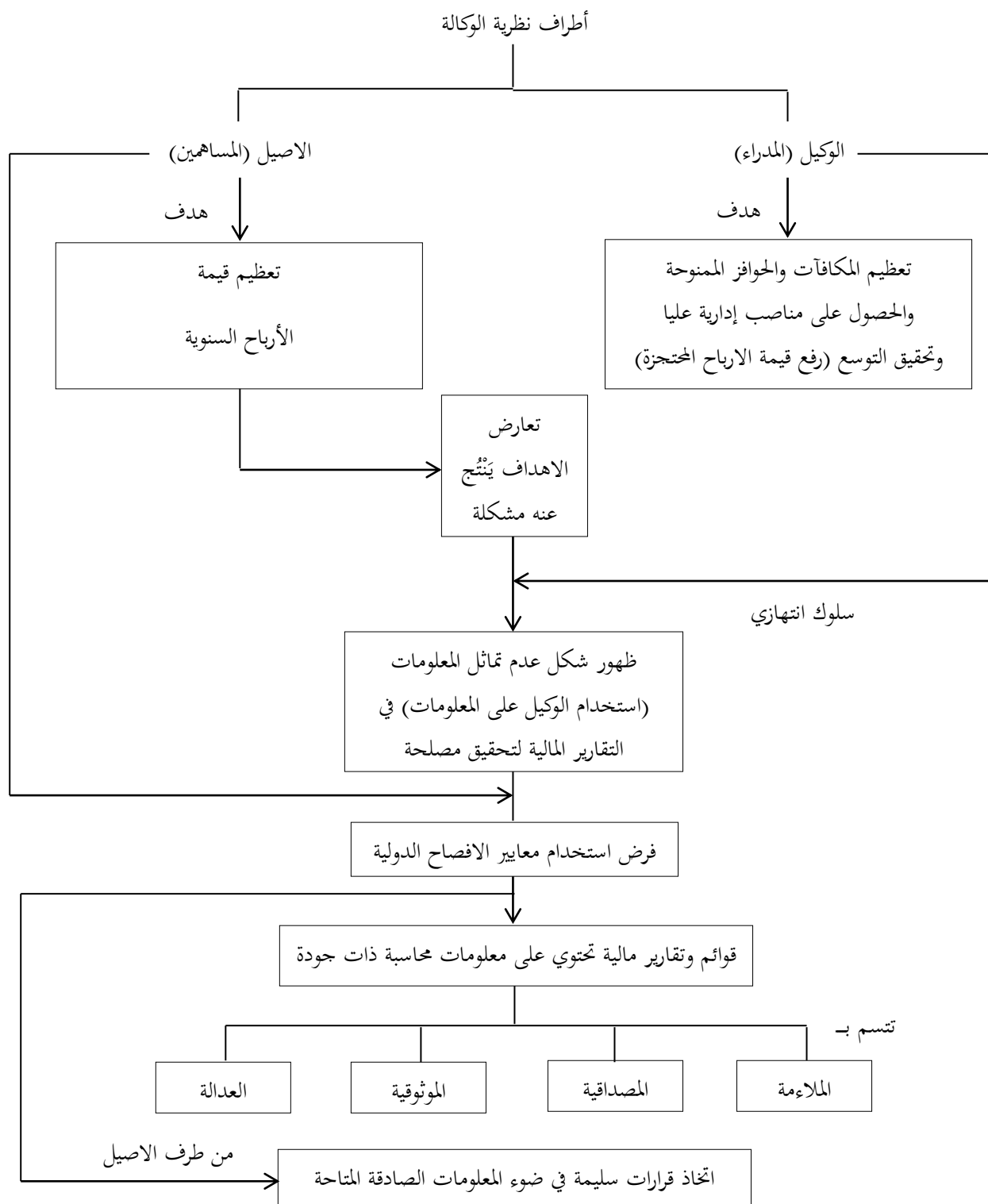
مع تحقيق مصالح الملاك ومصالح الشركة، وليس مع المصالح الشخصية للإدارة، بمعنى هل تختار الإدارة البديل المناسب عند اتخاذ القرارات المختلفة بعيدة عن الميول الشخصي لتحقيق أهدافها الخاصة.

وما يمكن قوله في هذا الإطار أن وجود لجان مراجعة من خلال قيامها ببعض المهام في إطار عملها والذي لا يتعدى التنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي، والإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية فإنها سوف تساهم إلى حد كبير في زيادة الثقة والمصداقية في معلومات القوائم المالية وكذا إضفاء الجودة على المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف إدارة الشركات، وبهذا لا تترك لجان المراجعة للإدارة فرصة الاستحواذ على المعلومات أو فرصة اختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة ما يحقق مصلحتها الشخصية وأهدافها الخاصة للحصول على مكافآت أو ترقية في المناصب وغيرها، وهذا ما يبين الدور الكبير الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم فاعلية تطبيق معايير الإفصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان التزام الإدارة بالتطبيق السليم لهته المعايير، وذلك من أجل تقليص الفجوة المعلوماتية بين كل من الإدارة والمساهمين وتقليل تكاليف الوكالة الناتجة عن فرض رقابة من طرف المساهمين في حال غياب لجان المراجعة بالشركات المساهمة.

ونوضح علاقة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بنظرية الوكالة في الشركات المساهمة، من خلال الشكل التالي:

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

الشكل رقم (02-05): علاقة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بنظرية الوكالة في الشركات المساهمة



**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صبيحة بوزان العبيدي، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2001-2007، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، 2008.

## الفصل الثاني..... دور معايير المحاسبة الدولية في تنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة

إن الجمع بين الطرف الأصيل (المساهمين) والطرف الوكيل (المدراء) في الشركات المساهمة من خلال عقد الوكالة، ينتج عنه تعارض في دالة الهدف الخاصة بالطرفين، حيث تتمثل دالة هدف الوكيل في الحصول على المكافآت والحوافز (تدفقات نقدية خارجة) والمناصب العليا، في حين تتمثل دالة هدف الطرف الأصيل في الحصول على قدر أكبر من الأرباح عن أمواله المستثمرة بالشركة، فيستخدم الطرف الوكيل كل الأساليب والطرق (المحاسبة الإبداعية) والوسائل (الدفاتر المحاسبية) من أجل تحقيق هدفه، خاصة وأنه يملك تلك الوسائل التي تساعد على تحقيق ذلك، في الوقت الذي لا يملك المساهمون سوى القوائم والتقارير المالية التي يقدمها لهم الوكيل، إلا أن المساهمون يملكون فرض وسائل عديدة منها فرض على الطرف الوكيل (الإدارة) تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، خاصة منها معايير الإفصاح عن القوائم المالية (IAS1)، (IAS7)، ومعيار الأحداث بعد فترة إعداد التقرير (IAS10)، ومعيار التقرير المالي المرحلي (IAS34)، ومعيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، كما تم التطرق إلى أهمية كل منها بالنسبة للإفصاح الذي تقدمه بالنسبة للمساهمين، وذلك بغرض الوصول إلى مستوى إفصاح محاسبي أمثل بالنسبة لهؤلاء المساهمين في ظل بعدهم عن الإدارة. بالإضافة إلى هذا فإن اتباع الإدارة لأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة من شأنه أيضا تقديم قوائم مالية تتميز بالصدق والشفافية.

كما أنه يستطيع المساهمون فرض أساليب الرقابة كفرض مدقق قانوني، الذي يعتبر بالنسبة لهم أداة تضمن صحة وشرعية القوائم المالية المقدمة من الطرف الوكيل في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، هذا المدقق القانوني (محافظ الحسابات في الجزائر) قد لا تكون لديه الخبرة أو لا يلتزم بالعناية المهنية اللازمة من أجل ضمان صدق وصحة القوائم المالية.

## خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض معايير المحاسبة الدولية والتي تعلق منها بالإفصاح المحاسبي، والدور الذي يمكن أن تلعبه فيما يخص العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة في شركات المساهمة وهما الطرف الأصيل - حملة الأسهم - ، والطرف الوكيل -إدارة الشركة-، من حيث مشكل عدم تماثل المعلومات الذي ينتج عن انتهازية الطرف الوكيل في استغلال موقعه والاستحواذ على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة، والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحه الشخصية المتمثلة في حصوله على مكافآت وترقية في المناصب، ولا يكون ذلك سوى بتحقيقه لنتيجة إيجابية في نهاية السنة المالية، فامتلاك الطرف الوكيل للدفاتر المحاسبية يمكنه من تحقيق ذلك، حيث يقوم بتجميع الحسابات وإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة والمتعددة.

ومما سبق تبين أن معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح عن القوائم المالية (معيار إعداد وعرض القوائم المالية "IAS1" ومعيار قائمة التدفقات النقدية "IAS7") تركز على ضرورة إعداد قوائم مالية تلخص أعمال الشركة خلال السنة المالية مع ضرورة تضمين كافة المعلومات في القوائم المالية للشركات، والتي من شأنها مساعدة الطرف الأصيل - ملاك الشركة - في اتخاذ قرارات رشيدة فيما يخص أموالهم الموجودة بالشركة، ويتم إعداد تلك المعلومات وفقا لمبادئ وفروض المحاسبة التي نص عليها الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، وتساهم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح عن القوائم المالية في الحد من استحواذ الطرف الوكيل - الإدارة - على المعلومات، حيث تساعد على توفير معلومات صادقة عن نتيجة الأداء بالشركة.

بالإضافة إلى هذا فإن معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34) يعطي لملاك شركات المساهمة الحق في الإطلاع الدوري والمنتظم على نتائج أعمال الشركة في فترات قصيرة، وهذا ما يساعدهم على اتخاذ القرارات في الأوقات الملائمة التي يتزامن اتخاذها مع توفير الإدارة لمثل هذه المعلومات الدورية، كما يساهم في تخفيف انتهازية الإدارة فيما يخص الاستحواذ على المعلومات الدورية المتعلقة بالشركة أما معيار الأحداث بعد فترة إعداد التقرير (IAS10) فهو يمكن الملاك من معرفة ربح أو خسارة كل فترة على حدا، كما أن إفصاح شركات المساهمة عن الأطراف ذات العلاقة بها من خلال إلزام الإدارة بتطبيق متطلبات معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24) يفيد الطرف الأصيل -ملاك الشركة- في معرفة درجة تأثير الأطراف ذات العلاقة بالشركة على القرارات التي يتخذها الطرف الوكيل - إدارة الشركة - في ظل بعد هؤلاء الملاك عن رقابة الإدارة. فكل هذا النوع من الإفصاح من شأنه المحافظة على علاقة الملاك بالإدارة ودعم ثقة ملاك الشركة في إدارة شركاتهم بأنها تعمل لتحقيق إفصاح أمثل عن كل المعلومات المتعلقة بأموالهم.

كما تبين أنه عند إلزام حملة الأسهم لإدارة شركاتهم باتباع أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة المحلية أو الدولية وفرض وسائل رقابية كالتدقيق القانوني يعمل على زيادة الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات معايير الإفصاح المحاسبي الدولية.

# الفصل الثالث: دراسة حالة شركة العمل الجزائري الجديد المصبرات "NCA" وبنية

### تمهيد:

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية الخاصة بالإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة به، ونظرية الوكالة وعلاقتهما ببعض، نحاول في هذا الفصل دعم واقعية الدراسة النظرية بدراسة حالة، ولهذا الغرض تم اختيار شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" وهي شركة ذات أسهم، محاولين بذلك الوقوف على واقع كل من الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وواقع علاقة الوكالة بين الإدارة والمساهمين (حيث هناك فصل بين الملكية والتسيير)، من أجل معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي الحالي بالشركة على علاقة مجلس الإدارة بالمساهمين. وبذلك يتم التعرف على نقاط القوة للشركة في هذا المجال وأهم المشاكل التي تواجهها، وذلك من خلال المباحث التالية:

### المبحث الأول: تقديم شركة " NCA" روية"

### المبحث الثاني: منهجية دراسة الحالة في شركة " NCA" روية"

المبحث الثالث: أهمية التزام شركة "NCA" روية" بالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات

### المبحث الأول: تقديم شركة " NCA روية"

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نشأة شركة " NCA روية" محل الدراسة ومختلف التواريخ الهامة في مراحل تطور حياة الشركة، وذلك من خلال تقديم شركة " NCA روية" ، ورأس مالها الاجتماعي، وظروف دخولها لبورصة الجزائر، مع إعطاء بطاقة فنية عن الشركة.

#### المطلب الأول: التطور التاريخي لشركة " NCA روية"

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى تقديم بطاقة فنية عن شركة " NCA روية"، ومراحل تطورها، وكذا تطور نشاطها.

#### أولاً: تقديم بطاقة فنية عن شركة " NCA روية"

تأسس المعمل الجزائري الجديد للمصبرات (Nouvelles Conserveries Algériennes NCA) بموجب عقد مؤرخ في 08 أفريل 1966 بالجزائر العاصمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، S.A.R.L وكان حينها عبارة عن مخزن صغير في منطقة روية، لكن مع مرور الوقت اتسع نشاطه، حتى أصبح من أهم المعامل الجزائرية في قطاع المصبرات سابقا وأهمها في قطاع المشروبات والعصائر حاليا<sup>1</sup>. والمعمل الجزائري الجديد للمصبرات عبارة عن شركة ذات أسهم (Société par action S.P.A) مملوكة للقطاع الخاص، تم إنشاؤه من طرف أب وابنه "عثماني" ومقره الاجتماعي على الطريق الوطني رقم 05 بالمنطقة الصناعية روية" ولاية الجزائر".

وتتربع الشركة على مساحة تقدر ب 11270 م<sup>2</sup>، تمثل منها 7228 م<sup>2</sup> مساحة المبنى مع ورشات العمل والمخازن والإدارة. أما المساحة المتبقية فهي غير مغطاة ومخصصة لقنوات الاتصال في الشركة وموقف للسيارات، وقد تم تسجيل الشركة في السجل الوطني التجاري تحت رقم B9916/000008627 المؤرخ في 31 ماي 2011 " تاريخ التحديث الأخير من التسجيل في المركز".

#### ثانياً: مراحل تطور الشركة

– رأس المال الابتدائي للشركة:

بلغ رأسمالها في البداية 300,000 دج مقسمة إلى 300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 دينار للسهم الواحد، ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03-01) توزيع رأس المال الابتدائي الناشئ

| الاسم الكامل للمساهمين                                            | عدد الأسهم المملوكة | النسبة % |
|-------------------------------------------------------------------|---------------------|----------|
| صالح عثمان، مؤسس الشركة (والد سليم عثمان رئيس مجلس الإدارة حاليا) | 250                 | 83%      |
| محمد سعيد عثمان (والد السيد صالح عثمان مؤسس الشركة)               | 50                  | 17%      |
| مجموع الأسهم                                                      | 300                 | 100%     |

المصدر: وثائق من مصلحة الموارد البشرية

<sup>1</sup> <http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/version-missions-et-valeurs>

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" رويبة

حيث تم إنشاء الشركة من طرف الأب (محمد سعيد عثمان) وابنه (صالح عثمان) "شركة عائلة عثمان" ليتسع فيما بعد رأسمالها ويتطور كما يلي<sup>1</sup>:

- في مارس 2003 تحولت شركة رويبة من شركة ذات مسؤولية محدودة (سنة 1966) إلى شركة ذات أسهم (S.P.A) برأس مال اجتماعي قدره 109 472 000 دج مقسم إلى 109 472 سهم بقيمة اسمية 1000 دج لكل سهم؛

- في 2007 ارتفع رأس مال الشركة بقيمة 577 151 000 دج؛

- في 31 ديسمبر 2008 ارتفع رأس مال الشركة بـ 120 000 000 دج؛

- في 31 ديسمبر 2011 بلغ رأس مال الشركة 849 195 000 دج؛

- في جانفي 2012 صدر قرار من الجمعية العامة العادية بإدراج الشركة في بورصة الجزائر؛

- في فيفري 2013 تحصلت الشركة على رخصة الدخول إلى بورصة الجزائر من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بإعلان عرض لبيع أسهم الشركة بنسبة 25 % من رأس المال الاجتماعي أي ما يعادل 849.195.200 دج موزعة على 8.491.950 سهم، وفي جوان 2013: بعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم "NCA رويبة" في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 2013/06/03 وقدر مبلغ الإدراج بـ 400 دج للسهم،

و الجدول الموالي يمثل رأس المال الاجتماعي لشركة "NCA رويبة":

الجدول رقم (03-02) : توزيع رأس المال الاجتماعي لشركة "NCA رويبة"

| النسبة | عدد الأسهم | المساهمون                               |
|--------|------------|-----------------------------------------|
| 0.00%  | 10         | صالح عثمان                              |
| 3.10%  | 263990     | صالح عثمان (منتفع)<br>سليم عثمان (مالك) |
| 31.3%  | 2660330    | سليم عثمان                              |
| 7.70%  | 654.830    | محمد الهادي عثمان                       |
| 4.7%   | 399450     | ثريا عثمان                              |
| 4.2%   | 360160     | محمد عثمان                              |
| 3.5%   | 300.000    | محمد سعيد أيمن                          |
| 1.80%  | 154810     | سعيد عثمان                              |
| 1.2%   | 100000     | سعيد عثمان (منتفع)                      |

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع <http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/version-missions-et-valeurs-10>

### الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

|       |             |                                          |
|-------|-------------|------------------------------------------|
|       |             | عدنان عثمانى (مالك)                      |
| 1.2%  | 100000      | سعيد عثمانى (منتفع)<br>ذرة عثمانى (مالك) |
| 0.80% | 72030       | محمد صبحي عثمانى                         |
| 0.80% | 70000       | محمد مختار عثمانى                        |
| 0.70% | 55660       | خديجة عثمانى                             |
| 0.70% | 55660       | زازية عثمانى                             |
| 0.70% | 55660       | فوزية عثمانى                             |
| 0.60% | 50000       | يمينة عثمانى                             |
| 0.1%  | 5660        | لامي محمد سكاره                          |
| 0.00% | 2030        | محمد مهدي عثمانى                         |
| 0.00% | 10          | عدنان عثمانى                             |
| 0.00% | 10          | ذرة عثمانى                               |
| 15%   | 1258879     | أفريك إنفست فاند ليميتد                  |
| 0.00% | 10          | مغرب إنفست الجزائر ش.ذ.أ.                |
| %100  | 8491950     | إجمالي الأسهم                            |
|       | 849.195.200 | وبلغ رأس المال الإجتماعي                 |

Source :NCA Rouiba, Notice d'information, Visa COSOB n2013/01 du 06/02/2013, p33.

وقد اقتضت شركة روية مجال الصناعة الغذائية خاصة فيما يتعلق بقطاع المشروبات والعصائر من خلال مساهمتها في تغطية احتياجات السوق المحلي، حيث اتبعت سياسات محكمة وخيارات استراتيجية لا زالت مستمرة طوال مدة نشاط الشركة، كما اعتمدت آخر التكنولوجيا في التصنيع خاصة فيما يتعلق بالتعبئة والتغليف وتوجيه المنتجات، وهذا ما رفع من حصصها أكثر حيث اتسع نشاطها واقتضت خلال السنوات العشر الماضية مجال التصدير إلى الخارج، وخصوصا إلى دول إفريقيا وأوروبا وحتى إلى أسواق كندا والولايات المتحدة، وقد تم تحسين قاعدة التصنيع سنة 2014 بمعدل استخدام للقدرات ب 80%، حيث وصل الإنتاج إلى 260 مليون وحدة (ورق مقوى وتعليب/ علب مطهرة) في 6 أحجام (20 سل، 33 سل، 100 سل، 125 سل و 200 سل).

وتصف الشركة الحالة الاقتصادية والمالية بأنها تظهر نتائج إيجابية وذلك مع (أولا) نمو المبيعات بنسبة 24% بين عامي 2012 و 2013، (ثانيا) نمو الدخل الصافي من 34% بين عامي 2012 و 2013، و 36% بين عامي 2013 و 2014، (ثالثا) الاستثمار الصناعي يمثل أكثر من 2,7 مليار دينار مدى العامين

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

الماضيين، و(رابعاً) ارتفعت ربحية السهم الواحد لتتضاعف تقريباً بين عامي 2012 و2014 من 20 إلى 37 دينار، "وتطمح الشركة أن تكون بطل إفريقيا في 2030"<sup>1</sup>.

### ملخص البطاقة الفنية لشركة أن. سي. أ روية

|                     |                                                                         |
|---------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| التسمية الاجتماعية: | أن. سي. أ روية شركة ذات أسهم (NCA-ROUIBA)                               |
| المقر الاجتماعي     | الطريق الوطني رقم 5، المنطقة الصناعية روية- الجزائر-                    |
| رأس المال الاجتماعي | رأس المال الاجتماعي مقسم بين 10 مساهمين                                 |
| المسيرون الرئيسيون: | - سليم عثمان: رئيس مجلس الإدارة<br>- محمد صحي عثمان: المدير العام       |
| النشاط:             | شركة أن. سي. أ روية مكرسة كلياً لإنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفواكه. |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية  
- تطور نشاط الشركة

عرفت شركة روية منذ إنشائها سنة 1966 إلى يومنا هذا مساراً متميزاً كان أهمها سنة 2008 حيث تم تغيير اسم "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات" إلى "NCA روية" شركة ذات أسهم، ونوضح باختصار في الجدول الموالي تطور الشركة بين عامي 2014 و2015:

### الجدول رقم (03-03): تطور الشركة في العامين 2014 و2015

| السنة | الأحداث                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2014  | - إنتاج 260 مليون قوالب وقارورات منتجة؛<br>- تحقيق نمو في حجم الأعمال بنسبة 17% مقارنة بسنة 2013؛<br>- إطلاق تشكيلة جديدة من روية pulp؛<br>- نجاح المنتج الجديد " روية pulp"،<br>- تركيب خط ثاني من التعليب/ العلب المطهرة يتم استغلاله في النصف الثاني من سنة 2015؛<br>- إطلاق 14 نكهة جديدة للفواكه مع عرض واسع للتعبئة والتغليف: الفردي، والعائلي، بالورق المقوى، أو التعليب/ العلب المطهرة، أي 18 مرجع جديد (14 نكهة، فردي وعائلي بالورق المقوى، فردي وعائلي التعليب/ العلب المطهرة)؛<br>- الحصول على شهادة تقييم معيار ISO26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار IANOR؛ |

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع: 10-07-2016 www.rouiba.com.dz

### الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |  |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق نمو صافي للأرباح بنسبة 36% مقارنة مع سنة 2013؛</li> <li>- اطلاق تشكيلة جديدة " PET " ؛</li> <li>- تحسين قاعدة التصنيع بمعدل استخدام للقدرات ب 80% ؛</li> <li>- تحقيق مستوى قياسي من المبيعات (أكثر من 7 مليار دينار)؛</li> <li>- تحقيق 1,8 مليار دينار من الاستثمار في المعدات الصناعية.</li> </ul>                                                                                                                                                   |  |
| <p><b>2015</b> في ملخص عن نتائج الشركة عام 2015 تضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- سنة ممتازة سواء فيما يخص حجم الأعمال وصافي الأرباح(+36%)؛</li> <li>- تأكيد المكانة القيادية في مجال التعليب بالورق المقوى والعلب المطهرة؛</li> <li>- تطور دولي طموح مع قوة انتشار في المغرب العربي؛</li> <li>- توسيع الموقع الصناعي وهو ما سمح بمواكبة تطور الشركة ومكنها من ربح مجالات جديدة في السوق؛</li> <li>- نظرة إفريقية جديدة تتمثل في تجسيد أول مشروع بمنطقة الساحل الإفريقي.</li> </ul> |  |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)، تاريخ الاطلاع 10-07-2016 من خلال الاطلاع على أهم نتائج الشركة بين عامي 2014 و 2015 على التوالي فإنه يبدو أن سياسات الشركة المعتمدة في التصنيع فرضت تحقيق نجاحات رائدة في قطاع المشروبات والعصائر، وهو ما يبين تميز الشركة واقتحامها سوق المنافسة والظفر بمكانة هامة فيه، خاصة وأنه لا يخفى على أن المنافسة شديدة في هذا القطاع.

#### المطلب الثاني: تنظيم شركة " NCA " روية

تعتمد شركة " NCA " روية" دائما لمؤسسة ديناميكية، تتكيف مع تطور البيئة والسوق، على تنظيم يتركز على مجموعة من المديرية مثلة وفق الهيكل التنظيمي التالي:



## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

في عام 2013 قامت الشركة بتغيير تنظيمي على مستوى الهيكل التنظيمي خصت به مديرية التجارة، وقد مكنها ذلك من:<sup>1</sup>

- تلبية احتياجات السوق وميزيد من القرب إلى المستهلك؛
  - حضور ووضوح أكثر على مستوى نقاط البيع المنتشرة في كل ولايات الوطن؛
  - زيادة الحصة السوقية، خاصة داخل الوطن.
- ومن خلال هذا الهيكل التنظيمي الجديد، قامت الشركة بنشر سياسة الترويج الداخلية التي أثرت على جميع القطاعات التجارية، والتي نتج عنها عدة تطورات وظيفية إيجابية.

### • مهام بعض المديريات ضمن الهيكل التنظيمي للشركة

وفيما يلي نبين مهام بعض المديريات ضمن الهيكل التنظيمي لشركة "NCA" روية:<sup>2</sup>

1. **مديرية المالية والمحاسبة:** تقوم هذه المديرية بخدمات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف وخدمات تخصيص الميزانية المالية.
  2. **مديرية الموارد البشرية:** يتمثل مهامها في تسيير شؤون الموظفين، حيث تعتبر شركة أن. سي. أ روية أن نجاحها وخبرتها يرتكزان على موظفيها، ولهذا تسعى هذه المديرية إلى بذل جهد في مكافأهم على مجهوداتهم من خلال سياسة أجور عادلة، ومنحهم إمكانية التنقل في الداخل والخارج، كما تتبع سياسة تدريب مستمر لموظفيها وتوفير أفضل ظروف للعمل، وكمثال على ذلك قامت بإنشاء مرصد للراحة بغرض دفع وتحفيز موظفي وعمال الشركة نحو التميز فإنها تنتهج سياسة أحسن موظف(ة) في الشهر وذلك لتشجيع خيرة موظفيها لتطوير مهارات جديدة. كما تقوم المديرية بتنفيذ سياسة حماية العمال من المخاطر المهنية لأن صحة الموظفين لديها مرتبطة بحسن الأداء.
- كما تقوم أيضا بدعم طب العمل ووضع الوقاية الصحية والأمن داخل الشركة لهؤلاء الموظفين، وقد ترجم هذا مع حلول سنة 2015 بإنشاء عيادة طبية مجهزة بكامل الوسائل وأطباء أخصائيين.
- فالشركة من خلال سياستها في تسيير الموارد البشرية هي ليست هادفة للربح والتوسع فحسب بل هي شركة ذات بعد إنساني تجمع موظفيها حول مشاريع طموحة ذات قيمة مضافة عالية.
- ومنذ إنشاء شركة "NCA" روية اعتمدت إدارة الشركة سياسة الحوار الاجتماعي.
- **عدد العمال في الشركة:** لقد فاق عدد العمال بالشركة عام 2014 نحو 500 عامل موزعين بنسب متفاوتة حسب الوظائف التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وثائق من مصلحة الموارد البشرية

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع: 10-07-2016 [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

<sup>3</sup> NCA Rouiba, Rapport de Gestion 2014, p03

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- وظيفة الإدارة،
- وظيفة الهندسة والإنتاج؛
- وظيفة التجارة، التسويق، البحث والتطوير.

والجدول الموالي يبين أعلى المرتبات لـ 10 موظفين بالشركة خلال سنة 2014:

الجدول رقم (03-04): مرتبات أفضل 10 موظفين بالشركة خلال سنة 2014

| الأجر الصافي السنوي | الوظيفة                                                 |
|---------------------|---------------------------------------------------------|
| 32 313 882          | رئيس مجلس الإدارة                                       |
| 16 551 929          | المدير العام                                            |
| 7 290 245           | مدير البحث والتطوير                                     |
| 6 695 460           | المدير التنفيذي بعد المدير العام                        |
| 6 556 879           | مدير الاستغلال                                          |
| 6 426 258           | مدير سلسلة التوريد                                      |
| 5 340 598           | مدير التدقيق والمراقبة                                  |
| 4 490 899           | مسؤول شروط التعبئة (carton)                             |
| 4 439 709           | مدير المشاريع الصناعية                                  |
| 4 198 695           | مدير نظام الإدارة المتكامل والمسؤولية الاجتماعية للشركة |

**Source :** NCA Rouiba, Rapport du commissariat aux comptes au 31/12/2014, p05.

- **سياسة التكوين:** بفضل سياسة التكوين تمكن 540 عامل من الحصول على الإمكانات الضرورية لفرض أنفسهم، ولتعزيز مهاراتهم في مهن تتغير باستمرار، حيث قاربت سياسة التكوين الـ 10.000 ساعة تدريب/ سنويا للموظفين، بالإضافة إلى تكوين عشرات الموظفين الذين ترى فيهم الشركة أنهم مستقبليها من أجل منحهم مناصب إدارية.

حيث تضاعفت ميزانية التكوين والتدريب تقريبا ما بين عام 2012 و 2013 ما يقارب 3% من مبلغ الرواتب، وقد شارك 407 عامل، وفيما يلي بعض القطاعات التي مسها التدريب:

- التدقيق الداخلي لنظام الإدارة؛
- تكوين في اللغة الإنجليزية؛
- وحدات تكنولوجيا المعلومات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport de Gestion 2014, p04

### الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

3. **مديرية التجارة والتسويق:** يقوم قسم المبيعات بتتبع المخزون من المنتجات تامة الصنع وحسن تسيير الطلبات والحرص على تقديمها في الوقت المناسب، ومن الخدمات التي تقوم بها هذه المديرية نجد:
- تسويق المنتجات تامة الصنع: وذلك من خلال دراسة احتياجات السوق ووضع المنافسة، وتتبع المبيعات وتخطيط سياسات الترويج والاتصال.
  - التجارة والتسويق: وذلك من خلال الترويج على مستوى نقاط البيع وتتضمن:
    - خدمات البيع المباشر: خاصة بالمبيعات لتجار التجزئة.
    - خدمات البيع غير المباشر: خاصة بتسيير المبيعات لتجار الجملة.
    - قسم المبيعات: وهو خاص بتسيير المبيعات للفنادق والمطاعم الكبرى وشركات الطيران.
- وبفضل مديرية التجارة والتسويق فإنه تم الإلمام بعملية التوزيع وهو ما أتاح للشركة أن تتواجد منتجاتها عبر كافة أنحاء التراب الوطني، وفي جميع أنواع المحلات التجارية ( المراكز التجارية الكبرى، والمتاجر المتوسطة، ومحلات المواد الغذائية). ويعتبر هذا أحد عوامل قوة الشركة، بحيث يملك أكثر من 150 عامل منتشرون في جميع أنحاء التراب الوطني، وتضم سلسلة التوزيع المباشر أكثر من 70 شاحنة، وهذا يسمح لها بإنتاج 6000 زيارة لنقاط البيع في الأسبوع الواحد في الجزائر العاصمة، أي 340000 زيادة للزيائن سنويا، ما يعادل 20000 زبون في الأسبوع الواحد عبر كامل التراب الوطني.
5. **مديرية المراقبة والتسيير:** تسهر هذه المديرية على مراقبة النوعية وضمان الجودة للمنتجات وضمان تطابقها مع مواصفات محددة مسبقا، مع مراعاة الحفاظ على البيئة.
6. **مديرية البحث والتطوير:** نتيجة لفعالية أداء مديرية البحث والتطوير، فإن شركة أن. سي. أ روية تقوم باستمرار بإطلاق تشكيلات جديدة من المشروبات والعصائر وفيما يلي بعض العلامات التجارية التي تملكها الشركة في سنة 2013 و 2014:

#### الجدول رقم (03-05): العلامات التجارية الجديدة للشركة

| السنة | العلامة                                                                   |
|-------|---------------------------------------------------------------------------|
| 2014  | تشكيلة روية carton ( , Notre ,energie, Lighte, EXCELLENCE Junnior للأطفال |
| 2013  | تشكيلة روية PET "pulp" المعقمة                                            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz) ، تاريخ الاطلاع 2016-07-12

و بفضل النوع الجديد من التعبئة والتغليف "PET" المعقم، وخاصة ذات حجم 33 سل، تمكنت الشركة من رفع كمية الاستهلاك خارج المنازل، بفضل الاختراق القوي لمنتجاتها لكل من الفنادق والمطاعم والمقاهي.

المطلب الثالث: نشاط شركة "NCA" روية أهدافها، مهمتها، سياساتها، تطلعاتها في المستقبل

تعرض شركة "NCA" روية في موقعها الرسمي على الأنترنت، النشاط الذي تمارسه الشركة، وأهدافها والمهمة الأساسية لها ومختلف سياساتها وتطلعاتها في المستقبل، ونلخص أهم ما جاء في كل عنصر على حدا كما يلي:<sup>1</sup>

1. **نشاط الشركة:** يتمثل نشاط الشركة منذ نشأتها عام 1966 في إنتاج وتوزيع الخضر والفواكه المعلبة (طماطم، هريسة، معجون)، وفي عام 1990 بدأت الشركة تنتج تشكيلة جديدة من المنتجات تمثلت في العصائر والمشروبات، والتي أصبحت تمثل نشاطها الرئيسي فيما بعد، حيث توقفت عن إنتاج وتوزيع المصبرات سنة 2003. فمنذ نشأت الشركة قدمت تشكيلتين من المنتجات: منتجات المصبرات بداية من 1967 حتى 2003، ومنتجات العصائر والمشروبات بداية من 1990 حتى يومنا هذا.

2. **أهداف الشركة:** تهدف الشركة أساسا إلى:

- منح متعة للمستهلكين عبر منتج ذو نوعية ممتازة؛
- المساهمة في خلق الثروة المستدامة؛
- وضع المستهلك في قلب نشاط الشركة منذ إنشاء الشركة (1966)، وهذا ما سمح لها بكسب رهان الثقة والنوعية؛
- أن تصبح العلامة الأولى إفريقيا حيث تعتمد لبلوغ هذا الهدف على العامل البشري الذي تعتبره القلب النابض لها. وهذا ما جعل رقم أعمالها قد بلغ 7 ملايين دينار سنة 2014؛
- توثيق التزاماتها فيما يخص التنمية المستدامة لآفاق 2030 في إطار تشجيع التنمية البشرية وبلوغ الحياد الإيكولوجي، وكذلك ترقية الاستهلاك المسؤول والمستدام.
- كما تعمل الشركة على تحقيق هدف سام يتمثل في خلق القيمة لكل المتعاملين معها (المساهمين، الأجراء، الزبائن، المواطنين).

4. **مهمة الشركة:** تتمثل مهمة الشركة أساسا في:

- إرضاء المستهلك بمنتجات ذات جودة عالية، ما يساهم في خلق ثروات مستدامة:
- جودة - امتثال - أمن
- متعة - ابتهاج
- خلق ثروة مستدامة؛

5. **سياسة الشركة:** من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من طرف الشركة فإنها تتبع ما يلي:

- صون وتطوير علاقة دائمة مع جميع الأطراف لضمان اتصال تفاعلي.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015/03/02 [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- تقديم للزبون والمستهلك منتجات وخدمات تلبي احتياجاته، وتحترم القواعد القانونية والتنظيمية، والتزامات معايير الجودة المنصوص عليها.
  - تطبيق تسيير صارم وشفاف من أجل ضمان توافر الموارد وجني عائدات من الاستثمارات؛
  - الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال تشجيع التكنولوجيا النظيفة وتكنولوجيا الرسكلة، والوقاية من مخاطر التلوث؛
  - ضمان كل شروط السلامة والصحة والأمن للعمال في أماكن العمل، والحيلولة دون وقوع حوادث العمل والحوادث العرضية وفقا لمعايير النظافة والسلامة؛
  - تشجيع إقامة إدارة شراكة من خلال تطوير المسؤوليات الفردية، وتحفيز الابتكار والتطوير المنهجي؛
  - تعزيز الحوار الاجتماعي ومكافحة كل أشكال التمييز والتهميش؛
6. **تطلعات الشركة:** تطمح الشركة لأن تكون من بين أحسن عشرة شركات في افريقيا والبحر الأبيض المتوسط الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية، وكذا الالتزام بترقية التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك بتحقيق ما يلي:
- المساهمة الفعالة في التنمية المحلية -الجوارية؛
  - المراهنة على التكنولوجيا النظيفة؛
  - تكوين وازدهار ورقي مواردها البشرية؛
  - المساهمة في تحسين مناخ الأعمال؛
  - الامتثال لأحسن المعايير (كمعايير ISO).
- ولخصت شركة "NCA" روية" الآفاق التي تطمح إليها مستقبلا باستخدام الأرقام، كما هي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): الآفاق المستقبلية لشركة "NCA" روية" (بملايين الدينارات)

| حساب الاستغلال المتوقع | 2015      | 2016      | 2017      |
|------------------------|-----------|-----------|-----------|
| رقم الأعمال الصافي     | 8 403 397 | 9 139 858 | 9 676 353 |
| الفائض الخام للاستغلال | 1 183 940 | 1 295 216 | 1 345 113 |
| النتائج قبل الضرائب    | 585 297   | 696 364   | 748 370   |
| النتائج الصافية        | 456 531   | 543 164   | 583 729   |

Source : NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p 40

## 6. دخول شركة "NCA" رويبة" إلى البورصة:

في 27 ماي 2011 أصدر مجلس إدارة شركة أن. سي. أ رويبة قرار بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العامة للمساهمين في 31 جانفي 2012.

وفي 06 فيفري 2013 وضعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تأشيرة رقم 2013/01 على مذكرة إعلامية ل "NCA" رويبة" من خلال عرض عام لبيع الأسهم بمبلغ قدره 849 195 200 دينار للدخول في بورصة الجزائر، وقد بلغ عدد الأسهم المعروضة للإصدار 2 122 988 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار للسهم الواحد.<sup>1</sup>

وقد صرح بعدها السيد سليم عثمانبي بموافقة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على فتح رأس المال الشركة عن طريق البورصة في حدود 20 إلى 25%، حيث شرعت الشركة في أبريل 2013 في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على الحد الأعلى لرأس المال المفتوح المسموح به من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وهو 25% من رأس المال الاجتماعي، أي ما يعادل 849 195 200 دينار جزائري موزعة على 8 491 950 سهم.<sup>2</sup>

وفي جوان 2013، وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال ل "NCA" رويبة" شركة ذات الأسهم في جدول التسعيرة الرسمية.

والجدول الموالي يبين خصائص عملية العرض العمومي:

### الجدول رقم (03-07): خصائص عملية العرض العمومي

|                                                |                           |
|------------------------------------------------|---------------------------|
| 849.195.200                                    | قيمة البيع                |
| 2.122.988                                      | عدد الأسهم المعروضة للبيع |
| 400 دج                                         | سعر البيع للسهم الواحد    |
| من 07 أبريل إلى 25 أبريل 2013                  | فترة العرض                |
| 100 دج                                         | القيمة الاسمية للسهم      |
| أسهم عادية                                     | فئة السهم                 |
| يعود للمساهمين المتنازلين عن أسهم خلال العملية | توظيف عائد العملية        |

**SOURCE :** Décision CAB/018/2013 portant admission des actions de la société NCA Rouiba aux négociations sur le marché principal de la bourse d'Alger, du 02/06/2013.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-10-05 [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع 2016-10-19 [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية"

وقد قسم العرض إلى قسمين كما يلي:<sup>1</sup>

- القسم "أ": خصص لموظفي الشركة في حدود 85000 سهم (4% من الأسهم المعروضة)
  - القسم "ب": الباقي أي 2 037 988 سهم خصص للمستثمرين الجزائريين والمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (96% من الأسهم المعروضة).
- وبموافقة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على دخول شركة "NCA روية" إلى البورصة، أصبحت ثاني شركة مملوكة للقطاع الخاص مدرجة في بورصة الجزائر بعد شركة أليانس للتأمينات التي تم إدراجها سنة 2010.

### - أهداف إدراج شركة "NCA روية" في بورصة الجزائر:

- ✓ فتح قناة دائمة للحصول على أموال خاصة توفر للمؤسسة بدائل تمويلية توافق طموحاتها؛
- ✓ تمكين سيولة أكثر لأسهم المساهمين، وخاصة عندما تعلق الأمر بالمستثمر المؤسسي "أفريك أنفست" طبقا لأحكام وشروط دخوله في رأس مال الشركة سنة 2005.
- ✓ تأكيد على الالتزام القطعي للشركة في مسار تبني قواعد الحوكمة الرشيدة التي من شأنها أن تدعم تألقها واستمراريتها؛
- ✓ تعزيز سمعة الشركة تجاه زبائنها وتجاه كل شركائها الاقتصاديين.<sup>2</sup>

### - تقلبات سهم شركة "NCA روية":

شهد سهم "NCA روية" انخفاضات متتالية خلال عام 2014، ليصل إلى 375 دينار في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015.

والجدول الموالي بين تطور سعر سهم "NCA روية" ما بين 2013 و 2015:

### الجدول رقم ( 03-08): تقلبات سعر سهم "NCA روية" ما بين 2013 و 2015

| السنة      | سعر السهم |
|------------|-----------|
| 2013/12/31 | 405       |
| 2014/12/31 | 365       |
| 2015/12/31 | 355       |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)، تاريخ الاطلاع 2017-04-08

بالرغم من الانخفاضات المتتالية لسعر سهم الشركة إلا أن هذا لا يعكس الواقع الاقتصادي والمالي للشركة، التي لا تزال في تحسن مستمر من خلال النتائج التي تحقّقها كل سنة منذ دخولها البورصة في عام 2013:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Décision CAB/018/2013 portant admission des actions de la société NCA Rouiba aux négociations sur le marché principal de la bourse d'Alger, du 02/06/2013.

<sup>2</sup> الاطلاع 2017-04-08 تاريخ [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

○ النتائج الصافية

- ✓ نمو ب 34٪ في عام 2013 مقارنة ب 2012.
- ✓ نمو ب 36٪ في عام 2014 مقارنة ب 2013.

○ تطور رقم الاعمال

- ✓ نمو ب 6٪ في عام 2013 مقارنة ب 2012.
- ✓ نمو ب 17٪ في عام 2014 مقارنة ب 2013.
- ✓ استثمار يتعدى 2.7 مليار دينار خلال السنتين الماضيتين.
- ✓ توزيع الأرباح أي ما يفوق 143 مليون دينار خلال السنتين الماضيتين.
- ✓ ربحية السهم من 20 إلى 37 دينار / للسهم من 2012 إلى 2014.

- تقلب سهم الشركة في البورصة

لأول سنة كاملة في سوق البورصة حرصت " NCA روية" على أن يتم تعويض حصة الشركة على مستوى الالتزامات عام 2013. إن وضع وحالة الشركة الاقتصادية والمالية، بعيدة من أن تنعكس من خلال تقلبات البورصة، وهي تظهر نتائج إيجابية مع (أولا) نمو المبيعات بنسبة 24% بين عامي 2012 و 2014، (ثانيا) نمو الدخل الصافي من 34% بين عامي 2012 و 2013، و 36% بين عامي 2013 و 2014، (ثالثا) الاستثمار الصناعي يمثل أكثر من 2,7 مليار دينار مدى العامين الماضيين، (رابعا) وارتفعت ربحية السهم الواحد لتتضاعف تقريبا بين عامي 2012 و 2014 من 20 إلى 37 دينار.<sup>2</sup>

ومن خلال إجراء مقابلة شخصية مع ممثل حملة صغار الأسهم بشركة " NCA روية" ، فإنه يعتبر سهم شركة " NCA روية" من الأسهم الأكثر طلبا مقارنة مع الشركات الأخرى المدرجة في بورصة الجزائر، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- أول شركة عائلية تطرح أسهم للبيع وتسمح بمشاركة أجناب عن العائلة في السيطرة على الشركة والمشاركة في اتخاذ كل أنواع القرارات بها؛
- تطبيق شركة " NCA روية" قواعد الحوكمة الرشيدة التي تندد بضرورة تطبيق الشفافية والافصاح وحسن التسيير في الشركة المساهمة وهو ما جعل المستثمرين يتهافون على طلب سهم الشركة باستمرار؛
- عدم وجود صراعات فيما يخص هيكلية الشركة وخير دليل على ذلك عدم بيع أفراد عائلة عثماني لأسهمهم منذ إنشاء الشركة؛
- تحقيق الشركة لأرباح معتبرة من كل سنة (أرباح متنامية منذ نشأة الشركة)

تاريخ الاطلاع 2017/04/08 [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

<sup>2</sup> NCA- Rouiba, UNE DU JOUR. Revue de Presse, Assemblée Générale Ordinaire , 21-05-015 .p1.

## المبحث الثاني: منهجية دراسة الحالة في شركة "NCA" روية

من أجل دعم واقعية الجانب النظري المتعلق بالإفصاح المحاسبي ونظرية الوكالة في الشركات المساهمة، فإنه تم اختيار شركة "NCA" روية بالجزائر العاصمة لتكون مثالا لدراسة الحالة، ونحاول في هذا المبحث إبراز المنهجية التي تم تبنيها واتباعها لبدء دراسة الحالة واستكمالها، وأهم المعايير التي تم على أساسها اختيار شركة "NCA" روية لإجراء دراسة الحالة.

### المطلب الأول: معايير اختيار شركة "NCA" روية لإجراء دراسة الحالة

لم يكن اختيار شركة "NCA" روية لإجراء دراسة الحالة عشوائيا، بل كان نتيجة للعديد من الأسباب، نحاول أن نبينها في هذا المطلب.

#### أولا: المعايير المتسببة في اختيار شركة "NCA" روية للدراسة:

لم يتم اختيار شركة "NCA" روية بصفة عشوائية كحقل لدراسة الحالة، وإنما كان ذلك مقيدا بطبيعة موضوع الدراسة، ومن أسباب اختيار شركة "أن. سي. أ روية" نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

1. شركة ذات أسهم وتابعة للقطاع الخاص ونستطيع من خلالها التوصل إلى طبيعة العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين.

2. بدأت إدارة الشركة تنشر التقارير السنوية منذ سنة 2003؛ وهذا ما يسمح بتحسين التواصل بين المساهمين وعائلة عثماني، والمستثمرين ( أفريك أنفست الذي دخل كشريك سنة 2005)، ومختلف العاملين بالشركة، وقد كانت شركة "NCA" روية آنذاك من بين الشركات القليلة جدا في الجزائر والتي بادرت في إصدار تقرير سنوي يلخص كافة أعمال الشركة؛

3. ترأس السيد "سليم عثماني" (رئيس مجلس إدارة الشركة حاليا) مجموعة عمل حوكمة الشركات (GOAL) الذي أطلق عام 2009، حيث قامت المجموعة بدورها بإطلاق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. كانت شركة "أن. سي. أ روية" من الأوائل في تطبيق ميثاق الحكم الراشد بالجزائر بشكل طوعي وليس إلزامي؛

5. هناك فصل بين رئيس مجلس إدارة الشركة "سليم عثماني" والمدير العام للشركة "صحي عثماني"؛

6. تم إدراج الشركة في بورصة الجزائر منذ بداية فيفري 2013 ولا زالت مدرجة إلى يومنا هذا؛

7. الشركة حاصلة على العديد من شهادات الإيزو، ISO9001, ISO14001, ISO22000

سنة 2005، وشهادة أحسن شركة بدأت تطبيق معيار ISO26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية سنة 2012؛

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية ومصلحة المالية والمحاسبة

8. ينمو إنتاج الشركة في كل سنة منذ إنشائها (1966) إلى أن وصل سنة 2014 إلى 260 مليون

قوالب وقارورات منتجة، كما بلغت مبيعاتها 7 مليار دينار من المبيعات في نفس السنة؛

9. تمتلك الشركة حوالي 30% من حصة السوق الداخلي، كما تقوم بالتصدير مؤخرا إلى دول إفريقيا

وأوروبا وحتى أسواق كندا والو.م.أ؛

10. تحتل الشركة حاليا المركز الأول وطنيا من حيث العلامة التجارية الجزائرية.

#### ثانيا: أساليب جمع البيانات والمعلومات والحدود الزمانية والمكانية لدراسة الحالة

من أجل الإلمام بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بكل من واقع الإفصاح المحاسبي وواقع علاقة الوكالة في شركة "NCA" روية فإنه تم إجراء العديد من الزيارات للموقع الاجتماعي للشركة (من الفترة 2015/12/20 إلى الفترة 2016/04/28)، حيث كانت تلك الزيارات منظمة جدا، وقد تم من خلالها التعرف على الشركة في المرحلة الأولى من حيث نشاطها والمديريات التي تشكل في مجملها الهيكل التنظيمي للشركة، حيث تم الاطلاع على الوثائق الخاصة بالشركة لإتمام هذه المرحلة، والتي تم استلامها ومناقشة محتواها مع كل من مصلحة الموارد البشرية، مصلحة المالية والمحاسبة.

وكمرحلة ثانية فإنه تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع مجموعة من الأطراف المهمة الذين نعتبرهم أكثر إفادة لنا وأكثرهم تفهما لموضوع الدراسة، وتضمنت تلك المقابلات توضيحات من طرف هؤلاء بخصوص الموضوع، بالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالإفصاح في شركة "NCA" روية والمعلومات المتعلقة بطرقي عقد الوكالة بالشركة (مجلس الإدارة والمساهمين)، وذلك من أجل إتمام متطلبات دراسة الحالة.

- **رئيس مجلس إدارة شركة "NCA" روية:** بصفته يمثل أعلى سلطة في تنظيم الشركة والمالك الأكبر حصة من أسهم الشركة وممثل عن كبار حملة الأسهم في مجلس الإدارة، وذلك ليوضح لنا مسؤوليات ومهام مجلس إدارة الشركة والإفصاح الذي يقدمه لجميع فئات المساهمين.
- **مدير مصلحة المالية والمحاسبة بشركة "NCA" روية:** بصفته المسؤول عن إعداد القوائم المالية بالشركة، والتي يستفيد منها المساهمون باعتبارهم الفئة الأكثر استخداما لمعلومات القوائم المالية، وهؤلاء الذين يمثلون الطرف الأساسي في نظرية الوكالة (الطرف الأصيل).
- **محافظ حسابات شركة "NCA" روية:** بصفته المسؤول عن المصادقة على صدق وشرعية القوائم المالية المقدمة من طرف مجلس الإدارة للمساهمين، بالإضافة إلى كونه المسؤول عن التأكد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة والتأكد من صحة الأرصدة القائمة بينها وبين الشركة، ليقدم في الأخير تقريره حول الأطراف ذات العلاقة، وباعتباره عضوا منتخبا من طرف المساهمين من خلال الجمعية العامة العادية وبهذا يكون أداة تضمن لهم تقديم خدمات ذات جودة.

- ممثل صغار حملة أسهم شركة "NCA" روية" المدرجة في البورصة: بصفته ممثل عن فئة صغار حملة الأسهم في مجلس إدارة الشركة لحماية حقوقهم وتحقيق مصالحهم، وتمت مقابلته لعدم التمكن من الاتصال المباشر مع مجموعة صغار المساهمين، إضافة إلى ذلك فإنه يمثل المدير العام والمالك لشركة أليانس للتأمينات التي تعتبر طرف ذو علاقة بشركة "NCA" روية".

#### المطلب الثاني: واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بشركة "NCA" روية

من خلال دراستنا النظرية التي تطرقنا فيها إلى وجود نظرية الوكالة في شركات المساهمة أدى إلى ظهور حوكمة الشركات، هذه الأخيرة التي اهتمت بها العديد من المنظمات والهيئات الدولية بغرض تحسين مناخ العمل بالشركات وحماية حقوق جميع الأطراف الذين تربطهم علاقة ومصصلحة بالشركة ومنهم المساهمون، لهذا فإننا في هذا المطلب سوف نتطرق إلى بعض مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، حيث تعتبر بمثابة قواعد تنظيمية بالنسبة لشركات المساهمة خاصة، لتطرقها إلى حقوق المساهمين والافصاحات الواجبة ومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه المساهمين (أصحاب رأس المال)، وذلك بغرض معرفة واقع التزام مجلس إدارة شركة "NCA" روية" بالمبادئ التي تنظم العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بالشركة والذين يمثّلون في: مجلس إدارة شركة "NCA" روية" الطرف الوكيل، والمساهمين بشركة "NCA" روية" الطرف الأصيل في إطار نظرية الوكالة، وذلك وفق ما يلي:

- المبادئ المتعلقة بمجلس إدارة شركة "NCA" روية"، هذا الأخير الذي يمثل الطرف الوكيل في عقد الوكالة بالشركة، والمتمثلة في:

✓ المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

✓ المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

- المبادئ المتعلقة بالمساهمين بشركة "NCA" روية"، هؤلاء من يمثّلون الطرف الأصيل في عقد الوكالة بالشركة، والمتمثلة في:

✓ المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين

✓ المبدأ الثالث: المعاملة العادلة لجميع فئات المساهمين

أولاً: واقع التزام مجلس إدارة شركة "NCA" روية" بمسؤولياته وواجباته، والإفصاح والشفافية للمساهمين بالشركة

لمعرفة التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته وواجباته تجاه المساهمين نتطرق إلى العناصر التالية:

#### 1- تشكيلة ورئاسة مجلس إدارة شركة "NCA" روية

أ- تنظيم مجلس إدارة شركة "NCA" روية": يتشكل مجلس إدارة شركة "NCA" روية" من 11

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

عضوا، تم انتخابهم من طرف الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 07 جوان 2010 لمدة 6 سنوات، وذلك وفق الجدول الموالي<sup>1</sup>:

### الجدول رقم (03-09): أعضاء مجلس إدارة شركة "NCA" روية

| الاسم واللقب                              | الوظيفة                  | عدد الأسهم المملوكة | تاريخ بداية العهدة والمدة المسموح بها                                                           |
|-------------------------------------------|--------------------------|---------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| سليم عثمانى                               | رئيس مجلس الإدارة        | 2936835             | ابتداء من 2009/06/29 إلى غاية انعقاد الجمعية العامة العادية لنشاط السنة المالية 2015 (6 سنوات)  |
| محمد صبحي عثمانى                          | عضو - المدير العام -     | 72030               |                                                                                                 |
| محمد مختار عثمانى                         | عضو                      | 70000               |                                                                                                 |
| محمد الهادي عثمانى                        | عضو                      | 50000               |                                                                                                 |
| سعيد عثمانى                               | عضو                      | 29980               |                                                                                                 |
| محمد عزيز مبارك<br>ممثل عن أفريك<br>إنفست | عضو                      | 1258879             |                                                                                                 |
| مهدي غربي ممثل عن<br>مغرب إنفست           | عضو                      | 10                  |                                                                                                 |
| ثريا عثمانى                               | عضو                      | 399450              | ابتداء من 2010 /06/07 إلى غاية انعقاد الجمعية العامة العادية للمساهمين لنشاط السنة المالية 2015 |
| زاهر مسعودي                               | عضو                      | 2000                | عين في 2012 /10/18 وباشر مهامه منذ حيازته لأسهم كضمان                                           |
| حسان خليفاتي ممثل<br>عن أليانس للتأمينات  | ممثل عن صغار حملة الأسهم | 126706              | ابتداء من تاريخ دخول "NCA" روية بورصة الجزائر سنة 2013                                          |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ورقة حضور اجتماع مجلس إدارة شركة "NCA" روية

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Feuille de présence du conseil d'administration en date du 07 septembre 2015.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

وتطبيقا لأحكام ونصوص القانون التجاري الجزائري المتعلقة بالشركة المساهمة، فإنه يبلغ أعضاء مجلس الإدارة حاليا 10 أعضاء، في حين كان عددهم 11 عضوا وذلك سنة 2013، وفي إطار أحكام القانون التجاري الجزائري فإن تركيبة مجلس إدارة شركة "NCA" روية كانت كما يلي:

- ✓ ممثلين عن المساهمين والإدارة؛
- ✓ إثنان من أعضاء مستقلين عن الشركة ( أحدهما مسؤول والثاني كمراقب)
- ✓ محامين مستقلين تؤمنهما الأمانة العامة

ب- رئاسة مجلس إدارة شركة "NCA" روية: يتألف مجلس إدارة شركة "NCA" روية السيد "سليم عثمان" ، والذي تم انتخابه من طرف الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 07 جوان 2010 لمدة 6 سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس المنتخب يتمتع بسيرة مهنية مكنته من حيازة منصب رئيس مجلس إدارة شركة "NCA" روية، بالإضافة إلى أنه يعتبر المالك الأكبر حصة من رأس مال الشركة، وتقلد العديد من المناصب في شركات أخرى حيث:<sup>1</sup>

- عمل مدير مبيعات بشركة Alis Technologie كندا (1987-1991)؛
- عمل مدير مبيعات بشركة كوكاكولا الجزائر (1993-1998)؛
- عمل مدير عام بـ "NCA" روية الجزائر (1999-2009)؛
- إلى أن يشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة "NCA" روية منذ سنة 2009.
- ومن بين المؤهلات العلمية التي مكنته من ذلك، نذكر:
- دبلوم في الرياضيات والفيزياء، جامعة تونس سنة 1980؛
- مهندس في الإعلام الآلي جامعة تونس 1984؛
- ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية جامعة تونس 2005؛
- المشاركة في العديد من الدورات التدريبية في مجال الخدمات التدريبية في مجال اللوجستية، المبيعات والتسويق ما بين سنتي 1996 و 2001.

### 2- اللجان المنشقة عن مجلس إدارة شركة "NCA" روية

- تسعى شركة "NCA" روية إلى تعزيز التنمية وضمان السير الحسن لعمل مجلس الإدارة وذلك عن طريق لجان متخصصة تابعة له، حيث توكل كل منها بمهام محددة لتحقيق أهداف مجلس الإدارة، وتشمل:
- اللجنة الاستراتيجية:<sup>2</sup> تم إنشاء هذه اللجنة سنة 2005، ويرأسها السيد Demontaliveet Jean pierre يعمل بالتعاون مع مجلس الإدارة على تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تم وضع سياسة تنمية لأكثر من 3 سنوات.

<sup>1</sup> مقابلة مع رئيس مجلس إدارة شركة "NCA" روية

<sup>2</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p 82.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

يجتمع الرئيس التنفيذي مرة كل شهر مع كبار المسؤولين التنفيذيين للشركة، وتسجل في الاجتماع عملية صنع القرار ومناقشات محاضر الاجتماعات التي تشمل توصيات السياسات والإرشادات الأساسية والمسؤوليات الأساسية للجنة، والتي تكون كالتالي:

- اتباع الارشادات التي تمت مناقشتها في محاضر الاجتماعات السابقة؛
- اعداد القرارات الاستراتيجية التي يتم تقديمها لمجلس الإدارة؛
- مراقبة مختلف الانجازات الشهرية ومقارنتها مع الفترات السابقة.
- لجنة التدقيق: تم إنشاء لجنة التدقيق سنة 2010، ويرأسها السيد "مهدي غربي" الممثل عن مغرب إنفست في مجلس إدارة الشركة، وهو خبير محاسبي ومحافظ حسابات سابق بالشركة، وينتمي لعضوية 4 مجالس إدارات جزائرية أخرى. وتتمثل مهمة اللجنة أساسا في إجراء مراجعة الحسابات التشغيلية للتدفقات المادية والمالية، كما تعمل على السيطرة على وظيفة التدقيق الداخلي بالشركة والتفاعل مع محافظي حسابات الشركة.

بالإضافة إلى اللجان السابقة، فإنه تنبثق عن المجلس لجان أخرى منها ما هو قيد الإنجاز، وتشمل:

- لجنة التعيينات: تتمثل مهمتها في النظر في تعيين المسؤولين التنفيذيين للشركة.
- لجنة الأجور والمكافآت: مهمتها النظر في فحص رواتب المديرين التنفيذيين الرئيسيين، كما تقدم اقتراحات على مجلس الإدارة فيما يخص المكافآت والامتيازات الممنوحة لكافة المستخدمين.
- لجنة الترشيح: مهمتها فحص ملفات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- لجنة الأخلاقيات والبيئة والتنمية المستدامة: تتمثل مهمتها في مراقبة مدى تطبيق القواعد الأخلاقية في الشركة والتعامل مع البيئة مع ضرورة ضمان تنمية مستدامة،<sup>1</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركة " NCA روية" حاصلة على الجائزة الوطنية للبيئة في جوان 2008، وحائزة على شهادة ISO 14001 لنظام إدارة البيئة.<sup>2</sup>

### 3- إدارة شركة " NCA روية": تتشكل إدارة الشركة من فريق عمل مكون أساسا من فريق عمل مكون

أساسا من موظفين ذوي مهارات مهنية وطنية يشرف على تدريبها كل من:

- السيد "سليم عثمان" رئيس مجلس إدارة " NCA روية"؛
  - السيد "محمد صحي عثمان" المدير العام لـ " NCA روية".
- وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ سنة 2003 تم الفصل بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، بناء على توصية من فرق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p82.

<sup>2</sup> وثائق من مصلحة الموارد البشرية .

<sup>3</sup> تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، [www.cipe.org](http://www.cipe.org)، تاريخ الإطلاع 2014/06/18.

#### 4- سير عمل مجلس إدارة شركة "NCA" روية:

بغرض معرفة الأعمال التي يقدمها مجلس إدارة شركة "NCA" روية<sup>1</sup> فإننا نتطرق إلى مسؤولياته وواجباته تجاه جميع المساهمين بالشركة، والتي تم استلهاها من مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، وذلك كما يلي:

- توجيه الشركة ومتابعة أداء الإدارة التنفيذية بفعالية: ويكون ذلك عن طريق اللجنة الاستراتيجية المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة، حيث يختص من خلالها بمراقبة الإنجازات الشهرية ومقارنتها مع الفترات السابقة مستخدما في ذلك تقرير النشاط اليومي للشركة، ووفقا لأحكام القانون التجاري الجزائري فإنه يفوض لمجلس الإدارة صلاحية توجيه الشركة ومتابعة أداء الإدارة التنفيذية. ويقوم مجلس إدارة "NCA" روية في هذا السياق بكشف نقاط الضعف الناتجة عن الأداء السلبي والقيام بالتصحيحات اللازمة، وتشجيع نقاط القوة الناتجة عن الأداء الإيجابي ومحاولة دعمها من خلال لوحات القيادة المعتمدة في الشركة، كما يقوم المجلس بمراجعة دورية للهياكل التنظيمية ومدى اعتمادها من طرف الإدارة، حتى يتمكن من مساءلة المعنيين بالأداء السلبي.

وفي ظل تظافر جهود أعضاء مجلس الإدارة (وعدددهم حاليا 10 أعضاء) تم تحقيق لأكثر من أي وقت مضى، وتماشيا مع أهداف مجلس الإدارة المسطرة في خلق القيمة المضافة والنمو، كانت سنة 2014 في مستوى توقعات مجلس الإدارة، وقد أسفرت السنة عن مبيعات ذات مستوى قياسي مما سمح من تحقيق حجم مبيعات بأكثر من 7 مليار دينار، فضلا عن الأداء الصناعي بانتاج وصل إلى 104.8 مليون لتر، أي بنسبة نمو أكثر من 17% مقارنة مع سنة 2013. وفيما يلي الأرقام الرئيسية لسنة 2014:<sup>1</sup>

- 260 مليون قوالب وقارورات منتجة؛

- 1.8 مليار دينار من الاستثمار في المعدات الصناعية؛

- 36% نسبة النمو الصافي للأرباح مقارنة مع 2013.

- توفير المعلومات الكافية الموثوق بها لجميع المساهمين: يلتزم مجلس إدارة شركة "NCA" روية بالإفصاح عن كافة المعلومات، وفي هذا الإطار فإن المجلس يتأكد من صحة المعلومات وإعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الجزائرية، من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس التي تتمتع بالخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق. ويقوم المجلس بتوفيرها لجميع فئات المساهمين سواء المسيطرين أو صغار حملة الأسهم على حد سواء، متبعا في ذلك سياسة شفافة في الإفصاح باستخدام وسائل الإفصاح وقنوات الاتصال بالمساهمين، والتي نذكر منها:

- الموقع الإلكتروني للشركة: [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)؛

<sup>1</sup>NCA- Rouiba, UNE DU JOUR, op cit. p2.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- الإيميل الخاص بالمالكف بالاتصال بالمساهمين السيد "أمين غازي":  
amine.ghazi@rouiba.com.dz ؛
- موقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: www.cosob.org ؛
- موقع بورصة الجزائر: www.sgbv.dz ؛
- الإشهار القانوني للحسابات الاجتماعية ببعض الجرائد المعتمدة: مثل جريدة الشروق والفجر ؛
- المجالات الصادرة عن "NCA روية" ؛

بالإضافة إلى هذا فإنه يحصل جميع المساهمين بالشركة على كافة المعلومات والقوائم المالية وتقرير النشاط ب30 يوما قبل انعقاد الجمعية العامة، حتى يتسنى لهم الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالشركة ومناقشتها أثناء الاجتماع، وإرفاق هذه المعلومات بدعوة حضور الجمعية العامة تتضمن تاريخ انعقاد الجمعية، والتوقيت والمكان والبرنامج الذي يتم التطرق إليه ومناقشته أثناء الاجتماع.<sup>1</sup>

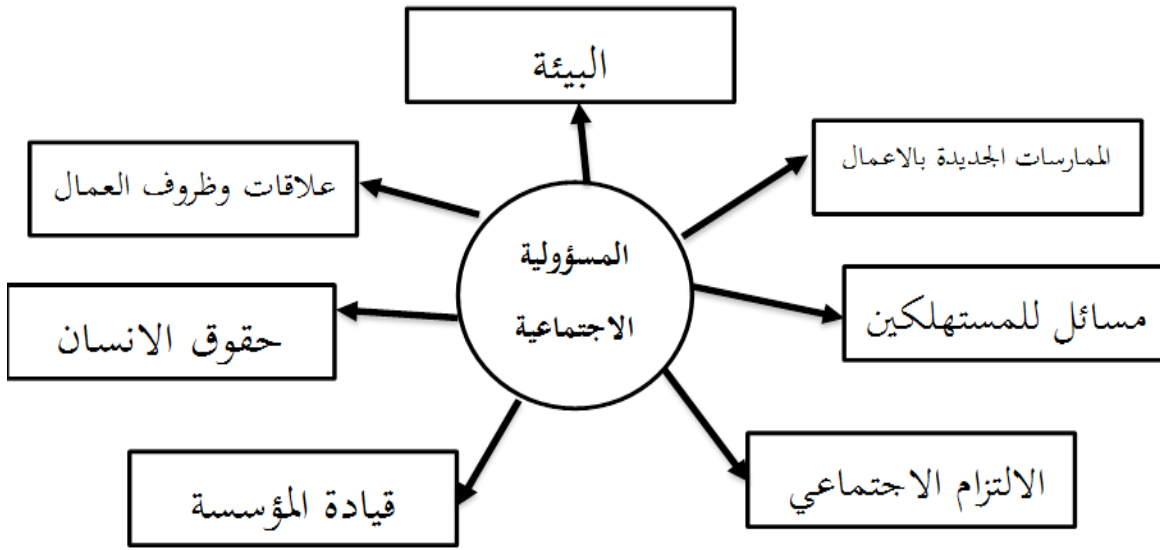
• يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين السارية في الشركة ويحقق من خلالها مصالح المساهمين وجميع الأطراف: يحترم مجلس إدارة "NCA روية" كافة القوانين السارية في الشركة، سواء التي نص عليها العقد التأسيسي أو التي تم توثيقها فيما بعد، وذلك في إطار إلتزامه بالقيام بأعماله، واضطلاعه بمسؤولياته، حتى يحقق الشفافية في العمل، التي تحقق الرضا لجميع الأطراف.

ويعمل المجلس في هذا السياق في نطاق احترام القواعد الأخلاقية المعمول بها في الشركة، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من ضمن القيم التي يتمسك بها المجلس، وهذا ما ساهم في جعل الشركة متصدرة في قائمة الشركات التي أدمجت المعيار ISO 26000 المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>2</sup> وتظهر أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة من خلال الشكل الموالي:

<sup>1</sup> NCA-Rouiba, CONVOCATION A L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE DE LA SOCIETE, EXERCICE 2014 .

<sup>2</sup> تاريخ الإطلاع 2014/06/18 www.rouiba.com.dz

الشكل رقم ( 02-03 ) : أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى شركة "NCA" روية



Source: [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz) تاريخ الاطلاع 2014-06-18

يقوم مجلس الإدارة بأعمال تجعل الشركة مسؤولة اجتماعيا أمام العديد من الأطراف منهم المساهمين بالشركة، هذه الأعمال تمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية المعتمدة من طرف الشركة، والتي نلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- مع البيئة:

✓ الاقتصاد في الموارد الطبيعية (باللجوء إلى عمليات الرسكلة)؛

✓ وضع نظام متابعة شهري لكميات المياه المستهلكة منذ 2002 (لضبط كمية المياه اللازمة للإنتاج العصائر والمشروبات)؛

✓ معالجة النفايات القابلة لإعادة الرسكلة ( تخفيض النفايات بنسبة 29%).

- علاقات وظروف العمال<sup>2</sup>:

✓ توفير أفضل الظروف للعمل؛

✓ احترام قواعد السلامة المهنية ؛

✓ تخصيص مبلغ مالي لتمكين كل عامل متقاعد من أداء مناسك الحج.

- حقوق الإنسان:

✓ عقد اجتماعات وندوات صحفية للتحدث عن العصائر في السوق الجزائرية والتي لا تتوافق ومعايير الجودة.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2014-06-18 [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

<sup>2</sup> NCA-Rouiba, Convention collective, Version 2014.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" رويبة

- قيادة الشركة:

- ✓ العمل على الحفاظ على سمعة الشركة؛
  - ✓ العمل على تلبية احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة؛
  - ✓ العمل على تلبية احتياجات جميع المساهمين.
- الممارسات الجيدة بالأعمال:
- ✓ احترام القوانين السارية واللوائح التنظيمية؛
  - ✓ احترام أخلاقيات العمل أثناء تأدية الواجبات والالتزام بالمسؤوليات؛
  - ✓ الحفاظ على مصالح كل الأطراف.

- مسائل المستهلكين:

- ✓ دعم جمعيات حماية المستهلك
- ✓ التوجه في المستقبل لإنتاج عصائر طبيعية بالإعتماد على نبات "ستيفيا" لتعويض السكر الإصطناعي؛
- ✓ العمل على تحقيق سلامة المواد الغذائية منذ 2011، إلى أن حصلت على ISO22000 نظام إدارة وسلامة المواد الغذائية سنة 2013؛

- الإلتزام الإجتماعي:

- ✓ القيام بأعمال خيرية منذ عام 1966 إلى يومنا هذا؛
  - ✓ المشاركة في التضاهرات العلمية، الرياضية والثقافية من خلال تقديم الدعم المالي.
- وبغرض تحقيق مصلحة المساهمين المسيطرين والأقلية، فإن مجلس الإدارة يمنحهم كافة الحقوق وفقا لأحكام القانون التجاري الجزائري التي تنظم الشركة المساهمة ووفقا للاتفاقيات المبرمة مع هؤلاء.
- وبفضل هذه الجهود التي يقدمها مجلس الإدارة، تم اختيار الشركة لتمثيل الجزائر كشركة رائدة في إطار مشروع \* (RS-MENA) بالتعاون مع "ISO" والمعهد الجزائري للمعايير "IANOR" لترقية المعيار الجديد ISO 26000 المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

• يضع مجلس الإدارة سياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط العمل:

من خلال الإطلاع على المهام الموكلة لمختلف المديريات والمصالح ومقابلة رئيس مجلس الإدارة بخصوص وضع سياسة المخاطرة اتضح لنا:

- الشركة تواجه مخاطر تجارية حيث تعاني من المنافسة في السوق الجزائرية المشبعة بالعصائر التي لا يوافق انتاجها معايير الجودة والسلامة الغذائية، وبالرغم من أن الشركة حائزة على شهادة ISO 220 المتضمن الجودة والسلامة الغذائية إلا أنه يصعب عليها إلى يومنا هذا اقناع جميع المستهلكين الجزائريين باستهلاك

\* مشروع عالمي لترقية المعيار ISO 26000 الذي تم نشره سنة 2010، وهو يخص ثنائي بلدان عربية نموذجية من بينها الجزائر.

<sup>1</sup> NCA-Rouiba, Rapport Annuel 2014, p2.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

منتجاتها التي تتميز بالجودة والسلامة الغذائية، وبغرض إدارة هذه المخاطر فإن الشركة تعقد العديد من الاجتماعات والندوات الصحفية للتحدث عن معايير الجودة والسلامة الغذائية التي تتميز بها منتجاتها. من خلال التنظيم العام لهياكل الشركة لاحظنا عدم وجود قسم أو مديرية خاصة بإدارة المخاطر، حيث يتم وضع سياسات المخاطرة وإدارتها على مستوى كل مديرية، أي حسب نوع المخاطر التي تواجهها الشركة، فإن كانت مخاطر مالية تتم إدارتها على مستوى مديرية المالية والمحاسبة، وإن كانت مخاطر تجارية فيتم إدارتها على مستوى مديرية التجارة.

أما فيما يخص وضع مجلس الإدارة للموازنات السنوية وخطط العمل فإن ذلك يعتبر من اختصاص لجنة الاستراتيجية التابعة للمجلس.<sup>1</sup>

- تتوفر الشركة على نظام رسمي خاص بعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة: تعمل شركة "NCA" روية" في بيئة تشريعية تلزمها بضرورة توفرها على نظام رسمي موثق عن عمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث يتبين لنا من خلال تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة الذي تطرقنا إليه سابقا تواريخ انتخاب الأعضاء ومدة عهدة كل عضو، وفي هذا الإطار فإن القانون التجاري الجزائري حدد مدة العضوية بـ 6 سنوات على الأكثر، وهو ما التمسنا احترامه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.

كما يلزم القانون التجاري الجزائري بالتنوع في تشكيلة الأعضاء، وهو ما التمسناه في أعضاء مجلس إدارة الشركة حيث يتوفر المجلس على ممثلين عن المساهمين، ورئيس وممثل عن العمال، وعضو مراقب. ويلزم أيضا بالحد الأقصى لعدد الأعضاء والمحدد بـ 12 عضوا<sup>2</sup>، حيث يظهر احترام مجلس إدارة "NCA" روية" لهذا الحد، فهو يتكون من 10 أعضاء ( من خلال الجدول السابق الذي يبين أعضاء مجلس الإدارة).

وفي هذا الإطار ينص ق.ت.ج على عدم انتماء كل عضو من مجلس الإدارة لأكثر من 5 مجالس إدارة شركات مساهمة متواجدة بالجزائر، إلا أن هذا لم يتم احترامه بشركة "NCA" روية"، ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> NCA-Rouiba, Notice d'information, op cit, p82.

<sup>2</sup> القانون التجاري الجزائري المواد من 610 إلى 619، 2007، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

الجدول رقم (03-10) : مهام أعضاء مجلس إدارة شركة "NCA" روية" خارج الشركة

| الاسم واللقب       | الصفة                                      | قائمة مجالس الإدارات الأخرى                                                                                                           |
|--------------------|--------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| سليم عثماني        | رئيس                                       | SELECTAIR SPA<br>LAPAL PRO SPA<br>AFIA Algeria spa<br>Alliance Assurance spa                                                          |
| محمد عثماني        | مدير عام                                   | SELECTAIR SPA                                                                                                                         |
| محمد عثماني        | عضو                                        | SELECTAIR SPA                                                                                                                         |
| سعيد عثماني        | عضو                                        | SELECTAIR SPA<br>Fruital spa                                                                                                          |
| محمد الهادي عثماني | عضو                                        | SELECTAIR SPA<br>Fruital spa                                                                                                          |
| ثريا عثماني        | عضو                                        | -                                                                                                                                     |
| محمد عثماني        | عضو                                        | SELECTAIR SPA                                                                                                                         |
| محمد عزيز مبارك    | ممثل عن أفريك إنفست                        | Maghreb leasing Algeria spa<br>ICOSNET SPA<br>Maghreb invest spa<br>Inpha-Medis spa<br>Sancella Algerie spa<br>Sols et Fondations spa |
| مهدي غربي          | ممثل عن مغرب إنفست الجزائر                 | SNAX SPA<br>Inpha-Medis spa<br>General Emballage spa<br>Ammimer Energie spa                                                           |
| زاهر مسعودي        | عضو                                        | -                                                                                                                                     |
| حسان خليفاتي       | ممثل عن صغار حملة الأسهم وأليانس للتأمينات | Alliance Assurance spa                                                                                                                |

Source : NCA-Rouiba, Notice d'information, op cit,p81

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الممثل عن شركة "أفريك إنفست" ينتمي إلى 6 مجالس إدارة لشركات مساهمة موجودة بالجزائر، وهذا ما يتنافى مع أحكام القانون التجاري الجزائري. وتجدد الإشارة هنا إلى أن "أفريك إنفست" تملك نسبة 15 % من أسهم الشركة وتعتبر ثاني أكبر حصة بعد السيد "سليم عثمانى الذي يملك نسبة 31%.

- يتأكد مجلس الإدارة من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية بالشركة: بغرض الوصول إلى معلومات ذات جودة تلائم احتياجات جميع المستخدمين، يقوم المجلس بالتأكد من سلامة النظم المحاسبية والمالية ومنتجاتها من خلال تفعيل دور خلية الرقابة الداخلية في الشركة والتي تمارس حاليا مهام مراقبة التسيير ومراقبة النظافة فقط مع ضبط الجودة، وينتظر الموافقة من المديرية العامة لتبشر الخلية مهامها في التدقيق التشغيلي والمحاسبي<sup>1</sup>، بالتعاون مع لجنة التدقيق والتي تتمثل مهمتها أساسا في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (والتي تم التطرق إليها سابقا)، وهذا يدعم صحة وسلامة التقارير المحاسبية للشركة. بالإضافة إلى هذا فإن المجلس يعتمد على أنظمة ولوائح داخلية تضمن لجنة الأخلاقيات المنبثقة عنه احترامها من طرف الفاعلين في انتاج القوائم المالية للشركة والتقارير الصادرة عنها، ومن ضمن تلك اللوائح والأنظمة نجد تطبيق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، خاصة وأن رئيس مجلس الإدارة الحالي يعتبر صاحب فكرة إعداد هذا الميثاق بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>، وتعتبر شركة "NCA روية" من أولى الشركات التي قامت بتطبيقه.

- يتحصل أعضاء مجلس الإدارة بسهولة على المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب: من أجل ضمان تدفق المعلومات من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة فإن الشركة تتوفر على نظام معلومات متكامل يشمل جميع المديرات والمصالح المكونة للهيكل التنظيمي للشركة، يحدد نوع وكمية المعلومات التي يجب توفيرها من خلال القيام بالمهام الموكلة لهم، ويقوم المجلس بمراجعة دورية لهياكل ومصالح ومديرات الشركة لضمان السير الحسن لعمل نظام المعلومات المعتمد، وهذا بدوره يضمن لمجلس الإدارة القيام بالواجبات والمهام على أحسن وجه<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى التزام مجلس إدارة "NCA روية" بالواجبات والمسؤوليات السابقة، فإن لائحة حوكمة شركة "NCA روية" تتضمن بند خاص بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، والذي ينص على ما يلي<sup>4</sup>:

- واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة في لائحة داخلية لمجلس الإدارة، تم إعدادها من فريق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حوكمة الشركات لمؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي،

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Direction Audit et Control

<sup>2</sup> ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية 2009.

<sup>3</sup> NCA Rouiba, Direction finance et comptabilité/ système d'information.

<sup>4</sup> تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- تجارب وحلول- [www.cipe.org](http://www.cipe.org) ، تاريخ الاطلاع 25-05-2015

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- حيث أوصت هذه الأخيرة بالفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة سنة 2003، وهو ما جعل مجلس الإدارة يتميز بالكفاءة والشفافية في العمل؛
- تشكيلة مجلس الإدارة تسمح بوجود ممثلين عن المساهمين وعن الإدارة وعضوين مستقلين أحدهما عضو بمجلس الإدارة والثاني يشغل منصب مراقب، كما تسمح بإسناد أمانة المجلس إلى مكتب محاماة مستقل؛
  - اجتماع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل خلال السنة بدعوة رسمية مع تحضير جدول أعمال محدد مسبقا للمناقشة أثناء الاجتماع؛
  - اجتماع لجنة الاستراتيجية شهريا ( بغرض متابعة الأداء الفعلي ومقارنته مع المسطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحقيق الاستراتيجية التنموية المحدد مسبقا)؛
  - الإهتمام بالتدقيق وشروط الترشيحات والتعويضات والأخلاقيات في التعامل مع البيئة والتنمية المستدامة من خلال إنشاء لجان تابعة لمجلس الإدارة. ( للإشارة فإن بعض هذه اللجان تم إنشاؤها مثل لجنة التدقيق التي تم إنشاؤها سنة 2010، والبعض منها قيد الإنشاء مثل لجنة الترشيحات ولجنة الأخلاقيات والبيئة والتنمية المستدامة).
- من خلال ما سبق يتبين التزام مجلس إدارة شركة " NCA روية" بالعديد من مسؤوليات وواجباته تجاه المساهمين، من خلال الجهود التي يقوم بها أعضاء المجلس، خاصة الرئيس الذي يعتبر مساهم مسيطر على أكبر حصة من رأس مال الشركة، وجهوده المبذولة مرتبطة بكفاءته المهنية والعلمية إلى حد كبير.
- وبغرض معرفة التزام مجلس الإدارة بالإفصاح والشفافية، نتطرق إلى بعض النقاط الواردة في مبدأ الإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، والتي نراها ضرورية لمعرفة الإفصاح الذي يلتزم به مجلس الإدارة (الطرف الوكيل) تجاه المساهمين (الطرف الأصيل) في نظرية الوكالة، دون التطرق إلى الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية المدروسة، والتي خصصنا لها جزءا مستقلا من خلال هذا الفصل، وذلك كما يلي:

1- يتبع مجلس إدارة الشركة سياسات واضحة خاصة بالشفافية والإفصاح عن المعلومات:

حيث يستخدم في ذلك عدة وسائل وأساليب وقنوات اتصال نذكر منها:

- التقرير السنوي لنشاط " NCA روية"؛
- التقرير المرحلي لنشاط " NCA روية"؛
- القوائم المالية السنوية والمرحلية لـ " NCA روية" ؛
- الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر: [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)
- موقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: [www.cosob.org](http://www.cosob.org)
- الجرائد الوطنية المعتمدة من طرف " NCA روية" منها جريدة الشروق والفجر؛
- تقرير محافظ الحسابات السنوي لـ " NCA روية" ؛

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- تقرير محافظ الحسابات المرحلي ل "NCA" روية؛
  - المذكرة الإعلامية ل "NCA" روية؛
  - الموقع الإلكتروني للشركة: [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz) .
  - موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك من خلال الصفحة: Rouiba Jus.
- 2- يفصح مجلس إدارة شركة "NCA" روية" عن أية عمليات تتم بين المساهمين بالشركة وأقاربهم أو أصدقائهم:
- يلتزم مجلس إدارة الشركة بالإفصاح وبشكل كامل عن كافة التعاقدات التي يعضيها أحد مساهمي الشركة وأقاربه أو أصدقائه، حيث يفصح في هذا الإطار على نوعين من التعاقدات التي تنظم العلاقة بين المساهمين الأغلبية، وذلك كما يلي<sup>1</sup>:
- اتفاقية بين المساهمين تضم مساهمين من عائلة عثمانى (صالح عثمانى، سعيد عثمانى، محمد الهادي عثمانى، محمد عثمانى، سليم عثمانى، ثريا عثمانى) وأفريك إنفست بتاريخ 21 فيفري 2005، والمعدلة بتاريخ 28 مارس 2005، تتضمن الشروط التالية:
  - التزام المساهمين من عائلة عثمانى الذين تضمنتهم الاتفاقية بتعيين أفريك إنفست (المالك لنسبة 15% من رأس المال) كعضو بمجلس الإدارة مع المحافظة على هذا الشرط طيلة مدة صلاحية العقد؛
  - السماح لأفريك إنفست بممارسة الحق في التدقيق من خلال تعيين خبير محاسبي لتنفيذ مهام الرقابة المحاسبية والمالية؛
  - الحق في الامتناع عن تقديم الأرباح لأفريك إنفست وفقا لشروط مالية خاصة في عدة حالات منها عدم احترامها لبعض شروط العقد التي تدخل في الإخلال بشروط المنافسة غير الشريفة.
  - اتفاقية بين المساهمين من عائلة عثمانى (سليم عثمانى، محمد الهادي عثمانى، ثريا عثمانى ومحمد صبحي عثمانى) بتاريخ 17 أبريل 2012، وهي صالحة لمدة 3 سنوات، تتضمن الشروط التالية:
  - اتفاق أطراف الاتفاقية الحائزين على الأغلبية من رأس مال الشركة على تكثيف الجهود فيما بينهم لضمان استقرار إدارة الشركة من أجل إمكانية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتكثف هذه الجهود أكثر بعد الحصول على الموافقة على إدراج الشركة في بورصة الجزائر؛
  - إنشاء مجلس عائلة مسبق ( يتكون من أطراف الاتفاقية) لاجتماعات الجمعية العامة للشركة عند الضرورة من أجل مناقشة القضايا ذات الصلة ب:

<sup>1</sup> NCA-Rouiba , Notice d'information, op cit, p89.

✓ العلاقة بين المساهمين الرئيسيين والشركة؛

✓ العلاقة بين المساهمين من أسرة عثماني والشركة بشكل عام ( من أجل الوصول إلى حلول

عاجلة ليقوم السيد سليم عثماني بتدوينها بالكامل في سجل خاص بالشركة والعائلة)؛

✓ التلاحم والتماسك بين المساهمين الرئيسيين؛

✓ تأمين متابعة حركة الأسهم المملوكة للمساهمين لمدة 03 سنوات باستثناء التحويلات بين

هؤلاء والتي تسمح بها المعاملات المالية.

حيث يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن هذه المعلومات ضمن المذكرة الإعلامية للشركة باعتبارها وسيلة متاحة لجميع المساهمين والمتعاملين مع الشركة، حتى يفهم هؤلاء ( خاصة فئة صغار حملة الأسهم) نوع التأثير الذي تحدثه العلاقة بين المساهمين الأغلبية في أعمال وقرارات المجلس، وهو ما يزيد ثقة هذه الفئة في مجلس الإدارة المنتخب من طرف جميع المساهمين.

ثانيا: واقع حصول المساهمين بشركة "NCA" روية على حقوقهم، والمعاملة العادلة بين الأغلبية والأقلية من المساهمين

بغرض معرفة حصول المساهمين بشركة "NCA" روية على جميع الحقوق المتصلة بحصصهم من أسهم الشركة، والمعاملة العادلة بين فئة صغار حملة الأسهم وفئة كبار حملة الأسهم، فإننا نتطرق إلى العناصر التالية:

1- تأمين وسائل تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم: حيث تضمن الشركة هذا الحق، ويتم الإفصاح عن أي تغييرات فيما يخص ملكية الأسهم ورأس المال في قائمة رؤوس الأموال الخاصة، ويتم بعد ذلك مراجعتها من طرف محافظ حسابات الشركة.

2- الحصول على المعلومات المختلفة المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة: وذلك من خلال إعداد الشركة للقوائم المالية السنوية والمرحلية، مستخدمة في الإفصاح عنها أساليب مختلفة، منها الإيميل الخاص بالمسؤول عن الاتصال بالمساهمين . (amine.ghazi@rouiba.com.dz) الذي يضمن الاتصال الرسمي والدائم بالمساهمين من التأكد من حصولهم على جميع المعلومات وفي الوقت المناسب وذلك بالتنسيق مع مجلس إدارة الشركة.

3- حضور الجمعية العامة للمساهمين والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة: حيث يتمتع المساهمون

بشركة "NCA" روية بجميع هذه الحقوق، ويعتمد مجلس الإدارة في تحقيق ذلك من خلال إرسال دعوة لحضور الجمعية العامة العادية عن طريق الإيميل الخاص بالاتصال بالمساهمين، كما يتم الإعلان عنها في الجرائد الرسمية وفي الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر والموقع الإلكتروني للشركة، وتتضمن هذه الدعوة، تاريخ انعقاد

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

الجمعية والتوقيت والمكان والبرنامج الذي سيتم مناقشته، وقد تضمنت هذه الدعوة لسنة 2014 حضور المساهمين بغرض انتخاب الأعضاء والتصويت<sup>1</sup>.

4- الحصول على الأرباح بطريقة واضحة: يحصل جميع المساهمين بالشركة على حصصهم من الأرباح عن الأسهم التي يملكونها، ويكون ذلك عن طريق إرسال " خطاب للمساهمين " يتضمن قيمة ربحية السهم الواحد، والتي بلغت 12 دينار عن نتائج سنة 2014، وكذلك البنوك التي يتقرب منها هؤلاء، وكانت محددة في الخطاب ب ( BNP Paribas El djazair, CPA, BNA, BADR, BEA, BDL , CNEP/Banque, SGA ) من أجل الحصول على الأرباح<sup>2</sup>.

5- مشاركة المساهمين وإعلامهم بشكل كاف عن أية معاملات مالية غير عادية قد تضر بالشركة: ويكون ذلك من خلال حضورهم في الجمعية العامة العادية، أين يتم مناقشة كل ما يتعلق بالشركة فيما يخص النشاطات أو المعاملات غير العادية التي ترافقها مخاطر، ويحق لجميع المساهمين من مختلف الفئات التصويت على دخول الشركة في مثل هذه النشاطات أو المعاملات.

6- إتاحة الفرصة للمساهمين بتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ومناقشة جداول أعمال الاجتماعات العامة: ويكون ذلك عن طريق الحضور الشخصي للمساهمين أو عن طريق تمثيلهم مع ضرورة إحضار الممثل لتوكيل كتابي يخول له الحق في ذلك.

7- المعاملة العادلة لجميع المساهمين من فئة صغار حملة الأسهم والمسيطرين: تعطي شركة "NCA" روية" الحق لجميع المساهمين من صغار حملة الأسهم والمسيطرين من ممارسة كافة حقوقهم كل حسب حصته من الأسهم<sup>3</sup>.

8- الحصول على فرصة التعويض الفعلي في حالة انتهاك حقوق المساهمين: ويكون ذلك من خلال تدوين جميع الحقوق التي تم انتهاكها في سجل خاص بمجلس إدارة الشركة، ويقوم المجلس حاليا بإنشاء لجنة تابعة له تختص بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وجميع المساهمين.

9- الحصول على معلومات عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالصفقات أو تعاملات بالنيابة عن أطراف من ذويهم: يقوم مجلس إدارة الشركة بالافصاح عن مثل هذه المعلومات بالملحوظة الإعلامية للشركة، وذلك ما تم التطرق إليه سابقا من خلال الاتفاقيات المبرمة خلال سنتي 2005 و 2012 بين المساهمين المالكين لأغلبية أسهم الشركة فيما بينهم، وبين البعض من هؤلاء والمساهمين أفريك إنفست<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, CONVOCATION A L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE DE LA SOCIETE, EXERCICE 2014.

<sup>2</sup> NCA Rouiba, COMMUNIQUE AUX ACTIONNAIRES, 26 mai 2015.

<sup>3</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p 87.

<sup>4</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p 89.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- ولتعزيز حماية حقوق جميع المساهمين بالشركة من مختلف الفئات وضمان معاملتهم بصورة عادلة، فإن لائحة الحوكمة بشركة "NCA" روية" تلتزم تجاه مساهميها بما يلي:<sup>1</sup>
- ✓ تطبيقا لأحكام القانون التجاري الجزائري فإن مجلس إدارة شركة "NCA" روية" يناقش القرارات الأساسية ويعتمدها أثناء اجتماعات الجمعية العامة العادية؛
  - ✓ من حيث المشاركة باجتماعات الجمعية العامة العادية فإنه يُعطى الحق لجميع المساهمين في حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية؛
  - ✓ فيما يخص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة فإنها تخضع لموافقة المساهمين، والتي يقدم عنها محافظ حسابات الشركة تقريرا خاصا بعد الاطلاع عليها من خلال تقريره السنوي.
- من خلال ما سبق يتبين حصول جميع المساهمين بالشركة بمختلف فئاتهم (صغار حملة الأسهم وكبار حملة الأسهم) على حقوقهم وكذا معاملتهم بصورة عادلة. بالإضافة إلى هذا فإن دخول شركة "NCA" روية" بورصة الجزائر يفرض عليها جملة من الشروط والتي من بينها ضرورة حصول حاملي الأسهم على كافة حقوقهم المتصلة بالأسهم التي يحوزونها، وضمان المعاملة العادلة لجميع فئات المساهمين من طرف مجلس إدارة الشركة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أهمية وسائل الإفصاح المعتمدة من طرف شركة "NCA" روية" بالنسبة لمجلس الإدارة والمساهمين

تتعدد وسائل الإفصاح التي تعتمدها شركة "NCA" روية" في الإعلان عن المعلومات المتعلقة بها، وتعتبر وسائل الإفصاح الحالية بالشركة محل رضا العديد من المتعاملين حيث لم يتلقى مجلس إدارة الشركة أي بلاغ غير مرغوب فيه خاصة من طرف المساهمين وأصحاب رأس المال بخصوص أدوات ووسائل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة وبأموالهم المستثمرة بالشركة، وفيما يلي نميز بين وسائل الإفصاح المتاحة لجميع المتعاملين مع الشركة، ووسائل الإفصاح المتاحة للمساهمين ومجلس الإدارة فقط.

#### أولاً: الوسائل المتاحة لجميع المتعاملين مع شركة "NCA" روية"

1. القوائم المالية السنوية والمرحلية: تعتبر القوائم المالية ( قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة، ملاحق القوائم المالية) أهم الأدوات التي تستعملها شركة "NCA" روية" في الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يحتاجها المساهمون لمعرفة وضع الشركة الحالي والمستقبلي، وكل الأطراف ذات العلاقة والمصلحة بالشركة تهتم بمعلومات هذه القوائم المالية إذ نجد منهم الدائنين والمقرضون والجهات الحكومية كإدارة الضرائب، والعمال يبحثون عن المعلومات الصادقة التي تعبر عن وضع الشركة الحقيقي فيجدونها في هذه القوائم المالية باعتبارها مصادقة من طرف شخص مستقل وهو محافظ الحسابات.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p 87.

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع: 2015-05-30 <http://www.sgbv.dz>

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

وتنوع أهمية إعداد وعرض القوائم المالية لشركة "NCA" روية من أهمية توفيرها لمعلومات يحتاجها متخذي القرار ومنهم أصحاب رأس المال بالشركة، حيث يتم الإفصاح بالقوائم المالية للشركة عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف، وتقدم معلومات حقيقية وواضحة عن كل العمليات والأحداث المالية التي وقعت بالشركة في كل فترة مالية، فهي بذلك تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ لدى المساهمين من حيث استمرار الشركة وتحقيق الأرباح على المدى الطويل ونجاح الشركة وتحقيق وضع تنافسي وغيرها. كما تساعد المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية التي تقوم بإعدادها وعرضها حاليا إدارة شركة "NCA" روية" جميع المساهمين في تكوين رأس مال الشركة في بيان مدى نجاح مجلس الإدارة في استغلال وتحديد التوظيف الأمثل لأموالهم المستثمرة بالشركة انطلاقا من الأرباح التي تحققها الشركة في كل سنة والأهداف المحققة أيضا.

وتعتبر القوائم المالية في مجملها المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من مستخدميها بغية الحصول على المعلومات المهمة المتعلقة بنشاط الشركة"، فهي تعد بموضوعية نسبة لتحلي الإدارة بأخلاقيات حسنة عند أدائها للوظيفة المحاسبية ووظيفة المراجعة، بواسطة مدقق خارجي مستقل، كما تقوم مصلحة المالية والمحاسبة بإعداد وعرض القوائم المالية للشركة بطريقة منظمة ومقبولة تستند إلى مرجع دولي وهو معايير المحاسبة الدولية نظرا للكفاءة التي يتمتع بها معدو القوائم المالية بالشركة، ويتم ذلك بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى إجراء تحسينات مستمرة والاستناد دائما إلى هذه المعايير. ويتم عرض هذه القوائم المالية بشفافية تامة بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات الخارجي من خلال الوسائل المعتمدة في الإفصاح عن المعلومات.

فكل هذا وسابقه يهدف إلى جعل المعلومات متكافئة لدى كل من مجلس إدارة الشركة ومجموعة المساهمين خاصة وأن رأس مال الشركة موزع على عدد من الملاك (شركة ذات أسهم)، إذ يغيب المساهمون عن شؤون إدارتها والموكلة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة السيد "سليم عثمان" المالك لأكثر حصة من أسهم الشركة، والذي يعتبر في نظرية الوكالة أنه الطرف ذو سلطة في الحصول على كافة المعلومات بحكم عدم استطاعة المساهمين الآخرين المتابعة الدورية لأعمال الشركة إلا أنه بفضل تشكيلة مجلس إدارة شركة "NCA" روية" فإنه يسعى هذا الأخير جاهدا إلى تحقيق تكافؤ في المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين، وذلك من خلال المتابعة الدورية لأعمال الإدارة ومدى تحقيقها لما قد تم تسطيره في الموازنات السنوية والاستعانة باللجان التابعة للمجلس لتحقيق ذلك، وذلك دائما من أجل جعل فرصة حصول المساهمين على المعلومات متكافئة وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، وتوطيد علاقة الثقة بين المساهمين بالشركة (الطرف الأصيل في نظرية الوكالة) ومجلس الإدارة الطرف الوكيل في نظرية الوكالة).

## 2. التقرير السنوي لشركة "NCA" روية: بموجب أحكام القانون التجاري الجزائري المتعلق

بشركات المساهمة فإنه يفرض على مجالس إدارة هذه الشركات تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة العادية، حيث تلتزم الشركة بتقديم هذا التقرير السنوي، والذي يتضمن بشكل عام على ما يلي:<sup>1</sup>

- شرح إجمالي لأعمال الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المنصرمة؛ القوائم المالية السنوية، وتوضيحات لبعض أرقام قائمة الميزانية (جانب الأصول وجانب الخصوم) وتوضيح لأرقام جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)، وأرقام القائمتين للسنة السابقة والجارية؛

- شهادة محافظ الحسابات حول الحسابات السنوية؛

- التوجهات المستقبلية .

والمطلع على التقرير السنوي للشركة يجده يتميز بالوضوح والشفافية وأنه حسب رأي ممثل صغار حملة الأسهم فإنه يعطي هذا التقرير انطباع جيد للمساهمين وغيرهم عن حقيقة أعمال الشركة ومختلف نشاطاتها، وأنه يرمي إلى جذب ثقة كافة المتعاملين مع الشركة وخاصة فئة المساهمين لاطمئنانهم بأن أموالهم هي بحوزة أيادي قادرة على إدارتها بالطريقة السليمة والمطلوبة في تحقيق الأرباح كل سنة، وهذا ما يشجع المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم واقتناء أسهم جديدة في حالة إصدار الشركة لأسهم جديدة.

وبالرغم من عدم تحديد القانون التجاري الجزائري لشكل التقرير السنوي بما في ذلك حجم المعلومات التي يحتويها ونوعها، والذي قد يعطيه شكلا ثابتا كشكل القوائم المالية مثلا أو فيما يخص محتواه من المعلومات كمحتوى قائمة الميزانية (بجانبها الأصول والخصوم)، إلا أن شركة "NCA" روية" تحرص على الإفصاح وشفافية في تقريرها السنوي عن كل ما قد يزيد من ثقة كل من تربطه علاقة بالشركة وثقة أصحاب رأس المال في الإدارة التي تدير أموالهم بالرغم من بعد هؤلاء عن تسييرها ومختلف الأعمال أو النشاطات التي تقوم بها الإدارة عن طريق التصرف في أموالهم وبالنيابة عنهم في كل ما قد يتعلق بالشركة خلال السنة المالية.

وتقوم الشركة بتأمين أهمية التقرير السنوي، حيث تحرص على إنجائه وإتاحته للمتعاملين معها في الوقت الملائم بغرض اطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالأمور التشغيلية خلال السنة المالية والوضع السنوي لها، حتى يستفيد هؤلاء ومنهم المساهمين من المعلومات التي يحتويها التقرير السنوي ويساعدهم في اتخاذ قراراتهم المتصلة بأموالهم، ويعود حرص الشركة على إنهاء تقريرها السنوي في الوقت المناسب إلى تعاقدتها مع محاسبين ومراجعين مستقلين يتمتعون بكفاءة مهنية عالية، كما يعود ذلك إلى جودة خدمات التدقيق الداخلي في بعض الأحيان.

## 3. التقرير المرحلي للشركة: كما هو الحال في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده شركة "NCA"

روية" إنها تقوم أيضا بإعداد تقرير مرحلي يغطي السداسي الأول من السنة المالية، وذلك بفرض من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، ويتضمن القوائم المالية المرحلية وبعض التوضيحات لأرقامها فقط، ولا يتضمن معلومات واسعة كما في التقرير السنوي.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport Annuel 2014.

4. المذكرة الإعلامية ل شركة " NCA رويبة": تفصح شركة " NCA رويبة" رويبة عن العديد من المعلومات عن طريق المذكرة الإعلامية التي تحمل تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، فهي تمكن المساهمين الحاليين والمرقبين من الإطلاع الكافي على المعلومات المتعلقة بالشركة، ومن بين المعلومات المفصح عنها بالمذكرة الإعلامية، نذكر<sup>1</sup>:

- معلومات عن عملية دخول الشركة للبورصة؛
- تقديم شركة " NCA رويبة"؛
- معلومات عن النشاط العادي والنتائج المالية؛
- الإفصاح عن المسؤولين الرئيسيين وأجهزة الرقابة؛
- التوجهات الاستراتيجية والآفاق المستقبلية.

5. الموقع الإلكتروني لشركة "NCA رويبة" ([www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)):

تهتم شركة " NCA رويبة" بتحديث معلوماتها اليومية وتعتمد في ذلك على موقعها الإلكتروني، حيث يحتوي هذا الأخير على معلومات قيمة يستطيع المطلع عليها وخاصة المساهم بالشركة من خلالها الحصول على المعلومات بصفة دورية، يومية، أسبوعية، شهرية، سداسية وحتى سنوية، ومن أهم المعلومات التي يتم عرضها وبكل تفصيل في الموقع الإلكتروني للشركة ، فإننا نجد:

- منتجات الشركة: ويتم فيها عرض مختلف المنتجات والمنتجات الجديدة؛

- شركة رويبة: تدرج ضمنها المعلومات التالية:

✓ رسالة رئيس مجلس الإدارة

✓ تطلعات، مهام، قيم الشركة

✓ التزامات الشركة

✓ البنية التحتية للشركة

-السيرة المهنية: تدرج ضمنها المعلومات التالية:

✓ سياسة الموارد البشرية

✓ العمل في " NCA رويبة"

✓ فرص التوظيف

✓ الترشح العفوي

✓ أحسن موظف

-الفضاء المهني: وتدرج ضمنه المعلومات التالية:

✓ سياسة التوزيع

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Notice d'information, op cit, p-p 1-90.

✓ سياسة التصدير

✓ الصحافة

-البورصة: وتدرج ضمنها المعلومات التالية:

✓ سهم روية

✓ النتائج المالية

✓ الأرشفة

بالإضافة إلى كل هذه المعلومات فإن الشركة تتيح فرع لضمان الاتصال الدائم مع أي شخص، مؤسسة، ومساهم، وكل من يريد الاتصال والاستفسار عن كل ما يتعلق بالشركة.

6. الجرائد: تعتمد شركة "NCA" روية" على الجرائد الوطنية المحلية وذلك حتى تفصح عن معلومات في الغالب تكون غير كمية، وبالأخص جريدة الشروق حيث أعلنت فيها عن حدث رسمي تمثل في رخصة دخولها الرسمي لبورصة الجزائر سنة 2013، وحديث رئيس مجلس الإدارة السيد "سليم عثمان" عن قانون الاستثمار في مجال البورصة، بالإضافة إلى جريدة البلاد التي أعلن فيها عن استلام شركة "NCA" روية" جائزة أحسن شركة تصدير خارج المحروقات لسنة 2015.

7. النشرات الداخلية: تقوم بإصدارها شركة "NCA" روية" بغرض إطلاع الموظفين داخل الشركة بكل المستجدات التي قامت بها الشركة وخاصة فيما يخص النجاح المحقق، وعند طرح منتجات جديدة ومنها نجد النشرة الداخلية "خبر اليوم" والتي تتضمن معلومات عن الأرباح السنوية والمنتجات الجديدة وتطلعات الشركة في المستقبل. ويحصل على هذه النشرات أيضا كل من يطلبها من داخل وخارج الشركة، فهي بذلك من الوسائل المتاحة لجميع المتعاملين.

8. موقع لجنة مراقبة وتنظيم عمليات البورصة COSOBE ([www.cosobe.org](http://www.cosobe.org)):

ويطلق عليها أيضا سلطة ضبط السوق المالي، فبما أن شركة "NCA" روية" هي شركة ذات أسهم مدرجة في السوق المالي الجزائري فإنها دائما مع علاقة بسلطة ضبط السوق المالي، حيث تقوم شركة "NCA" روية" بالإفصاح عن قوائمها المالية في موقع هذه اللجنة وذلك وفقا لشروط الإدراج المتفق عليها، خاصة وأن اللجنة تتولى أساسا مهمة تنظيم السوق المالي الجزائري ومراقبته من خلال السهر على حماية المستثمرين وضمان سير حسن لعمليات السوق المالي وبشفافية، وتقوم بإجراء التصحيحات اللازمة في حالة حدوث مخالفات للشركات المدرجة في السوق.

9. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر ([www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)): تقوم شركة "NCA" روية"

بعرض قوائمها المالية السنوية والمرحلية لها في بورصة الجزائر، وذلك حتى يتسنى للمساهمين الحاليين والمرقبين الاطلاع على المعلومات المحاسبية للشركة وتعد البورصة من أهم الأدوات الموثوق فيها، كما تعتبر أيضا أداة تضمن لجميع المتعاملين في معرفة إن كان التقرير السنوي لمجلس الإدارة يحمل نفس

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

القوائم المالية المعروضة في موقع البورصة أم غير ذلك، ونجد العديد من المساهمين محدودي المعرفة بأدوات الإفصاح الأخرى اللجوء التام للبورصة والتواجد بها من أجل الحصول على المعلومات المتصلة بالسهم وربحية السهم السنوية ومعلومات أخرى تساعدهم في اتخاذ قراراتهم بشأن الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بأسهم الشركة أو اتخاذ قرارات أخرى بخصوص وضعية السهم.

ثانيا: الوسائل المتاحة لمجلس إدارة شركة "NCA" روية<sup>1</sup> والمساهمين فقط:

1. تقرير النشاط للسنة الجارية: يعتبر هذا التقرير وسيلة توثق فيها الشركة كل نشاطاتها اليومية وبالتفصيل، حيث تتيح لمساهميها في حالة ما طلب منها ذلك.

2. تقرير محافظ الحسابات السنوي: من خلال معاينتنا للقوائم المالية للشركة قبل وضعها تحت مصادقة محافظ الحسابات ومحتوى تقرير محافظ الحسابات للشركة، تم ملاحظة أن هذا الأخير يعتمد بالكامل على القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة بمختلف التوضيحات التي تحتوي عليها، ويحتوي تقرير محافظ الحسابات السنوي لسنة 2014 باختصار على المعلومات التالية<sup>1</sup>:

- شهادة محافظ الحسابات حول مستوى الإفصاح بتقرير التسيير؛
- شهادة محافظ الحسابات حول مستوى الإفصاح بالقوائم المالية؛
- التقرير الخاص حول تطور النتيجة المحاسبية ل 05 سنوات الأخيرة؛
- التقرير الخاص حول أعلى تعويضات للموظفين بالشركة؛
- التقرير الخاص حول الاتفاقيات النظامية (الأطراف ذات العلاقة)؛
- التقرير حول المراجعات عن المعلومات الخاصة.

حيث يقدم محافظ الحسابات تقريره الشامل للجمعية العامة العادية ويقوم بقراءته رئيس مجلس الإدارة في الجمعية العامة العادية، وتحتفظ إدارة الشركة بهذا التقرير وتقوم فقط بنشر شهادة محافظ الحسابات حول صدق وعدالة القوائم المالية السنوية للشركة، فهو يعتبر وسيلة متاحة فقط لإدارة الشركة والمجلس والمساهمين، حيث يحق لجميع المساهمين الاطلاع على مدى صحة ما تم تقريره في شهادة محافظ حسابات الشركة.

3. التقرير المرحلي لمحافظ حسابات الشركة: يعتبر هذا التقرير بما يحتويه من قوائم مالية تغطي فقط السداسي الأول من السنة المالية وتوضيحات عن بعض أرقام هذه القوائم متاحة أيضا لكل من مجلس الإدارة والمساهمين فقط، حيث لا يحتوي هذا التقرير على شهادة صدق وشرعية القوائم المالية المرحلية وإنما هو عبارة عن تقرير لنتائج الفحص والمراجعة لحسابات القوائم المالية المرحلية<sup>2</sup>.

4. رسالة إلى المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية: يستخدم مجلس الإدارة هذه الرسالة في إبلاغ المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية وتتضمن معلومات عن البرنامج الذي يتم مناقشته أثناء

<sup>1</sup> NCA Rouiba, *Rapport de commissariat aux comptes au 31/12/2014*, p-p 3-30.

<sup>2</sup> NCA Rouiba, *Rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers semestriel 2015*, p-p 2-27.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

انعقاد الجمعية العامة العادية، ويتم إرسالها عبر الإيميل الشخصي لممثل صغار حملة الأسهم، والمساهمين المسيطرين، فهي وسيلة متاحة للمساهمين والإدارة فقط، كما يتم الإعلان عن تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية دون ذكر برنامجها في الجرائد، حتى يتسنى لكل مساهم الحضور والمشاركة إن أراد ذلك<sup>1</sup>.

5. خطاب للمساهمين للحصول على الأرباح السنوية: بعد إقرار الجمعية العامة العادية نسبة الأرباح التي يتم توزيعها من نتيجة السنة المالية، فإن مجلس الإدارة من خلال "خطاب للمساهمين" يطلب فيه من جميع المساهمين التقدم والاتصال بالبنوك التي يحددها لهم في مضمون الخطاب، للحصول على الأرباح عن حصصهم من الأسهم والتي بلغت 12 دينار عن السهم الواحد.<sup>2</sup>
6. الإيميل: تستخدم الشركة الإيميل بصفته وسيلة سريعة في الإبلاغ عن أية معلومات ضرورية والتي منها استدعاء أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع العادي أو الطارئ، وفي حالة استدعاء المساهمين (ممثل صغار حملة الأسهم والمساهمين المسيطرين) لحضور الجمعية العامة العادية، كما يتم استخدامه للاتصال أيضا بالعمال داخل الشركة ورؤساء المصالح.

المبحث الثالث: أهمية التزام شركة "NCA" روية" بالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات

بغرض معرفة واقع التزام شركة "NCA" روية" بالإفصاح وفق بعض معايير المحاسبة الدولية، شملت الدراسة أحدث القوائم المالية التي صادفت فترة تواجدها بالشركة، حيث تمت الاستعانة بالقوائم المالية السنوية المقفلة في 31-12-2014 بغرض معرفة واقع الإفصاح في القوائم المالية السنوية وفق كل من المعيار (IAS1) والمعيار (IAS7) والمعيار (IAS10)، والاستعانة بالقوائم المالية المرحلية المقفلة في 30-06-2015 بغرض معرفة واقع الإفصاح في التقرير المالي المرحلي وفق المعيار (IAS34)، وبغرض دعم صحة بعض المعلومات ومعرفة واقع الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة تم الاستعانة بتقرير محافظ حسابات الشركة السنوي لسنة 2014، مع إجراء مقابلات مع كل من مدير مصلحة المالية والمحاسبة بشركة "NCA" روية" ، ومحافظ حسابات الشركة.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, CONVOCATION A L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE DE LA SOCIETE, EXERCICE 2014.

<sup>2</sup> NCA Rouiba, COMMUNIQUE AUX ACTIONNAIRES , 26 mai 2015.

المطلب الأول: واقع الإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية بشركة " NCA روية"

نتطرق في هذا المطلب إلى واقع الإفصاح بالقوائم المالية السنوية لشركة " NCA روية" وفق المعيار (IAS1) والمعيار (IAS7)، بالإضافة إلى واقع الإفصاح عن القوائم المالية المرحلية لشركة " NCA روية" وفق المعيار (IAS34).

أولا: واقع الإفصاح بالقوائم المالية لـ " NCA روية"

#### 1- الإفصاح عن القوائم المالية لـ " NCA روية": تقوم شركة " NCA روية" بالإفصاح

عن القوائم المالية، وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، وتتكون هذه القوائم المالية من:

✓ قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية، ملاحق القوائم المالية.

ومنذ وقت طويل (سنة 2003) تقوم إدارة شركة " NCA روية" بإعداد ونشر تقرير سنوي، حيث كان يتضمن آنذاك القوائم المالية معدة وفقا للمخطط الوطني للمحاسبة.<sup>1</sup>

وتشمل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركة والمقفلة بتاريخ 31-12-2014، ما يلي:<sup>2</sup>

✓ عرض القوائم المالية السنوية المقفلة في 31-12-2014:

- قائمة الميزانية المقفلة في 31-12-2014 (جانب الأصول)، (أنظر الملحق رقم 1)؛
  - قائمة الميزانية المقفلة في 31-12-2014 (جانب الخصوم)، (أنظر الملحق رقم 2)؛
  - جدول حسابات النتائج لشركة " NCA روية" لسنة 2014، ( أنظر الملحق رقم 3)؛
  - قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة لشركة " NCA روية" لسنة 2014، وهي مصنفة على أساس الأنشطة الثلاث حسب ما جاء في المعيار (IAS7) إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية، (أنظر الملحق رقم 4)؛
  - جدول التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة لشركة " NCA روية" لسنة 2014، (أنظر الملحق رقم 5).
- ✓ عرض مختصر عن شركة " NCA روية"، يتضمن ما يلي:

- نبذة مختصرة عن حياة الشركة؛

- بطاقة تعريفية للشركة، تتضمن:

• اسم الشركة: NCA روية، شركة ذات أسهم.

• السجل التجاري: 16/00 0008627

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-06-03 <http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/historique>

<sup>2</sup> NCA Rouiba, *Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014*, p-p 3-29.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية"

- رئيس مجلس الإدارة: سليم عثمانى؛
- المدير العام: محمد صحي عثمانى؛
- نوع الشركة: شركة ذات أسهم؛
- هدف الشركة: انتاج وتجارة المشروبات وعصائر الفواكه؛
- موقع الشركة: الطريق الوطني رقم 5 المنطقة الصناعية بروية؛
- رأس المال الاجتماعي: 849 195000 دينار جزائري.
- ✓ الإفصاح عن مطابقة القوائم المالية للقوانين: تفصح شركة "NCA روية" عن مطابقة قوائمها المالية المقفلة في 31-12-2014 للمعايير المحاسبية الجزائرية (النظام المحاسبي المالي)؛
- ✓ طرق التقييم والمبادئ المحاسبية المتبعة: القوائم المالية المقفلة في 31-12-2014 معدة وفقا لطريقة التكلفة التاريخية؛
- ✓ التثبيتات الملموسة والمعنوية: تخضع لاختبار تناقص القيمة ويحسب قسط الاهتلاك وفقا لطريقة الاهتلاك الخطي، وأقساط الاهتلاك تحسب على أساس العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من التثبيتات، وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-11): العمر الانتاجي للتثبيتات

| نوع التثبيت           | العمر الانتاجي المقدر |
|-----------------------|-----------------------|
| برمجيات الإعلام الآلي | 5 سنوات               |
| المباني               | 20 سنة                |
| معدات نقل             | 5 سنوات               |
| معدات وتجهيزات المكتب | 10 سنوات              |
| تجهيزات ومعدات        | 10 سنوات              |
| معدات وتجهيزات صناعية | 10 سنوات              |

Source : NCA Rouiba, Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014, p9.

- وتخضع التثبيتات المهتلفة تماما على أساس حساب أقساط الاهتلاك إلى اختبار انخفاض القيمة عند تاريخ الاقفال، ويتم تحديد أي مؤشرات على خسارة القيمة في هذا التاريخ.
- في حالة وجود مؤشر حول انخفاض القيمة تتم مقارنة القيمة القابلة للاسترداد الجديدة للتثبيت مع صافي القيمة الدفترية، وفي حالة انخفاض القيمة، فإنه يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في جدول حسابات النتائج في حساب "مخصصات الاهتلاكات وانخفاض قيمة التثبيتات الملموسة والمعنوية". حيث تقوم الشركة بالإفصاح في ملاحق القوائم المالية عن جدول التغيرات الأصول الثابتة والاهتلاكات للسنة المالية 2014، (أنظر الملحق رقم 6).

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات التشغيلية في جدول حسابات النتائج في حساب "صافي الأرباح والخسائر من الموجودات الأخرى".
- ✓ التثبيتات المالية: تشمل على المساهمات، القروض غير المتداولة، قروض مستحقة القبض (بما في ذلك الودائع والسندات المدفوعة)، حيث يتم تقييم المساهمات وفقا لتكلفة الحيازة مثل رسوم الوسيط والحقوق والرسوم والرسوم المصرفية.
- ويتم الاعتراف بالإيرادات من الاستثمارات كإيرادات عندما يتم حيازتها حتى لو لم يتم دفعها (منذ لحظة تأسيس حق توزيع الأرباح).
- ✓ المخزونات: تتكون من المواد الأولية، الغلافات، المنتجات تامة الصنع ومخزونات أخرى، وتحسب تكلفة المخزون وفقا لطبيعة المخزون حيث:
- تكلفة الشراء بالنسبة للمشتريات، المواد المستهلكة، الرسوم على المشتريات.
- تكلفة التحويل بالنسبة للتكاليف الأخرى باستثناء التكاليف الإدارية.
- المصاريف العامة والمصاريف المالية والمصاريف الإدارية تربط مباشرة بالمخزون.
- ✓ المنح الاستثمارية: يتم الاعلان عن المنح الاستثمارية المتعلقة بالامتلاكات القابلة للإهلاك في نتائج السنوات المالية التي يتم خلالها تسجيل أقساط الإهلاك المتعلقة بها.
- ✓ القروض: يتم الاعتراف بالقروض المتحصل عليها بمبلغها الرئيسي ويتم الإفصاح عنها في قائمة الميزانية ضمن الخصوم غير الجارية، ويعاد تصنيف الجزء من القروض التي يتم استحقاقها في فترة أقل من سنة كخصوم جارية.
- ✓ أقساط المؤنات على الالتزامات (الخصوم): يتم تكوين مخصصات للالتزامات (الخصوم)، والتي تشمل على سبيل المثال) مخصصات إعادة الهيكلة والنزاعات والغرامات والعقوبات والمخاطر الضريبية)، عندما يكون من المحتمل أن يكون هناك تدفق للموارد التي تمثل منافع اقتصادية ضرورية لإطفاء إلتزام ناشئ في حدث سابق(الالتزام ذو معنى)، وعندما يكون بإمكان الإدارة تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق، ليتم تحديد مبلغ المخصص بشكل موثوق أيضا.
- ✓ الضرائب الجارية والمؤجلة: بما أن شركة "NCA" روية" تعمل في البيئة الاقتصادية الجزائري، فإنه يتم تحديد قيمة ضريبة الدخل على أساس القوانين والأسعار المعمول بها في الجزائر خلال الفترة المعدة عنها القوائم المالية، حيث:
- يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة عندما تكون هناك فروقات مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والخصوم في قائمة الميزانية وقيمتها الخاضعة للضريبة.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

✓ العمليات بالعملة الأجنبية: تقوم شركة "NCA" روية" بتحويل كل الأصول، النواتج والأعباء الناجمة عن معاملة ما بالعملة الأجنبية للدينار الجزائري بتاريخ العملية مع احترام سعر الصرف المتعامل به في نفس التاريخ،

وفيما يلي عرض مفصل لحساب النواتج المالية الذي يدخل في حسابات النتائج للشركة بتاريخ 31-12-2014:

### الجدول رقم (03-12): عرض مفصل لحساب النواتج المالية بتاريخ 2014-12-31

| الحسابات                       | 2014-12-31 | 2013-12-31 |
|--------------------------------|------------|------------|
| -نواتج مالية أخرى              | 2 474 496  | 1 828 071  |
| -مكاسب من صرف العملات الأجنبية | 25 120 715 | 20 275 673 |
| إجمالي حساب النواتج المالية    | 27 595 211 | 22 103 744 |

Source : NCA Rouiba, Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014,p25.

تم تسجيل في حساب النواتج المالية المكاسب من صرف العملات الأجنبية المحققة وخصم مبلغ الديون الخارجية في 31-12-2014 ، وذلك طبقا لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يوجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

✓ الرسم على القيمة المضافة: تعترف بالنفقات بسعر الشراء بدون ضرائب، ويتم تسجيل الإيرادات بعد خصم الضرائب، على سبيل المثال: يتم تسجيل الرسم على القيمة المضافة المفروضة على العملاء في حساب "الدولة. الرسم على القيمة المضافة المجموعة" في حين يتم خصم الرسم على القيمة المضافة التي يتم إرسالها في فواتير في حساب "الدولة. الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع"، وفي نهاية الفترة يحول رصيد هذين الحسابين لصالح الخزينة إذا كان دائما، أو تأجيله للفترة اللاحقة إذا كان مدينا.<sup>1</sup>

✓ ملاحظات وتعليقات حول الحسابات السنوية للقوائم المالية المقفلة في 31-12-2014: تقدم شركة "NCA" روية" ضمن القوائم المالية السنوية مجموعة من الملاحظات والتعليقات حول الحسابات السنوية على سبيل المثال:

- تقوم الشركة بعرض مفصل لجانب الأصول في الميزانية المالية المقفلة في 31-12-2014، لرصيد حساب التثبيتات المعنوية، والتي نبينها من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014,p11.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

### الجدول رقم (03-13): عرض مفصل لحساب التثبيتات المعنوية بتاريخ 2014-12-31

| الحسابات                  | 2014-12-31   | 2013-12-31   |
|---------------------------|--------------|--------------|
| -التثبيتات المعنوية       | 44 454 071   | 43 778 891   |
| -إهلاك التثبيتات المعنوية | (31 273 033) | (23 647 482) |
| إجمالي التثبيتات المعنوية | 13 181 038   | 20 131 409   |

Source : NCA Rouiba, Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014, p12.

والجدول الموالي يبين عرض مفصل لرقم الأعمال الموضح بجدول حسابات النتائج لسنة 2014:

### الجدول رقم (03-14): عرض مفصل لرقم الأعمال بتاريخ 2014-12-31

| الحسابات                                   | 2014-12-31    | 2013-12-31    |
|--------------------------------------------|---------------|---------------|
| -مبيعات المنتجات التامة                    | 7 395 786 205 | 6 252 898 671 |
| -مبيعات أخرى                               | 7 472 246     | 10 048 056    |
| -التخفيضات، الخصومات<br>والحسومات الممنوحة | (349 530 633) | (230 652 287) |
| إجمالي رقم الأعمال                         | 7 053 727 818 | 6 032 294 441 |

Source : NCA Rouiba, Etats Financiers Etablis aux 31-12-2014, p22.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن رقم أعمال الشركة ارتفع من 6 032 294 441 دينار سنة 2013 إلى 7 053 727 818 دينار سنة 2014، أي بنسبة نمو إيجابي تمثل 18% .

✓ الملاحق: تعتبر الملاحق المعدة من طرف إدارة شركة "NCA" روية" تكملة للإفصاح الوارد بالقوائم المالية السنوية لسنة 2014، وتشمل هذه الملاحق:

- جدول التغيرات في التثبيتات والاهتلاكات، (أنظر الملحق رقم 6)؛
- تفصيل حول العمليات خارج الميزانية، (أنظر الملحق رقم 7)؛
- تفصيل حول القروض، (أنظر الملحق رقم 8).

تعتبر هذه القوائم المالية الخمسة محور عمل محافظ حسابات الشركة، حيث يقوم بفحص مختلف أرقام حساباتها ليقدم في الأخير تقريره الشامل حول صدق وعدالة القوائم المالية للشركة، حيث تضمن التقرير السنوي لمحافظ حسابات الشركة لسنة 2014 شهادته حول صحة القوائم المالية لشركة "NCA" روية" شركة ذات أسهم للسنة المالية 31 ديسمبر 2014، وأنها كانت معدة وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي<sup>1</sup>.

ما يلاحظ على واقع الإفصاح بشركة "NCA" روية" وفقا لمتطلبات كل من المعيار (IAS1) إعداد وعرض القوائم المالية، والمعيار (IAS7) قائمة التدفقات النقدية، ما يلي:

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport du commissariat aux compte au 31-12-2014, p03.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- تنشط الشركة في بيئة تشريعية، خاصة وأنها شركة ذات أسهم ومدرجة في بورصة الجزائر فإنها تلتزم بقوة القانون بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي، ومتطلبات بورصة الجزائر فيما يخص الإفصاح الذي تلتزم به الشركات المدرجة؛

- تقوم الشركة بإعداد تقرير سنوي يتضمن القوائم المالية السنوية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية منذ سنة 2010، التي تم فيها فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي المستلهمه نصوصه أساسا من معايير المحاسبة الدولية؛

- تقوم الشركة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة منتظمة وقانونية في تاريخها المحدد (6 أشهر من انتهاء السنة المالية) الذي تفرضه معايير المحاسبة الدولية، ويعتبر أيضا من متطلبات النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر (بما أن الشركة مدرجة في البورصة)؛

- يعتبر محافظ حسابات الشركة أداة تضمن إلتزام إدارة الشركة بمتطلبات النظام المحاسبي المالي عند إعدادها للقوائم المالية الخمسة، وذلك من خلال شهادته على صدق وصحة وشرعية القوائم المالية للشركة لسنة 2014.

### المطلب الثاني: واقع احترام تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية، وواقع الإفصاح وفق (IAS34) و (IAS24) و (IAS10) بشركة "NCA" روية

نتطرق في هذا المطلب إلى كل من واقع احترام تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية عند إعداد إدارة شركة "NCA" روية" لقوائمها المالية، وواقع التزام الإدارة بالإفصاح وفق المعيار (IAS34) معيار التقرير المالي المرحلي، و (IAS10) معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، و (IAS24) معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

#### أولا: واقع احترام تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية في شركة "NCA" روية

بغرض معرفة واقع احترام إدارة الشركة للمبادئ والفروض المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية، تم الاستناد إلى المبادئ والفروض التي نص عليها المعيار و (IAS1)، وبعد دراسة مفصلة لأرقام وحسابات القوائم المالية والاستعانة بالملاحق، والاعتماد على إجابات مدير مصلحة المالية والمحاسبة في بعض الحالات التي تعذر فيها علينا الوصول إلى حقيقة احترام معدي القوائم المالية لهذه المبادئ والفروض وفقا للنظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 2007/11/25،<sup>1</sup> تبين لنا ما يلي:

1- تعرض القوائم المالية لشركة "NCA" روية" أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها الشركة بصدق: حيث يقوم معدو القوائم المالية بتقديم كل القوائم المالية للسنة المالية فور الانتهاء من إعدادها إلى مجلس إدارة الشركة، والتي يجب أن تكون بحوزته قبل انعقاد اجتماع المجلس ب15 يوما، لينعقد المجلس بتاريخ

المواد 6، 7، 8، 9 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25، ص 4. <sup>1</sup>

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

29 مارس، وذلك حتى يستطيع فهم نتيجة السنة المالية والأرقام التي شاركت في تحقيقها، ويدعم مجلس الإدارة صدق تعبير القوائم المالية عن الأحداث والظروف التي مرت بها الشركة خلال السنة التي تم إعداد القوائم المالية عنها من خلال تقديمها للجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من أجل التدقيق في أرقام مختلف الحسابات والتأكد من صحتها.

2- تعد القوائم المالية لشركة "NCA" روية" وفقا لفرض الاستمرارية في النشاط: وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11<sup>1</sup>، فإنه تلتزم الشركة بإعداد قوائمها المالية وفقا لفرض استمراريته في النشاط، حيث يتم اختبار فرض الاستمرارية في النشاط من خلال على سبيل المثال:

- ✓ إعادة تقييم استثمارات الشركة وفي حالة الحصول على نتيجة موجبة فإنه يتبين استمرار الشركة في النشاط؛
- ✓ نتيجة لعدم وجود مخاطر إفلاس تحدد الشركة، فإن الشركة تعد مستمرة في النشاط؛
- ✓ ما لم يتم إيجاد قانون في الجزائر يمنع انتاج وبيع المشروبات والعصائر (محل نشاط الشركة)، فإن الشركة تعد مستمرة في نشاطها؛

✓ ملاحظة وجود أرباح ونتائج إيجابية كل سنة وارتفاع ربحية السهم الناتجة عنها، والجدول الموالي يبين تطور سعر سهم الشركة ما بين سنة 2013 وسنة 2015 وتطور قيم توزيعات الأرباح لنفس السنوات:

الجدول رقم (03-15): تطور سعر سهم "NCA" روية" ما بين سنة 2013 و 2015،

وتطور قيم توزيعات الأرباح حسب السهم

| التاريخ    | سعر السهم | قيم توزيعات الأرباح حسب السهم |
|------------|-----------|-------------------------------|
| 2013-12-31 | 405       | 10 دج                         |
| 2014-12-31 | 365       | 12 دج                         |
| 2015-12-31 | 355       | 14 دج                         |

المصدر: [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz) وخطابات مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين للسنوات 2013، 2014، 2015.

حيث شهد سهم "NCA" روية" انخفاضات متتالي خلال عام 2014 ليصل إلى 375 دينار في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015، لكن هذا حسب مجلس الإدارة لا يعكس الواقع الاقتصادي والمالي للشركة، التي لا تزال تتحسن منذ دخولها البورصة في عام 2013:<sup>2</sup>

- نظرا للنتائج الصافية المحققة والتي عرفت نموا بنسبة 34% في عام 2013 مقارنة بعام 2012، وبنسبة 36% في عام 2014 مقارنة بعام 2013؛

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخ في 26/05/2008، ص11.

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع 06-06-2015 <http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/bourse>

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية"

• وكذلك تطور رقم الأعمال الذي عرف نموا ب 6% في عام 2013.

3- يتم الاعتراف في شركة "NCA روية" بالمصروفات والإيرادات بغض النظر عن واقع الدفع أو القبض النقدي: تقوم إدارة شركة "NCA روية" بالتسجيل في دفاترها المحاسبية جميع المصروفات والإيرادات وقت حدوثها، وليس وقت الدفع الفعلي للمصاريف أو القبض النقدي للإيرادات، وهذا في نظر الإدارة يعبر أكثر عن حقيقة وضع الشركة والحفاظ على مبدأ استقلالية الدورات من خلال تحميل كل مصروف أو دمج كل إيراد حدث خلال السنة المالية. حيث تحتفظ الإدارة بجميع الدلائل كالفواتير التي تثبت صحة حدوث المصروف أو صحة وقوع الإيراد، بغرض تقديمها لمحافظ حسابات الشركة عند قيامه بالتأكد من صحة أرقام المصاريف والإيرادات بالقوائم المالية.

4- تحترم شركة "NCA روية" مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية خلال الفترات المالية المتتالية: من خلال الاطلاع على التوضيحات المتعلقة بالطرق المحاسبية التي على أساسها تم تقييم الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج التي تتضمنها القوائم المالية للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 فإنه لم يتم تسجيل أي تغيير في أي سياسة أو طريقة محاسبية في التقييم.<sup>1</sup>

5- تعرض القوائم المالية لشركة "NCA روية" وفقا لمبدأ الأهمية النسبية والتجميع: من خلال القوائم المالية المقفلة بتاريخ 2014-12-31 اتضح أنه يتم تجميع جميع العناصر ذات الطبيعة المتشابهة تحت حساب واحد في حين يتم وضع كل حساب لوحده إذا كان ذو أهمية نسبية، وعند دمجها مع حسابات أخرى يؤثر على قراء ومستخدمي القوائم المالية، فعلى سبيل المثال فإنه من خلال قائمة الميزانية فإنه يتم اظهار رصيد حساب التثبيتات العينية بالقيمة الاجمالية والذي كان مشكلا من حساب الأراضي، حساب المباني، تثبيتات عينية أخرى، والتثبيتات الجاري انجازها،

حيث لا تقوم عرض جميع أنواع التثبيتات التي ساهمت في رصيد التثبيتات العينية الأخرى وذلك لتشابهها في الطبيعة، إلا أنه يتم الافصاح عن مختلف أنواع هذه التثبيتات من خلال ملحق جدول تغيرات الأصول الثابتة والاهتلاكات لسنة 2014 ( أنظر الملحق رقم 6).

والجدول الموالي يبين لنا مختلف العناصر من التثبيتات المشكّلة لحساب التثبيتات العينية الأخرى:

الجدول رقم (03-16): التثبيتات المشكّلة لحساب التثبيتات العينية الأخرى بتاريخ 2014-12-31

| العناصر المشكّلة لحساب التثبيتات العينية الأخرى | 2014-12-31  |
|-------------------------------------------------|-------------|
| وكالة تهيئة الأراضي                             | 17 363 003  |
| وكالة التركيب التقني                            | 682 940 443 |
| تثبيتات عينية مختلفة                            | 27 316 743  |
| غرفة التبريد                                    | 8 713 690   |
| تصنيع السوائل                                   | 14 155 908  |

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Direction finance et comptabilité/ Etats financiers (2014,2013,2012,2011).

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية"

|                      |                                                       |
|----------------------|-------------------------------------------------------|
| 59 608 111           | محطة تخزين المياه                                     |
| 2 905 118 065        | المعدات الصناعية                                      |
| 14 462 174           | الأدوات الصناعية                                      |
| 157 276 448          | الغلافات المتداولة                                    |
| 55 729 349           | تجهيزات مكتب                                          |
| 105 416 907          | أجهزة الإعلام الآلي                                   |
| 89 256 632           | المركبات الخفيفة                                      |
| 42 228 447           | المركبات الثقيلة                                      |
| <b>4 179 585 921</b> | <b>الرصيد الإجمالي لحساب التثبيتات العينية الأخرى</b> |

Source : NCA rouiba, Etats financiers Etablis au 31-12-2014, p27

إن إعداد الشركة لقوائمها المالية بالاعتماد على متطلبات النظام المحاسبي المالي، فإن هذا الأخير يبين الحسابات التي يجب تجميعها تحت حساب واحد والحسابات التي يجب أن تظهر مستقلة عن بعضها، من خلال طبيعة الحسابات.

6- تحترم شركة "NCA روية" مبدأ عدم المقاصة: تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، المؤرخ في 26/05/2008، فإنه تلتزم بعدم اجراء مقاصة، إلا في الحدود التي يسمح بها هذا القانون. لكن يتم اجراء مقاصة بين النواتج والاعباء المتصلة بحوادث متشابهة لأن هذا لا يؤثر على معلومات القوائم المالية.

7- تحتوي القوائم المالية لشركة "NCA روية" على معلومات ملائمة وموثوق بها: تلتزم الشركة بمتطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى إنتاج معلومات ذات جودة وتلائم جميع المستخدمين، والقوائم المالية لـ "NCA روية" تتسم بالجودة، حيث يثبت ذلك احتواء تقرير محافظ الحسابات السنوي لسنة 2014 على عبارة تنص على "نصادق على صحة القوائم المالية لشركة "NCA روية" شركة ذات أسهم للسنة المالية 31 ديسمبر 2014، وأنها كانت معدة وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي"<sup>1</sup>.

8- تفصح شركة "NCA روية" على القوائم المالية والمعلومات الهامة المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب: تلتزم الشركة بتقديم قوائمها المالية في الآجال المحددة، والتي يحددها المعيار (IAS1) ب 30 جوان كحد أقصى للإفصاح عن القوائم المالية السنوية للشركات التي تتبنى تطبيق المعيار<sup>2</sup>، إضافة إلى هذا فإنه من الشروط المفروضة على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ضرورة تقديم الشركات لقوائمها المالية للسنة المالية المعدة عنها هذه القوائم المالية كحد أقصى في 30 جوان للسنة الجارية، وفي هذا الإطار فإن بورصة الجزائر في حالة عدم تقديم الشركات المدرجة للقوائم المالية في الآجال المحددة فإنها تمهل الشركات المتأخرة في الإفصاح

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport du commissariat aux compte au 31-12-2014, p03.

<sup>2</sup> [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com) تاريخ الاطلاع 2015-06-10

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

مدة 15 يوما كحد أقصى، لتفرض بعد هذا التاريخ العقوبات، وتلتزم بورصة الجزائر بالافصاح من خلال موقعها الالكتروني على هذه الحقيقة (تأخر الشركات في الافصاح) حماية للمستثمرين وحاملي الأسهم.<sup>1</sup> فمن خلال اطلاعنا على الموقع الالكتروني للبورصة فإنه لم يكن هناك أي إفصاحات حول تأخر "NCA" روية عن الافصاح عن قوائمها المالية. وبهذا فهي ملتزمة بمتطلبات المعيار والشروط المفروضة من البورصة فيما يخص الافصاح في 30 جوان كحد أقصى.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن إدارة شركة "NCA" روية تحترم كثيرا المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية السنوية، حيث يثبت ذلك محافظ حسابات الشركة من خلال تقريره الذي احتوى على عبارة تنص على أن القوائم المالية المقفلة في 31-12-2014 صادقة في التعبير عن الوضعية المالية للسنة ومطابقة لمبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي.<sup>2</sup>

### ثانياً: الافصاح وفق معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34) بشركة "NCA" روية

يتيح معيار التقرير المالي المرحلي للشركات التي تقوم بتطبيق المعيار أن تقوم بعرض القوائم المالية المرحلية سواء بنفس طريقة عرض القوائم المالية السنوية أو وفقاً للحد الأدنى من المعلومات التي يحددها.<sup>3</sup> حيث تقوم شركة "NCA" روية بالافصاح عن التقرير المالي المرحلي منذ دخولها لبورصة الجزائر (منذ سنة 2013)، لأن هذه الأخيرة من خلال لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة تلزم الشركات المدرجة بإعداد وعرض تقرير مالي مرحلي يغطي السداسي الأول من السنة المالية، حتى يستطيع المستثمرون وحاملي أسهم هذه الشركات من الاطلاع الدوري على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة.<sup>4</sup>

ومن خلال الإطلاع على القوائم المالية المرحلية لشركة "NCA" روية بتاريخ 30 جوان 2015 والتي تقدمه لبورصة الجزائر، تبين لنا ما يلي:

✓ تعد الشركة القوائم المالية المرحلية وتعرضها بنفس طريقة إعداد وعرض القوائم المالية السنوية، فيما يخص عدد القوائم المالية ومحتواها، حيث تتضمن هذه القوائم المالية المرحلية ما يلي:<sup>5</sup>

- قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA" روية (جانب الأصول)؛ (أنظر الملحق رقم 9)

- قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA" روية (جانب الخصوم)؛ (أنظر الملحق رقم 10)

- جدول حسابات النتائج ب 30-06-2015 لشركة "NCA" روية؛ (أنظر الملحق رقم 11)

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 10-06-2015 [www.sgbv.com](http://www.sgbv.com)

<sup>2</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-12-2014, p03.

<sup>3</sup> تاريخ الاطلاع 10-06-2015 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>4</sup> تاريخ الاطلاع 12-06-2015 [www.cosob.org](http://www.cosob.org)

<sup>5</sup> NCA Rouiba, ETATS FINANCIERS AU 30-06-2015, p-p 2-7.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- قائمة التدفقات النقدية ب 30-06-2015 لشركة "NCA" روية ؛ (أنظر الملحق رقم 12)
- قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة ب 30-06-2015 لشركة "NCA" روية (أنظر الملحق رقم 13).
- عرض مختصر عن الشركة يتضمن نفس محتويات القوائم المالية السنوية (اسم الشركة، موقعها، نوعها، نشاطها، رأس مالها، السجل التجاري، رئيس مجلس الادارة، المدير العام ... )؛
- تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وملاحظات حول أرقام الحسابات مثل ماتحتوي عليها القوائم المالية السنوية، والمتعلقة بطرق التقييم، والتفصيلات حول أرقام الحسابات المرحلية،
- ملاحق القوائم المالية ب 30-06-2015، وتشمل هذه الملاحق نفس الملاحق الواردة بالقوائم المالية السنوية ب 31-12-2014، وهي جدول التغيرات في الاهتلاكات والتثبيات، والعمليات خارج الميزانية، وجدول القروض (أنظر الملحق رقم 14).
- ✓ تعد الشركة قائمة التدفقات النقدية مصنفة على أساس الأنشطة إلى تدفقات ناتجة من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التمويلية، وتعرض فيها جميع التدفقات النقدية الواردة والصادرة؛
- ✓ تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وملاحظات حول أرقام الحسابات بالطريقة التي تحتوي عليها القوائم المالية السنوية، مع اختلاف الفترة التي تغطيها القوائم المالية المرحلية حيث تقوم إدارة الشركة بإعداد هذه القوائم عن الفترة 01-01-2015 إلى غاية 30-06-2015؛
- ✓ يلزم معيار التقرير المالي المرحلي الشركات التي تقوم بإعداد وعرض قوائمها المالية المرحلية بنفس طريقة إعداد وعرض القوائم المالية السنوية أن تحترم في إعدادها وعرضها للمبادئ والفروض المحاسبية التي ينص عليها المعيار (IAS1)<sup>1</sup>، وبغرض معرفة احترام إدارة شركة "NCA" روية" لجملة المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولا عاما عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية المرحلية، تم الاطلاع على تقرير محافظ حسابات الشركة بتاريخ 30-06-2015، حيث احتوى تقريره المرحلي على العبارة التالية: " على أساس فحصنا الحدود لأرقام الحسابات المرحلية، لم نصادف أحداث تسمح بالشك في أن القوائم المالية المرحلية لا تعطي صورة صادقة طبقا لمعايير المحاسبة المحلية"<sup>2</sup>. ومن خلال مقابلة محافظ حسابات الشركة حول محدودية الفحص فإنه يلتزم بهذا وفقا لمدة فحص القوائم المالية المرحلية التي حددها قانون تنظيم مهنة محافظة الحسابات في الجزائر (10-01) ب 10 أيام فقط، فهي مدة غير كافية في نظر محافظ الحسابات لفحص كل حسابات القوائم المالية وتقديم شهادة عنها؛
- ✓ تفصح شركة "NCA" روية" على القوائم المالية المرحلية والمعلومات الهامة المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب، حيث تلتزم الشركة بتقديم قوائمها المالية المرحلية في الآجال المحددة، والتي يحددها المعيار

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 12-06-2015 [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>2</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux compte sur les états financiers semestriels 2015, p02.

(IAS34) ب 30 أوت كحد أقصى للإفصاح عن القوائم المالية المرحلية للشركات التي تتبنى تطبيق المعيار،<sup>1</sup> إضافة إلى هذا فإنه من الشروط المفروضة على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ضرورة تقديم الشركات لقوائمها المالية المرحلية للسنة المالية الجارية كحد أقصى في 30 أوت من نفس السنة، وفي هذا الإطار فإن بورصة الجزائر في حالة عدم تقديم الشركات المدرجة للقوائم المالية المرحلية في الآجال المحددة فإنها تمهل الشركات المتأخرة في الإفصاح مدة 15 يوم كحد أقصى، لتفرض بعد هذا التاريخ العقوبات، وتلتزم بورصة الجزائر بالإفصاح من خلال موقعها الإلكتروني على هذه الحقيقة (تأخر الشركات في الإفصاح) حماية للمستثمرين وحاملي الأسهم.<sup>2</sup>

من خلال اطلاعنا على الموقع الإلكتروني للبورصة فإنه لم يكن هناك أي إفصاحات حول تأخر "NCA" روية عن الإفصاح عن قوائمها المالية المرحلية. وبهذا فهي ملتزمة بمتطلبات المعيار (IAS 34) والشروط المفروضة من البورصة فيما يخص الإفصاح في 30 أوت كحد أقصى.

وبهذا يتم إعداد وعرض القوائم المالية المرحلية وفقا لمتطلبات معيار التقرير المالي المرحلي حيث يتم احترام جميع المبادئ والفروض التي ينص عليها المعيار (IAS1).

من خلال مقارنة القوائم المالية المقفلة في 31-12-2014 (السوية) مع القوائم المالية المقفلة في 30-06-2015 (المرحلية) لشركة "NCA" روية تبين لنا عدم وجود أي نوع من الاختلافات فيما يخص طريقة العرض أو الحسابات أو تغيير في طرق الإفصاح عن المعلومات، إلا أنه يكمن الاختلاف فقط في الفترة التي تغطيها القوائم المالية، وهذا يزيد من جودة الإفصاح لدى الشركة. كما يسهل على مستخدمي القوائم المالية ومنهم المساهمين على فهم معلومات القوائم المالية.

### ثالثا: الإفصاح وفق معيار الأطراف ذات العلاقة (IAS24) بشركة "NCA" روية

بعد الاطلاع على القوائم المالية لشركة "NCA" روية المقفلة في 31-12-2014 (السوية) وقوائمها المالية المرحلية المقفلة في 30-06-2015 تبين لنا عدم احتواء هذه القوائم المالية (سواء السنوية أو المرحلية) على معلومات حول الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبغرض معرفة رأي محافظ حسابات الشركة حول عدم الإفصاح في القوائم المالية للشركة، فإنه أشار إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يفرض هذا النوع من الإفصاح في القوائم المالية للشركات، إلا أنه تستطيع الشركة أن تدرج ضمن ملاحق القوائم المالية ملحق يبين الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث يقدم محافظ حسابات الشركة في إطار عمله في تقريره السنوي بتاريخ 31-12-2014 فقط دون التقرير المرحلي تقريراً خاصاً حول الأطراف ذات العلاقة بالشركة يبين فيه أنه قد اطلع على الاتفاقيات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وذلك كما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-06-12 www.iasplus.com

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع 2015-0-13 www.sgbv.com

<sup>3</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-12-2014, p06.

✓ التقرير الخاص حول الأطراف ذات العلاقة بالشركة: تطبيقا للمادة 628 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 والمتعلقة بكل اتفاقية بين الشركة وأعضاء مجلس إدارتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة يجب أن تخضع لرقابة محافظ الحسابات، في هذا السياق يعلم محافظ الحسابات مساهمي شركة "NCA" أن قد اطلع على اتفاقيات مع الشركات التالية:

- LA SPA MMC-DIGITAL

- LA SARL MMC-DDB

- LA SPA La pal Pro

- LA SPA Général Emballage

- LA SPA Alliance Assurance

- LA SARL Odyssée Transport

ومن خلال هذا التقرير فإنه تبين لنا أن محافظ الحسابات المنتخب من طرف المساهمين بموجب الجمعية العامة العادية لا يقوم بالمزيد من الإفصاح حول درجة أو نوع التأثير الذي تحدثه هذه الأطراف على نتيجة السنة المالية (لسنة 2014) أو على قرارات الشركة.

حيث من خلال الأطراف ذات العلاقة يتبين وجود علاقة بين "NCA" روية وشركة "Alliance Assurance" وطبيعة العلاقة هي تأمين شركة "NCA" روية لجميع ممتلكاتها بشركة "Alliance Assurance"، هذه الأخيرة التي تملك أيضا حصة من أسهم "NCA" روية تقدر بـ 126706 سهم، بالإضافة إلى هذا فإن مالك شركة "Alliance Assurance" يمثل صغار حملة الأسهم في مجلس إدارة شركة "NCA" روية.

يبدو لنا من خلال هذه العلاقة وجود نوع من التأثير، حيث قد تؤثر هذه العلاقة على نتيجة السنة المالية من خلال سعر تكلفة التأمين التي تدفعها "NCA" روية لشركة "Alliance Assurance" هذه الأخيرة التي قد تكون تكلفة التأمين بها مرتفعة بالنسبة لشركات تأمين أخرى موجودة بالجزائر، وهذا يعتبر من التدفقات النقدية الصادرة من الشركة ناتجة عن تكاليف وجود علاقة تأثيرية وتمثل تكاليف الفرصة البديلة لعدم اختيار مجلس إدارة "NCA" روية للبديل المناسب، ما ينتج عنه ضياع لأموال المساهمين

وبغرض فهم هل تأثرت نتيجة السنة المالية لـ "NCA" روية بهذه العلاقة، تمت مقابلة رئيس مجلس إدارة الشركة باعتباره المالك لأكبر حصة من رأس مال الشركة وتهمه قيمة التدفقات النقدية الخارجية، والذي وضح لنا أن شركة "Alliance Assurance" لا تعتبر أقل تكلفة في سعر التأمين إلا أن التأمين بها يمنح الشركة مخاطر أقل و امتيازات أكثر فيما يخص استرجاع الأموال في حالة حدوث حوادث.

تعتبر التوضيحات التي قدمها رئيس مجلس الإدارة غير كافية، وبغرض فهم حصول "NCA" روية

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

على كل هذه الامتيازات فيما يخص تقليل مخاطر التأمين واسترجاع مبلغه في وقت وجيز، تم الاطلاع على أعضاء مجلس إدارة "NCA" روية ومهام أعضاء المجلس خارج الشركة (تم عرض الجدولين الخاصين بهما سابقا) فتبين لنا أن هناك علاقة أيضا بين كل من رئيس مجلس إدارة "NCA" روية ومجلس إدارة "Alliance Assurance"، حيث ينتمي رئيس مجلس إدارة شركة "NCA" روية السيد "سليم عثمان" إلى عضوية مجلس إدارة شركة "Alliance Assurance"، ومن خلال مقابلة السيد "حسان خليفاتي" بصفته المالك ورئيس مجلس إدارة "Alliance Assurance" وممثل صغار حملة الأسهم بـ "NCA" روية بمقر تواجد شركته، فإنه أطلعنا على ما يلي:

- امتلاك رئيس مجلس إدارة "NCA" روية لأسهم باسمه بشركة "Alliance Assurance" لهذا فهو عضو بمجلس إدارة هذه الأخيرة؛
- مقابل التأمين بـ "Alliance Assurance" فإن هذه الأخيرة تقوم بشراء مشروبات وعصائر "NCA" روية في جميع التظاهرات التي تقوم بها واجتماعات مجالس إدارتها واجتماعات الجمعية العامة العادية، وعند الحاجة للمشروبات والعصائر فإنها لاتقتني سوى علامة "NCA" روية.
- بالرغم من هذه العلاقة التي يبدو فيها نوع من التأثير على نتيجة السنة المالية لـ "NCA" روية إلا أن مجلس الإدارة لا يقوم بالافصاح عنها في القوائم المالية للشركة (لسنة 2014)، كما لا يقدم محافظ الحسابات تقريراً عن نوع العلاقة وتأثيرها على نتيجة السنة المالية (سنة 2014).
- من خلال ما سبق يتبين لنا أن شركة "NCA" روية لا تلتزم بتطبيق معيار الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة في قوائمها المالية السنوية، ولا تشير إليها أيضا في ملاحقها، ويعد افصاح محافظ الحسابات (وهو الشخص الذي تم انتخابه من طرف المساهمين بموجب الجمعية العامة العادية ليكون أداة تضمن لهم صدقة وصحة جميع المعلومات المشاركة في نتيجة السنة المالية) لمساهمي الشركة من خلال تقريره حول الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة غير كافيا لعدم تطرقه إلى تعريف المساهمين بنوعية العلاقات القائمة ودرجة تأثيرها على نتيجة السنة المالية وعلى قرارات مجلس الإدارة.

### رابعا: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS34) بشركة "NCA" روية

يلزم معيار المحاسبة الدولي (IAS34) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية الشركات التي تتبنى تطبيق المعيار (IAS1) إعداد وعرض القوائم المالية، والمعيار (IAS7) قائمة التدفقات النقدية، بضرورة الالتزام أيضا بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، (وقد حدد المعيار فترة الأحداث اللاحقة بالفترة الواقعة بين تاريخ انتهاء إدارة الشركات من إعداد القوائم المالية وقبل إصدارها وإتاحتها لمستخدميها، حيث يلزم المعيار ضرورة تحديد تاريخ اعتماد القوائم المالية السنوية للإصدار حتى تستطيع الشركات تحديد الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية بدقة)، وذلك لما لهذه الأحداث من أهمية كبيرة في التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية وخاصة أصحاب رأس المال بالشركات المساهمة، حيث تطرق المعيار إلى نوعين من الأحداث

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

اللاحقة فقد تكون الأحداث اللاحقة معدلة لحسابات القوائم المالية (أي لها تأثير ذو معنى على دلالة القوائم المالية) وقد تكون الأحداث اللاحقة غير معدلة لحسابات القوائم المالية (أي عند حدوثها لا تتأثر أرقام حسابات القوائم المالية)، ويتيح المعيار للشركات طريقتين لعرض هذه الأحداث اللاحقة، حيث: ✓ إذا كانت الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية معدلة، فإنه يجب على الشركات الإفصاح عن هذه الأحداث إما في ملحق القوائم المالية مع توضيح تأثيرها على أرقام الحسابات، أو الرجوع إلى أرقام الحسابات والقيام بالتعديلات اللازمة في الأرقام المتصلة بنوع وطبيعة الحدث اللاحق؛ ✓ إذا كانت الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير معدلة، فإنه تكفي الشركات بالإفصاح عنها فقط بملاحق القوائم المالية، كما لا يعد الإفصاح عنها ضروري في هذه الحالة.<sup>1</sup> وبغرض معرفة إفصاح إدارة شركة "NCA" روية عن الأحداث اللاحقة، تم الاطلاع على القوائم المالية المقفلة بـ 2014-12-31، حيث تبين لنا عدم وجود إفصاح يتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في ملاحق القوائم المالية المقفلة بـ 2014-12-31،

ولمعرفة سبب عدم إفصاح الشركة عن مثل هذه الأحداث بملاحق القوائم المالية السنوية، فإنه تمت مقابلة مدير مصلحة المالية والمحاسبة بصفته المسؤول عن إعداد القوائم المالية للشركة والملتزم بتطبيق معيار (IAS10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والذي أوضح لنا أنه لا يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في ملاحق القوائم المالية إذا كانت غير معدلة، كما لا يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة المعدلة في ملاحق القوائم المالية أيضا، إلا أنه في حالة وقوع أحداث لاحقة معدلة فإنه يتم الرجوع إلى أرقام الحسابات وتعديلها وفقا لطبيعة الحدث، مع الإشارة إلى ذلك في التوضيحات الخاصة بأرقام الحسابات. لأن النظام المحاسبي المالي لا يفرض طريقة محددة للإفصاح عن مثل هذه الأحداث مثلما حددها المعيار (IAS10). وتقوم إدارة الشركة بتعديل الأرقام بغرض الالتزام بتطبيق مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية.

إضافة إلى هذا فإن تقرير محافظ حسابات الشركة بتاريخ 2014-12-31 لا يحتوي على تقرير يشير فيه إلى وقوع أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية المقفلة في 2014-12-31، مثلما احتوى تقريره عن الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ويشير إليها في تقريره بنفس الطريقة التي تطرقت إليها القوائم المالية المقفلة في 2014-12-31.<sup>2</sup>

أما فيما يخص تحديد فترة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية فإن شركة "NCA" روية" تحدد تاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار وهي 30 جوان كحد أقصى<sup>3</sup> وفقا لمتطلبات الإفصاح عنها في النظام المحاسبي المالي، فهي بذلك تحدد الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية بدقة وهي الفترة الواقعة بين تاريخ 31-12-2014 وتاريخ 30-06-2015.

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2015-06-18 (بتصرف) [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)

<sup>2</sup> NCARouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-12-2014, p22 (بتصرف)

<sup>3</sup> تاريخ الاطلاع 2015-06-21 [www.sgbv.com](http://www.sgbv.com)

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

من خلال ما سبق يتبين التزام شركة "NCA" روية بتطبيق معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية إلى حد ما، فهي لا تلتزم بجميع متطلباته، حيث لا تقوم بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير المعدلة في ملاحق القوائم المالية، بالإضافة إلى إفصاحها عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المعدلة بطريقة تختلف عن الطريقة التي نص عليها المعيار (IAS10)، وعند اطلاع مستخدمي القوائم المالية ذوي الدراية بطريقة العرض وفق المعيار (IAS10) فإنه لا يجد ضمن ملاحق القوائم المالية إفصاح متعلق بمثل هذه الأحداث، والتي تعتبر من الأحداث التي تؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية. أما فيما يخص تحديد شركة "NCA" روية لتاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار فإنها تحددها بـ 30 جوان كحد أقصى (وفق النظام المحاسبي المالي ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وبورصة الجزائر) وبهذا فهي تحدد بدقة الفترة الواقعة بين تاريخ الانتهاء من إعداد القوائم المالية (2014-12-31) وتاريخ إصدارها واتاحتها للمستخدمين (2015-06-30).

### المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي الحالي بشركة "NCA" روية في تقليص الفجوة المعلوماتية بين مجلس الإدارة والمساهمين

من خلال الدراسة النظرية تم التطرق إلى مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث فجوة معلوماتية بين الطرف الأصيل (المساهمين) والطرف الوكيل (الإدارة) في الشركات المساهمة، وبإسقاط تلك الأسباب على شركة "NCA" روية فقد التمسنا وجود البعض منها لثحدث بذلك فجوة معلوماتية بين مجلس إدارة الشركة ومجموعة المساهمين خاصة من الأقلية.

أولاً: مسببات حدوث الفجوة المعلوماتية بين مجلس إدارة شركة "NCA" روية والمساهمين بالشركة

#### 1- طبيعة هيكل الملكية داخل شركة "NCA" روية

من خلال جدول هيكل رأس المال لشركة "NCA" روية الذي تطرقنا إليه سابقاً، تبين لنا أن هيكل ملكية الشركة هو عبارة عن هيكل ملكية مركز، حيث تتركز ملكية الشركة في يد السيد "سليم عثمان" المالك لأكثر حصة من أسهم الشركة بمجموع 2936835 سهم من مجموع 8491950 سهم وهي تمثل نسبة 31.3% من رأس مال الشركة، وينتمي إلى عائلة "عثماني" التي تعتبر المؤسس الأول للمعمل الجزائري الجديد للمصبرات سابقاً، في حين يأتي بعده المساهم "أفريك إنفست" \* من كبار حملة الأسهم بنسبة 15% من رأس مال الشركة، ليأتي بعد "أفريك إنفست" المسيطرين من عائلة "عثماني".

يشير هيكل الملكية المركز لشركة "NCA" روية إلى سعي السيد "سليم عثمان" المالك لأكثر حصة من رأسمال الشركة، إلى مراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب والمشاركة في مختلف القرارات والسياسات الإدارية،

\* أفريك إنفست فاند ليميتد هو عبارة عن صندوق استثمار دخل كمستثمر في الشركة منذ سنة 2005، وهو حالياً أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة من خلال حضور ممثله السيد "محمد عزيز مبارك" بصفته مراقب مالي منذ دخوله كمستثمر.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

كما أن امتلاكه لأغلبية أسهم الشركة وتمتعه بأغلبية حقوق التصويت وتولييه منصب رئيس مجلس إدارة الشركة منذ سنة 2010، من شأنه أن يحدث فارقا في حجم ونوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالشركة. فبالجانب النظري من الدراسة يبين أنه في حالة وجود مالك وحيد للشركة فإنه يكون حالة من التوافق في الأهداف، وتختفي مشكلة تعارض المصالح ويختفي معها مشكل عدم تماثل المعلومات ، أما بالنسبة لشركة "NCA" الروية التي تتميز بهيكل ملكية مركز حيث يقوم مجموعة من المساهمين بالشركة ( وهم الطرف الأصيل في نظرية الوكالة) بتوكيل مجلس إدارة الشركة ( وهو الطرف الوكيل في نظرية الوكالة) بالقيام بأعمال وأنشطة معينة لصالحهم، كما يفوض المساهمون صلاحيات اتخاذ القرارات لمجلس الإدارة نيابة عنهم، فيقوم مجلس الإدارة بالتصرف في أموال المساهمين المتاحة بالشركة، والتفاوض مع كل الأطراف التي تربطها علاقة أو مصلحة بالشركة.

حيث لا يستطيع المساهمون فهم وملاحظة جميع تصرفات وقرارات مجلس الإدارة، خاصة عند تركيز الملكية في يد رئيس مجلس الإدارة، مما يصعب على صغار حملة الأسهم معرفة الوضع الحقيقي الحالي والمستقبلي للشركة، وبالتالي فهم لا يستطيعون تحديد ما إذا كان مجلس الإدارة (المكون من 11 عضوا) يسعى إلى تعظيم ثروة هؤلاء أم لا، خاصة في ظل بعد هؤلاء عن رقابة مجلس الإدارة وفي ظل قدرتهم المحدودة في الحصول على المعلومات ونوع المعلومات التي يفصح عنها مجلس الإدارة حاليا.

مما سبق وبالنظر إلى هيكل الملكية المركز فإن درجة الإفصاح تكون متفاوتة بين كبار حملة الأسهم وصغار حملة الأسهم، حيث تحدث حالة من عدم تماثل المعلومات بين الفئتين، لأنه يستحيل أن تكون المعلومات المتاحة لمجلس الإدارة (والذي ينتمي لعضويته المالك ومجموعة المسيطرين) متاحة أيضا وبالطريقة الصحيحة لصغار حملة الأسهم، والإفصاح في هذه الحالة يعد غير عادلا بين فئة صغار حملة الأسهم وكبار حملة الأسهم. فصعوبة مراقبة صغار حملة الأسهم لأنشطة وأعمال وقرارات مجلس الإدارة يجبرهم على الاستعانة بوسائل رقابية إضافية، وهذا بدوره يزيد من تكاليف الوكالة المتمثلة بتكاليف الاشراف، والتي تطرق إليها ( Jérémy morvan) وسماها بتكاليف المراقبة التي يدفعها المساهمون من أجل تأمين الرقابة على نشاط مجلس الإدارة لكشف التصرفات التي لا تحقق مصالحهم وإمكانية منعها، مثل تكاليف مجلس الإدارة، وتكاليف الفصل بين وظائف رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة<sup>1</sup>، وفي ظل عدم استعانة صغار حملة الأسهم بوسائل رقابية أخرى، فإن "أفريك إنفست" بالرغم من أنه ينتمي إلى فئة كبار حملة الأسهم فرض منذ دخوله كمستثمر سنة 2005 على مجلس إدارة الشركة تأسيس لجنة الاستراتيجية ( تم التطرق إليها في اللجان المنبثقة عن المجلس)، وهذا ما يزيد من تكاليف الاشراف لدى المساهمين، وبالنسبة للفصل بين وظائف رئيس فإنه تم الفصل بينهما سنة 2003 بتوصية من مركز المشروعات الدولية مما يزيد من تكاليف الفصل بين وظائف مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، إضافة إلى هذا فإن المساهمون يتحملون

<sup>1</sup> Jérémy Morvan , La gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables, op cit, p34.(بتصرف)

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

تكليف إنشاء مجلس الرقابة، من خلال إنشاء لجنة التدقيق (تم التطرق إليها في اللجان المنبثقة عن المجلس) المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ سنة 2010 والتي تتمثل مهمتها أساسا في مراجعة الحسابات التشغيلية للتدفقات النقدية المادية والمالية.

### 2- ممارسات مجلس إدارة "NCA" روية" لأساليب المحاسبة الابداعية

بغرض معرفة ممارسة مجلس الإدارة لأساليب المحاسبة الابداعية، تمت مقابلة محافظ حسابات الشركة باعتباره الطرف المحايد في التدقيق في أرقام الحسابات السنوية والمصادقة على صحتها بناء على الفحص الدقيق الذي يكون مبني على وجود أدلة تثبت صحة تلك الأرقام، حيث أشار إلى وجود بعض أساليب المحاسبة الابداعية والمعروفة باسم "تحميل الحسابات" في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك في الأداء المحاسبي حيث تتمثل أساسا في تقديرات الإدارة التكون بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، بحكم تمتع هؤلاء بسلطة التقدير لعدم إيجاد طريقة موحدة أو متعارف عليها لجعل تقديرات الإدارة قريبة من الواقع، ففي بعض الحالات يتم تقدير العمر الإنتاجي لبعض الأصول المملوكة للشركة على أساس خمسة سنوات إلا أن الحقيقة تعكس غير ذلك فقد تكون تلك الأصول صالحة للاستخدام مدة 10 سنوات، إلا أن إدارة الشركة عند انتهاء سنوات اهتلاك الأصول تلتزم في إعدادها للقوائم المالية السنوية باحترام الفرض المحاسبي "تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني" الذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

كما يصادف محافظ الحسابات بعض ممارسات أساليب المحاسبة الابداعية في الأداء المالي وهي تدخل ضمن السياسة المالية للشركة التي لا يحق له التدخل فيها باعتبارها جزءا من أعمال التسيير، ماعدا الممارسات التي تؤثر على دلالة القوائم المالية للشركة من حيث صحة وصدق المعلومات الواردة بها.

وقد تبين لنا من خلال هذه المقابلة بأن محافظ حسابات الشركة لا يقدم تحفظاته حول وجود أساليب للمحاسبة الابداعية، لأنه لا يراها مؤثرة على نتيجة السنة المالية، كما لا يراها أنها تؤثر في قرارات المساهمين خاصة صغار حملة الأسهم.

بالرغم من ممارسة إدارة الشركة لبعض أساليب المحاسبة الابداعية إلا أنه لا يمكن اعتبار ممارسات المحاسبة الابداعية سببا رئيسيا في حدوث حالة عدم تماثل المعلومات بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين.

إضافة إلى هذا فدراسة واقع العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة (مجلس الإدارة والمساهمين) تبين التزام مجلس الإدارة بأخلاق عالية أثناء العمل، وذلك من خلال تطبيق لائحة الحوكمة الموجودة بالشركة واتباع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، ويتم مراقبة الالتزام بالأخلاق من طرف لجنة الأخلاق المنبثقة عن مجلس إدارة شركة "NCA" روية" التي تم إنشاؤها منذ سنة 2013 (منذ دخول الشركة في البورصة) من أجل دعم الالتزام الأخلاقي في جميع المستويات بالشركة، ومنها مجلس الإدارة، وتتمثل مهمة اللجنة أساسا في:<sup>1</sup>

✓ مراقبة مستوى امتثال الأخلاق وحماية البيئة؛

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Direction de jrch commission du conseil d'administration

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- ✓ تنظيم لقاءات دورية لمناقشة القضايا الأخلاقية؛
  - ✓ ابلاغ عن كل فرد ينتمي للشركة بالأخلاق والسلوك الواجب الالتزام به داخل الشركة؛
  - ✓ التأكد من إطلاع كافة الأفراد العاملين بالشركة على المعايير الأخلاقية المعمول بها داخل الشركة؛
  - ✓ العمل على وضع معايير أخلاقية (وهي موضع التنفيذ حاليا) بالتركيز على أخلاقيات العمل المحاسبي؛
  - ✓ إعداد تقرير عن توصيات اللجنة وتقديمه لمجلس الإدارة؛
- ومعدوا القوائم المالية بالشركة باعتبارهم فردا ينتمي للشركة فإنهم يقعون تحت رقابة هذه اللجنة فيعملون وفقا لما هو مسموح به أثناء القيام بالعمل المحاسبي عن إعدادهم وعرضهم للقوائم المالية السنوية.

### 3- المرونة الزائدة المتاحة عند تطبيق شركة "NCA" روية" لمعايير المحاسبة الدولية

يتاح إدارة شركة "NCA" روية" ما يتاح لجميع الشركات عند تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بطرق التقييم، وبغرض معرفة استخدام "NCA" روية" للبدائل المحاسبية المتاحة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق و معايير المحاسبة الدولية، تم الإطلاع على محتوى تقرير محافظ الحسابات ب 31-12-2014 فيما يخص إشارته لاستخدام الإدارة للبدائل، وقد تم التوصل إلى أن محافظ حسابات الشركة يبذل العناية المهنية اللازمة التي تقلل من استخدام هذه المرونة، ومن بين الجهود التي يبذلها في هذا الإطار نذكر:<sup>1</sup>

- ✓ فحص مختلف قواعد التقييم والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للشركة؛
  - ✓ التحقق من صدق وشرعية القوائم المالية لشركة "NCA" روية" من خلال التأكد من صحة أرقام نشاط الشركة ومقارنتها مع ما هو موجود بالقوائم المالية مستخدما في ذلك أسلوب العينات في الغالب؛
  - ✓ فحص كل عنصر من عناصر القوائم المالية لشركة "NCA" روية" مع الإشارة إلى الحسابات الفرعية المتعلقة بالحساب الرئيسي لكل عنصر والقاعدة المتبعة في التقييم؛
  - ✓ التحقق من ثبات الطرق المحاسبية والتأكد من إعداد الشركة لقوائم مالية مقارنة في حالة اتباع طريقة محاسبية مغايرة للطريقة السابقة؛
  - ✓ فحص بعض المؤشرات الدالة على استمرار نشاط الشركة كفحص رقم الأعمال والنتائج المحققة خلال عدة سنوات سابقة.
- حيث يقوم محافظ الحسابات بتكثيف جهوده عند قيامه بمختلف هذه الأعمال، بغرض تقييد إدارة الشركة فيما يخص استخدام البدائل والسياسات المحاسبية التي تتيحها معايير المحاسبة الدولية، لأن الاسراف في استخدام هذه البدائل يُفقد المساهمين في أدائه وأداء مجلس إدارة الشركة ومنه اخفاق كل من محافظ الحسابات ومجلس الإدارة في إعطاء صورة صادقة عن الشركة.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-12-2014, p-p 2-30.

ثانيا: اسهام الافصاح المحاسبي الحالي بشركة "NCA" روية في تحقيق توافق في المعلومات

بين مجلس الإدارة والمساهمين

من خلال دراسة واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بشركة "NCA" روية" تبين لنا وجود علاقة حسنة إلى حد ما بين طرفي عقد الوكالة بالشركة المتمثلين بمجموعة المساهمين بالشركة (الطرف الأصيل في إطار نظرية الوكالة) ومجلس إدارة الشركة (الطرف الوكيل في إطار نظرية الوكالة الذي يقوم بجميع أعمال الشركة بالنيابة عن المساهمين)، حيث يلتزم هذا الأخير بالعديد من الواجبات والمسؤوليات تجاه هؤلاء المساهمين، وهذا ناتج من خلال احترامه والتزامه بمجموعة من القوانين والعقود والاتفاقيات، باستثناء التزامه بالمواد من القانون التجاري الجزائري والتي تفرض على أعضاء مجلس إدارات الشركات المساهمة عدم الإنتماء لأكثر من 5 مجالس إدارة للشركات المساهمة المتواجدة بالجزائر، حيث تمت الإشارة إلى أن الشريك أفريك إنفست العضو في مجلس إدارة "NCA" روية" ينتمي لستة مجالس إدارة بالشركات المساهمة المتواجدة بالجزائر، فمجلس إدارة الشركة لم يحترم نص القانون التجاري الجزائري في هذه الحالة، أما بالنسبة لمجموعة القوانين والعقود والاتفاقيات التي يحترمها المجلس فنذكر منها:

- ✓ الأطر القانونية التي تنظم الشركات المساهمة الجزائرية (من خلال القانون التجاري الجزائري)؛
- ✓ القوانين المفروضة من طرف بورصة الجزائر (لأن الشركة مدرجة في البورصة منذ فيفري 2013) ؛
- ✓ القوانين المفروضة من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB؛
- ✓ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية (الذي يعتبر فيه رئيس مجلس إدارة الشركة السيد "سليم عثمان" عضوا فاعلا بصفته صاحب فكرة وضع ميثاق لأخلاقيات تحكم العمل داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)؛
- ✓ التزام مجلس الإدارة بالاتفاقيات التي يبرمها مع مجموعة من المساهمين بالشركة في إطار قيامه باسم ولصالح الشركة.

وبالرغم من التزام مجلس إدارة "NCA" روية" بجميع هذه القوانين والاتفاقيات والمواثيق لتحسين العلاقة بينه وبين جميع المساهمين (طرفي عقد الوكالة) سواء كبار حملة الأسهم أو صغار حملة الأسهم ، إلا أن هذا لا يغنيه عن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستلهم نصوصه ومبادئه من هاته المعايير، لأن تنظيم العمل المحاسبي في الشركة وفقا لهاته المعايير (من خلال دراسة واقع تطبيق مجلس الإدارة لبعض معايير المحاسبة الدولية، فإنه تبين لنا أنه يقوم بتطبيق كل من المعيار (IAS1) "إعداد وعرض القوائم المالية"، والمعيار (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية" والمعيار (IAS34) " معيار التقرير المالي المرحلي" وكذا تطبيق المعيار (IAS10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية بطريقة تختلف عن ما جاء في المعيار من خلال تعديل أرقام الحسابات عند وقوع أحداث معدلة، ولا يقوم بتطبيق المعيار (IAS24) "الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة" كما تطرقنا إليه سابقا) يلزم مجلس الإدارة بالافصاح عن جميع

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

المعلومات المتعلقة بالشركة، هذا الإفصاح الذي يعتبر محل اهتمام جميع المساهمين ويساعدهم في اتخاذ قرارات تلائم حجم الأموال التي يضعونها في يد مجلس إدارة الشركة للتصرف فيها بالنيابة عنهم، حيث يظهر الدور الفعال للإفصاح وفقا لما تنص عليه هاته المعايير (المعايير المدروسة فقط) في التقليل من استحواذ مجلس الإدارة على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة (بالرغم من تواجده الدائم بالشركة وإطلاعه على جميع المعلومات المتعلقة بها) مما ساهم في التقليل من مشكل عدم تماثل المعلومات بين طرفي عقد الوكالة بالشركة (مجلس الإدارة والمساهمين).

وفيما يلي نبين اسهامات هاته المعايير في التقليل من مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس إدارة شركة "NCA" روية والمساهمين:

### 1- اسهام معايير الإفصاح عن القوائم المالية في التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين:

- ان التزام شركة "NCA" روية بمتطلبات معايير الإفصاح عن القوائم المالية (المعيار "IAS1" والمعيار "IAS7") يوفر بعض القيود على مجلس الإدارة فيما يخص عدد القوائم المالية التي يقدمها وطريقة إعدادها وعرضها، بالإضافة إلى نوع المعلومات والحد الأدنى منها التي يجب عرضها ضمن هذه القوائم المالية.
- تظهر أهمية تطبيق معايير الإفصاح عن القوائم المالية بـ "NCA" روية في ضمان عقلانية ورشادة مجلس الإدارة في تصرفاته بالرغم من الموقع الذي يحتله في الشركة وتواجده الدائم بها، حيث تبين لنا وجود نوع من الثقة بين مجلس إدارة الشركة ومجموعة المساهمين في قيامه بأعمال لصالح هؤلاء، فهو يقوم بتكثيف جهوده فيما يخص تحقيق أرباح معتبرة من كل سنة وتوزيعها على المساهمين بالشركة؛
- يهدف مجلس إدارة الشركة عند تطبيقه لمعايير الإفصاح عن القوائم المالية إلى توفير معلومات صادقة حول نتيجة الأداء الذي يقوم به، كما يسعى إلى التعبير عن الوضع المالي الحقيقي للشركة من خلال المركز المالي والتدفقات النقدية باستخدام قائمة الميزانية وقائمة التدفقات النقدية، ويشير التدخل المباشر للمالك لأكثر حصة من أسهم الشركة في إدارة المجلس وتولييه لمنصب رئيس إلى دعم صدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، إضافة إلى هذا ولمنع وجود أي تواطى بينه وبين إدارة الشركة في تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالطريقة التي تحقق له مصالحه الشخصية فقط والاستحواذ على المعلومات، فإن تشكيلة مجلس الإدارة تبين وجود ممثلين عن كبار حملة الأسهم مثلما هو الحال بالنسبة لـ "أفريك إنفست" الذي يعتبر من كبار حملة الأسهم ويمثله السيد "محمد عزيز مبارك" في مجلس الإدارة كمراقب مالي بالشركة، وذلك لضمان حصولهم على كافة حقوقهم المتصلة بحصة الأسهم التي يمتلكونها مثل حقوق التصويت التي تكون متفاوتة بين صغار حملة الأسهم وكبار حملة الأسهم، إضافة إلى هذا فإن كبار حملة الأسهم يتولون مناصب دائمة بالشركة تسمح لهم بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بها مما يمنع حدوث هذا النوع من التواطى بين رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والاستحواذ على المعلومات، كما ينتمي لتشكيلة المجلس ممثل عن صغار حملة الأسهم يمنع وجود أي

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

تواطئ بين رئيس مجلس الإدارة وكبار حملة الأسهم الذي قد يحدث نتيجة عدم تمكن صغار حملة الأسهم من مراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب لعدم تواجدهم أو توليهم مناصب دائمة بالشركة، كما يضمن لهم ممثلهم بمجلس الإدارة الحصول الكامل على حقوقهم المتصلة بالتصويت والحصول على نسبة من الأرباح المحققة من كل سنة.

من خلال تطبيق شركة "NCA" روية" لمعايير الإفصاح عن القوائم المالية تبين لنا ما يلي:

✓ عرض قائمة الميزانية المقفلة في 31-12-2014 تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها دون تحريف أو تحيز شخصي من مجلس الإدارة في طريق العرض، كما نجد تبويب الأصول والخصوم إلى جارية وغير جارية مع الأخذ في الاعتبار درجة السيولة، وبذلك فهي تعتبر أكثر ملائمة وموثوقية من طرف المساهمين لاتخاذ قرارات رشيدة تتصل بحجم أموالهم الموجودة بالشركة؛

وعند طرح المبلغ الإجمالي للخصوم من المبلغ الإجمالي للأصول من الميزانية المقفلة في 31-12-2014 يتبقى رؤوس الأموال الخاصة للسنة المالية 2014؛

حيث أن إلمام المساهمين بالشركة ( المساهم المسيطر على ملكية الشركة باعتباره رئيس مجلس الإدارة والذي يتمتع بخبرات علمية وكفاءات مهنية لأبأس بها، وممثل "أفريك إنفست" باعتباره خبير محاسبي ومحافظ حسابات سابق، وممثل صغار حملة الأسهم باعتباره رئيس مجلس إدارة شركة " Alliance Assurance") بكل أمور المحاسبة وتفهم هيكل قائمة الميزانية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الأصول لسنة 2014} - \text{الخصوم لسنة 2014} = \text{رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2014}$$
$$\text{الموارد الاقتصادية المتاحة بالشركة} - \text{أموال الدائنين} = \text{أموال المساهمين}$$

والتي تبين توظيف رؤوس الأموال الخاصة لشراء الأصول وطرح قيمة أموال الدائنين، حيث يُمكنهم هذا بين الحين والآخر من تقييم أصول الشركة والتأكد من تملكها لموارد مناسبة متاحة للتشغيل لفحص استمرارية نشاطها، وفي حالة اكتشاف عدم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، هل تستطيع تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية تضمن لهم استعادة أموالهم بعد سداد جميع الديون.

✓ عرض جدول حسابات النتائج لسنة 2014 من خلال عرض إيرادات الشركة ومصروفاتها لسنة 2014، والذي يمثل الفرق بينهما إجمالي الدخل الصافي لسنة 2014.

ويستفيد المساهمون عند معرفتهم لإجمالي الدخل الصافي في معرفة قدرة مجلس الإدارة على اتباع السياسات التي تمكنه من بيع السلع بصورة أفضل تحقق لهم أفضل النتائج، فيحافظ هؤلاء المساهمين على حصص الأسهم التي يمتلكونها في الشركة، وهو ما تم ملاحظته على جميع المساهمين بالشركة من خلال جدول توزيع رأس المال الاجتماعي منذ فتح رأس مال الشركة في البورصة ومنذ دخول "أفريك إنفست" كمستثمر سنة 2005، حيث لا يقوم هؤلاء ببيع حصصهم أو التخلي عنها وهذا يبين استقرار امتلاك المساهمين لأسهم الشركة.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

✓ عرض قائمة رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2014: حيث تعرض فيها شركة "NCA" روية" معلومات حول النتيجة المحددة مسبقا سنة 2014 وسنة 2013، والحصص المدفوعة وأي زيادة في رأس المال، حيث تُبين هذه القائمة للمساهمين حصة الأرباح المحتجزة التي ينوي مجلس الإدارة إعادة استثمارها سنة 2015، بغرض تحقيق هدف التوسع أو استغلال فرص للسنة المالية المقبلة أو استغلالها في إدارة المخاطر التي قد تحدث للسنة المالية المقبلة كمشاكل سداد الديون في وقتها المحدد والتي ينجم عنها العقوبات والفوائد غير المحسوبة (هذه الفوائد تمثل بالنسبة للمساهمين تدفقات نقدية خارجة بدون مقابل وهو أمر لا يخدم مصالح المساهمين إن حدث لأنه يعتبر ضياع لأموالهم وعدم استثمارها بالشكل الصحيح الذي يُنتج لهم أموال إضافية وأرباح)؛

ومن خلال قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2014 تبين لنا ما يلي:

● ففي سنة 2013 تم حجز ما قيمته 169425889 دينار من الأرباح، أي ما يعادل 74% من النتيجة الصافية المحققة خلال السنة والتي قدرت ب 228 869 539 دينار وتم استغلاله لتوسيع نشاط الشركة عن طريق شراء استثمارات جديدة وتطوير عمليات الإنتاج، وبلغت قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين 59 443 650 دينار؛

● وفي سنة 2014 تم توزيع ما قيمته 84 637 060 دينار من الأرباح على المساهمين، وتم خلال نفس السنة حجز ما قيمته 226 216 553 دينار أي بنسبة 72% من الأرباح المحققة خلال السنة والتي بلغت قيمتها 310 853 613 دينار، وذلك بغرض استغلاله في التوسع لأن الشركة تنوي من خلال أهدافها الاستراتيجية أن تكون بطل افريقيا في صناعة العصائر الطبيعية سنة 2020.

وبغرض معرفة الأساس الذي يتم من خلاله تحديد نسبة الأرباح المحتجزة بالشركة والتي يعاد استثمارها من كل سنة مالية، تمت مقابلة رئيس مجلس إدارة الشركة الذي وضح لنا أنه يتم تحديد نسبة الأرباح المحتجزة في اجتماع مجلس الإدارة الذي يسبق اجتماع الجمعية العامة العادية، حيث يقوم أعضاء المجلس باقتراح نسبة الأرباح المحتجزة على أساس النتيجة الصافية المحققة، ثم يتم التصويت من طرف جميع أعضاء المجلس، وذلك لتفادي وجود أي نزاعات حول قيمة الأرباح الموزعة والمحتجزة داخل فئات جميع المساهمين، خاصة صغار حملة الأسهم، حيث يسعى هؤلاء إلى الحصول على أكبر نسبة من الأرباح عن الأسهم التي يمتلكونها، ومن خلال ممثلهم في مجلس الإدارة فإنه يقوم بالتصويت حول النسبة التي تُبعد الشركة عن أي مشاكل حول قيمة الأرباح المحتجزة المعاد استثمارها. إضافة إلى ذلك فإنه يقوم رئيس مجلس الإدارة بعرض على أعضاء المجلس جدول يبين استغلال الشركة للأرباح المحتجزة كسواء استثمارات جديدة أو تسديد قروض بقيمة معتبرة وغيرها، ليتم مناقشته والتصويت على محتواه.

✓ عرض قائمة التدفقات النقدية بتاريخ 2014-12-31: تقوم شركة "NCA" روية" باحترام ماجاء في

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

المعيار (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية"، بالإضافة إلى احترامها المبادئ والفروض المحاسبية التي ينص عليها المعيار (IAS1) كاحترامها لمبدأ الاعتراف بالمصروفات والإيرادات وقت حدوثها بغض النظر عن واقع الدفع أو القبض النقدي بموجب فواتير تثبت ذلك، حيث تعرض في هذه القائمة كل ما يتعلق بالتدفقات النقدية الصادر والوارد إلى الشركة ومقدار تغيرها خلال السنة المالية، فقائمة التدفقات النقدية لسنة 2014 تبين لنا أن الشركة تقوم بتصنيف تدفقاتها النقدية إلى تدفقات نقدية ناتجة من النشاطات التشغيلية والتي بلغت قيمتها 388 077 370 دينار، وتدفقات نقدية ناتجة من النشاطات الاستثمارية بلغت قيمتها 1812 672 076 دينار، وتدفقات نقدية ناتجة من النشاطات التمويلية بلغت قيمتها 1255 610 755 دينار، وهذا التزاما بمتطلبات المعيار حيث يفيد هذا المساهمين في تقييم قدرة مجلس الإدارة من خلال السياسات التي يقوم بإعدادها وتطبيقها على توليد النقدية وما يعادلها، كما تمكنهم هذه القائمة من معرفة النشاطات الثلاثة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولها القدرة على توليد النقدية، حيث أنه قد يقوم مجلس الإدارة باستخدام النقدية في القيام بنشاطات رئيسية إلا أنها غير قادرة على توليد المزيد من النقدية وفي هذه الحالة يقدم المساهمون آرائهم حول قيامه بمثل هذه النشاطات أو تغيير نشاط الشركة أو اتخاذ قرارات سريعة فيما يخص أموالهم الموجودة بيد مجلس الإدارة.

كما يفيد تصنيف التدفقات النقدية حسب الأنشطة الثلاثة الواردة في المعيار (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية" جميع المساهمين وملاك الشركة من:

- معرفة قدرة مجلس إدارة الشركة (الطرف الوكيل) على توليد النقدية من هذا النشاط الرئيسي لشركة "NCA" المتمثل في صناعة المشروبات والعصائر ومدى محافظته على القدرة التشغيلية، وذلك من خلال قيمة التدفقات النقدية التشغيلية؛
  - معرفة استخدام النقدية الناتجة من النشاطات التمويلية لأغراض التمويل دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، ما ينجم عنه تدفق خارجي لأموال المساهمين عن طريق الفوائد المحسوبة على القروض؛
  - معرفة قيمة الموالم التي يخصصها مجلس إدارة الشركة للإستثمارات القادرة على توليد وزيادة الأرباح حاليا ومستقبلا، وذلك من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية.
- ✓ عرض ملاحق القوائم المالية بتاريخ 2014-12-31: تقوم شركة "NCA" روية" بدمج ملاحق القوائم المالية، وتشمل هذه الملاحق كل من:

- جدول التغيرات في التثبيتات والاهتلاكات بتاريخ 2014-12-31؛
- تفصيل حول العمليات خارج الميزانية؛
- تفصيل حول القروض.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

وذلك بغرض زيادة دعم صحة أرقام حسابات القوائم المالية، كما أن الإفصاح عن هاته القوائم ضروري للمساهمين والأطراف المستخدمة للقوائم المالية الأربعة، لضمان شفافية المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية.

ومن خلال دراسة واقع احترام تطبيق شركة "NCA" روية" لجملة المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فإنه تبين لنا أنه يلتزم معدو القوائم المالية بالشركة باحترام هاته المبادئ والفروض المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يشير إليه تقرير محافظ حسابات الشركة السنوي لسنة 2014 من خلال مصادقته على تعبير القوائم المالية على الوضعية الحقيقية للشركة وأنها تحترم المبادئ والفروض المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي المالي<sup>1</sup>، هذا ما يساعد المساهمين في حصولهم على معلومات صادقة تعبر عن الأداء الحقيقي لمجلس الإدارة من خلال قيامه بأعمال باسم ولصالح الشركة.

كما تبين لنا احترام مجلس إدارة "NCA" روية" في الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب الذي يفرض عليه بموجب قانون تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يحدد فيه الحد الأقصى لتاريخ الإفصاح عن القوائم المالية للسنة المالية السابقة وهو 30 جوان من السنة الجارية، ويتزامن هذا مع التزام مجلس الإدارة بقوانين الإفصاح وفقاً لبورصة الجزائر ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة باعتبار شركة "NCA" روية" شركة مدرجة في البورصة منذ فيفري 2013، هذا ما يضمن لجميع المساهمين خاصة فئة صغار حملة الأسهم بالشركة من الإطلاع على المعلومات في الوقت المناسب بحكم عدم قدرتهم على الحصول عليها لعدم تواجدهم بالشركة.

### 2- اسهام معيار التقرير المالي المرحلي في التخفيف من حالة عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين:

تلتزم شركة "NCA" روية" بإعداد تقرير مالي مرحلي يتضمن جميع القوائم المالية لفترة نصف سنوية (كما تمت الإشارة إليه سابقاً في الجزء المخصص لدراسة واقع الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية)، وذلك بطلب من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بعد دخول الشركة لبورصة الجزائر سنة 2013، يتزامن هذا الطلب مع متطلبات المعيار (IAS34) "التقرير المالي المرحلي" الذي لا يلزم أي نوع من الشركات بإعداد وعرض تقرير مالي مرحلي إلا أنه يشجع الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة على إعداد وعرضه وفق متطلبات المعيار. هذا ما تم ملاحظته في شركة "NCA" روية"، حيث يقوم مجلس إدارتها بإعداد وعرض القوائم المالية المرحلية لفترة سداسية بنفس الطريقة التي يقوم من خلالها بإعداد القوائم المالية السنوية، ويهتم المساهمون بالشركة بالتقرير المالي المرحلي لاحتوائه على المعلومات الدورية المتعلقة بأموالهم بغرض مراقبة حركتها والتغيرات الطارئة عليها وتصحيح الأخطاء وتداركها قبل نهاية السنة المالية، والتقرير المالي المرحلي يعطي لهؤلاء الحق في الإطلاع الدوري على أموالهم الموجودة بيد مجلس الإدارة بالشركة.

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-12-2015, p03.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

حيث أن توفر المعلومات لمرة واحدة في السنة فقط لا يساعد المساهمين بالشركة على تفهم ومعرفة كل أرقام الحسابات دفعة واحدة، وهو ما قد يخفي عليهم بعض المعلومات بطريقة أو بأخرى. فإتاحة مجلس الإدارة لمعلومات دورية وفقا لمتطلبات المعيار (IAS 34) يخفف إلى درجة كبيرة من امكانية استحوازه على المعلومات واستغلالها في تحقيق أغراض شخصية.

ومن خلال دراسة واقع احترام تطبيق شركة "NCA" روية" لجملة المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فإنه تبين لنا أنه يلتزم معدو القوائم المالية المرحلية بالشركة باحترام هاته المبادئ والفروض المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يشير إليه تقرير محافظ حسابات الشركة المرحلي لسنة 2015 من خلال شهادته حول عدم مصادفة أي أحداث تسمح له بالشك في أن القوائم المالية المرحلية لا تعطي صورة صادقة طبقاً لمعايير المحاسبة المحلية<sup>1</sup>، هذا ما يساعد المساهمين في حصولهم على معلومات دورية صادقة تعبر عن الأداء الحقيقي لمجلس الإدارة من خلال قيامه بأعمال باسم ولصالح الشركة.

كما تبين لنا احترام مجلس إدارة "NCA" روية" في الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب الذي يفرض عليه بموجب قانون تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يحدد فيه الحد الأقصى لتاريخ الإفصاح عن القوائم المالية للسنة المالية المرحلية وهو 30 أوت من نفس السنة، ويتزامن هذا مع التزام مجلس الإدارة بقوانين الإفصاح وفقاً لبورصة الجزائر ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة باعتبار شركة "NCA" روية" شركة مدرجة في البورصة منذ فيفري 2013، هذا ما يضمن لجميع المساهمين خاصة فئة صغار حملة الأسهم بالشركة من الإطلاع على المعلومات الدورية في الوقت المناسب بحكم عدم قدرتهم على الحصول عليها لعدم تواجدهم بالشركة.

### 3- أهمية تطبيق معيار الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في زيادة الإفصاح للمساهمين:

من خلال دراسة واقع تطبيق معيار الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10)، بشركة

"NCA" روية" فإنه تبين لنا أن مجلس إدارة الشركة يقوم بتطبيق المعيار إلى حد ما، حيث:

✓ بالنسبة للإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: تلتزم الشركة بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وهي الأحداث المعدلة فقط ولكن بطريقة تختلف عما جاء في المعيار، فهي تقوم بتعديل أرقام الحسابات في الميزانية عند وقوع أحداث معدلة، إلا أن الشركة لا تقوم بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير المعدلة لحسابات الميزانية، حيث لا تظهر هذه الأحداث غير المعدلة في القوائم المالية السنوية، وهذا ما يعتبر أمراً مضللاً بالنسبة للمساهمين حيث لا يستطيعون معرفة ما قد حصل فعلاً في الفترة الواقعة بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ إصدارها؛

<sup>1</sup> NCA Rouiba, Rapport de commissariat aux comptes au 31-06-2015, p02.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

✓ بالنسبة لفترة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: تقوم الشركة بتحديد فترة الأحداث اللاحقة بالطريقة التي ينص عليها المعيار (أي بعد الانتهاء من إعداد الميزانية وقبل تاريخ اصدار القوائم المالية لمستخدميها، وهي الفترة ما بين 30 ديسمبر من السنة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها و30 جوان من السنة الجارية)،  
✓ بالنسبة لطريقة الافصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: لا تقوم الشركة بعرض الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المعدلة بالطريقة التي جاء بها المعيار (IAS10) حيث تقوم بالافصاح عنها في القوائم المالية السنوية من خلال تعديل الحسابات المؤثرة في نتيجة السنة المالية، ولا تقوم بالافصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المعدلة في ملحق مستقل من ملاحق القوائم المالية.

ويسعى مجلس إدارة شركة "NCA" إلى الافصاح عن كل الأحداث المعدلة لتاريخ الميزانية بإظهار تأثيرها على نتيجة السنة المالية وذلك في القوائم المالية السنوية. ولأن هذه الأحداث قد تؤثر على قرارات المساهمين كأن تكون أحداث معدلة لنتيجة السنة المالية وإظهار تأثيرها على نتيجة السنة المالية المحققة يزيد من ثقة المساهمين في أداء مجلس الإدارة فيما يخص الافصاح عن كل ما يتعلق بالأحداث المؤثرة في حساب نتيجة السنة المالية.

من خلال ما سبق تبين لنا أهمية التزام شركة "NCA" بكل من معايير الافصاح عن القوائم المالية (IAS1) و (IAS7) ومعيار التقرير المالي المرحلي (IAS34) ومعيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10)، هذا الأخير الذي يقوم مجلس إدارة الشركة بتطبيقه بطريقة مغايرة لطريقة المعيار، في تخفيف مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس إدارة الشركة وجميع المساهمين بها.

### 4- أهمية إدراج معيار الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24) بشركة "NCA" روية بالنسبة للمساهمين

من خلال دراسة واقع تطبيق معيار الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24) تبين لنا عدم إلتزام شركة "NCA" بهذا المعيار، وأنها لا تضعه ضمن المعلومات الهامة التي يتم الافصاح عنها للمساهمين بالرغم من أهمية تطبيقه هؤلاء، وبالرغم من إفصاح محافظ حسابات الشركة عن الأطراف ذات العلاقة بالشركة فقط دون الافصاح عن تأثير هاته الأطراف على نتيجة السنة المالية أو الأرصدة القائمة بينها وحتى تأثيرها على قرارات مجلس الإدارة، حيث تبيّن لنا وجود علاقة تأثيرية بين كل من مجلس إدارة شركة "NCA" وبين شركة "Alliance Assurance"، إلا أنه لم يتم الافصاح عن تكلفة التأمين وتأثيرها على نتيجة السنة المالية، وعن وجود بدائل للتأمين بشركات أخرى أقل تكلفة...، وغيرها من المعلومات التي تفيد المساهمين في فهم العلاقة التأثيرية الواردة بينهما.

فالقوائم المالية السنوية أو المرحلية على حد سواء لشركة "NCA" بالرغم من أنها تعد وسيلة فعالة في اتصال مجلس الإدارة بالمساهمين، إلا أنها لا تحتوي على مثل هذه الافصاحات التي تساعد المساهمين في معرفة التأثيرات الحقيقية للأطراف ذات العلاقة بالشركة، فاختيار مجلس إدارة شركة "NCA" لشركة

### الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" رويية

"Alliance Assurance" بغرض تأمين ممتلكات الشركة، قد يكون أكثر تكلفة بالنسبة لهاته الأخيرة وبالتالي لم يقوم مجلس إدارة "NCA" رويية" ببذل جهد في اختيار البديل المناسب للتأمين، وهذا يساهم إلى حد كبير في ضياع أموال المساهمين وتدفعها إلى الخارج نتيجة تكاليف الفرصة البديلة التي تحملها هؤلاء نتيجة عدم بذل مجلس الإدارة للجهد الذي ينبغي عليه الالتزام به في مثل هذه الحالات.

خلاصة الفصل الثالث:

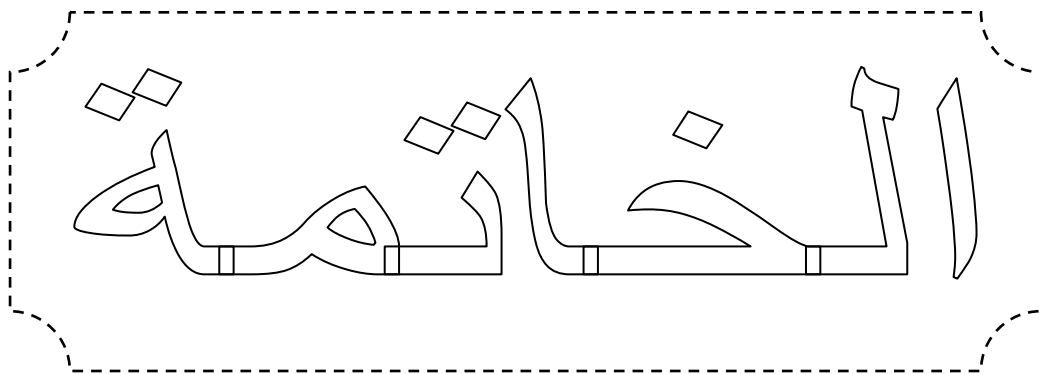
من خلال دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية في هذا الفصل، حاولنا دراسة أهمية التزام شركة "NCA" روية - شركة ذات أسهم - بالإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية لتقليل مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس إدارة الشركة ومجموعة المساهمين بالشركة، وتم ذلك بعد تقديم شركة "NCA" روية محل الدراسة، ثم التطرق إلى معرفة واقع العلاقة بين طرفي عقد الوكالة بالشركة ذاتها (مجلس الإدارة والمساهمين) استنادا لمبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والتي تخص فقط تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين، ومعرفة واقع الإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية بشركة "NCA" روية، بالإضافة إلى واقع احترام المبادئ والفروض المحاسبية عند إعداد الشركة للقوائم المالية، وواقع تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية بالشركة ( معيار التقرير المرحلي "IAS34"، الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية "IAS10"، معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة "IAS24")، من خلال تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي الذي استلهم العديد من نصوصه من معايير المحاسبة الدولية.

وقد تبين لنا مما سبق ما يلي:

- شركة "NCA" روية تلتزم إلى حد كبير بما جاء في معايير المحاسبة الدولية فيما يخص معايير الإفصاح عن القوائم المالية (المعيار (IAS1) إعداد وعرض القوائم المالية"، والمعيار (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية")، كما تحترم مبادئ وفروض المحاسبة التي جاءت في الإطار التصوري لهذه المعايير، وهو ما أضفى قدرا من المصداقية والموثوقية في المعلومات التي تقدمها الشركة للمساهمين ويزيد من درجة ثقتهم بمجلس إدارتها؛
- تفصح شركة "NCA" روية عن التقرير المالي المرحلي، وهو ما يعني حرص مجلس إدارة الشركة على تطبيق معيار التقرير المالي المرحلي الذي يضمن لحملة الأسهم التواصل الدائم بالشركة، وتقييم أدائها مرحليا؛
- تفصح شركة "NCA" روية عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، إلا أنها تقوم بتعديل حسابات الميزانية دون الإشارة إلى نوع الأحداث التي وقعت في الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية، وهذا مخالف لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 (الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)، فتعديل الحسابات يضمن للمساهمين قيام مجلس الإدارة بالإفصاح الذي يعبر عن حقيقة الأحداث التي ساهمت في تحقيق نتيجة السنة المالية وهو ما يضمن لهم تطبيق مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية، إلا أن طريقة عرض هاته الأحداث لا تتوافق مع الطريقة التي جا بها المعيار، وهذا يعتبر بالنسبة للمساهمين أمرا مضللا فهم لا يطلعون على نوع الأحداث التي وقعت في الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية سواء كانت معدلة أو غير معدلة؛
- لا تفصح شركة "NCA" روية عن الأطراف ذات العلاقة مما يعني عدم التزامها بمتطلبات المعيار (IAS24) "الأطراف ذات العلاقة"، بالرغم من أنه يضمن للمساهمين عدم وجود مصالح بين مختلف الأطراف ومجلس إدارة الشركة؛

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية

- تعتمد شركة "NCA" روية في عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة على العديد من الأساليب والوسائل منها ما يُتاح لمجلس الإدارة والمساهمين فقط، ومنها ما يُتاح لجميع المتعاملين بالشركة. وتعتبر شركة "NCA" روية من الشركات الوطنية التي تسعى إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما ظهر من خلال تطبيقها لبعض المعايير المدروسة، وذلك راجع إلى كفاءة مجلس إدارة الشركة وكذا الخبرة والكفاءة التي يتميز بها معدو القوائم المالية بالشركة، وتسعى الشركة إلى حد كبير من خلال ذلك إلى الإفصاح الأمثل والشفافية في المعلومات، ويعتبر طلب الشركة إدراجها في بورصة الجزائر خير دليل على ذلك، لأنه من شروط الدخول إلى البورصة الإفصاح المحاسبي الأمثل في القوائم المالية، واتباع متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي استلهمته العديد من نصوصه من معايير المحاسبة الدولية، فكل من هذا وذاك يفيد طرفي عقد الوكالة (مجلس الإدارة والمساهمين) بالشركة في توافق المعلومات بينهما وبالتالي عدم وجود انتهازية للطرف الوكيل - مجلس الإدارة - فيما يخص الاستحواذ على المعلومات المتعلقة بالشركة.



يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الهامة والتي تلعب دورا هاما في دعم قيمة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي والمالي للشركات، حيث يعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أمراً يساهم في بلوغ الشركات لمستوى إفصاح أمثل من حيث مقدار ونوع المعلومات وطرق إعدادها وعرضها يفيد شريحة عريضة من المستخدمين لتلك المعلومات، حيث تم في دراستنا الحالية تبيان الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية من خلال الإفصاح المحاسبي الذي تنص عليه في القوائم المالية في تهذيب سلوك إدارات الشركات المساهمة من الممارسات الانتهازية في الاستحواذ على المعلومات الهامة المتعلقة بأعمال الشركة.

وفي ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي توافق في مضمونه كثيرا مع هذه المعايير، ساعد هذا إلى حد كبير في إعداد دراستنا الحالية في محاولة بحث كيفية تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين وتنظيم العلاقة بين طرفي نظرية الوكالة المتمثلين أساسا في المساهمين بصفتهم أصحاب رأس المال بالشركة والإدارة بصفتها المسؤولة عن إدارة أعمال الشركة في ظل بعد حملة الأسهم عن أموالهم الموجودة بالشركة والرقابة عليها، وذلك في الشركات المساهمة الجزائرية مع أخذ شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" الناشطة في قطاع العصائر والمشروبات كدراسة حالة، حيث تم التوصل إلى نتائج الفرضيات بالإضافة إلى عدة نتائج متعلقة بالجانب النظري ونتائج متعلقة بدراسة الحالة، نستعرضها فيما يلي، ونختتمها باقتراح توصيات وآفاق لهذه الدراسة.

### أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة ما تعلق منها بالإفصاح الموجه للمساهمين بالإضافة إلى نظرية الوكالة وتأثير تلك المعايير في نظرية الوكالة نظريا وتطبيقيا، حاولنا اختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، حيث تم التوصل بعدها إلى النتائج التالية:

#### 1. الفرضية الأولى: " يتمثل مستوى الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير

المحاسبة الدولية في كل المعلومات التي تلخص كل تعاملات الشركة مع الأطراف الأخرى"

من خلال الدراسة النظرية تبين لنا درجة الارتباط الوثيق بين معايير المحاسبة الدولية وموضوع الإفصاح المحاسبي، فهي تسعى للوصول إلى المعلومة الصادقة والموثوقة المقدمة لكافة مستخدميها، وخاصة بالنسبة للمساهمين كمستخدم رئيسي لتلك المعلومة، كما تظهر أهمية تطبيق تلك المعايير من أجل تحقيق ما تهدف إليه القوائم المالية. حيث تطرقنا إلى أهم معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت إلى الإفصاح في القوائم المالية وافصاحات أخرى ينبغي على الشركات أخذها في الاعتبار عند إعداد وعرض قوائمها المالية التي تصدرها. وبذلك فإن كل من:

- معايير الإفصاح عن القوائم المالية متضمنة المعيار (IAS1) "إعداد وعرض القوائم المالية" والمعيار (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية"، فهي تساعد على توفير معلومات صادقة عن نتيجة الأداء بالشركة ومركزها المالي وجميع تدفقاتها النقدية.

- معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34) الذي يحتوي على قوائم مالية مرحلية، وهذا ما يسمح لمستخدمي القوائم المالية المرحلية بتتبع أنشطة شركاتهم والاطلاع المستمر على نتائج أعمالها ومركزها المالي.

- معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10)، تساعد متطلبات هذا المعيار كثيرا مستخدمي القوائم المالية على فهم ومعرفة الأحداث التي أدت إلى تحقيق نتيجة السنة المالية.

- معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، يفيد هذا المعيار في معرفة درجة تأثير الأطراف ذات العلاقة بالشركة على القرارات التي يتم اتخاذها بها.

تُبين مستوى الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، حيث تفرض هذه الأخيرة من خلال إطارها التصوري ضرورة إعداد تلك القوائم المالية وفقا لمبادئ وفروض المحاسبة، كما تساهم المعايير الأخرى ("IAS34" و "IAS10" و "IAS24") كثيرا في إيجاد مستوى أفضل للإفصاح المحاسبي عن المعلومات، وبذلك يتمكن مستخدمي القوائم المالية خاصة منهم المساهمين في الشركات المساهمة من اتخاذ قرارات رشيدة فيما يخص أموالهم الموجودة بالشركة.

**2. الفرضية الثانية :** " تساهم معايير الإفصاح عن القوائم المالية وكل من المعيار (IAS34) والمعيار (IAS10) والمعيار (IAS24) في الحد من استحواد الإدارة على المعلومات في الشركات المساهمة، وذلك من خلال نوع ومقدار المعلومات التي تتضمنها تلك المعايير"

فمن خلال الدراسة النظرية التي حاولنا إيجاد علاقة بين معايير المحاسبة الدولية المدروسة ("IAS1" و "IAS7" و "IAS34" و "IAS10" و "IAS24") ونظرية الوكالة، تبين لنا أنه للإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه معايير المحاسبة الدولية دور هام في القضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات الناتج عن انفصال الإدارة عن الملكية في الشركات المساهمة، حيث تبين أنه:

- عند الالتزام بتطبيق متطلبات معايير الإفصاح عن القوائم المالية ("IAS1" و "IAS7")، تنتج معلومات صادقة عن نتيجة الأداء الذي قامت به إدارة الشركة -الطرف الوكيل في نظرية الوكالة- بالإضافة إلى إظهار جميع التدفقات النقدية، وبالتالي معرفة الملاك - الطرف الأصيل في نظرية الوكالة - اتخاذ قرارات رشيدة في ظل تلك المعلومات الصادقة المتاحة، وهذا من شأنه المحافظة على علاقة الملاك بإدارة شركاتهم من حيث درجة الثقة في أنها تقوم بأعمال لصالحهم، وبالتالي تنخفض حدة تأثير المشاكل الناتجة عن نظرية الوكالة.

- من خلال متطلبات معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34)، الذي ينص على إعداد وعرض قوائم مالية مرحلية، يُسمح لملاك الشركات بتتبع أنشطة شركاتهم والاطلاع المستمر على نتائج أعمالها ومركزها المالي، وهو ما يساهم في تخفيف انتهازية الإدارة فيما يخص الاستحواذ على المعلومات الدورية المتعلقة بالشركة، كما يساعد الملاك في مراقبة حركة أموالهم ومختلف التغيرات التي تطرأ عليها بصفة دورية، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة لها.
- في حالة تطبيق معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10)، يساعد الملاك في فهم ومعرفة الأحداث التي أدت إلى تحقيق نتيجة السنة المالية، حيث أن المعلومات الواقعة بين تاريخ إعداد إدارة الشركات المساهمة للقوائم المالية وتاريخ إصدارها قد تكون معلومات مرتبطة أساساً بهذه الفترة ولها علاقة بالنتيجة التي تم تحقيقها بالشركة، فطبقاً لمبدأ استقلالية الدورات المالية فإنه يجب الإفصاح عن هذه الأحداث حتى يتمكن ملاك الشركات من معرفة ربح أو خسارة كل فترة على حدا، بغرض اتخاذ قرارات رشيدة في ضوء تلك المعلومات المتاحة.
- عند تطبيق معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، يتمكّن ملاك الشركة -الطرف الأصل- من معرفة درجة تأثير الأطراف ذات العلاقة بالشركة على القرارات التي تتخذها إدارة الشركة - الطرف الوكيل - خاصة وأنه في ظل بعد الملاك عن الإدارة تكون لهذه الأخيرة الحرية في اختيار الأطراف التي تتعامل معها، كاختيارها لمصادر إقراض مثلاً تفرض نسبة مرتفعة على القروض مقارنة بمصادر إقراض أخرى متاحة، وذلك لوجود علاقة مهما كان نوعها (قربة، صداقة) بين إدارة الشركة أو بعض أعضائها وجهات الإقراض هذه (التي تفرض نسبة مرتفعة على القروض)، فالإفصاح عن مثل هذه العلاقات يعني تحلي الإدارة بالصدق والنزاهة في العمل بالرغم من بعدها عن رقابة ملاك الشركة، حيث يساهم هذا النوع من الإفصاح في عدم فرض رقابة من طرف ملاك الشركة وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن الإشراف والرقابة.

**3. الفرضية الثالثة:** "تقوم شركة NCA روية" بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ومعايير أخرى تُمكنها من الوصول إلى مستوى إفصاح أمثل يلبي احتياجات المساهمين من المعلومات بما أنها شركة ذات أسهم"

من خلال ما تطرقنا إليه في دراسة حالة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA روية" تبين أنه يهتم مجلس إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية فهي تقوم بإعداد قوائم مالية منذ مدة طويلة (منذ سنة 2003) وفقاً لمتطلبات المخطط الوطني للمحاسبة آنذاك، ثم في الوقت الحالي تقوم بإعداد القوائم المالية الخمسة (قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية، ملاحق القوائم المالية) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي استلهم معظم نصوصه من هذه المعايير، ويقوم بذلك من أجل تنظيم وزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية التي يقوم بإعدادها وعرضها في نهاية كل سنة مالية،

خاصة وأنها شركة مساهمة ويسعى مجلس الإدارة فيها إلى الإفصاح عن معظم المعلومات الهامة التي تساعد المساهمين في اتخاذ قرارات تناسب استثماراتهم بالشركة، كما يقوم مجلس الإدارة بتطبيق معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34)، ويقوم من خلاله بإعداد وعرض قوائم مالية مرحلية تغطي السداسي الأول من كل سنة مالية، بالإضافة إلى تطبيق معيار الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10) إلى الحد الذي يستطيع فيه المساهمون الاطلاع على نتيجة السنة المالية التي تعبر بصدق عن أعمال الشركة السنوية، وذلك من خلال إعادة تعديل أرقام الحسابات، وذلك لتعزيز تطبيق مبدأ استقلالية الدورات الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي. إلا أن مجلس إدارة الشركة لا يقوم بتطبيق معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالشركة (IAS24) بالرغم من أهميته بالنسبة للمساهمين، والذي يساعدهم في معرفة الأطراف المؤثرة على النتيجة المحققة خلال السنة المالية.

حيث أن قيام مجلس إدارة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" بالإفصاح المحاسبي ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية المدروسة، سواء بفرض النظام المحاسبي المالي أو بفرض من بورصة الجزائر من خلال لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، فإن المساهمين بشركة "NCA" روية" بمختلف فئاتهم سواء المالك لأكبر حصة من الأسهم أو كبار حملة الأسهم أو صغار حملة الأسهم، يهتمون بالإفصاح المحاسبي الحالي و يدعمون الشركة بتقديم اقتراحات فيما يخص زيادة الإفصاح أو تحسينه، وذلك يتضح من خلال حضورهم الدائم في اجتماعات مجالس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة العادية، وناتج عن وعيهم بأهمية المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها شركتهم، خاصة وأننا نجد هؤلاء ممن يمتلكون مستوى ثقافي لا بأس به وخبرات وكفاءات مهنية عالية بالإضافة إلى توليهم مناصب سواء بالشركة نفسها أو خارج الشركة، وهذا ما يتضح لنا من خلال ورقة الحضور في مجلس إدارة الشركة.

كما أن قيام مجلس إدارة الشركة بالإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المدروسة له القدرة في تخفيف مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة كطرف مؤكل والمساهمين بالشركة كطرف مؤكل، حيث أن:

- مجلس الإدارة يلتزم إلى حد كبير بما جاء في معايير الإفصاح عن القوائم المالية ( المعيار "IAS1"، والمعيار "IAS7" ) ، كما يحترم مبادئ وفروض المحاسبة التي جاءت في الإطار التصوري لهذه المعايير عند إعدادها وعرضه للقوائم المالية، وهو ما أضفى قدرا من المصداقية والثوقية في المعلومات التي تقدمها الشركة للمساهمين ويزيد من درجة ثقتهم بمجلس إدارتها من خلال حرصه على تقديم معلومات صادقة عن أداء الشركة خلال السنة المالية.
- إفصاح مجلس إدارة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" عن التقرير المالي المرحلي الذي يحتوي على قوائم مالية مرحلية بنفس طريقة القوائم المالية السنوية يعني حرص مجلس الإدارة على تطبيق معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34)، فالإفصاح عن فترة مرحلية يضمن لحملة

الأسهم التواصل الدائم بالشركة، وتقييم أدائها مرحليا وهذا ما يساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة وسريعة.

- افصح مجلس إدارة شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية بطريقة تعديل حسابات الميزانية، يضمن للمساهمين قيام مجلس الإدارة بالإفصاح الأمثل الذي يعبر لهم عن حقيقة نتيجة السنة المالية بغرض تعزيز مبدأ استقلالية نتيجة كل سنة مالية على حدا، وعدم تحميل نتائج أو أعباء دور لدورة أخرى وهذا بغرض عدم تضليل المساهمين فيما يخص النتيجة المحصل عليها في نهاية السنة. إلا أن هاته الطريقة تختلف عن ما جاء به معيار "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" وهو ما يعني عدم التزام المجلس بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS10) بالطريقة التي تسمح للمساهمين بمعرفة الأحداث المعدلة لحسابات الميزانية وكذا الأحداث غير المعدلة لحسابات الميزانية؛

حيث يقوم مجلس إدارة الشركة بتطبيق المعايير السابقة إلا أنه لا يقوم بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالشركة، مما يعني عدم التزامه بتطبيق معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، الذي يحقق منافع كبيرة بالنسبة للمساهمين فيما يخص معرفتهم لدرجة تأثير الأطراف التي لها علاقة بالشركة في تحقيق نتيجة السنة المالية.

- تقوم الشركة باستخدام العديد من وسائل الإفصاح ومنها ما يتاح لمجلس الإدارة والمساهمين فقط، وهو ما يبين أن للمساهمين حق في الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالشركة، فمجلس الإدارة يضمن بذلك زيادة الإفصاح والشفافية والمعاملة العادلة لجميع المساهمين سواء المسيطرين أو صغار حملة الأسهم، كما يضمن لهم كافة حقوقهم فيما يخص حضور الجمعيات العامة وواجباتهم تجاه الشركة وتجاه أموالهم.

ولهذا تعتبر شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" من الشركات التي تسعى إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية خاصة ما تعلق منها بالإفصاح عن القوائم المالية وكل من المعيار (IAS34) والمعيار (IAS10)، ويعتبر طلب الشركة إدراجها في بورصة الجزائر خير دليل على ذلك، لأنه من شروط الدخول إلى البورصة الإفصاح المحاسبي الأمثل في القوائم المالية، واتباع متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي توافقت العديد من نصوصه مع معايير المحاسبة الدولية، فكل من هذا وذاك يفيد طرقي عقد الوكالة بشركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات وهما مجلس الإدارة بصفتها طرف مؤكل للقيام بكافة أعمال الشركة، والمساهمين بصفتهم الطرف المؤكل لمجلس الإدارة، فيما يخص توافق المعلومات بينهما وبالتالي عدم وجود انتهازية للطرف الوكيل - مجلس الإدارة - فيما يخص الاستحواذ على المعلومات المتعلقة بالشركة بالرغم من موقع الهام بالشركة وتواجهه الدائم بها.

## ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وما تعلق منها بالإفصاح المحاسبي، ونظرية الوكالة، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج، يمكن ذكرها كما يلي:

1. تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا كبيرا في تنظيم مهنة المحاسبة على الصعيد الدولي وليس في الدول المصدرة لهاته المعايير فقط، وهذا ما يبين الاهتمام العالمي بمعايير المحاسبة الدولية، ومنها اهتمام الجزائر كغيرها من دول العالم من خلال تبنيها لنظام محاسبي مالي منذ سنة 2010، يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية،
  2. ترتبط معايير المحاسبة الدولية ارتباطا وثيقا بموضوع الإفصاح المحاسبي، ويظهر ذلك من خلال تضمين في كل معايير المحاسبة الدولية فقرة مستقلة تبين الإفصاحات الواردة في كل معيار، بالإضافة إلى وجود معايير خاصة فقط بالإفصاح عن القوائم المالية (معيار إعداد وعرض القوائم المالية "IAS1" ومعيار قائمة التدفقات النقدية "IAS7")، بالإضافة إلى وجود معايير تلبي احتياجات المساهمين من المعلومات وتشمل كل من معيار التقرير المالي المرحلي "IAS34"، ومعيار الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية "IAS10" ومعيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة "IAS24"، كما تسعى هذه المعايير إلى الوصول إلى المعلومة الصادقة والموثوقة المقدمة لكافة مستخدميها، وخاصة بالنسبة للمساهمين كمستخدمين رئيسيين لتلك المعلومة، كما تظهر أهمية تطبيق تلك المعايير من أجل تحقيق ما تهدف إليه القوائم المالية.
  3. تظهر في شركات المساهمة أين يلتقي أصحاب رأس المال مع من يُديرون أموالهم من خلال إبرام عقود وكالة، مشاكل عديدة تعرض لها العديد من الباحثين وسمّوها بنظرية الوكالة، أهمها مشكل عدم تماثل في المعلومات بين طرفي النظرية، وذلك ناتج من الموقع الهام الذي يحتله المدراء بهاته الشركات بعيدا عن رقابة أصحاب رأس المال.
  4. تركز معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح عن القوائم المالية ("IAS1" و "IAS7") على ضرورة إعداد قوائم مالية تلخص كافة أعمال الشركة خلال السنة المالية، والتي من شأنها مساعدة ملاك الشركة - الطرف الأصيل - في الشركات المساهمة في اتخاذ قرارات رشيدة فيما يخص أموالهم الموجودة بالشركة، ويتم إعداد تلك المعلومات وفقا لمبادئ وفروض المحاسبة التي نص عليها الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، كما تساهم معايير المحاسبة الدولية التي تلبي احتياجات المساهمين من المعلومات ("IAS34" و "IAS10" و "IAS24") أيضا في الحد من استحواذ الإدارة - الطرف الوكيل - على المعلومات وذلك من خلال:
- معايير الإفصاح عن القوائم المالية متضمنة المعيار (IAS1) إعداد وعرض القوائم المالية وIAS7 قائمة التدفقات النقدية)، تساعد على توفير معلومات صادقة عن نتيجة الأداء بالشركة ومركزها المالي وجميع تدفقاتها النقدية، وهذا من شأنه المحافظة على علاقة الملاك بالإدارة في الشركات المساهمة.

- معيار التقرير المالي المرحلي (IAS34)، الذي يحتوي على قوائم مالية مرحلية، يسمح لملاك شركات المساهمة بتتبع أنشطة شركاتهم والاطلاع المستمر على نتائج أعمالها ومركزها المالي، وهو ما يساهم في تخفيف انتهازية الإدارة فيما يخص الاستحواذ على المعلومات الدورية المتعلقة بالشركة.
  - معيار الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (IAS34)، يساعد كثيرا على فهم ومعرفة ملاك شركات المساهمة للأحداث التي أدت إلى نتيجة السنة المالية، حيث يتمكن هؤلاء من معرفة ربح أو خسارة كل فترة على حدا، بغرض اتخاذ قرارات رشيدة في ضوء تلك المعلومات المتاحة.
  - معيار الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، يفيد هذا المعيار الطرف الأصيل -ملاك الشركة- في معرفة درجة تأثير الأطراف ذات العلاقة بالشركة على القرارات التي يتخذها الطرف الوكيل -إدارة الشركة- في ظل بعد الملاك عن رقابة الإدارة.
- فالالتزام بهذه المعايير يعني تهذيب السلوك الانتهازي لإدارة الشركة فيما يخص الاستحواذ على المعلومات وبالتالي تخفيف حدة تضارب المصالح بين طرفي عقد الوكالة بالشركة. وذلك من خلال العدد الهام للقوائم المالية الذي تنص عليه هذه المعايير بالإضافة إلى كمية ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيها، لأن إتاحة كافة المعلومات للمساهمين وفق هذه المعايير يساهم في معرفتهم لكل ما يتعلق بالشركة.
- إلزام الطرف الأصيل -ملاك الشركة-، الطرف الوكيل -إدارة الشركة- في الشركات المساهمة بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة وفرض وسائل رقابية كالتدقيق القانوني يضمن صحة وصدق تعبير القوائم المالية التي تقوم إدارة شركات المساهمة بإعدادها وعرضها عن حقيقة الأحداث التي مرت بها الشركة خلال الفترة التي تغطيها تلك القوائم المالية، كما يعمل على زيادة الإفصاح وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما تم التوصل من خلال دراسة الحالة إلى النتائج التالية:

1. تسعى شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" إلى تطبيق معايير الإفصاح عن القوائم المالية ("IAS1" و "IAS7") وتطبيق معايير أخرى تلي احتياجات المساهمين ("IAS34" و "IAS10") من خلال التزامها بما يفرضه النظام المحاسبي المالي من قوانين تنظم عملية الإفصاح بالإضافة إلى وقوانين الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر كون أن الشركة مدرجة في البورصة منذ سنة 2013، وذلك لتحسين جودة الإفصاح عن القوائم المالية للشركة، وإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات التي تفصح عنها الشركة سواء كانت تغطي السنة المالية (قوائم مالية سنوية) أو السداسي الأول من السنة المالية (قوائم مالية مرحلية).
2. نتيجة لالتزام شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" بتطبيق متطلبات العديد من معايير المحاسبة الدولية وتطبيق الشفافية عند الإفصاح عن قوائمها المالية من خلال اعتمادها على العديد من وسائل وأساليب الإفصاح، فإن ذلك كان له الأثر على علاقة الوكالة بالشركة حيث لا تواجه الشركة مشاكل كثيرة بين طرفي عقد الوكالة (مجلس الإدارة والمساهمين)، وذلك من خلال

حرص مجلس الإدارة على منح المساهمين كافة حقوقهم. ماعدا مشكل عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة والمساهمين الذي نجده أحيانا يكون ناتج عن بُعد المساهمين خاصة صغار حملة الأسهم عن الشركة، واستخدام مجلس الإدارة لبعض أساليب المحاسبة الابداعية، كتقدير العمر الانتاجي للأصول التي تملكها الشركة، الذي يكون في الغالب غير حقيقي.

3. تقوم شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من خلال القوائم المالية السنوية والمرحلية التي تقوم بإعدادها وعرضها، وتعتمد في ذلك على العديد من وسائل الإفصاح، حيث هناك وسائل تخص بها مجموعة المساهمين فقط، وهذا بدوره ينعكس على العلاقة الجيدة بين طرفي عقد الوكالة بالشركة (مجلس الإدارة والمساهمين)، مما يساعد بشكل كبير معايير المحاسبة الدولية في تحقيق هدفها في القضاء على مشاكل عدم تماثل المعلومات خاصة بين مجلس إدارة الشركات المساهمة وحملة الأسهم.

4. تكمن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية خاصة ما تعلق منها بالإفصاح عن القوائم المالية والمعايير التي تلبي الإفصاحات التي تتضمنها احتياجات المساهمين بالشركات المساهمة في إضفاء الثقة والمصدقية في مخرجات النظام المحاسبي المطبق في أي دولة، وهو الهدف ذاته الذي تسعى إليه الجزائر من خلال تبنيتها لنظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، حيث يهدف هذا الأخير إلى تشجيع الشركات الجزائرية إلى الإفصاح عن معلومات محاسبية تتسم بالجودة وتحسين وسائل الإفصاح عنها وذلك بغرض حماية أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المحتملين. هذا ما تم ملاحظته في شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية".

5. يعمل مجلس الإدارة وفقا لما نص عليه القانون التجاري الجزائري ويتمتع بذلك بكافة صلاحياته في العمل لصالح الشركة والمساهمين، وهو ما يساعد على تحسين علاقته بالمساهمين، فيحصل بذلك أعضائه على المكافآت من كل سنة حسب ما تم الاتفاق عنه، إضافة إلى الأجور والرواتب التي يتقاضونها في إطار عملهم.

6. تطبيق ميثاق الحكم الراشد بشركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية" ساعد كثيرا على وجود علاقة جيدة بين المساهمين ومجلس إدارة الشركة من خلال الالتزام بكل ما جاء فيه.

### ثالثا: الاقتراحات:

بغية الاستفادة من معايير المحاسبة الدولية وما تعلق منها بالإفصاح عن القوائم المالية والإفصاح الذي يلي احتياجات المساهمين بشركات المساهمة على المستوى المحلي، وحتى تتمكن الشركات المساهمة من مسايرة التطورات العالمية خاصة في المجال المحاسبي والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، بغرض القضاء على الفجوة المعلوماتية الموجودة بين طرفي عقد الوكالة بهذه الشركات ( مجلس الإدارة والمساهمين) من خلال تحسين عملية

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم المالية التي تقوم بإعدادها وعرضها، نقدم جملة من التوصيات كما يلي:

1. زيادة الوعي لدى المساهمين بأهمية الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية من أجل تفعيل دورهم في دعم عملية الإفصاح والشفافية عن المعلومات بالشركات المساهمة؛
2. العمل على تحسين عملية الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي المالي انطلاقا من تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية بالجزائر، خاصة في الشركات المساهمة أين توجد أموال يغيب أصحابها عن إدارتها؛
3. على الجهات المسؤولة عن مهنتي المحاسبة والمراجعة في الجزائر إعطائها أهمية معتبرة، وذلك من خلال إقامة دورات تكوينية للمحاسبين والمراجعين لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم بغية تحسين العمل المحاسبي، وتفعيل دور هؤلاء فيما يخص وضع القوانين المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، خاصة فيما يخص القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛
4. ضرورة تحسين العمل المحاسبي في الجزائر بناء على متطلبات معايير المحاسبة الدولية ومسايرة تطورها، وتطبيقها شكلا ومضمونا، بغية الاستفادة من مزايا تطبيقها.

#### رابعا: آفاق الدراسة:

تناولت هذ الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والإسهامات التي يقدمه فيما يخص طرفي عقد الوكالة في الشركات المساهمة المتمثلين في الطرف الأصيل -المساهمين - والطرف الوكيل -الإدارة-، وبما أن موضوع تطبيق معايير المحاسبة الدولية لا زال بعيد التطبيق نوعا ما في الجزائر، نتيجة لعدم تطبيق جميع معايير المحاسبة الدولية بالشركات الجزائرية، إلا أننا حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على إحدى الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر وهي شركة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات "NCA" روية"، إلا وهذا ما يُمكننا من اقتراح مواضيع ذات الصلة بمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي، كما يلي:

1. إسهامات معايير المحاسبة الدولية وأخلاقيات مهنتي المحاسبة والمراجعة في تحقيق جودة القوائم المالية للشركات المساهمة الجزائرية.
2. واقع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية في الشركات المساهمة غير المدرجة في بورصة الجزائر.
3. دور الإفصاح المحاسبي الحالي في تفعيل السوق المالي الجزائري.
4. دور الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي في القضاء على مشاكل نظرية الوكالة.

فهرس المراجع

1. أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.، تأسيس وتطوير هيئة محاسبية مهنية، الطبعة الثانية، نوفمبر 2007،
3. أحمد زغدار، محمد سفير، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 2009، 07.
4. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المحاسبة في الشركات المساهمة ، www.abahe.co.uk
5. ألاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2008.
7. أمينة قداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، فبراير 2014.

### أولاً: باللغة العربية

8. بحار حسنة ، معايير المحاسبة الدولية، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.
9. بن بلغيت مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
10. التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ،شرح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، الجزء 2، القاهرة 2004.
11. جميل أحمد، سفير زغدار، تجليات الحوكمة في الارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص 12.
12. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 6 و7 ماي 2012 .
13. حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصيرفي، أساليب استخدام المحاسبة الابداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، 2011.
14. حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العالمية الدولية، الأردن، 2000 .

15. حسين حسين شحاته، المحاسب والمراجع القانوني الاسلامي، التأهيل العلمي والإعداد المهني، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الاسلامي، [www.darelmashora.com/download.ashx?docid=538](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=538)
16. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
17. خاسف جمال الدين، فلسفة التوريد والأزمات المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس-سعيد-الجزائر.
18. خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS and IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
19. رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
20. زينة بن فرج، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول: مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار 21، 22 نوفمبر 2007.
21. سيد عبد الرحمان بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.
22. الشريف عليان، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
23. صبيحة برزان العبيدي، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من 2002 - 2007، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، 2008.
24. طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في إعداد التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
25. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات-المفاهيم-المبادئ والتجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
26. طه أحمد حسن أرديني، التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق- دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الراغبين 85(29)، 2007. -
27. عباس حميد يحيى التميمي، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد لنيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في المحاسبة، 2008.
28. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
29. عبد الحسيب سند عطية، كتاب الوكالة، <http://www.alukah.net>

30. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية (مدخل مصري وعربي ودولي مقارنة)، كلية التجارة- الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2009.
31. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2006-2007.
32. عطا الله وارد خليل، محمد عبدالفتاح العشماوي، بسمان الفيصل، الحوكمة المؤسسية (المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة)، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
33. علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلاني بن الحاج يحي ومحمود المسعودي، القاموس الجديد للطلاب- معجم عربي مدرسي ألفائي، الجزائر، 1991.
34. علي دقاق، الإفصاح والشفافية وعدالة الفرض ومتطلبات ضرورة لنجاح سوق المال السعودية، <http://www.tdwl/net>
35. علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28- العدد الأول- 2012.
36. عماد الآغا، المحاسبة الإبداعية، المجلة الإلكترونية، مال وأعمال، العدد الثاني، 2012.
37. عماد زباد رمضان، أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية - دراسة تطبيقية على السوق الأردني - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2010.
38. عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، دار نبور للنشر، العراق، 2011.
39. عوض خلف دلف العيساوي، صدام محمد محمود الحياي، علي ابراهيم حسين الكسب، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، جامعة تكريت - كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، 2008.
40. العياشي الصادق فداد، تعارض المصالح في عمل الهيئات الشرعية، مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين. <http://www.kantakji.com>
41. غازي عبد العزيز سليمان البياتي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2007.
42. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 2006.
43. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، دروس وتطبيقات محلولة، دار الصفحات الزرقاء العالمية للنشر، البويرة، الجزائر، 2012.
44. لطيف زيود، حسان قطيم نغم، أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007.

45. لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، الافصح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30) " حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية" سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28) ، العدد،2،2006.
46. مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، المحاضرة الأولى، دورة معايير المحاسبة الدولية، ( هيئة الأوراق والأسواق المالية)، دمشق كانون الأول 2009.
47. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، جمعية القانونيين السوريين، سوريا.
48. مجدي أحمد الجعبري، الافصح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية( سابك)، شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمامك.
49. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل من البيئة المصرية.  
[www.bu.edu.eg/.../Accounting%20/.../Magdy%20Melegy%20Abd](http://www.bu.edu.eg/.../Accounting%20/.../Magdy%20Melegy%20Abd)
50. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية- دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2008.
51. محمد أحمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة نظرية تطبيقية، <http://islamfin.go.Forum.net>
52. محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية، اتيراك للنشر والتوزيع، 2005.
53. محمد طارق يوسف، الافصح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات الحوكمة وأسواق المال العربية، شرم الشيخ 2007.
54. محمد عبد الحليم عمر، الأخلاق الاسلامية والمحاسبة، ندوة "القيم الأخلاقية الاسلامية والاقتصاد"، القاهرة 15-16 أبريل 2000، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي.
55. محمد محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس. القاهرة.
56. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة- ، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية،2006.
57. محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة في شركات الأموال من الناحيتين العلمية والعملية، دار الوراق للخدمات الحديثة،1999.
58. مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12،13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب-البليدة.
59. مروان محمد أبوفضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الاسلامية، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، برنامج العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، الضفة الغربية، فلسطين.
60. مزياني نورالدين، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات " مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 4،2010.

61. مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 4 و5 ديسمبر 2007.
62. منذر جبار داغر، المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات، حالة العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 2012، 21.
63. منصور الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية، دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر، المؤتمر العلمي الثالث حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- يومي 29-30 نوفمبر 2011.
64. منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعية- دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 36، سنة 2013.
65. مؤيد محمد علي الفضل، فراس خضير الزبيدي، نوال حربي راضي، العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة-دراسة اختبارية، العراق، 2014.
66. مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد.
67. نادية سامي خضر، دور الحوكمة في تحقيق الافصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية، دراسة نظرية، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العدد الرابع والعشرون، 2008.
68. ناصر دادي عدون، هوارى معراج، دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أفريل 2011، [www.Kantakji.com/figh](http://www.Kantakji.com/figh).
69. ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الافصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات (دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 3، الاصدار 9، جامعة بغداد، 2009.
70. نبيل حمادي، براهيم براهيمية، عاشور كتوش، التدقيق القانوني كأداة لتسيير علاقة الوكالة في الشركة، الملتقى العلمي الدولي حول: حوكمة الشركات، أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 5-6 ديسمبر 2007.
71. هاشم رمضان الجزائري، حسين عبد القادر معروف، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 25، المجلد 7، تشرين الثاني، 2009.
72. هديل رزق، تعارض المصالح والمحابة، <http://www.aman-palestine.org>
73. هشام سفيان صلواتشي، حوكمة المؤسسات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

74. هشام سفيان صلوأتشي، يوسف بودة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17، 18 جانفي 2010.
75. وسام نعمة حسين، مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، 2011.
76. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

1. Abbas Ali Mirza, Manges Orrell, Graham J.Holt, **IFRS Practical Implementation Guide and Workbook**, 2nd edition, John Wiley and sons INC, New jersey, USA, 2008.
2. ANDRei Shleifer and Robert W.Vishny, **A survey of corporate Governance**, The journal of finance. vol52, N2, June 1997
3. Barzegar B . , Mahdi S., " **Re-Emerging of Agency Problem: Some Evidence from Practicing Non-Audit Services by External Auditors.** " Journal Audit pract. , vol .5 Issue 2 , 2008.
4. Benoit.pige « **Audit et contrôle interne** » ;paris :edition EMS, 2ème edition, 2001.
5. Breton G, and Taffler, **Creative accounting and investment Analyst Reponse**, institue of chartered.Accountants in England and wales, 14 November 2005
6. Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, **Creative Cash Flow Reporting: Uncovering Sustainable Financial Performance**, John Wiley & Sons INC, New jersey, USA, 2005.
7. Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, **The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices**, 2002
8. **Code algérien de Gouvernance d'Entreprise**, Edition 2009
9. **Commonwealth Parliamentary Association (CPA)**, <https://www.agora-parl.org/pt/taxonomy/term/504>
10. Flannery, Mark J, « **Asymmetric information and risky debt maturity choice** », The Journal of Finance vol41, stanford university, U.S.A, 1986.
11. François Larmande, **contribution à l'analyse économique de la rémunération des dirigeants**, Thèse présente pour obtenir le grade de docteur de l'école poly technique, paris 2003.
12. Gibson William and Pope Kenneth : **The Ethics of Counseling: A national survey of certified counselors** ; journal of counseling and Development (n°71) America, 1993.
13. H.Devasse, M.parrivite, A.Sadou, **Manuel de comptabilité conforme au scf et aux normes IAS/IFRS**, edition Berti, 2010, Algerie.

14. Ignacio De la Torre, **Creative Accounting Exposed**, published by : palgrave Macmillan 2009.
15. J.F Robert, H. puteaux, F. Mechin, **Normes IFRS et PME**, Dunod/Expert comptable Média, parie, France, 2004.
16. Jérémy Morvan « **La gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables** », Thèse pour le doctorat nouveau régime en science de gestion, université de brétagne occidentale, 2005.
17. John Sullivan and Alexander shkolkov, **The Essential component of Corporate Governance**, CiPE, 12 January 2006. [www.cipe.org](http://www.cipe.org)
18. Michael C. Jensen and Clifford W. Smith, Jr « **Stock holder, Manager, And Creditor Interests : Applications of Agency Theory** » 1985, Available at <http://papers.ssm.com>
19. Michael C. Jensen and William H. Meckling « **Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency costs and ownership structur** », Journal of Financial Economics, October, 1976, version N=4 Available at <http://www.sFu.ca>
20. Michel Javet. **Les normes IFRS, Introduction au concepts de base**, Séminaire 4,5 Février 2006, Al-aurassi, Alger.
21. Mustapha BOUBAKEUR " **internationales de L'impact des normes" divulgation financière sur le renforcement des principes de la gouvernance d'entreprise**", Journal Performance des institutions algériennes, Université Kasdi Merbah Ouargla, 2016 .
22. Nacer Kamel, **Anote on the use of creative Accounting**, British Accounting Review 24, 1992.
23. OECD(2004) « Corporate Gouvernance » , <http://www.oecd.org>
24. Oriol Amat, **Creative accounting : Nature incidence and Ethical ISSUE**, Journal of Economic literature classification, M41, 2004, (working paper Economics)
25. Report of the committee on The Financial Aspect of corporate Governance, « **The Financial ASPECT of corporate Governance** », London, Burgess Scinece press, 1 december 1992.
26. Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**, Dunol 4ème édition, France, 2008.
27. Rostam Vahab and Maholi Salehi , " **Necessity for reengineering the qualitative characteristics of financial reporting arrangement in the reduction of information asymmetry: An evidence of Iran** " . African Journal of Business management , vol . 5 Issue 8 . 2011
28. **Système Comptable Finance**, Institut Spécialisé en Gestion et Finance- INTEC, Parie, France, 2
29. Terry Smith, **Accounting for growth, Stripping the camouflage from company accounts**, century business, 1996.
30. Vivek Agarwal, **Relation between creative Accounting and Corporate Governance** , Adissertation presented in part consideration for the Degree of MA Finance and Investement university of Nottingham, 2008.

31. Walflang Dick, Franck Missoniepiera, **Comptabilité Financière en IFRS**, 2ème edition, pearson, Avril 2009

ثانيا: باللغة الأجنبية

ثالثا: المواقع الكترونية

1. <http://ar.islamway.net>
2. <http://faculty.etsu.edu/pointer/watts%26zimmerman2.pdf>
3. <http://www.accdiscussion.com/t837/>
4. <http://www.almohasben.com>
5. <http://www.binbaz.org.sa>
6. <http://www.focusifrs.com>
7. <http://www.ifc.org>
8. [http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topic\\_extContent/IFC\\_External\\_Corporate\\_Site/corporate+governance](http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topic_extContent/IFC_External_Corporate_Site/corporate+governance)
9. <http://www.ifrs.org>
10. <http://www.oecd.org>
11. [www.aazs.net](http://www.aazs.net)
12. [www.acc4arab.com](http://www.acc4arab.com)
13. [www.cosob.prg](http://www.cosob.prg)
14. [www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)
15. [www.isaj.net](http://www.isaj.net)
16. [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)
17. [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)
18. [www.shatharat.net](http://www.shatharat.net) .
19. [www.socpa.org](http://www.socpa.org)

الملاحق

| رقم الملحق    | عنوان الملحق                                                                             |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| الملحق 01     | قائمة الميزانية المقفلة في 31-12-2014 لشركة "NCA روية" (جانب الأصول)                     |
| الملحق 02     | قائمة الميزانية المقفلة في 31-12-2014 لشركة "NCA روية" (جانب الخصوم)                     |
| الملحق 03     | جدول حسابات النتائج لشركة "NCA روية" لسنة 2014                                           |
| الملحق 04     | قائمة التدفقات النقدية المقفلة في 31-12-2014 لشركة "NCA روية"                            |
| الملحق رقم 05 | قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة لشركة "NCA روية" لسنة 2014                         |
| الملحق رقم 06 | ملحق القوائم المالية الخاص بتغيرات الأصول الثابتة والاهتلاكات لشركة "NCA روية" لسنة 2014 |
| الملحق رقم 07 | ملحق القوائم المالية الخاص بالأعمال خارج الميزانية لشركة "NCA روية" لسنة 2014            |
| الملحق رقم 08 | ملحق القوائم المالية الخاص بتفصيل القروض لشركة "NCA روية" لسنة 2014                      |
| الملحق رقم 09 | قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA روية" (جانب الأصول)؛                    |
| الملحق رقم 10 | قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA روية" (جانب الخصوم)؛                    |
| الملحق رقم 11 | جدول حسابات النتائج ب 30-06-2015 لشركة "NCA روية"                                        |
| الملحق رقم 12 | قائمة التدفقات النقدية ب 30-06-2015 لشركة "NCA روية"                                     |
| الملحق رقم 13 | قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة ب 30-06-2015 لشركة "NCA روية"                      |
| الملحق رقم 14 | ملاحق القوائم المالية ب 30-06-2015 لشركة "NCA روية"                                      |

RAPPORT  
FINANCIER

## 1. PRÉSENTATION ET ANALYSE DES BILANS (ACTIFS)

| ACTIF                                                | Note | 31/12/2014       | 31/12/2013       | Var        |
|------------------------------------------------------|------|------------------|------------------|------------|
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                       |      | <b>4 553 649</b> | <b>3 190 938</b> | <b>43%</b> |
| <b>Immobilisations incorporelles nettes</b>          | 1    | 13 181           | 20 131           | -35%       |
| Immobilisations incorporelles brutes                 |      | 44 454           | 43 779           | 2%         |
| Amortissement des immobilisations incorporelles      |      | ( 31 273)        | ( 23 647)        | 32%        |
| <b>Immobilisations corporelles nettes</b>            | 2    | 4 486 129        | 3 129 951        | 43%        |
| Terrains nets                                        |      | 1 183 751        | 398 571          | 197%       |
| Terrains bruts                                       |      | 1 183 751        | 398 571          | 197%       |
| Bâtiments nets                                       |      | 797 756          | 347 833          | 129%       |
| Bâtiments bruts                                      |      | 922 638          | 447 994          | 106%       |
| Amortissement des bâtiments                          |      | ( 125 081)       | ( 100 161)       | 25%        |
| Autres immobilisations corporelles nettes            |      | 2 351 167        | 2 237 445        | 5%         |
| Autres immobilisations corporelles brutes            |      | 4 179 586        | 3 760 501        | 11%        |
| Amortissement des autres immobilisations corporelles |      | ( 1 828 419)     | ( 1 523 056)     | 20%        |
| Immobilisations encours nettes                       |      | 153 453          | 146 103          | 5%         |
| Immobilisations encours brutes                       |      | 153 453          | 146 103          | 5%         |
| <b>Immobilisations financières</b>                   | 3    | 54 539           | 40 856           | 33%        |
| Autres participations et créances rattachées         |      | -                | -                |            |
| Autres titres immobilisés                            |      | -                | -                |            |
| Prêts et autres actifs financiers non courants       |      | 1 614            | 3 080            | -47%       |
| Impôts différés actif                                |      | 52 925           | 37 796           | 40%        |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                           |      | <b>2 655 825</b> | <b>2 291 646</b> | <b>16%</b> |
| <b>Stocks et encours nets</b>                        | 4    | 1 043 003        | 1 059 613        | -2%        |
| Stocks et encours bruts                              |      | 1 043 003        | 1 122 849        | -2%        |
| Provisions de dépréciation des Stocks                |      | ( 73 092)        | ( 63 237)        | 16%        |
| <b>Créances et emplois assimilés</b>                 |      | 1 366 693        | 1 057 668        | 31%        |
| Clients nets                                         | 5    | 1 158 815        | 790 347          | 47%        |
| Clients bruts                                        |      | 1 327 061        | 928 052          | 43%        |
| Provisions de clients                                |      | (168 246)        | (137 705)        | 22%        |
| Autres débiteurs                                     | 6    | 134 907          | 172 860          | -22%       |
| Impôts et assimilés                                  | 7    | 65 912           | 70 420           | -6%        |
| Autres créances et emplois assimilés                 | 8    | 27 059           | 24 031           | 13%        |
| <b>Disponibilités et assimilés</b>                   |      | 226 129          | 174 364          | 30%        |
| Placements et autres actifs financiers courants      |      | 14 335           | 4 788            | 199%       |
| Trésorerie                                           | 9    | 211 794          | 169 576          | 25%        |
| Provisions de dépréciation des disponibilités        |      | -                | -                |            |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                           |      | <b>7 209 674</b> | <b>5 482 583</b> | <b>32%</b> |

**RAPPORT  
FINANCIER**

## 2. PRÉSENTATION ET ANALYSE DES BILANS (PASSIFS)

| PASSIF                                                         | Note     | 31/12/2014       | 31/12/2013       | Var        |
|----------------------------------------------------------------|----------|------------------|------------------|------------|
| <b>CAPITAUX PROPRES</b>                                        | <b>1</b> | <b>1 981 115</b> | <b>1 754 898</b> | <b>13%</b> |
| Capital émis                                                   |          | 849 195          | 849 195          | 0%         |
| Capital non appelé                                             |          | -                | -                |            |
| Primes et réserves                                             |          | 820 784          | 676 834          | 21%        |
| Ecart de réévaluation                                          |          | -                | -                |            |
| Résultat net                                                   |          | 310 854          | 228 870          | 36%        |
| Autres capitaux propres                                        |          | 282              | -                |            |
| <b>PASSIFS NON COURANTS</b>                                    |          | <b>2 682 150</b> | <b>1 506 577</b> | <b>78%</b> |
| Emprunts et dettes financières                                 | 2        | 2 676 781        | 1 494 707        | 79%        |
| Impôts (différés et provisionnés)                              | 3        | 1 728            | 3 645            | -53%       |
| Autres dettes non courantes                                    |          | -                | -                |            |
| Provisions et produits constatés d'avance                      | 3        | 3 641            | 8 225            | -56%       |
| <b>PASSIFS COURANTS</b>                                        |          | <b>2 546 409</b> | <b>2 221 108</b> | <b>15%</b> |
| Fournisseurs et comptes rattachés                              | 4        | 1 255 301        | 1 334 091        | -6%        |
| Impôts                                                         | 5        | 163 080          | 172 217          | -5%        |
| Autres dettes                                                  | 6        | 718 996          | 516 970          | 39%        |
| Echéances à moins d'un an sur emprunts bancaires à moyen terme |          | 425 788          | 265 850          | 60%        |
| Autres passifs                                                 |          | 293 208          | 251 120          | 17%        |
| Trésorerie passif                                              | 7        | 409 032          | 197 830          | 107%       |
| <b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>                                    |          | <b>7 209 674</b> | <b>5 482 583</b> | <b>32%</b> |

L'analyse des capitaux propres et des passifs de la société démontre que l'accroissement du total bilan est dû essentiellement à l'accroissement des emplois permanents et notamment des passifs non courants. Cet accroissement est en parfaite adéquation avec l'accroissement des emplois permanents à l'actif du bilan et confirme que la société finance ses emplois permanents par des ressources permanentes.

RAPPORT  
FINANCIER

### 3. PRÉSENTATION ET ANALYSE DES COMPTES D'EXPLOITATION

Les comptes de résultat de la société se présentent comme suit:

| Tableau des Comptes de Résultats               | Note | 31/12/2014          | 31/12/2013          | Var        | % CA        |
|------------------------------------------------|------|---------------------|---------------------|------------|-------------|
| Chiffre d'affaires                             | 1    | 7 053 728           | 6 032 294           | 17%        | 100%        |
| Variation de stocks produits finis et en-cours | 2    | ( 8 768)            | 14 509              | -161%      | 0%          |
| Subventions d'exploitation                     |      | 1 252               | -                   |            | 0%          |
| <b>PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                |      | <b>7 046 191</b>    | <b>6 046 803</b>    | <b>17%</b> | <b>100%</b> |
| Achats consommés                               | 3    | ( 4 150 718)        | ( 3 562 950)        | 16%        | 59%         |
| Services extérieurs et autres consommations    | 4    | ( 1 038 592)        | ( 949 582)          | 9%         | 15%         |
| <b>CONSUMMATION DE L'EXERCICE</b>              |      | <b>( 5 189 310)</b> | <b>( 4 512 532)</b> | <b>15%</b> | <b>74%</b>  |
| <b>VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION</b>           |      | <b>1 856 881</b>    | <b>1 534 272</b>    | <b>21%</b> | <b>26%</b>  |
| Charges de personnel                           | 5    | ( 723 916)          | ( 640 732)          | 13%        | 10%         |
| Impôts taxes et versements assimilés           | 6    | ( 106 207)          | ( 115 074)          | -6%        | 2%          |
| <b>EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>            |      | <b>1 024 758</b>    | <b>778 466</b>      | <b>32%</b> | <b>15%</b>  |
| Autres produits opérationnels                  | 7    | 11 593              | 7 606               | 52%        | 0%          |
| Autres charges opérationnelles                 | 8    | ( 115 601)          | ( 127 109)          | -9%        | 2%          |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | 9    | ( 471 394)          | ( 337 624)          | 40%        | 7%          |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions     |      | 5 041               | 61 279              | -92%       | 0%          |
| <b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>                   |      | <b>454 396</b>      | <b>382 619</b>      | <b>19%</b> | <b>6%</b>   |
| Produits financiers                            | 10   | 27 595              | 22 104              | 25%        | 0%          |
| Charges financières                            | 11   | ( 113 050)          | ( 114 209)          | -1%        | 2%          |
| <b>RESULTAT FINANCIER</b>                      |      | <b>( 85 455)</b>    | <b>( 92 105)</b>    | <b>-7%</b> | <b>1%</b>   |
| <b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS</b>         |      | <b>368 943</b>      | <b>290 514</b>      | <b>27%</b> | <b>5%</b>   |
| Impôts exigibles sur résultat ordinaires       |      | ( 75 135)           | ( 65 829)           | 14%        | 1%          |
| Impôts différés sur résultats ordinaires       |      | 17 046              | 4 184               | 307%       | 0%          |
| Total des produits des activités ordinaires    |      | 7 090 420           | 6 137 793           | 16%        | 101%        |
| Total des charges des activités ordinaires     |      | ( 6 779 567)        | ( 5 908 923)        | 15%        | 96%         |
| <b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>   |      | <b>310 854</b>      | <b>228 870</b>      | <b>36%</b> | <b>4%</b>   |
| <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>              |      | <b>310 854</b>      | <b>228 870</b>      | <b>36%</b> | <b>4%</b>   |

**RAPPORT  
FINANCIER**

## 4. PRÉSENTATION ET ANALYSE DES FLUX DE TRÉSORERIE

| Tableau des flux de trésorerie                                      | 31/12/2014          | 31/12/2013          |
|---------------------------------------------------------------------|---------------------|---------------------|
| <b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>   | <b>388 077</b>      | <b>565 224</b>      |
| Résultat net                                                        | 310 854             | 228 870             |
| Ajustement pour :                                                   | -                   | -                   |
| Amortissements et provisions                                        | 425 956             | 330 436             |
| Autres Amortissements et provisions                                 | 40 396              | ( 162 469)          |
| Variation des impôts différés                                       | ( 17 046)           | ( 4 184)            |
| Variation des Stocks                                                | 6 754               | ( 98 425)           |
| Variation des clients et autres créances                            | ( 339 091)          | 22 753              |
| Variation des Fournisseurs et autres dettes                         | ( 33 632)           | 248 927             |
| Plus ou moins-values de cessions nettes d'impôts                    | ( 6 114)            | ( 684)              |
| <b>Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement</b> | <b>( 1 812 672)</b> | <b>( 1 100 995)</b> |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations                     | ( 1 820 232)        | ( 1 103 629)        |
| Encaissement sur cession d'immobilisations                          | 6 114               | 684                 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières            | 1 446               | 1 950               |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières         | -                   | -                   |
| <b>Flux de trésorerie provenant des opérations de financement</b>   | <b>1 255 611</b>    | <b>825 548</b>      |
| Dividendes versés aux actionnaires                                  | ( 86 401)           | ( 79 794)           |
| Augmentation du capital en numéraire                                | -                   | -                   |
| Encaissements des subventions d'investissement                      | -                   | -                   |
| Emission d'emprunts                                                 | 1 534 664           | 1 058 165           |
| Remboursement d'emprunts                                            | ( 192 653)          | ( 152 823)          |
| <b>Variation de trésorerie de la période</b>                        | <b>( 168 984)</b>   | <b>289 776</b>      |
| Trésorerie nette en début d'exercice                                | ( 28 254)           | ( 318 030)          |
| Trésorerie nette en fin d'exercice                                  | ( 197 238)          | ( 28 254)           |

La trésorerie a enregistré une baisse de plus de 168 Millions de Dinars entre 2013 et 2014, en raison :

- d'un dépassement de plus de 557 Millions de Dinars entre les flux d'investissement et les flux de financement.
- l'augmentation du besoin de fond de roulement liée principalement à l'accroissement des créances clients.

**TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES**  
Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

|                                      | Note | Capital social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et résultat |
|--------------------------------------|------|----------------|------------------|--------------------|-----------------------|----------------------|
| <b>Solde au 31 décembre 2012</b>     |      | 849 195 000    | 137 687 166      | -                  | -                     | 598 590 330          |
| Changement de méthodes comptables    |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Corrections d'erreurs significatives |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Réévaluation des immobilisations     |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Dividendes payés                     |      | -              | -                | -                  | -                     | 59 443 650           |
| Augmentation de capital              |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Résultat net de l'exercice           |      | -              | -                | -                  | -                     | 228 869 539          |
| <b>Solde au 31 décembre 2013</b>     |      | 849 195 000    | 137 687 166      | -                  | -                     | 768 016 219          |
| Réévaluation des immobilisations     |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Changement de méthodes comptables    |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Dividendes payés                     |      | -              | -                | -                  | -                     | 84 637 060           |
| Augmentation de capital              |      | -              | -                | -                  | -                     | -                    |
| Résultat net de l'exercice           |      | -              | -                | -                  | -                     | 310 853 613          |
| <b>Solde au 31 décembre 2014</b>     |      | 849 195 000    | 137 687 166      | -                  | -                     | 994 232 772          |

الملحق رقم (06): ملحق القوائم المالية الخاص بتغيرات الأصول الثابتة والاهتلاكات لشركة "NCA"

روية "لسنة 2014"

NCA-ROUIBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2014

Rouiba

ANNEXE: I

TABEAU DE VARIATION DES IMMOBILISATIONS ET DES AMORTISSEMENTS AU 31.12.2014

| DESIGNATION                 | V.B 2013      | VB ACQUIT*<br>2014 | REGULE<br>2014/VB | VB 2014       | Cumule<br>amortissement<br>2013 | REGULE<br>2014/AMT | DOTATION 2014 | SOMME<br>AMORTISSEMENT | VCN           |
|-----------------------------|---------------|--------------------|-------------------|---------------|---------------------------------|--------------------|---------------|------------------------|---------------|
| LOGICIELS INFORMATIQUES     | 43 778 891    | 675 180            |                   | 44 454 071    | 23 647 482                      |                    | 7 625 552     | 31 273 034             | 13 181 037    |
| TERRAINS NUS                | 398 571 250   | 785 179 934        |                   | 1 183 751 184 | 0                               |                    | 0             | 0                      | 1 183 751 184 |
| BATIMENTS                   | 447 994 117   | 474 843 966        |                   | 922 838 083   | 100 161 460                     |                    | 24 919 062    | 125 080 522            | 797 757 561   |
| AGENC ET AMENAG DES TERR    | 17 363 003    |                    |                   | 17 363 003    | 8 676 745                       |                    | 1 731 543     | 10 408 288             | 6 954 715     |
| AGENCE. INSTALLAT* TECHN    | 561 156 312   | 125 064 897        | -3 280 766        | 682 540 443   | 245 939 309                     |                    | 50 954 855    | 296 894 165            | 386 046 278   |
| AGENC. AMENAGT INSTALATION  |               |                    |                   |               |                                 |                    |               |                        |               |
| DIVERS                      | 26 857 544    | 2 705 284          | -2 246 085        | 27 116 743    | 12 590 117                      | -2 246 085         | 2 112 157     | 12 456 189             | 14 860 554    |
| CHAMBRE FROIDE              | 8 713 690     |                    |                   | 8 713 690     | 924 120                         |                    | 868 982       | 1 793 101              | 6 920 589     |
| CONSTRUCT* FLUIDES          | 14 155 908    |                    |                   | 14 155 908    | 4 161 746                       |                    | 705 501       | 4 867 248              | 9 288 660     |
| STATION DE TRAITEMENT D'EAU | 22 838 659    | 36 769 452         |                   | 59 608 111    | 16 636 280                      |                    | 1 441 019     | 18 077 299             | 41 530 812    |
| MAT. INDUSTRIELS            | 2 658 385 749 | 271 854 403        | -25 122 087       | 2 905 118 065 | 1 035 146 742                   | -25 122 087        | 256 500 139   | 1 266 524 794          | 1 638 593 271 |
| OUTILLAGE INDUSTRIELS       | 11 030 027    | 3 432 147          |                   | 14 462 174    | 7 405 518                       |                    | 817 556       | 8 223 074              | 6 239 100     |
| EMBALLAGES RECUPERABLES     | 113 311 928   | 43 964 520         |                   | 157 276 448   | 40 493 288                      |                    | 33 475 610    | 73 968 898             | 83 307 550    |
| EQUIPEMENTS DE BUREAUX      | 62 381 856    | 3 718 801          | -10 371 309       | 55 729 349    | 28 302 740                      | -10 371 309        | 4 810 692     | 22 742 123             | 32 987 226    |
| MAT. INFORMATIQUE           | 104 812 880   | 19 006 188         | -18 402 160       | 105 416 907   | 49 448 284                      | -18 402 160        | 17 604 188    | 48 650 312             | 56 766 594    |
| VEHICULES LEGERS            | 100 893 031   | 4 189 192          | -15 825 591       | 89 256 632    | 43 987 084                      | -15 534 764        | 15 075 759    | 43 528 079             | 45 728 554    |
| VEHICULES LOURDS            | 58 600 539    |                    | -16 372 091       | 42 228 447    | 29 344 245                      | -16 372 091        | 7 313 372     | 20 285 526             | 21 942 921    |
| IMMOBILISATION EN COURS     | 146 102 518   | 7 350 974          | 0                 | 153 453 493   | 0                               | 0                  | 0             | 0                      | 153 453 493   |
| Total général               | 4 796 947 902 | 1 778 754 939      | -91 620 089       | 6 484 082 751 | 1 646 865 160                   | -88 048 496        | 425 955 988   | 1 984 772 652          | 4 499 310 099 |

## ANNEXE II: Détail des engagements hors bilan

✓ Le détail des engagements hors bilan reçus est présenté dans le tableau suivant:

| DATE       | FRS           | N° CAUTION    | Montant € | BANQUE | Nature caution                      |
|------------|---------------|---------------|-----------|--------|-------------------------------------|
| 06/09/2012 | SACMI         | P310.0077     | 96 000    | BNA    | Caution de bonne exécution          |
| 23/01/2014 | BWT<br>France | GRE14/005     | 16 575    | BNP    | CAUTION BONNE EXECUTION             |
| 31/07/2014 | SERAC         | CH/GRA/14/075 | 496 500   | SGA    | GARANTIE DE RESTITUTION<br>D'AVANCE |
| 01/10/2014 | SIDEL         | CG/GRA/14/093 | 178 500   | SGA    | GARANTIE DE RESTITUTION<br>D'AVANCE |
| 13/10/2014 | SERAC         | CG/GRA/14/096 | 44 250    | SGA    | GARANTIE DE RESTITUTION<br>D'AVANCE |

✓ Le détail des engagements hors bilan donnés est présenté dans le tableau suivant:

| DATE       | MARCHE N°         | CLIENTS                     | BANQUE | MONTANT<br>DZD | Nature caution                     |
|------------|-------------------|-----------------------------|--------|----------------|------------------------------------|
| 16/12/2014 | NF1/AI/EF/04/2014 | Ministère de<br>l'industrie | SGA    | 99 099         | CAUTION DE RESTITUTION<br>D'AVANCE |
| 15/12/2014 | 216 RDI           | MDN                         | BNA    | 623 981        | CAUTION DE BONNE<br>EXECUTION      |
| 15/12/2014 | 217 RDI           | MDN                         | BNA    | 574 997        | CAUTION DE BONNE<br>EXECUTION      |
| 15/12/2014 | 217 DRI           | MDN                         | BNA    | 525 229        | CAUTION DE BONNE<br>EXECUTION      |
| 15/12/2014 | 217 DRI           | MDN                         | BNA    | 454 258        | CAUTION DE BONNE<br>EXECUTION      |

✓ Le détail des engagements hors bilan donnés au titre des CMT est présenté dans l'annexe III.

الملحق رقم (08): ملحق القوائم المالية الخاص بتفصيل القروض لشركة "NCA" روبية "لسنة 2014

NCA-ROUBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2014

Rouiba

ANNEXE: III

| DESIGNATION           | TOTAL RESTE<br>EN DU AU<br>31/12/2014 | ECHEANCE 2015                | ECHEANCE 2016      | ECHEANCE 2017<br>ET PLUS | GARANTIE DONNEES                                                                       |
|-----------------------|---------------------------------------|------------------------------|--------------------|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| EMPRUNT B.E.I         | 20 496 850                            | 20 496 850                   | -                  | -                        |                                                                                        |
| EMPRUNT BNA 199 MDA   | 187 312 500                           | 49 950 000                   | 49 950 000         | 87 412 500               | Hypothèque 1er rang terrain (7 625 M <sup>2</sup> ) plus Nantissement des équipements. |
| EMPRUNT BNA 272 MDA   | 238 437 500                           | 68 125 000                   | 51 093 750         | 119 218 750              |                                                                                        |
| EMPRUNT BNA 240 MDA   | 36 096 340                            | 36 096 340                   | -                  | -                        |                                                                                        |
| EMPRUNT BNA 60 MDA    | 25 000 000                            | 10 000 000                   | 10 000 000         | 5 000 000                |                                                                                        |
| EMPRUNT BNP 1 019 MDA | 943 271 127                           | 156 165 208                  | 162 659 048        | 624 446 870              | Nantissement des équipements                                                           |
| EMPRUNT SGA 1 200 MDA | 1 200 000 000                         | -                            | 200 000 000        | 1 000 000 000            | Hypothèque 1er rang terrain (12 000 M <sup>2</sup> ).                                  |
| EMPRUNT SGA 262 MDA   | 262 500 000                           | 43 750 000                   | 43 750 000         | 175 000 000              | Hypothèque 1er rang terrain (5 000 M <sup>2</sup> ) Plus Caution personnelle.          |
| LEASING BNP           | 47 286 263                            | 16 723 036                   | 19 073 572         | 11 489 655               |                                                                                        |
| LEASING SGA           | 1 473 992                             | 345 974                      | 372 008            | 756 010                  |                                                                                        |
| EMPRUNT SGA 337 MDA   | 140 694 093                           | CMT en cours de consommation |                    |                          | Hypothèque 1er rang terrain (5 000 M <sup>2</sup> ).                                   |
| <b>TOTAL</b>          | <b>3 102 568 665</b>                  | <b>401 652 409</b>           | <b>536 898 378</b> | <b>2 023 323 785</b>     |                                                                                        |

الملحق رقم (09): قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA" (جانب الأصول)

NCA-ROUIBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015



BILAN ARRETE AU 30.06.2015

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

| ACTIF                                           | NOTE        | 30.06.2015<br>BRUT | AMO&PROV      | 30.06.2015<br>NET | 30.06.2014<br>NET | 2014 NET      |
|-------------------------------------------------|-------------|--------------------|---------------|-------------------|-------------------|---------------|
| <b>ACTIF NON COURANT</b>                        |             |                    |               |                   |                   |               |
| <b>Immobilisations incorporelles</b>            | <b>4.1</b>  | 68 304 064         | 35 144 520    | 33 159 544        | 17 040 840        | 13 181 038    |
| <b>Immobilisations corporelles</b>              | <b>4.2</b>  | 7 447 157 307      | 2 177 847 629 | 5 269 309 678     | 3 147 965 290     | 4 486 129 061 |
| Terrains                                        |             | 1 183 751 184      | 0             | 1 183 751 184     | 398 571 250       | 1 183 751 184 |
| Bâtiments                                       |             | 922 838 083        | 143 981 601   | 778 856 482       | 338 448 434       | 800 513 309   |
| Autres immobilisations corporelles              |             | 4 353 678 400      | 2 033 866 028 | 2 319 812 372     | 2 284 820 000     | 2 348 411 076 |
| Immobilisations en concession                   |             | 0                  | 0             | 0                 | 0                 | 0             |
| Immobilisations encours                         |             | 986 889 640        | 0             | 986 889 640       | 126 125 606       | 153 453 493   |
| <b>Immobilisations financières</b>              | <b>4.3</b>  | 40 616 875         | 0             | 40 616 875        | 35 521 667        | 54 539 112    |
| Autres participations et créances rattachées    |             | 0                  | 0             | 0                 | 0                 | 0             |
| Autres titres immobilisés                       |             | 0                  | 0             | 0                 | 0                 | 0             |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  |             | 1 704 391          | 0             | 1 704 391         | 2 415 000         | 1 614 391     |
| Impôts différés actif                           |             | 38 912 484         | 0             | 38 912 484        | 33 106 667        | 52 924 721    |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  |             | 7 556 078 247      | 2 212 992 149 | 5 343 086 097     | 3 200 527 796     | 4 553 849 211 |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |             |                    |               |                   |                   |               |
| <b>Stocks et encours</b>                        | <b>4.4</b>  | 909 529 319        | 67 611 759    | 841 917 561       | 894 566 806       | 1 043 003 061 |
| <b>Créances et emplois assimilés</b>            |             | 1 792 102 318      | 170 353 753   | 1 621 748 565     | 1 063 292 117     | 1 386 349 922 |
| Clients                                         | <b>4.5</b>  | 1 568 490 957      | 170 353 753   | 1 398 137 204     | 923 571 404       | 1 158 815 158 |
| Autres débiteurs                                | <b>4.6</b>  | 95 333 296         | 0             | 95 333 296        | 95 727 124        | 134 907 092   |
| Impôts et assimilés                             | <b>4.7</b>  | 53 005 431         | 0             | 53 005 431        | 25 102 845        | 65 568 468    |
| Autres créances et emplois assimilés            | <b>4.8</b>  | 75 272 635         | 0             | 75 272 635        | 18 890 744        | 27 059 205    |
| <b>Disponibilités et assimilés</b>              |             | 234 189 474        | 0             | 234 189 474       | 414 680 798       | 226 128 876   |
| Placements et autres actifs financiers courants | <b>4.9</b>  | 8 070 440          | 0             | 8 070 440         | 15 471 405        | 14 335 010    |
| Trésorerie                                      | <b>4.10</b> | 226 119 034        | 0             | 226 119 034       | 399 209 393       | 211 793 866   |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      |             | 2 935 821 111      | 237 965 511   | 2 697 855 600     | 2 372 539 722     | 2 655 481 859 |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      |             | 10 491 899 358     | 2 450 957 661 | 8 040 941 697     | 5 573 067 518     | 7 209 331 071 |

الملحق رقم (10): قائمة الميزانية المقفلة في 30-06-2015 لشركة "NCA" روية" (جانب الخصوم)

NCA-ROUBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015



BILAN ARRETE AU 30.06.2014  
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

| PASSIF                                    | NOTE       | 30.06.15             | 30.06.14             | 31.12.2014           |
|-------------------------------------------|------------|----------------------|----------------------|----------------------|
| <b>CAPITAUX PROPRES</b>                   |            |                      |                      |                      |
| Capital émis                              |            | 849 195 000          | 849 195 000          | 849 195 000          |
| Capital non appelé                        |            | 0                    | 0                    | 0                    |
| Primes et réserves                        |            | 1 030 016 538        | 820 783 885          | 820 783 885          |
| Écarts de réévaluation                    |            | 0                    | 0                    | 0                    |
| Résultat net                              |            | 117 109 647          | 133 509 502          | 310 853 613          |
| Autres capitaux propres                   |            | 0                    | 282 440              | 282 440              |
| <b>TOTAL DES CAPITAUX PROPRES</b>         | <b>5.1</b> | <b>1 996 321 185</b> | <b>1 803 770 827</b> | <b>1 981 114 938</b> |
| <b>PASSIFS NON COURANTS</b>               |            |                      |                      |                      |
| Emprunts et dettes financières            | <b>5.2</b> | 3 562 582 444        | 1 762 710 249        | 2 676 780 567        |
| Impôts (différés et provisionnés)         |            | 613 101              | 1 481 390            | 1 728 774            |
| Autres dettes non courantes               |            | 0                    | 0                    | 0                    |
| Provisions et produits constatés d'avance | <b>5.3</b> | 2 111 641            | 6 454 842            | 3 640 997            |
| <b>TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS</b>     |            | <b>3 565 307 187</b> | <b>1 770 646 481</b> | <b>2 682 150 338</b> |
| <b>PASSIFS COURANTS</b>                   |            |                      |                      |                      |
| Fournisseurs et comptes rattachés         | <b>5.4</b> | 1 338 814 532        | 1 249 550 709        | 1 255 300 864        |
| Impôts                                    | <b>5.5</b> | 36 408 172           | 145 924 279          | 162 736 740          |
| Autres dettes                             | <b>5.6</b> | 525 182 536          | 394 016 837          | 718 996 498          |
| Trésorerie passif                         | <b>5.7</b> | 578 908 086          | 209 158 385          | 409 031 693          |
| <b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>             |            | <b>2 479 313 326</b> | <b>1 998 650 210</b> | <b>2 546 065 794</b> |
| <b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>               |            | <b>8 040 941 697</b> | <b>5 573 067 518</b> | <b>7 209 331 071</b> |

الملحق رقم (11): جدول حسابات النتائج ب 30-06-2015 لشركة "NCA" روية

NCA-ROUIBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015



| COMPTES DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2015 AU 30.06.2015 |      |                        |                        |                        |
|----------------------------------------------------------|------|------------------------|------------------------|------------------------|
| CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS                              |      |                        |                        |                        |
|                                                          | NOTE | 30.06.2015             | 30.06.2014             | 31.12.2014             |
| Chiffre d'affaires                                       | 6.1  | 3 531 786 761          | 3 382 328 091          | 7 053 727 818          |
| Variation stocks produits finis et en-cours              | 6.2  | 16 704 283             | ( 954 368)             | ( 8 788 499)           |
| Production immobilisée                                   |      | -                      | -                      | -                      |
| Subventions d'exploitation                               |      | -                      | 207 776                | 1 251 776              |
| <b>PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                          |      | <b>3 548 491 044</b>   | <b>3 381 581 499</b>   | <b>7 046 191 095</b>   |
| Achats consommés                                         | 6.3  | ( 2 067 867 561)       | ( 1 986 255 618)       | ( 4 150 717 902)       |
| Services extérieurs et autres consommations              | 6.4  | ( 539 868 205)         | ( 525 857 794)         | ( 1 038 591 810)       |
| <b>CONSUMMATION DE L'EXERCICE</b>                        |      | <b>(2 607 735 766)</b> | <b>(2 512 113 412)</b> | <b>(5 189 309 712)</b> |
| <b>VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>                     |      | <b>940 755 278</b>     | <b>869 468 087</b>     | <b>1 856 881 382</b>   |
| Charges de personnel                                     | 6.5  | ( 380 553 790)         | ( 351 995 024)         | ( 723 916 388)         |
| Impôts taxes et versements assimilés                     | 6.6  | ( 64 120 241)          | ( 54 519 603)          | ( 108 206 669)         |
| <b>EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>                      |      | <b>496 081 248</b>     | <b>462 953 461</b>     | <b>1 024 758 326</b>   |
| Autres produits opérationnels                            | 6.7  | 2 837 629              | 5 578 059              | 11 592 505             |
| Autres charges opérationnelles                           | 6.8  | ( 42 209 539)          | ( 49 168 796)          | ( 115 600 837)         |
| Dotations aux amortissements et aux provisions           | 6.9  | ( 238 749 485)         | ( 214 705 656)         | ( 471 393 651)         |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions               |      | 13 902 601             | 6 967 057              | 5 041 476              |
| <b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>                             |      | <b>231 862 454</b>     | <b>211 624 125</b>     | <b>454 397 817</b>     |
| Produits financiers                                      | 6.10 | 14 732 139             | 5 881 525              | 27 595 211             |
| Charges financières                                      | 6.11 | ( 91 588 382)          | ( 51 471 013)          | ( 113 049 816)         |
| <b>RESULTAT FINANCER</b>                                 |      | <b>(76 856 243)</b>    | <b>(45 589 488)</b>    | <b>(85 454 606)</b>    |
| <b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMOPTS</b>                   |      | <b>155 006 211</b>     | <b>166 034 637</b>     | <b>368 943 211</b>     |
| Impôts exigibles sur résultat ordinaires                 |      | ( 25 000 000)          | ( 30 000 000)          | ( 75 135 133)          |
| Impôts différés sur résultats ordinaires                 |      | ( 12 896 564)          | ( 2 525 135)           | 17 045 535             |
| <b>Total des produits des activités ordinaires</b>       |      | <b>3 579 963 413</b>   | <b>3 400 008 140</b>   | <b>7 090 420 286</b>   |
| <b>Total des charges des activités ordinaires</b>        |      | <b>(3 462 853 767)</b> | <b>(3 266 498 638)</b> | <b>(6 779 566 672)</b> |
| <b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>             |      | <b>117 109 647</b>     | <b>133 509 502</b>     | <b>310 853 613</b>     |
| Eléments extraordinaires (produits)                      |      | -                      | -                      | -                      |
| Eléments extraordinaires (charges)                       |      | -                      | -                      | -                      |
| <b>RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                           |      |                        |                        |                        |
| <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                        |      | <b>117 109 647</b>     | <b>133 509 502</b>     | <b>310 853 613</b>     |

الملحق رقم (12): قائمة التدفقات النقدية ب 30-06-2015 لشركة "NCA" روية

NCA-ROUBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015



TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE PERIODE DU 01.01.2015 AU 30.06.2015  
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

|                                                                     | NOTE | 30.06.2015            | 30.06.2014            | 31.12.14                |
|---------------------------------------------------------------------|------|-----------------------|-----------------------|-------------------------|
| <b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>   |      |                       |                       |                         |
| Résultat net                                                        |      | 117 109 647           | 133 509 502           | 310 853 613             |
| Ajustement pour :                                                   |      |                       |                       |                         |
| * Amortissements                                                    | 7.1  | 228 219 497           | 203 688 560           | 425 955 988             |
| * Autres Amortissements et provisions                               |      | ( 3 372 613)          | 4 216 039             | 40 396 188              |
| * Variation des impôts différés                                     |      | 12 896 564            | 2 525 135             | ( 17 045 535)           |
| * variation des Stocks                                              | 7.2  | 206 565 695           | 170 283 914           | 6 754 316               |
| * Variation des clients et autres créances                          | 7.3  | ( 378 607 746)        | ( 45 560 042)         | ( 339 090 810)          |
| * Variation des Fournisseurs et autres dettes                       | 7.4  | ( 15 175 622)         | ( 121 074 512)        | ( 33 632 153)           |
| * Plus ou moins values de cession nettes d'immobilisations          |      | -                     | ( 2 500 000)          | ( 6 114 237)            |
| <b>Flux de trésorerie générés par l'activité (A)</b>                |      | <b>167 635 422</b>    | <b>345 088 596</b>    | <b>388 077 370</b>      |
| <b>Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement</b> |      |                       |                       |                         |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations                     | 7.5  | ( 901 604 528)        | ( 217 417 658)        | ( 1 820 231 921)        |
| Encaissement sur cession d'immobilisations                          |      | -                     | 2 500 000             | 6 114 237               |
| Encaissements sur cession d'immobilisations financières             | 7.6  | ( 90 000)             | 645 000               | 1 445 609               |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières         |      | -                     | -                     | -                       |
| <b>Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)</b>  |      | <b>( 901 694 528)</b> | <b>( 214 272 658)</b> | <b>( 1 812 672 076)</b> |
| <b>Flux de trésorerie provenant des opérations de financement</b>   |      |                       |                       |                         |
| Dividendes versés aux actionnaires                                  |      | ( 101 648 544)        | ( 84 737 060)         | ( 86 400 926)           |
| Augmentation du capital en numéraire                                |      | -                     | -                     | -                       |
| Encaissements des subventions d'investissement                      | 7.7  | -                     | -                     | -                       |
| Emission d'emprunts                                                 | 7.8  | 900 728 688           | 299 222 849           | 1 534 664 253           |
| Remboursement d'emprunts                                            | 7.9  | ( 220 572 263)        | ( 126 996 843)        | ( 192 652 572)          |
| <b>Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)</b>    |      | <b>578 507 881</b>    | <b>87 488 946</b>     | <b>1 255 610 755</b>    |
| <b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>                |      | <b>( 155 551 225)</b> | <b>218 304 884</b>    | <b>( 168 983 951)</b>   |
| Trésorerie au début de l'exercice                                   |      | ( 197 237 827)        | ( 28 253 876)         | ( 28 253 876)           |
| Trésorerie à la clôture de l'exercice                               |      | ( 352 789 052)        | 190 051 008           | ( 197 237 827)          |
| <b>Variation de trésorerie</b>                                      |      | <b>( 155 551 225)</b> | <b>218 304 884</b>    | <b>( 168 983 951)</b>   |

الملحق رقم (13): قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة بـ 30-06-2015 لشركة "NCA" روية

NCA-ROUIBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015



TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Période du 01/01/2015 au 30/06/2015

|                                      | Note | Capital<br>social | Prime<br>d'émission | Ecart<br>d'évaluation | Ecart de<br>réévaluation | Réserves et<br>résultat |
|--------------------------------------|------|-------------------|---------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------------|
| <b>Solde au 31 décembre 2013</b>     |      | 849 195 000       | 137 687 166         | -                     | -                        | 768 016 219             |
| Changement de méthodes comptables    |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Corrections d'erreurs significatives |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Réévaluation des immobilisations     |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Dividendes payés                     |      | -                 | -                   | -                     | -                        | 84 637 060              |
| Augmentation de capital              |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Résultat net de l'exercice           |      | -                 | -                   | -                     | -                        | 310 853 613             |
| <b>Solde au 31 décembre 2014</b>     |      | 849 195 000       | 137 687 166         | -                     | -                        | 994 232 772             |
| Réévaluation des immobilisations     |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Changement de méthodes comptables    |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Dividendes payés                     |      | -                 | -                   | -                     | -                        | 101 903 400             |
| Augmentation de capital              |      | -                 | -                   | -                     | -                        | -                       |
| Résultat net de l'exercice           |      | -                 | -                   | -                     | -                        | 117 109 647             |
| <b>Solde au 30 juin 2015</b>         |      | 849 195 000       | 137 687 166         | -                     | -                        | 1 009 439 019           |

NCA-ROUIBA  
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2015

Rouiba

# ANNEXE: I

TABEAU DE VARIATION DES IMMOBILISATIONS ET DES AMORTISSEMENTS AU 30.06.2015

| DESIGNATION                 | VB 2014       | VB ACQUIT°<br>juin 15 | VB juin 2015  | Cumule<br>amortissement<br>2014 | DOTATION<br>juin 15 | SOMME<br>AMORTISSEMENT | VCN           |
|-----------------------------|---------------|-----------------------|---------------|---------------------------------|---------------------|------------------------|---------------|
| LOGICIELS INFORMATIQUES     | 44 454 071    | 23 849 994            | 68 304 064    | 31 273 034                      | 3 871 487           | 35 144 521             | 33 159 544    |
| TERRAINS NUS                | 1 183 751 184 |                       | 1 183 751 184 | 0                               | 0                   | 0                      | 1 183 751 184 |
| BATIMENTS                   | 922 838 083   |                       | 922 838 083   | 125 080 522                     | 22 806 117          | 147 886 639            | 774 951 444   |
| AGENC ET AMENAG DES TERR    | 17 363 003    | 12 302 655            | 29 665 659    | 10 408 288                      | 861 015             | 11 269 303             | 18 396 356    |
| AGENCE. INSTALLAT° TECHN    | 682 940 443   | 9 108 039             | 692 048 482   | 296 894 165                     | 28 464 899          | 325 359 063            | 366 689 419   |
| AGENC. AMENAGT INSTALATION  |               |                       |               |                                 |                     |                        |               |
| DIVERS                      | 27 316 743    | 62 989 900            | 90 306 643    | 12 456 189                      | 1 063 694           | 13 519 884             | 76 786 759    |
| CHAMBRE FROIDE              | 8 713 690     |                       | 8 713 690     | 1 793 101                       | 432 104             | 2 225 205              | 6 488 485     |
| CONSTRUCT° FLUIDES          | 14 155 908    |                       | 14 155 908    | 4 867 248                       | 348 729             | 5 215 977              | 8 939 931     |
| STATION DE TRAITEMENT D'EAU | 59 608 111    |                       | 59 608 111    | 18 077 299                      | 1 477 955           | 19 555 254             | 40 052 857    |
| MAT. INDUSTRIELS            | 2 905 118 065 | 39 601 613            | 2 944 719 678 | 1 266 524 794                   | 121 182 093         | 1 387 706 887          | 1 557 012 791 |
| OUTILLAGE INDUSTRIELS       | 14 462 174    | 1 166 955             | 15 629 129    | 8 223 074                       | 445 504             | 8 668 578              | 6 960 551     |
| EMBALLAGES RECUPERABLES     | 157 276 448   | 35 251 910            | 192 528 358   | 73 968 898                      | 23 769 662          | 97 738 560             | 94 789 799    |
| EQUIPEMENTS DE BUREAUX      | 55 729 349    | 758 592               | 56 487 941    | 22 742 123                      | 2 491 292           | 25 233 415             | 31 254 526    |
| MAT. INFORMATIQUE           | 105 416 907   | 11 017 814            | 116 434 721   | 48 650 312                      | 10 367 913          | 59 018 225             | 57 416 496    |
| VEHICULES LEGERS            | 89 256 632    | 1 895 000             | 91 151 632    | 43 528 079                      | 7 000 440           | 50 528 519             | 40 623 114    |
| VEHICULES LOURDS            | 42 228 447    |                       | 42 228 447    | 20 285 526                      | 3 636 594           | 23 922 120             | 18 306 327    |
| IMMOBILISATION EN COURS     | 153 453 493   | 833 436 148           | 986 889 640   | 0                               | 0                   | 0                      | 986 889 640   |
| Total général               | 6 484 082 751 | 1 031 378 620         | 7 515 461 372 | 1 984 772 652                   | 228 219 496         | 2 212 992 148          | 5 302 469 224 |

## ANNEXE II: Détail des engagements hors bilan

✓ Le détail des engagements hors bilan reçus est présenté dans le tableau suivant:

| DATE       | FRS        | N° CAUTION    | Montant € | BANQUE | Nature caution             |
|------------|------------|---------------|-----------|--------|----------------------------|
| 06/09/2012 | SACMI      | P310.0077     | 48 000    | BNA    | Caution de bonne exécution |
| 06/09/2012 | SACMI      | P310.0077     | 48 000    | BNA    | Caution de bonne exécution |
| 18/02/2015 | CARBOTRADE | CG/GBE/15/014 | 7 290     | SGA    | Caution de bonne exécution |
| 26/05/2015 | GAMBACK    | CG/GBE/15/052 | 23 000    | SGA    | Caution de bonne exécution |
| 27/11/2014 | MECTRA     | GC/GBE/14/122 | 49 000    | SGA    | Caution de bonne exécution |

✓ Le détail des engagements hors bilan donnés est présenté dans le tableau suivant:

| DATE       | MARCHE N°         | CLIENTS                             | BANQUE | Montant en DZD | Nature caution             |
|------------|-------------------|-------------------------------------|--------|----------------|----------------------------|
| 16/12/2014 | NF1/AI/EF/04/2014 | Ministère de l'énergie et des mines | BNA    | 99 099,00      | Caution de bonne exécution |
| 15/12/2014 | 216 DRI           | MDN                                 | BNA    | 623 981,07     | Caution de bonne exécution |
| 15/12/2014 | 217 DRI           | MDN                                 | BNA    | 574 997,35     | Caution de bonne exécution |
| 15/12/2014 | 217DRI            | MDN                                 | BNA    | 525 229,14     | Caution de bonne exécution |
| 15/12/2014 | 217DRI            | MDN                                 | BNA    | 454 258,16     | Caution de bonne exécution |

✓ Le détail des engagements hors bilan donnés au titre des CMT est présenté dans l'annexe III.

27

## ANNEXE: III

| DESIGNATION           | TOTAL RESTE EN DU AU 30/06/2015 | ECHEANCE AU 31/12/2015 | ÉCHEANCE 2016      | ÉCHEANCE 2017 ET PLUS | GARANTIE DONNEES                                                          |
|-----------------------|---------------------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| EMPRUNT B.E.I         | 6 832 285                       | 6 832 285              | -                  | -                     |                                                                           |
| EMPRUNT BNA 199 MDA   | 162 337 500                     | 24 975 000             | 49 950 000         | 87 412 500            |                                                                           |
| EMPRUNT BNA 272 MDA   | 204 375 000                     | 34 062 500             | 51 093 750         | 119 218 750           | Hypothèque 1er rang terrain (7 625 M²) plus Nantissement des équipements. |
| EMPRUNT BNA 240 MDA   | 11 817 396                      | 11 817 396             | -                  | -                     |                                                                           |
| EMPRUNT BNA 60 MDA    | 20 000 000                      | 5 000 000              | 10 000 000         | 5 000 000             |                                                                           |
| EMPRUNT BNP 1 019 MDA | 865 983 802                     | 78 877 883             | 162 659 048        | 624 446 870           | Nantissement des équipements                                              |
| EMPRUNT SGA 1 200 MDA | 1 200 000 000                   | -                      | 200 000 000        | 1 000 000 000         | Hypothèque 1er rang terrain (12 000 M²).                                  |
| EMPRUNT SGA 262 MDA   | 229 687 500                     | 21 875 000             | 43 750 000         | 164 062 500           | Hypothèque 1er rang terrain (5 000 M²).                                   |
| LEASING BNP           | 38 953 914                      | 8 390 687              | 19 073 572         | 11 489 655            |                                                                           |
| LEASING SGA           | 1 314 913                       | 186 895                | 372 008            | 756 010               |                                                                           |
| EMPRUNT SGA 337 MDA   | 337 500 000                     | 28 125 000             | 56 250 000         | 253 125 000           | Hypothèque 1er rang terrain (5 000 M²) plus nantissement des équipements  |
| EMPRUNT SGA 840 MDA   | 703 922 781                     |                        |                    | 703 922 781           | Hypothèque 1er rang terrain (5 000 M²) plus nantissement des équipements  |
| <b>TOTAL</b>          | <b>3 782 725 091</b>            | <b>220 142 647</b>     | <b>593 148 378</b> | <b>2 969 434 067</b>  |                                                                           |

28